

الدكتور أدار غالى الديبى
نائب رئيس قضايا الحكومة
والاستاذ المنتدب بجامعة القاهرة

إعادة النظر في الأحكام الجنائية

الطبعة الثانية
(مزيدة ومعدلة)

١٩٨٦

المسئول عن الطبع والنشر
دار الفكر العربى



الدكتور أدوار غالى الديبى

نائب رئيس قضايا الحكومة
والاستاذ المنتدب بجامعة القاهرة

إعادة النظر فى الأحكام الجنائية

الطبعة الثانية
(مزيدة ومعدلة)

١٩٨٦

وزير الشؤون الخارجية
لصاحبه: محمد عبد الرزاق
كنيسة الأرمن في الجيش
تلقيت: ٩٣٤-٩٨٠

تقديم الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب في سنة ١٩٧٠ . وعلى الرغم من انها نفذت منذ زمن طويل ، وما لمسته من زيادة الطلب لاقتنائها ، فان مشاغل الحياة واعباء العمل قد صرفتني عن اعداد الطبعة الثانية في الوقت المناسب .

وما من شك في ان مرور هذا الزمن الطويل على صدور الطبعة الاولى، جعلها بحاجة ماسة الى مراجعة وتنقيح وازافة ، لتعكس تطور التشريع واحكام القضاء .

لذلك يسرني ان اقدم الطبعة الثانية الى المشتغلين بالقانون في مصر وكافة الاقطار العربية ، وسيلبس القارئ الكريم اننى بذلت غاية جهدي في ادخال التعديلات الواجبة ، وازافة الكثير من الموضوعات التي فلتني تناولها في الطبعة الاولى ، كما زودتها باحدث احكام القضاء المصري والاجنبي . وكل املى ان يجد الباحث بغيته التي يريها .

ولايفوتني ان اتوجه بالشكر الى كافة الاخوة والزلاء الذين شجعوني على اعداد هذه الطبعة واهدوني بافكارهم القيمة .

وما توفيقي الا بالله ، عليه توكلت ، واليه انيب .

مصر الجديدة في ٥ يناير سنة ١٩٨٦ .

المؤلف

مقدمة

١ - تطور حالات إعادة النظر :

الخطأ القضائي محتبل الوجود دائما في عدالة البشر، على الرغم من طرق الطعن التي اجزاها القانون للمحكوم عليه الى ان يصبح الحكم باتا (١)، ولذلك اجاز المشرع طلب اعادة النظر في الحكم الصادر بالعقوبة - بعد صيرورته باتا - لاصلاح ما شلبه من خطأ موضوعي .:

وعلى الرغم من اهمية هذا الطريق من طرق الطعن لا غائه لم يئل ما هو جدير به من عنلية البلحثين في مصر ، ولعل مرجع ذلك الى ان قانون تحقيق الجنليات الملغى كان يقصر طلب اعادة النظر على حالات ثلاث ، ندر ان تعرض في العمل ، حتى انه منذ انشاء المحاكم في سنة ١٨٨٣، حتى الغاء قانون تحقيق الجنليات لم تصدر سوى بضعة احكام قليلة بناء على هذا الطعن .

- اما قانون الاجراءات الجنالية فقد راي - تبثيا مع الزوج السائدة في التشريعات الحديثة وخصوصا التعديلات التي ادخلت على قانون تحقيق الجنليات الفرنسي - التوسع في الحالات التي تجيز اعادة النظر ، فنص في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ على الحلة التي ادخها المشرع الفرنسي بقانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ والتي تسمى بحالة «الواتمة الجديزة» وهي من النهم والشمول بحيث تتسع لاحتواء جميع الحالات الاخرى التي نص عليها القانون . فضلا عن ذلك فقد اضاف المشرع المصري حالة جديدة لم ترد في القانون الفرنسي ولكنها وردت في بعض القوانين الاخرى كالقانون الالماني والقانون الايطالي ، وهي حالة ما اذا كان الحكم الجنائي مبني على حكم صادر من محكمة مدنية او من احدى محاكم الاحوال الشخصية والغى هذا الحكم (مادة ٤٤١/٤) .

(١) انظر بعض الامثلة الطريفة لاططاء القضاء الانجيزي في كتاب الاستاذ حسن الجداوي - من اخطاء القضاء - سلسلة «افرا» رقم ٢٥١، مارس ١٩٧٢ .

وقد ظهر اثر هذه التعديلات الجوهرية في بعض الطعون بطلب اعادة النظر التي عرضت على محكمة النقض في السنين الاخيرة والتي اثيرت بشأنها عدة بحوث قانونية لم تكن لتعرض في ظل قانون تحقيق الجنيحة الملغى .

٢ - خطة البحث :

رأينا تقسيم هذه الدراسة الى اربعة ابواب هي :

الباب الاول - في تاريخ طلب اعادة النظر وتمييزه عن التنظيم الشبيهة به .

الباب الثاني - في شروط طلب اعادة النظر .

الباب الثالث - في اجراءات طلب اعادة النظر .

الباب الرابع - في آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه .

اما خاتمة البحث فيستبين بها الأساس القانوني لطلب اعادة النظر وأهم التعديلات الواجب ادخلها على تشريعنا الحالي .

الباب الأول

تاريخ طلب إعادة النظر

وتمييزه عن النظم الشبيهة به

٢ - تمهيد :

يقول أوغست كومت Auguste Comte ان أى نظام لا يمكن
فهيه جيداً إلا من خلال تاريخه (١) une conception quelconque ne peut
être bien connue que par son histoire ونضيف ان النظرية
الناقبة للأمور تكشف عن مدى امتداد جذور أى تشريع الى المائى ، وبالتالي
لا يمكن تطبيق نصوصه على الوجه السليم دون الرجوع الى المائى لدراسة
التطور التاريخى لهذه النصوص .

لذلك فإننا سنبدأ دراستنا بالتطور التاريخى اطلب إعادة النظر ،
ثم نوضح الفرق بينه وبين النظم الشبيهة به .

Auguste Comte, Cours de philosophie positive, 1ère leçon (١)
ed. Le Verrier, Paris, Granier T.I, P. 4.

الفصل الأول

التطور التاريخي لطبب إعادة النظر

٤ - تقسيم :

نبدأ بدراسة القانون الروماني ، ثم القانون الفرنسي القديم ، ثم التشريعات الثورية الفرنسية ، ثم قانون تحقيق الجنايات الفرنسي والتعديلات التي أدخلت عليه في هذا الصدد وكذلك قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد ، ثم نوضح الى أي حد أخذ تشريعنا المصري بما أدخله المشرع الفرنسي من تعديلات .

٥ - أولا : القانون الروماني :

لم ينظم القانون الروماني طريق الطعن بأعادة النظر في الأحكام الجنائية بالشكل المعروف لدينا الآن (١) . ولكن وجدت به بعض النظام التي تسمح — الى حد معين — بتصحيح الأخطاء القضائية في الأحكام (٢) وهذه النظم كانت في حقيقتها طرق طعن في الأحكام الجنائية الصادرة بالإدانة .

وتبل أن نوضح هذه الطرق نرى من المناسب إلغاء نظرة سريعة على مكونات القانون الجنائي الروماني .

نفى روما — كما في سائر المجتمعات البدائية — كان القانون الجنائي يقوم أساسا على فكرة الانتقام الشخصي أو الخاص *vengeance privée* . ثم أخذت هذه الفكرة تتطور مع الزمن ، فعرفت الرومانيون — منذ عهد قانون الألواح الاثني عشر — أن بعض الجرائم تضر بالشعب بأكمله وبالتالي يجب أن يكون العقاب عنها باسم الدولة ، ومن هنا ظهرت التفرقة

(١) . Léon Lemoine, De la révision des procès criminels et correctionnels, thèse pour le doctorat, Paris, 1896, P. 23.

بين نوعين من الجرائم : الجرائم الخاصة *delicta privata* وكانت الدعوى بها ترفع بنفس إجراءات الدعاوى المدنية وتنتهى بالحكم بغرامة مالية ، والجرائم العامة *delicta publica* وكلفت الدعوى بها ترفع بإجراءات مختلفة عن إجراءات القانون المدني وكانت تنتهى بالحكم بعقوبة جنائية (١) .

ولا تعنينا في هذا الصدد جرائم القانون الخاص ، لأنها كانت تنظر طبقاً للإجراءات المدنية ، ويتم الطعن في الحكم الصادر فيها طبقاً للإجراءات

(١) André Sevestre, De la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes d'erreurs judiciaires, thèse pour le doctorat, Paris, 1899, p. 14; Charles-Antoine René Martz, Des juridictions criminelles à Rome et Du pourvoi en cassation en matière criminelle, thèse pour le doctorat présenté à la Faculté de Droit de Nancy, 1878, P. 4.

وكانت الجرائم الخاصة أربعة هي : السرقة *furtum* والنصب *rapina* والاضراب بالغير *damnum* والاعتداء على الأشخاص *injuria* . أما الجرائم العامة فكانت حتى القرن السابع لإنشاء روما تنقسم إلى فرعين : الفرع الأول يتعلق بالجرائم التي تمس الحياة البشرية *particidium* والفرع الثاني يتعلق بالجرائم التي تمس أمن الدولة *perduellio* . وأبتداء من القرن السابع لإنشاء روما أخذت الجرائم العامة في الازدياد بحيث أمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول جرائم ذات طبيعة سياسية ، والثاني جرائم القانون العام . والجرائم ذات الطبيعة السياسية كانت تشمل : ١ — جريمة *perduellio* بمعناها القديم وظلت موجودة حتى نهاية الجمهورية . ٢ — جريمة *crimen majestatis minutae* وكلفت تشييد جميع الأنفال التي من شأنها الأضرار بسيادة ورفعة الشعب الروماني أو مثليه الشرعيين ، ثم اتسع نطاقها في عهد أغسطس قيصر لتشمل التمرد ولو بالقول على شخص الإمبراطور . ٣ — جريمة *crimen repetundarum* وكلفت تشمل كل إساءة لاستعمال السلطة من أحد الحكام الرومانيين لمصلحة الشخصية . ٤ — جريمة *peculatus* وتشمل اختلاس الأموال العامة أو الأموال المخصصة لأغلة الشمامسة المدنية . ٥ — جريمة *crimen ambitus* وهي المتعلقة بالرئاسة في

المدنية أيضا (١) . أما الجرائم العامة ، وهى ما يمكن أن نسميه بحقوق «قانون العقوبات الروملى» فكلفت الاحكام الصادرة بالمعاقبة عليها يجوز الطعن فيها بالطرق الآتية :

١ - التنظيم الى الشعب : provocatio ad populum

وكان يرفع هذا التنظيم الى مجلس الشعب المسمى Comitia centuriata بقصد تعديل الحكم الصادر بالادانة (٢) وطبقا لنصوص قانون Valeria de provocacione الصادر في بداية عهد الجمهورية (سنة ٢٤٥) لاشاء

٢٢

الانتخابات . أما جرائم القانون العلم فكلفت : ١ - القتل ٢ - جريمة العنف ٣ - جريمة للزور ٤ - جريمة السلب ٥ - جريمة التمدى على الآداب العامة (Lemoine, P. 24)

(١) Lemoine, P. 25 وكان يجوز الطعن فى الحكم بدعوى البطلان المسماه revocatio in duplum ودعوى ابطال الحكم بواسطة البريتور وتؤدى الى اعادة الشيء لاصله وتسمى "in integrum restitutio" (٢) Lemoine, p. 26

وقد اختلف شراح القانون الرومانى حول ما اذا كل هذا التنظيم يعد طريق طعن حقيقى فى حكم جنائى صادر بالعقوبة ام لا ، فذهب Eisenlohr الى ان هذا التنظيم كان يرفع بشأن حكم حقيقى صادر من قاض جنائى وذهب Rubino الى ان دور القاضى الجنائى كان متصورا فقط على احالة المتهم الى مجلس الشعب دون اصدار حكم ، فهو كان يقوم بدور غرفة الاتهام او مستشار الاحالة فى التوائين المعاصرة . ويؤيد ليوان السراى الاول لان التنظيم كان مسبوها به بشأن احكام معينة ، كما ان النصوص نلتى وصلت اليها بثلق هذا التنظيم تنهيد ان سلطة توفيع العقاب كفت من اختصاص القاضى (Lemoine, P. 27) وقد ظهر هذا التطريق من طرق الطعن فى العصر للجمهورى ، اما فى العصر الملكى فكانت السلطة المعلقة للملك تحول دون ذلك ، اذ كل الملك يختار القضاء كما يختار ضابطا جيشه ، وكانت المحاكم تمارس وظيفتها باسم الملك ، ومع ذلك فان وجود هذا الطريق من طرق الطعن فى العصر الملكى اكنته كثير من النصوص فى افكار اليه شيشيرون Cicero وسنيكا Sénèque والعقبة ان الطعن كان منسبة على الاحكام التى يصدرها مندوبو الملك دون الاحكام الصادرة من الملك نفسه (Martz, pp. 14-17 ; Lemoine, p. 27)

روما (١) فان التظلم كان جازاً ضد كل حكم يصدر من القاضي . ومع ذلك
 فان هذا التظلم لا يمتد الى السلطة المطلقة للقناصل التي ظلت بلا حدود
 خارج روما (١) . ومن ناحية اخرى فان احكام الدكتاتور (٢) dictateur
 لم تكن من الجوز التظلم منها (٣) .

وكان حق التظلم مفتوحا لجميع المواطنين دون غيرهم ، فلم يكن
 يملكه الاجانب او العبيد او ابن الاسرة ، كما انه في بداية الامر كان مقصورا
 على الجرائم الهامة وبشأن العقوبات البدنية ، ثم اتسع نطاقه بعد ذلك
 ليشمل العقوبات المالية ايضا (٤) .

اما الاجراءات فكان يباشرها نواب القناصل وهم :

duumviri perduellionis و quaestores parricidii

نبما لما اذا كان التظلم متعلقا بجريمة من جرائم القانون العظم
 او باحدى الجرائم السياسية (٥) . وكان يجوز مباشرة هذه الاجراءات ايضا
 من حكم العلية وحكم الاسواق والحرير الاعظم .

ولكن هذا التظلم فقد كثيرا من اهميته بعد انشاء محاكم
 quaestiones perpetuae (٦) commissions permanentes التي كانت
 تصدر احكاما غير قابلة للاستئناف ، اذ كان الاعتقاد السائد ان احكام هذه

(١) اى على بعد ميل من روما. حيث كانت للقناصل سلطة مطلقة
 تصل الى حد احياء او امة جميع المواطنين Martz, P. 21

(٢) والدكتاتور هو قاض غير عاى ذو درجة كبيرة يجمع في يديه
 سلطات واسعة في المسائل القضائية والسلمية والعسكرية والادارية .
 وقد انشئت هذه الوظيفة بعد قليل من صدور قانون Valeria وكل
 مقصودا به في بادى الامر الحد من حق التظلم provocatio (Martz, P. 49)

Lemoine, p. 29; Martz P. 17.

(٣)

Lemoine, P. 30.

(٤)

Lemoine, P. 30.

(٥)

(٦) وقد انشئت اول محكمة من هذا النوع quastio perpetua في سنة

المحاكم تعتبر صادرة من الشعب عن طريق نوابه (١) .

٢. — التوسط أو التشفاعة : intercessio

وهذا الطريق من طرق الطعن كان يخول كل قاض روماني حقاً وقسراً الاحكام الصادرة من زميل له أو شخص أقل منه درجة (٢) .
ولم يظهر هذا الطريق الا في عهد الجمهورية ، ولم يكن من الممكن ظهوره في عهد الملكية حيث كانت السلطات مركزة في يد الملك (٣) .

١. — لا نشاء روما أى فى سنة ١٤٩ قبل الميلاد وهذه المحاكم تقوم اساساً على تنظيم المحلفين jurés ويتضمن مبدئين جديدين هما : ١ — حلول مجلس مكون من عدد قليل من الاعضاء محل المجالس الشعبية .
٢. — حلول المحلفين محل الشعب . ومنذ انشاء هذه المحاكم بدأ القضاء المباشر للشعب يفقد اهميته ، ومع ذلك فقد ظل الشعب — من حيث المبدأ — هو القاضي الاعلى ، ففى قضية Verres نجد شيشرون Cicéron يهدد القضاة عدة مرات بالالتجاء الى الشعب اذا لم يؤدوا واجبه . ولم يكن عدد المحلفين ثلثاً في جميع الحالات ، فطبقاً لقانون Servilia يجب أن يكون عدد المحلفين مائة ، أما سيلا Sylla فقد ذكر أن عدد المحلفين يكون عادة ٣٢ عضواً من مجلس الشيوخ . وبعد ذلك وطبقاً لقانون Aurélie زاد عدد المحلفين ، فقد حوكم Milon بواسطة ٥١ محلفاً (١٨ من مجلس الشيوخ و ١٧ من نواب الشعب) وحوكم كلوديوس Claudius فى جريمة الفساد بالمحرم بواسطة ٦٥ محلفاً . وحوكم جابينيوس Gabinius فى جريمة خيانة الملك بواسطة سبعين محلفاً ، وحوكم بيسون Pison بواسطة خمسة وسبعين محلفاً (انظر فى تفصيل نشأة هذه المحاكم واختصاصها وتطورها وإجراءات التقاضى أمامها : Martz, pp. 58-100)

(١) ولذلك كان الشعب وحده يستطيع بقانون اصدار نوع من رد الاعتبار للمحكوم عليه (Martz, P. 100).

Lemoine, P. 31.

(٢)

ويرى مارتز أن محاكم الشعب les tribunes وحدها هي التي كانت تلك تعديل الحكم أو وقت تنفيذ ، ومن ثم فلم يكن للمحكوم عليه سوى أمل في صدور قانون جديد بإلغاء الحكم وبالتالي فإن هذا الاجراء لم يكن طريقاً من طرق الطعن وإنما نوعاً من رد الاعتبار (Martz, P. 55).

Lemoine, P. 31.

(٣)

وكان يلزم لسلك هذا الطريق تقديم شكوى الى القاضي مدعمة
بأسباب قوية ومقدمة من مواطن روماني مقيم في روما او على بعد مئتين
واخيرا فان هذا الطريق من طرق الطعن لم يكن جائزا ضد احكام محاكم
quaestiones perpetuae (١) .

٣ — الاستئناف : appel

ثم يظهر في القانون الروماني طريق الطعن بالاستئناف الا في عهد
الامبراطورية (٢) . ففي بداية هذا العهد كان الامبراطور هو القاضي الاستئنافي،
ثم فوض حكام العاصمة وغيرهم هذا الحق . وترتب على ذلك وجود درجات
من القضاء على راسها الامبراطور ، وهو قاضى الاستئناف الاعلى . ومن
ناحية اخرى كان يمكن دائما الالتجاء الى الامبراطور لالغاء احكام الادانة
الصادرة من مندوبيه حتى بالنسبة للاحكام التي لم تكن تقبل الاستئناف (٣)
ويرجع ذلك الى ان هذه الاحكام صدرت باسم الامبراطور ومن ثم يستلزم
الامبراطور نفسه الغاءها بقاء على التمس supplicatio من المحكوم عليه
واذن فاعادة النظر في الاحكام الجنائية كانت دائما من سلطة الامبراطور
وترجع لارادته المطلقة (٤) .

٦ — ثانيا : القانون الفرنسي القديم :

بينما نفيما سبق كيف كان من الممكن — في روما — الطعن في الاحكام
الجنائية لاصلاح ما بها من اخطاء . وسنبين الآن كيف امكن اصلاح هذه
الاطياء في ظل القانون الفرنسي القديم . ولكن يهنا يبدى ذى بدء ان
مبدى الملاحظتين الاتيين :

Lemoine, P. 32.

(١)

(٢) وتقرر هذا الحق بصفة نهائية في عهد ديقليانوس
وكانت اجراءاته تتفق مع اجراءات الاستئناف المدني (Martz, p. 123)

(٣) كانت هناك بعض الاحكام التي لا يجوز استئنافها في بعض الجرائم
الجسيمة اذا وجد اعتراف كليل من المتهم او اذا كان الطليل واضحا
لحق اذا كان المتهم convictus et confessus وهذه الجرائم كانت بصفة
الغلبة : القتل والزنا والذميمة والايذاء (Martz, p. 123).

Sevastre, p. 18 ; Lemoine, p. 33.

(٤)

١ — حتى سنة ١٦٦٧ كانت طرق الطعن فى الأحكام موحدة بالنسبة للمواد الجنائية والمواد المدنية (١) .

٢ — حتى سنة ١٦٧٠ لم يكن طلب إعادة النظر متبعا عن طريق الطعن بالاستئناف ، ولم تكن قد تمت التفرقة بين طرق الطعن العادية وطرق الطعن غير العادية ، ولا بين طرق الطعن بسبب الخطأ فى الوقائع وطرق الطعن بسبب الخطأ فى القانون . وقد اختفى هذا الخلط بصدور أمر سنة ١٦٧٠ بإيجاد طريق للطعن بإعادة النظر بمعناه الحقيقى (٢) .

وبعد هاتين الملاحظتين ننتقل الى دراسة القانون الفرنسى القديم فى ثلاثة عهود هى : عهد البربر والمهد الإقطاعى والمهد الملكى .

٧ — (١) عهد البربر :

هذا العهد يبدأ من القرن الخامس الى القرن العاشر الميلادى ، وكان التشريع الجنائى فى هذا العهد خليطا من القانون الرومانى والأعراف انجرامية . وكان يوجد لدى القبائل الجرمانية نظام الانتقام الشخصى ، فلعجوبة الواثقة على احد الافراد تؤدى الى حرب خاصة guerre privée بين عائلة المجنى عليه وعائلة الجانى . ثم وجد نظام الصلح المالى الذى كان يطلق عليه اسم Wehrgeld هذا بالإضافة الى ما كان يدفعه الجانى الى السلطة الاجتماعية وهو ما كان يطلق عليه اسم fredum (٣)

ويلاحظ انه لم يكن يوجد أى طريق من طرق الطعن فيما يتصل بالصلح المالى المسى Wehrgeld لانه يعد فى الحقيقة بمثابة تعاقب أو صفقة ، وبالتالي فلن الحكم يعد بمثابة لايجوز الطعن فيه (٤) .

أما بالنسبة للعقوبات الأخرى فالراجع لى الشراح انه كان يجوز

Lemoine, P. 34.

(١)

Lemoine, P. 34.

(٢)

(٣) وهذه الـ fredum هى الاصل الفريسي للقراءة والمصريف العقابية (Lemoine, P. 40)

Lemoine, P. 40

(٤)

الطعن في الحكم الصادر بها بطريق الاستئناف ، ولكن كانت للملك وحده سلطة قبوله . فمستور Ciotari الصادر سنة ١٨٦٠ حول الملك — والرئيس الديني في حالة غيابه — سلطة اصلاح الخطأ القضائي . وظل الحال كذلك حتى سنة ١٨١٩ حيث حل بعض موظفي الملك محله في نظره الاستئناف (١) .

وكان يجب على المستأنف ان يحضر امام الملك أو موظفيه ويتم الدليل على انه قد حكم عليه ظلما ، فاذا عجز عن اثبات ذلك قضى عليه بدفع غرامة ، أما اذا نجح في اثبات أن القاضي قد حكم عليه ظلما فممنذ يحكم على القاضي بدفع غرامة (٢) .

٨ — (ب) العهد الاقطاعي :

بدأ هذا العهد من القرن الحادي عشر واستمر حتى القرن الخامس عشر . وكان القانون الجنائي في ذلك العهد مكونا من الامانة المصلحة والقانون الروماني والقانون الكنسي .

وقد استمر في خلال ذلك العهد تحول الجرائم الخاصة الى جرائم عامة ، وكانت بعض الجرائم الهامة يعاقب عليها بمعقوبات بخفية .

وبقي في هذا العهد الطعن بالاستئناف الذي كان موجودا في عهد انبرير كطريق لاصلاح الخطأ القضائي ، ولكن ادخلت عليه تعديلات جوهرية بحيث يمكن القول ان « الاستئناف » كان يرفع بأحد الاشكال الآتية :

- ١ — تكذيب الحكم du fausement du jugement
- ٢ — اصلاح الحكم l'amendement de jugement
- ٣ — التوسل أو الالتباس la supplication

(١) وهذا هو رأي Louandre, Laferrière وHuishoff, Meyer (انظر Lemoine, P. 43) ويرى سيفستري انه قد ساد الاعتقاد في عهد البربر بأن الحكم لله le jugement de Dieu وبناء عليه فلم يكن الحكم قابلا لاي طعن (Sevestre, P. 22) Lemoine, P. 43.

ويلاحظ أن الطعن في الحكم بالشكلين الأولين كان يرجع إلى محكم
الأمراء ، أما الطعن بالشكل الثالث فكان يرجع إلى الملك نفسه (١) .

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل شكل من هذه الأشكال .

١ - تكذيب الحكم :

استثنات الحكم بسبب كذبه أو تزويره كان يرفع ضد الأحكام الصادرة
من محكمة الإقطاع ، وكان هذا الشكل من أشكال الطعن عبارة عن مخاصمة
بشعة ، إذ كان المحكوم عليه لأذى يدعى أنه قد حكم عليه ظلماً يعلن أن
الحكم كاذب أو مزور ، وبالتالي كان يطلب من كل أو بعض القضاة الذين
أصدروا الحكم إجراء مباراة قضائية *due' judiciaire* وحسب النتيجة التي
تسفر عنها المباراة كان الحكم يؤيد أو يلغى . وكان الطرف المزعوم يلزم
بمفع غرامة ، وأحياناً كانت توقع عليه عقوبة قاسية (٢) .

وهذا الشكل من أشكال الطعن في الحكم كان مقصوراً فقط على
أشخاص النبلاء ، أما الأشخاص العاديين والارتقاء فكلوا محرومين من
هذا الحق (٣)

وكان للطعن ينظر أمام محكمة أعلى من المحكمة التي أصدرت الحكم (٤)
ولذلك قيل أن هذا الطعن كان يتضمن جميع العناصر الحقيقية للاستئناف
بمعناه المعروف في الوقت الحاضر ، إذ كان يوجد حكم صادر من محكمة أول
درجة ثم يطعن فيه بالكذب أمام محكمة أعلى تفصل في الطعن حسب النتيجة
التي تسفر عنها المباراة (٥) .

Lemoine, P. 44.

(١)

Sevestre, P. 22. Lemoine, P. 45.

(٢)

Lemoine, P. 45.

(٣)

(٤) ولكن يلاحظ أن الأحكام الصادرة من محكمة الملك لم يكن من
الجائز الطعن فيها بهذا الطريق . كما أن دور المباراة في إجراءات الطعن
كان مقصوراً على الإثبات (Lemoine, P. 46)

Lemoine, P. 46.

(٥)

ويسمى اليوم بحرى البحث عن وسيلة لتفادي تحاسن المبارزة القضائية ، فوجدت التفرقة بين الطعن المشتبه على اهانة الشبهة ، والطعن الخالي من أية اهانة . وكفت المبارزة القضائية تجرى بشأن الطعن الاول دون الثانى (١) .

وبموجب الامر الصادر سنة ١٢٦٠ حلت شهادة الشهود محل المبارزة القضائية فى البلاد الخاضعة لسلطان الملك (٢) .

٢ - اصلاح الحكم

ظهر هذا الطريق من طرق الطعن فى مطلع القرن الثالث عشر . وكان يرفع الى محاكم الامراء بقصد تفادي المبارزة القضائية . ولم يكن هناك فرق يذكر بين هذا الطريق من طرق الطعن وبين التوسل او الالتباس - الذى سيرد ذكره حالا - الا فى أن الطعن بهذا الطريق كان يرفع الى محكمة الانتفاع ، أما الطعن بطريق التوسل او الالتباس فكان يرفع الى الملك (٣) .

٣ - التوسل او الالتباس :

من أشد العيوب التى كانت تؤخذ على الطعن بطريق تكذيب الحكم ، ان من كان يرغب فى تكذيب حكم من محكمة الامراء كان يتعين عليه ان يتخلص أولا من جميع روابط الاخلاص والولاء لهم ، وبالتالي فان هذا الطريق من طرق الطعن لم يكن من الممكن سلوكه ضد المواطنين الملكيين ، وأصبح من انواجب البحث عن طريق طعن آخر ، وهذا الطريق هو التوسل

(١) ومثال الطعن المشتبه على اهانة ان يقول الطاعن للقضاة فى طعنه لقد أصدرتم حكما كاذبا بظلمكم . أما الطعن الخالي من الاهانة كان يقول هذا الحكم كاذب والتمس الغاءه من المحكمة العليا (Lemoine, P. 48)

(٢) Jean Pinatel, le fait nouveau en matière de révision, thèse pour le doctorat, Paris, 1935; n. 7.

وعلى الرغم من صدور هذا الامر فقد ظلت المبارزة القضائية مطبقة فى كثير من محاكم الانتفاع (Lemoine, P. 51)

Sevestre, P. 24; Lemoine, P. 52.

(٣).

١٠. الالتباس (١)

وكان التوصل أو الالتباس يرجع إلى الموظفين الملكيين في محكمة الملك، ولكنه أصبح مقصوراً بصفة خاصة على الالتباسات المقدمة إلى الملك شخصياً.

ويظهر هذا الطريق من طرق الطعن بدا التدخل الفعلي للسلطة الملكية في العمل القضائي. وقد عين فيليب أوجست Philippe Auguste في سنة ١١٩٠ بعض الموظفين الذين كانت مهمتهم للذهاب — باسم الملك — إلى المقاطعات لرغبة سر العدالة، وكانت لهم — من بين اختصاصاتهم العديدة — سلطة الغاء أو تعديل بعض الاحكام. ومن هنا نشأت بالتدريج فكرة درجتي التقاضي (٢).

وباتساع سلطات الملك في هذا المصدد استلزم الامر وجود تنظيم قضائي، فنشأت المحاكم التي كان يطلق عليها اسم « البرلمانات » (٣).

(١) ويرى مفستر ان هذا الطريق يرجع إلى القانون الروماني وكان يطلق عليه اسم *supplicatio* وقد استخلص ذلك من القانونين رقمي ٣٣ و ٣٥ De Re iudicata الواردين بالديجست وبعقضاها كان يمكن الحصول على رد الشيء لأصله *in integrum restitutio* بناء على خطابات مرسلة إلى الإمبراطور ضد الاحكام المشوبة بالخطأ اذا كان ذلك بناء على طرق احتيالية أرتكبها الخصم (Sevestre, P. 19).
(٢) Sevestre, P. 23; Lemoine, P. 35.

(٣) وبالنسبة لباريس نقد تحول المجلس المسمى *curia regis* إلى برلمان. وكان هذا المجلس مكوناً من أعضاء تصنفهم من رجال الدين والنصب الآخر من العلمانيين. وكان يقوم في بادئ الأمر بدور مستشار الملك ثم تحول بالتدريج إلى سلطة قضائية. وابتداء من سنة ١٢٤٤ أصبح برلمان باريس مكوناً من رجال دائمين يتناضون مرتبات، ومع ذلك فقد ظل البرلمان مكوناً من مستشارين دينيين وآخرين علمانيين. وفي سنة ١٣٠٢ تحول العرب القديم — الذي كان يقضى بموجبه البرلمان — إلى قانون. وتم تقسيم البرلمان إلى دوائر هي الدائرة العليا *la Grand'Chambre* ودائرة التحقيق *la chambre des requêtes* ودائرة للعرائض *la chambre des enquêtes* والدائرة الجنائية *la Chambre de la Tourneelle* (Lemoine, P. 55).

ولكن هذه البرلمانات لم تنقل صلتها بالملك ، ففي أغلب الحالات كان الملك يرأس البرلمان ويتم تحت رئاسته تعديل الأحكام . وبالتدريج أصبح حضور الملك نادرا .

وفي بعض الأحيان كان الملك يفصل في مجلس البلاط في الاستثنائات المرفوعة بشأن الأحكام الصادرة من البرلمان ، ولكنه في أغلب الأحيان كان يرسل الحكم المطعون فيه إلى محكمة أعلى لإعادة النظر فيه إذا كان لذلك وجه ، ومن ثم فقد أصبح الطعن المرفوع إلى الملك مجرد وسيلة لمراجعة الحكم (١) .

وفي عهد Philippe le Long أصبح التوسل أو الالتئاس المرفوع إلى الملك يعطى الحق في تجريح الحكم lettres de grâce de dire contre les arrêts . وفي عهد Philippe de Valois تقرر في سنة ١٣٤٠ إلزام الخصم الذي يطعن في الحكم بدفع مصاريف الطعن . وفي حالة عجزه عن إثبات الخطأ القضائي يلتزم بدفع غرامة ، وأصبح يطلق على الطعن اسم خطابات عرض الخطأ Lettres de proposition d'erreur (٢) . وقد امتاز الطعن بخطابات عرض الخطأ بما يأتي :

١ — أن كل خطأ في الوقائع — دون تحديد لماهيته — كان يجيز الطعن في الحكم بهذا الطريق .

٢ — أن خطاب عرض الخطأ كان يمنح من الملك أو الأمير بناء على سلطته المطلقة ، ولذلك كان هذا الطعن نوعا من القضاء المحجور la justice retenue (٣) .

٣ — كان لا يسمح بهذا الطعن إلا مرة واحدة (٤) .

Lemoine, P. 56.

(١)

J. - A. Roux, Cours de droit criminel français, 2ème éd., Tome II, procédure pénale, 1927. n. 122; Pinatel, n. 9.

(٢)

Pinatel, n. 11.

(٣)

(٤) ولم يكن يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه

(Pinatel, n. 12).

وفى عهد لويس الحادى عشر صدر أمر سنة ١٤٧٩ بتحديد مدة سنتين يتم فى خلالها الطعن فى الحكم (١) .

٩ — (ج) العهد الملكى (١٤٨٣ — ١٧٨٩) :

انتهى عهد الاقطاع على اثر الضربة القاضية التى وجهها اليه لويس الحادى عشر (٢) . وفيما يتعلق بدراسة طرق الطعن فى الأحكام فى العهد الملكى يتعين التمييز بين مرحلتين : المرحلة الاولى تبدأ من سنة ١٤٨٣ الى سنة ١٦٦٧ والثانية تبدأ من سنة ١٦٦٧ الى سنة ١٧٨٩ .

١ — المرحلة الاولى (١٤٨٣ — ١٦٦٧) :

فى هذا العهد ظل باقيا نظام الطعن فى الأحكام الذى كان قائما فى نهاية عهد الاقطاع والمعروف باسم خطابات عرض الخطأ *les lettres de proposition d'erreur* ولكن أدخلت عليه بعض التعديلات ، وفى سنة ١٥٣٩ جعل فرانسوا الاول مدة الطعن سنة واحدة بعد ان كانت سنتين ، كما أنه غرض غرامة توقع على من يضر الطعن .

ولكن الى جانب هذا الطعن الذى يرفع الى الملك بقصد اثبات الخطأ القضائى ، ظهر فى المثل طريق آخر للطعن فى الحكم ، فبدلا من رفع الطعن

Sevestre, P. 28; Lemoine, P. 57.

(١)

Lemoine, P. 58.

(٢)

وفى العهد الملكى اختفت الجرائم الخاصة ، وان كان اسمها ظل مستعملا بمعنى متاير للمعنى البدائى الذى عرفت به . وفى هذا الصدد يقول لابورد *Laborde* ان كل جريمة تقع على الأضرار يجب توقيع العقاب عليها ، وهذا العقاب من اختصاص قانون العقوبات ، ولكنه يتوقف على ارادة المجنى عليه أو ورثته ، فهو الذى يملك مباشرة أو تحريك الدعوى ، كما ان انتقاله مع الجانى يحول دون معاقبة هذا الآخر . أما الجرائم العامة فهى على العكس من ذلك يباشرها أعضاء النيابة العامة من تلقاء انفسهم ، ولا تتوقف الدعوى على شكوى من المجنى عليه ، كما ان الصلح بشأنها لا يحول دون معاقبة الجانى .

Laborde, Cours élémentaire de droit criminel, 2ème éd, 1898. n. 44.

الى الملك ، كان يرفع التماس الى المحكمة التى اصغرت الحكم اذا كان الخلف
التضامى راجعا الى فعل الخصوم وليس الى فعل القاضى . وهذا هو التماس
اعادة النظر المدنى *La requête civile* (١) .

وفى نهاية القرن السادس عشر ظهرت التفرقة بين الخطأ فى القانون
والخطأ فى الوقائع ، وكان الطعن بخطابات عرض الخطأ منصبا — كتأدية
عامة — على الخطأ فى الوقائع (٢) .

٢ — المرحلة الثانية (١٦٦٧ — ١٧٨٩) :

حتى سنة ١٦٦٧ كانت طرق الطعن موحدة فى المواد الجنائية والمواد
المدنية على السواء ، فكان الطعن بخطابات عرض الخطأ *les lettres de*
proposition d'erreur والتماس اعادة النظر فى المواد المدنية يتان باجراءات
واحدة . ثم صدر امر فى سنة ١٦٦٧ الذى للطعن بخطابات عرض الخطأ ، وقد
لاحظ بعض الشراح ان الطعن بهذا الطريق كان قد اختفى تماما قبل صدور
هذا الامر بحوالى ثلاثين أو أربعين عاما ، بحيث اعتبر هذا الامر تقريرا للواقع
وليس الغاء لهذا الطريق من طرق الطعن (٣) . ومن ناحية اخرى ناه امر

Sevestre, P. 33; Lemoine, P. 59.

(١)

وكان يشترط فى هذا الالتماس أن يقدم بعريضة *requête* يستخدم
فيها الطالب أسلوبا فى غاية الادب وخاليا من أى طعن فى القضاة وهذا هو
المقصود بكون العريضة مدنية *civile* . ويرجع ذلك الى اسباب تاريخية
ايام كسل الطعن بتكذيب الحكم *faussemment du jugement* يجب أن
يكون خاليا من أية اهانة للقضاة حتى يتفادى الطاعن المباشرة القضائية
(انظر ما سبق — بند ٨) . انظر ايضا : أحمد منيب — التماس الاحكام المدنية
النهائية عليها وعلا بالمحكم الفرنسية والمختطة والاهلية — الطبعة الاولى
سنة ١٩٢٨ — القاهرة — بند ٢ ، رمزي سيف — الوسيط فى شرح قانون
المرافعات المدنية والتجارية — الطبعة الثامنة سنة ١٩٦٩ — هامش ص ٨٥٧
(٢) وقد لاحظ رو Roux أن الطعن بطريق خطابات عرض الخلل

كان الهدف منه مقصورا على اعادة فحص اوراق الدعوى دون تقديم مستندات
جديدة من شأنها أن تؤدى الى براءة المحكوم عليه . (Roux, n. 122)

Lemoine, P. 60; Sevestre, P. 38.

(٣)

سنة ١٦٦٧ قد استمعى للنظر في المواد الجنائية وحدها ومنعه صراحة في المواد الجنائية (١) .

وفي سنة ١٦٧٠ صدر أمر ملكي يستخدما عبارة « خطابات اعادة للنظر » lettres de révision بدلا من عبارة خطابات عرض الخطأ lettres de proposition d'erreur وبذلك يكون هـذا الامر قبيحا انشا اعادة النظر في الاحكام الجنائية بالمعنى المعروف لدينا الآن (٢) . وفي هذا الصدد يقول جوس Jousse ان خطابات اعادة النظر عبارة عن خطابات يمنحها الملك لاعادة فحص الخصومة الجنائية بين جديد بقصد الغاء الحكم بالنسبة لشخص تقضى عليه حضوريا بموجب حكم صادر من آخر درجة (٣) .

ويلاحظ ان امر سنة ١٦٧٠ وكذلك لائحة سنة ١٧٣٨ لم يضعأ اية قيود على حق منح اعادة النظر ، وكان مجلس الملك يستطيع ان يرفض أو يقبل الطلب بكامل حريته (٤) . ومن ناحية أخرى فان اعادة النظر كان جائزا ضد جميع الأخطاء الواردة بالاحكام الجنائية بصرف النظر عن التفرقة بين الخطأ

(١) ومع ذلك فقد ظلت بعض المقادلات تتبع العادات السائدة في ذلك الوقت الى ان قضى عليها بموجب التشريعات اللائحة على امر سنة ١٦٦٧ وخموصا امر سنة ١٦٧٠ واللائحة الصادرة في ٢٨ يونية سنة ١٧٢٨ (Lemoine, P. 61) .

Roger Merle et André Vitu, Traité de droit criminel, (٢)
Paris, 1967, n. 1294; Roux, n. 122; Sevestre, P. 40; Lemoine, P. 61.
Jousse, Traité de la justice criminelle de France. Paris 1771, (٣)
t. II, Part. III, Liv. II, P. 777

انظر في هذا المعنى أيضا

Muyart de Vouglans, Instruction criminelle suivant les lois et ordonnances du royaume. 1762, P. 570 et suiv.
Garraud (René et Pierre), Traité théorique et pratique
d' instruction criminelle et de procédure pénale, T. 5, Paris, 1928,
n. 1766, Merle et Vitu, n. 1294; Lemoine, P. 62.

فى اللوائح والخطأ فى القانون (١) .

وقد لاحظ الأستاذ بيناتل Pinatel أن شراح القانون الفرنسى القديم امثال Jousse و Muyart de Vouglans كانوا يفسرون « الواقعة الجديدة » le fait nouveau التى تجيز إعادة النظر تمسرا واسعا جدا ، اذ كانت تعنى فى نظرهم مجرد الشك المعقول un doute raisonnable (٢) . ولذلك أجازوا — فى إعادة النظر — اللجوء الى كافة الاسباب التى من شأنها أن تؤدى الى براءة المحكوم عليه ، سواء أكانت هذه الاسباب متعلقة بالوقائع — كما نعرفها فى الوقت الحاضر — أو بالقانون . وفى هذا الصدد قال جوس Jousse ان الخطأ فى اللوائح ولو أنه السبب الرئيسى لإعادة النظر وهو الذى يلجأ اليه المحكوم عليه عادة الا أن هذا لا يعنى أنه السبب الوحيد الذى يبنى عليه طلب إعادة النظر ، اذ يجوز للمحكوم عليه أن يمسك بكانة الاسباب التى تؤدى الى براءته ، ذلك لان مصلحة البرء تحتّم دائما الطعن فى الحكم غير العادل . ومن الصعب القول بأن البرء الذى حكم عليه بمعقوبة لا يستحقها لا يملك أية وسيلة لاثبات براءته حتى ولو كان الحكم خاليا من أى خطأ فى اللوائح (٣) .

ولم تكن هناك حالات محددة لطلب إعادة النظر كما هى الحال فى التشريعات الحديثة (٤) ، وانما كان المحكوم عليه الذى يطلب من الملك اصدار

- (١) وقد ذكره Tolozan بعض امثلة لحالات الخطأ فى القانون كما لو قضى على ورثة المتهم بالمعقوبة ولم يقتصر الحكم على الزامهم بالتعويض، وكما لو قضى على المتهم بمعقوبة غير مقررة للجريمة المسندة اليه كعقوبة الاعدام فى جريمة ضرب بسيط (Lemoine, P. 62) . وقد لاحظ سنسترا ان Muyart de Vouglans قد خلط فى تعريفه لخطابلات إعادة النظر بينها وبين الطعن بالظمن بالنقض اذ قال انها جائزة سواء كان الحكم مشوباً بطلان فى الاجراءات او خطأ فى الموضوع . وهذا ايضا ما ذكره Serpillon (Sevestre, P. 41) أحد الملحقين على أواخر سنة ١٦٧٠ .
- (٢) Pinatel, n. 16.
- (٣) Jousse, P. 780
- ولا شك فى أن الرغبة فى الوصول الى العدالة على هذا النحو قد خرجت بطلب إعادة النظر عن حدوده القانونية (Pinatel, n. 16).
- (٤) Sevestre, P. 43.

خطابات اعادة النظر ، يتعين عليه أن يقدم عريضة أو *requête* إلى مجلس الملك *Conseil* وكانت هذه العريضة تتحصى بواسطة مكتب العرائض *Le Maître des requêtes* والمجلس أيضا . وإذا كان هناك محل لاعادة النظر ، فإن خطاب اعادة النظر يرسل الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين أو الى محكمة أعلى (١) مرفقا به قرار المجلس ورأى مكتب العرائض .

أما إذا لم يكن هناك محل لاعادة النظر ، فإن الطالب يلزم بدفع غرامة للبلك وأخرى لخصمه ، وعلى العكس من ذلك فإن لائحة سنة ١٧٣٨ قد لغت الحكم بالفرامة بالنسبة لاعادة النظر في المواد الجنائية (٢) .

وكان يجوز طلب اعادة النظر حتى بعد وفاة المحكوم عليه ، كما كان يجوز في أى وقت حتى بعد أكثر من ثلاثين عاما على صدور الحكم فلم يكن توجد مدة لتقادم هذا الطلب (٣) .

وبناء عليه يمكن القول — دون الوقوع في خطأ كبير — أن اعادة النظر كان في الفترة من ١٦٧٠ حتى سنة ١٧٨٩، معتبرا طريقا طعن في الأحكام الجنائية الصادرة بصفة انتهائية بقصد اصلاح الخطأ القضائي بالمعنى المعروف في التشريعات الحديثة (٤) .

١٠ — ثالثا : تشريعات الثورة الفرنسية :

رأينا كيف فتح القانونون الفرنسيون الباب على مصراعيه أمام المحكوم

(١) وفي هذا الصدد يقول Rousseaud de la Combe ان المادة ٩ من أمر سنة ١٦٧٠ التي تنص على أن اعادة نظر الخصومة ينظر أمام القضاة الذين أصدروا الحكم ، لم تكن مطبقة في جميع الحالات وإنما كانت الدعوى تحال في العادة الى قضاة آخرين غير الذين أصدروا الحكم (Sevestre, P. 49).

Sevestre, P. 49.

(٢)

Sevestre, P. 46; Lemoine, P. 53.

(٣)

وهذا بخلاف خطابات عرض الخطأ السابق بيانها إذ كان يجب طلبها في خلال سنتين أو ستة حسب المعين (انظر ما سبق) بند ٩٤٨

Sevestre, P. 53.

(٤)

عليه فطلب إعادة النظر في الحكم ، ولكن التخلل المستمر لمجلس الملك قد جرد إعادة النظر من خصائصه المميزة له . وعلى الرغم من ثبوت الجهد من الأخطاء القضائية خلال القرن الثامن عشر ، فإن تشريعات الثورة الفرنسية قد منعت هذا الطريق من طريق الطعن ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

١ - رأى مشرعو الثورة أن كثرة الأخطاء القضائية خلال القرن الثامن عشر مرجعها إلى فساد الإجراءات الجنائية في ذلك الوقت ، أما وقد تم إصلاح هذه الإجراءات بإلغاء القبض على المتهم إلا في حالات محددة ، ولأنهم على وجوب علانية المحاكمة ، وتحديد حالات الحبس الاحتياطي ، وإلغاء تعذيب المتهم ، وغير ذلك من الإصلاحات ، كل ذلك جعل مشرعي الثورة يعتقدون أن حالات الخطأ القضائي قد اختفت إلى الأبد (١) .

٢ - أن إعادة النظر بالشكل الذي كان عليه في الثامنون الفرنسي القديم يعد نوعاً من القضاء المحجوز *la justice retenue* لأن خطابات إعادة النظر كانت معتبرة ضمن خطابات العفو *lettres de grâce* فهي جميعها تصدر حسب مشيئة صاحب السيلطان . وقد تضمنت أمم رجال الثورة عيوب للقضاء المحجوز وأهمها أن الحكمة كانت مقيدة في مباشرة عملها بمشيئة الملك ، ولذلك رأت الجمعية التأسيسية أن القضاء لم يعد امتيازاً ملكياً (٢) .

٣ - أخذت الجمعية التأسيسية ببدأ شفوية المرافعة ، وقد ساد الاعتقاد بأن هذا المبدأ الجديد لا يتفق مع فكرة إعادة النظر ، لأن أسباب الحكم لا يلزم أن يكون مردها إلى ما هو ثابت بالإجراءات ، وبالتالي فإنه يستحيل معرفة الخطأ القضائي (٣) .

(١) Faustin Hélie, Traité de l'instruction criminelle ou théorie du code d'instruction criminelle, 2ème éd, Tome Huitième, Paris 1867, n. 4035 Lemoine, P. 65 Garraud, n. 1768; Sevestre, P. 65; Roux, n. 122, Pinatet, n. 20.

Lemoine, P. 65; Sevestre, P. 65.

{٢}

{٣} وقد انتقد بعض أعضاء الجمعية هذا المسلك ، وفي هذا الصدد يقول جوبيل Goupil أن الحكم الجنائي يصبح في هذه الحالة كحكم القدر الذي يلزم به الإلهة والبشر ، حتى جوبيتر Jupiter نفسه يتبع عليه الخضوع له (Lemoine, P. 67) .

ومن أجل هذه الأساليب لم ينص القانون الصادر في ١٦ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٧٩١ على أية جالة من حالات إعادة النظر ، كما أن الجمعية التأسيسية قد ألغت الطعن باعادة النظر بالنسبة للمستقبل ، واجترابا لبدا عدم رجعية القوانين فقد نص المرسوم الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ على اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات إعادة النظر المرفوعة قبل الجبل بمرسوم ٨ و ٩ أكتوبر و ٣ نوفمبر سنة ١٧٨٩ وهو المرسوم الذي ألغى صينا الطعن بطلب إعادة النظر . كما نص هذا المرسوم على جواز رفع طلب إعادة النظر في خلال ثلاثة أشهر بشأن الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة قبل مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٧٨٩ . وفيما عدا هاتين الحالتين — أى حالة الطلبات المرفوعة من قبل والطلبات التي ترفع خلال ثلاثة أشهر — تبدأ من العمل بمرسوم ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ — فإنه لم يكن من اللجئ قبول أى طلب لإعادة النظر . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ٧ ترميدور Thermidor سنة ٨ للثورة برفض طلب إعادة النظر بشأن حكم صادر من « برلمان » تولوز في ١٣ فبراير سنة ١٧٩٠ (١) .

وعلى أثر عرض احدى القضايا التي ثبت منها وجود حكمين جنائين . « بتناقضين » صدر مرسوم ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ ونصت المادة الاولى منه على أنه اذا صدر حكم بإدانة متهم في جريمة ، ثم صدر حكم بإدانة متهم آخر بوصف كونه فاعلا لنفس الجريمة ، بحيث لا يمكن للتوفيق بين الحكمين ويترتب على ذلك ثبوت براءة احد المحكوم عليهما ، فإنه يجب وقف تنفيذ الحكمين والطعن فيهما أمام محكمة النقض (٢) .

(١) مشار اليه في ليوان ص ٧٠ .

(٢) ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه اذا كان الحكمان صادرين من محكمة واحدة فإن محكمة النقض تنقض بالحالة المتهمين — بناء على طلبها أو طلب النيابة العامة — الى اقرب محكمة جنائية لاعادة المحاكمة . ونصت المادة الثالثة على أنه اذا كان الحكمان صادرين من محكمتين مختلفتين فإن وزير العدل يرفع الأمر الى محكمة النقض لتتقضى — اذا كان هناك تناقض بين الحكمين — بالحالة المتهمين الى احدى المحكمتين الاقرب الى محل وقوع الجريمة — ويلاحظ أنه قد صدر في ٢٢ فريير Frimaire سنة ٣ للثورة مرسوم يمنع قبول أى طلب لاعادة النظر في أحكام صادرة الاموال التي قضت بها محاكم الثورة .

ولما صدرت تقنين الجرائم والعقوبات في ٣ برومير سنة ٤ للثورة لم ينفذ من أية إشارة إلى الطعن بطريق إعادة النظر ، بل ولم ينص على حالة تناقض الأحكام التي وردت مرسوم ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ ، فضلا عن ذلك يمكن أن يقال أن هذه الحالة قد الفيت بالمادة ٥٩٤ من هذا التقنين التي كانت تخص على أنه بالنسبة للمستقبل لا توجد قواعد ولا إجراءات جنائية يجب اتباعها خلاف الواردة بهذا التقنين (١) .

١١ - رابعا : قانون تحقيق الجنائيات وقانون الإجراءات الجنائية :

رأينا فيما سبق أنه فيما عدا حالة التناقض بين الأحكام ، لم تنص تشريعات الثورة الفرنسية على إعادة النظر كطريق للطعن في الأحكام الجنائية .

وكان هذا المسلك من المشرع للثوري بالغ التسوية ، خصوصا إذا علمنا أن المادة ١٣ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٧٩١ قد الفت حق العفو لتنافره مع سيادة القانون (٢) .

وبتوالى ظهور حالات بفجعة من الخطأ القضائي الذي لا توجد وسيلة لإصلاحه ، غدت الحاجة ملحة إلى النص على إعادة النظر كطريق لإصلاح هذا الخطأ . فلما صدر قانون تحقيق الجنائيات في سنة ١٨٠٧، نص في المواد ٤٤٢ وما بعدها على إعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الأحكام . وقد أخذ للقانون بحالة تناقض الأحكام التي نص عليها مرسوم سنة ١٧٩٣ وأضاف إليها حالتين جديدتين هما : حالة وجود المدعى قتله حيا ، وحالة الحكم بإدانة أحد شهود الإثبات في تهمة شهادة الزور .

Garraud, n. 1768; Lemoine, P. 71; Sevestre, P. 69 (1)

ومع ذلك قضت محكمة النقض في ٩ نينديمير Vendémiaire سنة ٩ للثورة بأن المادة ٥٩٤ من تقنين ٣ برومير سنة ٤ لا تحول دون تطبيق أحكام المرسومين الصاعدين سنة ١٧٩٢ و ١٧٩٣ المشار إليهما في ليغوان ص ٧١ ، يشارو - - بند ١٧٦٨ ، سفستر ص ٦٩ .

Lemoine, P. 72.

(٢)

ولم تتم إعادة حق العفو للسلطة التنفيذية إلا في السنة العاشرة للثورة .

ويمكن القول أن قانون تحقيق الجنايات الفرنسي قد حاول التوفيق بين نزعتين متطرفتين بشأن طلب إعادة النظر : الأولى نزعة القانون الفرنسي القديم التي فتحت باب إعادة النظر على مصراعيه وأجازته في جميع الحالات ، والثانية نزعة تشريعات الثورة التي ألغت هذا الطريق من طرق الطعن (١) .

ويلاحظ أن إعادة النظر كانت — طبقا لنص المادة ٤٣٣ — من هذا القانون — مقصورة على الجنايات فقط (٢) .

وقد كشف التطبيق عن وجود كثير من جوانب التقص في نصوص قانون تحقيق الجنايات التي عالجت طلب إعادة النظر . ولذلك صدر قانون ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٧ بتعديل نصوص المواد ٤٤٣ — ٤٤٧ من قانون تحقيق الجنايات (٣) وتخلص أهم التعديلات التي أدخلت على هذه النصوص فيما يلي :

(١) — أصبح من الجائز طلب إعادة النظر بعد وفاة واحد أو أكثر من المحكوم عليهم ، وذلك بدون قيد ولا شرط (٤) .

Garraud, n. 2005.

(١)

(٢) وقيل تبريرا لذلك أنه في مواد الجناح والمخالفات توجد درجتان للتقاضى ، وفي هذا ضمان لتفادى الوقوع في الخطأ ، بعكس الحال في الجنايات التي تنظر أمام درجة واحدة (Sevestre, P. 76) — ويتولى الاستاذان جاراو أنه حتى قبل تعديل سنة ١٨٦٧ فقد ذهبت بعض الأحكام إلى قبول طلب إعادة النظر في مواد الجناح (Garraud, n. 2005).

(٣) وكان ذلك في أعقاب الضجة التي أثارها للرأى العام بعد أعدام Lesurques تنفيذاً للحكم الصادر عليه في السنة الرابعة للثورة لانتهائه في جناية قتل بوسطجي ليون ، وقد عرفت هذه القضية لدى الرأى العام باسم « قضية بوسطجي ليون » .
l'affaire du courrier de Lyon

ولكن طلب إعادة النظر المرفوع من ابنة المحكوم عليه قد حكم برفضه تأسيسا على « عدم وجود حكيمن متناقضين » ، وإنما كان التناقض المدعى به قائما بين أحد الحكمين والمستندات المقدمة في الدعوى الأخرى (نقض جنائى في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٨ مسرى ١٨٦٨ — ١ — ٥٧) وسنعود إلى هذه الحالة عند الكلام على تناقض الأحكام — بند ٥٩ .

S. Mayer, La question de la révision des procès criminels (٤)

et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes des erreurs judiciaires devant la Chambre et le Sénat, Paris, 1894, P. 33.

٢ - أضحت قانون سنة ١٨٦٧. الى الاحكام الصادرة فى الجنايات
الاحكام الصادرة فى الجنح بالحبس ، والاحكام التى تقضى بالحرمان من
مباشرة كل أو بعض الحقوق السياسية أو المدنية أو العائلية (١) .

٣ - نص التعديل صراحة على جواز الطعن فى الاحكام الجنائية ايا
كانت الجهة للتصالية التى اصدرتها . وقد رتب الشراح على ذلك جواز
الطعن فى احكام المحاكم الاستئنائية (٢) .

٤ - على الرغم من أن قانون تحقيق الجنايات لم يتضمن أى ميعاد لتقديم
طلب إعادة النظر ، فإن تعديل سنة ١٨٦٧ قد نص على أنه فى حالى طلب
إعادة النظر لتعارض الأحكام أو صدور حكم بإدانة أحد شهود الإثبات .
فانه يجب لقبول الطلب أن يتم تقديمه لوزارة العدل فى خلال السنتين
التاليتين لصدور الحكم الثانى المتعارض مع الحكم الأول أو السنتين التاليتين
لصدور الحكم بإدانة الشاهد (٣)

وقد كشف العمل مرة أخرى عن عدم كفاية هذه التعديلات لاصلاح
الخطأ القضائى ، لأن حالات طلب إعادة النظر كانت محصورة فى نطاق
ضيق ونادرا ما تعرض فى العمل . وقد ظهرت حالات هامة ثبت فيها جليا
وقوع خطأ قضائى ولكنها لا تندرج تحت نصوص قانون تحقيق الجنايات (٤)

Mayer, P. 33.

(١)

Lemoine, P. 85; Garraud, n. 2014; Faustin Hélie, n. 4040. (٢)

(٣) وقد ورد بالقانون نص انتقالي بشأن الحالات السابقة
على صدور هذا القانون يجعل مدة السنتين يبدأ سريانها من تاريخ
صدور القانون .

(٤) مثال ذلك قضية Vaux الذى قضى عليه فى سنة ١٨٥٢
بالاشغال الشاقة المؤبدة فى تهمة الحريق العمد ، ثم تبين أن هذا المحكوم
عليه برىء وأن مرتكب الجريمة شخص آخر قبض عليه وانتحر داخل
السجن ، وبالتالي أصبح من المستحيل إعادة النظر فى الحكم الصادر ضد
Vaux حسب نصوص القانون المطبقة فى ذلك الوقت . ومنعود الى
هذه القضية بالتفصيل فيها بعد بند ٨٦ - وكذلك قضية Borrás الذى
حكم عليه فى سنة ١٨٨٧ بالاعدام لانهلته فى جنابة قتل ، وخففت الحكم

ولذلك صدر قانون ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ بتعديل المواد ٤٤٣ — ٤٤٧ من قانون تحقيق الجنايات . وأهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون إضافة حالة رابعة الى حالات طلب إعادة النظر ، وهي حالة حدوث أو ظهور واقعة جديدة أو تقديم أوراق لم تكن مطلوبة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه . وجعل القانون طلب إعادة النظر في هذه الحالة من حق وزير العدل وحده (١) .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ والممول به من أول يناير سنة ١٩٥٩ ، نظم حالات وإجراءات إعادة النظر في المواد ٦٢٢ — ٦٢٦ تحت عنوان « طلبات إعادة النظر » *Des demandes en revision* ولم يصف قانون الإجراءات الجنائية جديدا الى حالات إعادة النظر التي تشتملها قانون تحقيق الجنائيات طبقا لأخر التعديلات . كما أن الإجراءات لا تخرج — بصفة عامة — عن الإجراءات التي كانت متبعة في ظل القانون الملغى .

١٠٠
الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ثم ثبتت براءة المحكوم عليه مصادفة نتيجة وتوقع جريمة مشابهة في اسبانيا ارتكبها شخص يدعى Rosell واعترف بأنه مرتكب الجريمة الاولى ، وقد ثبت من التحقيق بصفة قاطعة براءة بورا . ومع ذلك فقد استحال إعادة النظر في الحكم الصادر ضده لان التحقيق لم ينته مع روسل ولم يكن من الجائز طلب تسليمه لانه مواطن اسباني . ولذلك فقد أصدر رئيس الجمهورية في سنة ١٨٩٠ أمرا بالعمو عن المحكوم عليه . ومن أمثلة ذلك أيضا قضية الضابط دريفوس وسيأتي ذكرها بالتفصيل فيما بعد بند ٨٨ .

(١) وقد جعل القانون مدة طلب إعادة النظر في هذه الحالة سنة واحدة تبدأ من تاريخ العلم بالواقعة الجديدة ، وقد تم إلغاء هذا القيد في سنة ١٩٤٩ واستعود الى ذلك فيما بعد بند ١٠٣ — وقد أجاز هذا القانون طلب إعادة النظر في جميع الاحكام الصادرة بالمعقوبة — أيا كان نوعها — في مواد الجنائيات والجناح ، كما أجاز القانون للمحكوم عليه ولورثته من بعده حق مطالبة الدولة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به من جراء الحكم عليه ، ونشر حكم البراءة في الجريدة الرسمية وخمس جرائد أخرى يختارها صاحب الشأن . ويرى بيناتل أن التوسع في حالات إعادة النظر الذي نص عليه قانون سنة ١٨٩٥ ما هو الا عودة الى ما كان عليه القانون الفرنسي القديم (Pinatel, n. 26).

١٢. — خامسا : القانون المصرى :

أخذ قانون تحقيق الجنايات المصرى الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكذلك قانون تحقيق الجنايات الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ بأحكام قانون تحقيق الجنايات الفرنسى فيما يتعلق بطلب اعادة النظر .

ولكن يلاحظ أن المشرع المصرى قد حصر حالات اعادة النظر فى أضيق الحدود ، فمصرها على ثلاث حالات فدر أن تعرض فى العمل (١) ولم يأخذ بالتعديل الذى أدخله المشرع الفرنسى بقانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ ؛ وبذلك فلم يكن من الجائز — فى ظل قانون تحقيق الجنايات المصرى — طلب اعادة النظر بناء على حدوث أو ظهور واقعة جديدة أو تقديم أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة .

كذلك نجد المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على قبول طلب اعادة النظر اذا حكم على متهم « بجناية » قتل ثم وجد الدعى قتل حيا « أى أنها كانت تستلزم صدور حكم فى « جناية » قتل .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

(١) نصت المادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات المصرى الملغى على أن « اذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيها لكل شخص انفعل المسند للآخر ، جار لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن فى الحكمين المذكورين أن يطلب فى أى وقت كان الغاءها من محكمة النقض والإبرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من احدهما دليل على براءة المحكوم عليه الآخر . وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ . وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها فى حكمها وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والإبرام بناء على طلب يقدم لها (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) » — ونصت المادة ٢٣٤ من نفس القانون على أن « يجوز أيضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجسدية قتل ثم وجد الذى قتله حيا . أو اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير فى شهادة بشرط أن يرى فى هذه الحالة الأخيرة لمحكمة النقض والإبرام ان شهادة الزور قد اشرت على نكر القضاة » .

ورأى التوسع فى الحالات التى تجيز إعادة النظر تنشياً مع الروح السائدة فى التشريعات الحديثة ، فأضاف حالة « الواقعة الجديدة » التى أخذ بها المشرع الفرنسى . كذلك أضاف حالة جديدة لم ينص عليها القانون الفرنسى ، ولكنها وردت فى بعض التشريعات الأجنبية كالقانون الاسائى والقانون الايطالى ، وهى حالة « إذا كان الحكم مبنياً على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الاحوال الشخصية وفى هذا الحكم » .

وعلى الرغم من هذا التوسع فى حالات طلب إعادة النظر فما يزال تشريعنا المصرى مشوباً بنقص معيب إذ أنه لم ينص على حق المحكوم عليه فى مطالبة الدولة بتمويض ما أصابه من ضرر من جراء الحكم عليه . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد .

١٣. — إعادة النظر حق للمحكوم عليه وليس للتماسه

يتضح من العرض التاريخى للظمن فى الحكم الجنائى بطريق إعادة النظر ، أن هذا الظمن كان عبارة عن « منحة » من الملك بناء على « التماس » يتقدم به المحكوم عليه الى الملك شخصياً ثم الى مجلس الملك . أما الآن فقد تغير هذا المهوم ، وأصبح الظمن بطريق إعادة النظر « حقاً » للمحكوم عليه تترتب عليه حقوق أخرى أهمها حقه فى التعويض الأدى والمادى . ولذلك فأننا نرى استبعاد تعبير « التماس إعادة النظر » الذى ما يزال بعض الشراح يرددونه (١) متأثرين بالمعامل التاريخية وبمسئله قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد فطن المشرع المصرى الى أن إعادة النظر فى الحكم الجنائى أصبح حقاً للمحكوم عليه وليس للتماسه ، ولذلك نجد نصوص قانون الاجراءات الجنائية (م ٤١) وما بعدها) قد استبعدت تماماً عبارة « التماس » إعادة النظر واستخدمت بدلاً منها عبارة « طلب » إعادة النظر .

(١) أحمد فتحى سرور — أصول قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٦٦ — بند ٦٥٠ ، مأمون محمد سلامة — قانون الاجراءات الجنائية معتمداً عليه — الطبعة الاولى — سنة ١٩٨٠ — ص ١١٨٦ ، عمر السعيد رمضان — مبادئ قانون الاجراءات الجنائية — قواعد المحاكمة — الطبعة الثانية — سنة ١٩٨٤ — بند ١٩٨ .

الفصل الثاني

تمييز اعادة النظر عن غيره من النظم

١٤ - تهيئد :

اول ما يتبادر الى الذهن هو تمييز اعادة النظر عن غيره من طرق الطعن في الاحكام ، ثم تأتي بعد ذلك للفرقة بين هذا الطريق من طرق الطعن والنظم الاخرى التي قد تتشابه به . وفيما يلي نوضح هذه المسائل بالتفصيل .

١٥ - اعادة النظر وطرق الطعن الاخرى :

تنقسم طرق الطعن في الاحكام الى قسمين : طرق عادية وطرق غير عادية . والطرق العادية هي المعارضة والاستئناف ، والطرق غير العادية هي النقض واعادة النظر (١) .

وتتميز الطرق العادية بأنها تقبل من المحكوم عليه في الميعاد القانوني بلا قيد ولا شرط ويترتب عليها حتا اعادة المحاكمة لجرد ادعاء المحكوم عليه أن للحكم غير صحيح (٢) . اما الطرق غير العادية فهي لا تقبل من المحكوم

(١) وقد ذهب رأى في الفقه الايطالى الى أن طلب اعادة النظر ليس طريقا للطعن في الحكم ، وإنما هو وسيلة قانونية لاثبات الاعداد القانوني لقرار قضائي يأخذ من الناحية الشكلية صورة حكم صحيح (يشار اليه في : مامون محمد سلامة - هامش ص ١١٨٦) . وهذا أيضا ما ذهب اليه رأى في الفقه المصري يقول أن طلب اعادة النظر عبارة عن التماس من المحكوم عليه برفعه الى المحكمة لاعادة النظر في الحكم تأسيسا على واقعة جديدة لم تكن تحت نظر المحكمة عند فحص الدعوى (السيد حسن البغال - طرق الطعن في التشريع الجنائي واشكالات التقاضي فيها وقضاء - الطبعة الثانية - سنة ١٩٦٣ ص ١٠٠) .

(٢) على زكي العرابي - الجايدء الاساسية للجراءات الجنائية

عليه إلا إذا توافرت حالات معينة وزدحت في القانون على سبيل الحصر (١):

ولا يجوز للخط بين طلب إعادة النظر والطمع بالنقض ، فيها وإن كانا طريقين غير عاديين للطمع في الأحكام ويرفعان إلى محكمة النقض ، إلا أن الفرق بينهما لا يزال واضحاً بالنسبة للأسباب التي يبنى عليها كل منهما ، فالطمع بالنقض يكون لخطأ في القانون أو في الإجراءات ، أما طلب إعادة النظر فلا يكون إلا لخطأ في الوقائع ولا شأن له بالقانون (٢) . كذلك يرفع النقض في الميعاد الذي حدده القانون بشأن الأحكام الصادرة من آخر درجة ، أما إعادة النظر فلم يحدد له المشرع أي ميعاد ، كما لم يشترط أن يكون الحكم صادراً من آخر درجة ، وأخيراً فإن النقض جائز ضد أحكام الإدانة والبراءة على السواء ، أما إعادة النظر فلا يجوز إلا بشأن أحكام الأدانة فقط (٣) .

كذلك لا يجوز الخلط بين إعادة النظر والاستئناف ، فضلاً عما قلناه من أن الاستئناف طريق طعن عادي يقبل بلا قيد ولا شرط لمجرد عدم رضا

— ج ٢ سنة ١٩٥٢ — بند ١٦٦ ، محمود محمود مصطفى — شرح قانون الإجراءات الجنائية — الطبعة الحادية عشرة سنة ١٩٧٦ . — بند ٣٧٥ ، روف عبيد — مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري — الطبعة السادسة عشرة سنة ١٩٨٥ ص ٨٦١ ، محمد محي الدين عوض — القانون الجنائي — إجراءاته — في التشريع المصري والسوداني — ج ٢ سنة ١٩٦٤ — ص ٢٩١ .

(١) للعربي — بند ١٦٧ .

Garraud, n. 1998; Martz, P. 127; Faustin Hélie, n. 4037; (٢)
Georges Vidal et Joseph Magnol, Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, 6e éd 1926, n. 885; le Chevalier Braas, Précis de procédure pénale, 3e éd. T. II 1951, Bruxelles, n. 1468 bis; E. De Hults, Du pourvoi en cassation et de la révision en droit pénal égyptien, n. 329.

انظر أيضاً تعريف هذا الكلب الأخير للاستئناف في آخر كتابي سنة ١٩٠٠.

(٣) محمود نجيب حسني — شرح قانون الإجراءات الجنائية — سنة

١٩٨٤ — بند ١٣٩٩ ، ص ١٣٩٩ ، ص ١٣٩٩ ، ص ١٣٩٩ .

المتهم بالحكم ، فانه توجد نواقض أخرى تميزه عن طلب إعادة النظر وهي :

١ — الاستئناف يرفع بشأن الأحكام التي لم تحز حجية الامر المعضي «
أما طلب إعادة النظر فلا يجوز الا اذا كان للحكم حائزا لهذه الحجية .

٢ — الاستئناف يجوز في جميع الاحكام سواء كانت صادرة بالبراءة
أو بالإدانة : أما طلب إعادة النظر فلا يجوز الا في الأحكام الصادرة
بالمعقوبة .

٣ — يجوز استئناف الأحكام الصادرة في جميع الجرائم أيا كان نوعها ،
أي حتى ولو كانت الجريمة مخالفة (مادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية
المعملة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) . أما طلب إعادة النظر فلا يجوز
الا في الأحكام الصادرة بالمعقوبة في مواد الجنايات والجنيح ، فهو غير جائز
في المخالفات (١)

٤ — لا يقبل طلب إعادة النظر الا اذا بنى على خطأ في الوقائع ، أما
الاستئناف فيجوز أن يبنى على خطأ في الوقائع أو خطأ في القانون (٢) .

٥ — لا يجوز اطلاقاً اعتبار طلب إعادة النظر استئنافاً جديداً يرفع
الى درجة ثالثة من درجات التقاضي ، ذلك لانه لا يجوز قبوله الا اذا بنى
على « واقعة جديدة » أي واقعة لم تكن معلومة للمحكمة التي اصدرت
الحكم ، أما الاستئناف فيجوز أن يبنى على نفس الوقائع التي كانت مطروحة
أمام محكمة أول درجة والتي يمتنع المستأنف أن المحكمة قد اخطأت في
استخلاص الدليل المستند منها ، كما يجوز له إضافة وقائع وأدلة جديدة

(١) محمود نجيب حسنى — بند ٤٠٠ ق ٥ .

Garraud, n. 1999.

(٢)

وأحياناً ينص المشرع على عدم جواز استئناف الحكم الا اذا كان مبنيًا
على خطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر فيه ،
مثال ذلك المادة ١/٤٠ من قانون الاحداث ، فقد نصت على انه « يجوز
استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الاحداث ، عدا الأحكام التي تصدر
بالتوبيخ وبتسليم الجاني لوالديه أو لن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها
الا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر فيه » .

ثم تكن مطروحة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف (١) .

١.٦ - إعادة النظر والعفو ورد الاعتبار :

يجب التمييز بين إعادة النظر والعفو عن العقوبة ، فعلى الرغم من أن هذا العفو كثيراً ما استخدم كوسيلة لإصلاح الخطأ القضائي ، إلا أن طلب إعادة النظر يختلف عنه من النواحي الآتية :

١ - إعادة النظر طريق طعن في الحكم يرجع إلى السلطة القضائية ، أما العفو عن العقوبة فهو حق تملكه السلطة التنفيذية (٢) .

٢ - إعادة النظر يقوم على معرفة الخطأ القضائي ، ويترتب على ذلك إلغاء الحكم ومحو آثاره في الماضي والمستقبل ، أما العفو عن العقوبة فهو نوع من الرحمة بالمدان عليه وإعفاء له من كل أو بعض العقوبة أي كانت الأسباب الدافعة إلى ذلك (٣) .

٣ - العفو عن العقوبة لا يحو الحكم ولا يؤثر في الصفة الجنائية للفعل ، أما طلب إعادة النظر فيترتب على قبوله إلغاء حكم الإدانة والحكم ببراءة المتهم . ومع ذلك فقد يكون العفو عن العقوبة وسيلة لتخفيف حدة الخطأ القضائي إلى أن تقول محكمة النقض كلمتها في طلب إعادة النظر (٤) .

أما العفو عن الجريمة فهو عمل تشريعي وليس عملاً قضائياً ، وهو وأن كان يحو عن الفعل صفته الجنائية ويعطل أحكام قانون العقوبات على الفعل المسند إلى المتهم ، إلا أنه لا يفيد أن الحكم الصادر بإدانة المتهم كان

Garraud, n. 1999; Pinatel, n. 2. (١)

Yves Maunoir, La révision pénale en droit Suisse et (٢)

Genevois, thèse pour le doctorat, Genève, 1950, P. 26.

Garraud, n. 2000; Vidal et Magnol, n. 885. (٣)

Merle et Vitu, n. 1294. (٤)

تأريخ نقض مصري (الدائرة الجنائية) في ٧ مارس سنة ١٩٦٧،
مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨، ص ٣٣٤، وسنعود إلى هذا الحكم
تفصيلاً بعدد ٢٨ .

نتيجة خطأ قضائي (١) . فالمعفو عن الجريمة يقوم على حيلة قانونية *fiction juridique* مردها الى اعتبارات سياسية أو اجتماعية تقتضى اسدال الستار على الجريمة أو للرحمة بالمتهم ، ولذلك فهو يكون إجراء جماعيا وعملا تشريعيًا ، أما طلب إعادة النظر فهو إجراء فردى وعملية قفسائي (٢) .

ورد الاعتبار — سواء كان قضائيا أو قانونيا — يختلف عن طلب إعادة النظر من النواحي الآتية :

١ — رد الاعتبار لا يحو الحكم بالنسبة للماضي ، وإنما يرفع آثاره بالنسبة للمستقبل فقط (٣) . أما طلب إعادة النظر فيترتب على قبوله إلغاء الحكم بأثر رجعي .

٢ — رد الاعتبار يختلف عن إعادة النظر فى الأساس الذى يقوم عليه كل منهما . فرد الاعتبار مبناه ثبوت اهتداء المحكوم عليه وحسن سيرته مدة معينة ، أما طلب إعادة النظر فيقوم على ثبوت الخطأ القضائي (٤) .

وخلاصة القول أن المعفو بنوعيه ورد الاعتبار يستفيد منهما الشخص الذى صدر بادلته حكم صحيح وعادل . أما إعادة النظر فيطلبه الشخص الذى صدر بادلته حكم صحيح وغير عادل (٥) .

Garraud, n. 2001.

(١)

E. Garçon, Des effets de la révision des procès criminels, (٦) extrait du journal des parquets, Paris, 1903, P. 10; Garraud, n. 2001, Merel et Vitu, n. 1294 .

وثنين فيها بعد ما اذا كان من الجائز طلب إعادة النظر على الرغم من صدور عفو عن الجريمة أم لا — بند ٣٩ .

Garraud, n. 2000; Merle et Vitu, n. 1294.

(٣)

(٤) ويمتاز رد الاعتبار عن المعفو بأنه حق للمحكوم عليه بينما المعفو منهجة .

(٥)

Le Bertre, De l'admissibilité de la révision et de la matérialité du fait nouveau en matière de révision, thèse pour le doctorat, Paris, 1901, P. 8.

١٧. — إعادة النظر وسلطة قاضي التنفيذ :

تأخذ بعض التشريعات الأجنبية بنظام قاضي التنفيذ ، وهو القاضي الذي يتولى الاشراف على تنفيذ العقوبة ، وقد يخوئه المشرع سلطات واسعة في هذا الصدد تصل في بعض الاحيان الى الامر بالافراج عن المحكوم عليه (١) .

وقد ثار البحث عما اذا كان تدخل القاضي في التنفيذ ينطوي على مساس ببدا حجية للشيء المحكوم فيه ام لا ؟ . وقد ذهب الرأي السائد الى ان هذا التدخل لا يعد افتثا على هذا المبدأ ، لان تنفيذ العقوبة يعتبر عملا اداريا وليس عملا قضائيا ، هذا بالاضافة الى ان تدخل القاضي يتمثل في ملاحظة المعاملة العقابية واحترام ما استهدفه قاضي الحكم ، مما لا يمتن ان يعد مساسا بحجية الامر القضائي (٢) . واذن فاختصاص قاضي التنفيذ

ويوجد نوع ثالث من العفو يسمى بالعفو القضائي ومقتضاه ان المحكمة تمتنع عن الحكم بتوقيع الجزاء الجنائي على المتهم اذا ما قدرت ان هذا المتهم سوف يتمتع في المستقبل عن ارتكاب جرائم جديدة . وقد اخذ بهذا النظام قانون العقوبات الايطالي (مادة ١٦٩) ومشروع قانون العقوبات المصري (مادة ١٤٢) . وواضح ان العفو القضائي لا يقوم على فكرة اثبات لخطا القضائي كما هي الحال في طلب اعادة النظر ، وانما يقوم على فكرة البعد بالجرم عن الزج به في السجن حماية له مع انذاره بعدم العودة مستقبلا الى الجريمة ، نالعمو القضائي ليس طمعا في حكم بالعقوبة وانما هو امتناع عن اصدار حكم بالعقوبة .

(١) انظر المادة ٧٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي والمادة ٦٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الايطالي والمادتين ٣٩٠ و ٣٩١ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصري . انظر ايضا :

P. Vengeon et M. Darmon, Aspects caractéristiques de l'exécution des peines et des mesures de sûreté en Italie, rev. sc. crim. 1969, P. 99 et suiv .

أحمد فتحى سرور — الاختيار القضائي — طبعة ثانية سنة ١٩٦٩ —
بج ١٣٣ وما بعده .

Chavanne (A.), Les problèmes posés par l'institution du (٢)

jugé à l'application des peines, rev. sc. crim. 1962, p. 802.

مقصود على المسائل التي يثيرها تنفيذ الجزاء الجنائي ، وكل قرار يصدره القاضي في هذا الصدد لا يمس مبدأ الادانة ولا تدور الجزاء المحكوم به ، ولو اقتضى الامر الانعراج عن المحكوم عليه ، لان هذا الانعراج يمس للقوة التنفيذية للحكم دون ان يتعدى الى مضمون للحكم نفسه (١) . وفي هذا يختلف دور قاضي التنفيذ عن دور القاضي الذي ينظر طلب إعادة النظر في الحكم . فقد سبق ان بينا ان إعادة النظر يعد طعنا في الحكم يهدف الى كشف الأخطاء الموضوعية التي وقعت فيها المحكمة عند نظر واقعات الدعوى . واذا ما ثبتت صحة هذا الطعن فانه يؤدي الى إلغاء حكم الادانة وازوال جميع آثاره بأثر رجعي ، وهذا كله ليس من سلطة قاضي التنفيذ الذي يمتنع عليه البحث عن الأخطاء الموضوعية في حكم الادانة وكذلك كانه المسائل التي عرضت قبل صدور الحكم البات .

١٨ - إعادة النظر في التدابير الصادرة ضد الأحداث :

سنبين فيما بعد (٢) ان الاحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية يجوز الطعن فيها بإعادة النظر .

واتما الذي نبجته الآن هو إعادة النظر في مدة التجبير المقر به على الصغير ، او أنهائه أو تعديل نظامه أو إبداله بغيره ، فقد نصت المادة (٤٤) من قانون الأحداث رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ على أنه : « إذا خالف الحدث حكم التدبير المنصوص عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته » . ونصت المادة ٥٥ على أن : « للمحكمة فيما عدا التدبير المنصوص عليه في المادة ٨ أن تأمر بعد اطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو للحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله

(١) أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - بتد ١٤٢ : »

(٢) أنظر ما يلى بتد ٣٠ .

جمع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون — وإذا رفض الطلب المشار إليه في الفقرة السابقة فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه — ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن » .

وبناء عليه فإن السلطة التي خولها للشارع للقضاء في الإشراف على تنفيذ التدبير طبقاً لنصوص المادتين سالفتي الذكر ، تختلف عن إعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الأحكام من ناحيتين :

١ — طلب إعادة النظر في التدبير الصادر ضد الحدث مقصور على البحث في ملائمة التدبير المقضي به لشخصية المحكوم عليه ، فهو نوع من تفريد التدبير ولا شأن له بإعادة النظر في موضوع الدعوى والبحث عن الخطأ القضائي الذي تردى فيه الحكم .

٢ — وينتجب على ما تقدم أن ختم محكمة يعرض عليها طلب إعادة النظر في الحكم بالتدبير هي نفس المحكمة التي أصدرت الحكم إذ أنها هي الأكثر من غيرها على البحث في ملائمة التدبير المقضي به لشخصية الحدث ، أما طلب إعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الحكم فانه يعرض على محكمة النقض للبحث عن مواطن الخطأ الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه .

١٩ — إعادة النظر للخطأ في سن المحكوم عليه :

تنص المادة ٤١ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، على انه « اذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار ان سنه تجاوزت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لا يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه ونفا للقانون — وإذا حكم على متهم باعتبار ان سنه تجاوزت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه والقضاء بالنفاذ حكمها وحالة الاوراق الى النيابة العامة للتصرف

فيها — وفى الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٣٦ من هذا القانون — وإذا حكم على المتهم باعتباره حدثاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين فى الفقرتين السابقتين » .

رواضح من هذا النص أن طلب إعادة النظر يجب أن يبنى على الخطأ فى تقدير سن المحكوم عليه ، ماذابنى على أى سبب آخر تعين الحكيم بعدم جوازہ .

ويلاحظ أن الخطأ فى تقدير سن المحكوم عليه ، إذا كان قد ترتب عليه تسوئء مركزه ، كما لو حكم عليه على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة أو أكثر من ثمانى عشرة سنة ثم تبين أنها دون ذلك ، ففى هذه الحالة يكون طلب إعادة النظر واجباً على رئيس النيابة (١) . أما إذا كان الخطأ فى تقدير سن المتهم قد ادى إلى تحسين مركزه ، بأن قضى عليه بأحد التقدير الخاصة بالأحداث ، وهى بلا شك أخف من العقوبات المقررة للبالغين (٢) ففى هذه الحالة « يجوز » لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى

(١) أنظر فيها يتعلق بشرح المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المرفأء : محمود إبراهيم اسماعيل — شرح الأحكام العامة فى قانون العقوبات — الطبعة الثانية — سنة ١٩٥٩ — بند ٣٤٩ . وأنظر فيما يتعلق بشرح المادة ٤١ من قانون الأحداث : محمود نجيب حسن — شرح قانون العقوبات — القسم العلم — الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧ بند ١٠٦٩ .

(٢) محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — طبعة سادسة سنة ١٩٦٤ بند ٣٤٩ ، محمود إبراهيم اسماعيل — المرجع السابق — بند ٣٥٠ — وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة أول درجة قد وقعت عقوبة الإرسال لخاصة خطأ لأن المتهم قد تجاوز وقت ارتكاب الجريمة سن الخمسة عشر ، فإن المتهم إذا استأنف وحده يكون متعيماً أن تنقض المحكمة الاستئنافية ببراءته طبقاً لقاعدة أن الاستئناف لا يسوئء مركزه فى هذه الحالة ، ولأن الإرسال لخاصة كوسيلة تقويية لا يصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة فى القانون « تنقض جنائى فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ، رقم ١٩٣ ص ٢٦١ » .

الحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر في حكمها على النحو المبين
بالمادة ٤١ .

ويختلف طلب إعادة النظر عملاً بالمادة ٤١. سألغة الذكر عن طلب
إعادة النظر كم طريق من طرق الضمن في الأحكام ، فطلب إعادة النظر طبقاً
لنص المذكور لا يتعلق بتأنيب المتهمم ، فهذه مسألة قد ثبتت عملاً بموجوب الحكم
للصادر ضده ، ولا تملك المحكمة أن تعيد النظر في أركان المسؤولية الجنائية
وأما يقتصر بحثها على ملاءمة الجزاء بعد أن تبين أن سن المحكوم
عليه لا تتناسب معه ، وبعبارة أخرى نقول أن طلب إعادة النظر في هذه
الحالة مقصور على توقيع الجزاء الملائم لسن المحكوم عليه ، ولا شأن له
بواقعات الدعوى ولا بالأدلة المقدمة فيها ، وبذلك نستطيع أن نقول إن
المادة ٤١ تتحدث عن طلب إعادة النظر في « العقوبة أو التدبير » فقط
وليس في الحكم الصادر بالإدانة توصلنا إلى إثبات براءة المحكوم عليه (١) .

ويلاحظ بشأن هذا النص ما يأتي :

١ - طلب إعادة النظر مقصور على رئيس النيابة ، فلا يجوز طلبه
من المجنى عليه أو أي شخص آخر له مصلحة في ذلك .

٢ - طلب إعادة النظر يجوز في هذه الحالة ولو كان الحكم صادراً في
مخالفة ، فمثلاً إذا قضت محكمة الأحداث في مخالفة بأحد التدابير المقررة
للاحداث ، ثم تبين أن سن المحكوم عليه تزيد على ثمانى عشرة سنة ، جاز
لرئيس النيابة أن يطلب إعادة النظر في الحكم عملاً بنص المادة ٤١ .

(١) ومع ذلك فمطابق المادة ٤١. يؤدي الى توقيع احدى العقوبات
المقررة للبالغين بدلا من التدابير المقررة للاحداث ، وفي هذا تسوية
لمركز المحكوم عليه (١٠)

الباب الثاني

شروط طلب إعادة النظر

٢٠ - تقسيم ٢

سنتناول في هذا الباب بيان الأحكام التي يجوز
لللمن فيها بطلب إعادة النظر ، ثم حالات إعادة النظر ، وأخيرا الأشخاص
الذين يجوز لهم طلب إعادة النظر . ولذلك سنقسم هذا الباب إلى
الفصول الآتية :

الفصل الأول - الأحكام التي يجوز طلب إعادة نظرها .

الفصل الثاني - حالات إعادة النظر .

الفصل الثالث - من يجوز لهم طلب إعادة النظر .

الفصل الأول

الأحكام التي يجوز طلب إعادة نظرها

٢١ - تقسيم :

نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
« يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة في مواد
الجنايات والجنح .. » .

وواضح من هذا النص أن الحكم يجب أن يكون صادرا بالمعقوبة ونهائيا
وإن جريمة تعد جنائية أو جنحه . كما يشترط قبل ذلك كله أن يكون الحكم
جنائيا . ولذلك فاننا سنقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول - الحكم الجنائي .

المبحث الثاني - الحكم بالمعقوبة .

المبحث الثالث - الحكم النهائي .

المبحث الرابع - الحكم في جنابة أو جنحة .

المبحث الأول

الحكم الجنائي

٢٢. — تعريف الحكم الجنائي :

يذهب جمهور الشراح إلى تعريف الحكم بمسئلة عامة بأنه القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصوصيات رفعت إليها وفقا للقانون (١) .

والحكم الجنائي هو القرار الصادر من سلطة الحكم للأعلان عن إرادتها في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ، أو سابقا على النص في الموضوع كالحكم بالامراج المؤقت أو بتعيين خير أو بالانتقال إلى محضر لواقعة .

والذي يعني في هذا الصدد هو الحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية ، ويجب ان يؤخذ بمعيار مادي *materiel* بمعنى أن الحكم يعتبر جنائيا مادام صادرا بشأن الدعوى الجنائية ، دون التفات إلى طبيعة الجهة القضائية التي أصدرته ، فالحكم يعتبر جنائيا ولو كان صادرا من

(١) أنظر في فقه الإجراءات الجنائية : العرابي — ج ١ بند ١٤٥٢ ، محمود مصطفى — الإجراءات — بند ٣٤٥ ، روف عبيد — ص ٧٥٠ ، محي الدين عوض — ص ٢٥٠ ، عدلى عبد الباقي — شرح قانون الإجراءات الجنائية — ج ٢ سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٦ . وأنظر في فقه المرافعات الأجنبية والتجارية : محمد حامد فهمي — المرافعات المدنية والتجارية — سنة ١٩٤٠ — بند ٦١٠ ، محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي — قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن — ج ٢ سنة ١٩٥٨ بند ١٠٢٨ ، رمزي سيف — المرجع السابق — بند ٤٩٤ .

وواضح أن هذا التعريف يجمع بين المعيارين الشكلي والموضوعي ، وقد انتقد بعض الشراح هذا التعريف بأنه غير كامل لأنه لم يحدد جوه الحكم ولم يستخلص طبيعته ولم يبين أثره ، ولذلك فهم يعرفونه بأنه إعلان القاضي عن إرادة القانون أن تتحقق في واقعة معينة نتيجة قانونية يلتزم بها أطراف الدعوى ، محمود نجيب حسني — قوة الحكم الجنائي في انتهاء الدعوى الجنائية — مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣ ص ٤٥٤ .

محكمة مدنية مادام انه بشأن الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . وعلى العكس من ذلك ، لا يعتبر الحكم جنائيا ، ولو كان صادرا من محكمة جنائية ، مادام انه غير متعلق بالدعوى الجنائية ، مثال ذلك الحكم الصادر من المحكمة الجنائية فى الدعوى المدنية ، فهذا حكم مدنى بلا شبهة على الرغم من صدوره من المحكمة الجنائية (١) .

٢٣ — المحاكم العلية :

يجب للظن فى الحكم الجنائى باعادة النظر أن يكون صادرا من احدى المحاكم العلية ، سواء كانت محاكم مدنية او محاكم جنائية ، فالحكم يعين جنائيا اذا كان صادرا من المحكمة المدنية بشأن جريمة لها ولاية الفصل فيها مثال ذلك ما تنص عليه المادة ١٠٧ من قانون المرافعات من انه : « مرجع مراعاة احكام قانون الحماة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه اثناء انعقادها جنة تعد على هيئتها او على احد اعضائها او للعاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالمعتوبة — وللحكمة ايضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالمعتوبة المقررة لشهادة الزور — ويتون حكم المحكمة فى هذه الاحوال نفذا ولو حصل استئنافه » . كذلك تنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة على أن : « يعاقب كل من تعدى على محام او اهانه بالاشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالمعتوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة » .

٢٤ — الأمر الجنائى :

أخذ المشرع المصرى بنظام الامر الجنائى فى المواد ٢٢٣ — ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية . فأجاز لقاضى المحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى اصدار هذا الامر (مادة ٢٢٣) ، كما خول النيابة العامة قسطا من قضاء الحكم فأجاز لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة اصدار الامر الجنائى فى حدود معينة (مادة ٣٢٥ مكرن المضامة بالقانون رقم ٢٨٠

(١) انظر رسالتنا فى حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدنى — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٠ — بند ٩٧ — والطبعة الثانية سنة ١٩٨١ بند ٧٠ .
(٢) — اعاده النظر)

لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

ويهمنا الآن تحديد طبيعة الامر الجنائي لمعرفة ما اذا كان يعتبر حكماً جنائياً يجوز الطعن فيه بطلب اعاده النظر ام لا .

ذهب رأى الى ان الامر الجنائي ليس حكماً يلزم الخصوم ولكنه نسوية يقررها القاضي لتعرض على الخصوم نقض النزاع بطريق الصلح ، فاذا تبين المتهم هذا العرض وجب عليه دفع المبلغ المقرر وترتب على ذلك سقوط الدعوى . مهذا في الواقع التزام تعاقدى مبنى على ايجاب وقبول وليس الزام ناشئاً عن حكم (١) .

وواضح ان هذا الرأى يقحم الالتزامات التعاقدية — وهى من قواعد انغانون الخاص — فى مجال ممارسة الدولة لحقوقها فى العقاب ، وبالتالي فمن غير المستساغ ان يفسر عدم اعراض المتهم على الامر الجنائى بأنه قبول لاتزام تعاقدى بدفع مبلغ الغرامة (٢) .

وذهب رأى آخر الى التفرقة بين الامر الجنائى الصادر من القاضي

(١) العربى ج — ٢ بند ٥٦ — ٥٧ . على عبد الباقي — ص ٢٨٢ — ويرى استاذنا الدكتور محمود مصطفى ان الامر الجنائى بمثابة صلح يعرض على المتهم فلما ان يقبله وتنتهى الدعوى او يرفضه ويحكم بالطريقة العادية (الاجراءات — بند ٣٦٨) ويرى الدكتور أحمد فتحى سرور ان الامر الجنائى قرار تفضائى من طبيعة قانونية خاصة تتلاءم مع التنظيم المبسط للخصومة الجنائية بهذا الامر ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، الا انه لا يمنع بما للاحكام من حجية وخصوصاً امام القضاء الجنائى (الوسيط فى مسائل الاجراءات الجنائية — الجزء الثانى — سنة ١٩٨٠ — بند ٣٠٤) ومع ذلك فقد ذهب فى مقاله عن المركز القانونى للنزاع العامة الى القول بان الامر الجنائى يعتبر « حكماً » من طبيعة قانونية خاصة ، ومتى أصبح نهائياً فانه « يحوز قوة الامر المقضى شأنه فى ذلك شأن الاحكام الصادرة فى الخصومات العادية » (أحمد فتحى سرور — المركز القانونى للنزاع العامة — مجلة القضاء — السنة الاولى — للعدد الثالث ص ١٠١) .

(٢) سمر الحزورى — الغرامة الجنائية — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٦٧ . — بند ٢٢٢ .

والأمر الجنائي الصادر من عضو النيابة العامة ، فاعتبر الأول حكما جنائيا حقيقيا كالحكم الجنائي الصادر بناء على محاكمة عادية ، أما الثانى فلا يعتبر حكما جنائيا وإنما هو أقرب الى القرارات الإدارية . وحجة هذا الراى أن الأمر الجنائى لصادر من القاضى تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية التى يقوم عليها الحكم الجنائى ، أما الأمر الجنائى الصادر من عضو النيابة العامة فهو من الناحية الشكلية صادر من شخص ليس عضوا فى السلطة القضائية ، أما من الناحية الموضوعية فلا توجد فى هذه الحالة محاكمة جنائية بالمعنى الصحيح لأن النيابة العامة هى الخصم وهى الحكم فى نفس الوقت . وبالتالي فلا يتوافر فى هذه الحالة أى ضمان للمتهم (١) .

والصحيح عندما أن الأمر الجنائى — سواء كان صادرا من القاضى أو من عضو النيابة العامة — يعتبر — متى أصبح نهائيا — حكما جنائيا حائزا لحجية الأمر المقضى ، ويجوز بالتالى الطعن فيه بطلب إعادة للنظر . فالأمر الجنائى — فى كلتا الحالتين — يعتبر عملا قضائيا متعلقا بدعوى يتوقف الفصل فيها على تطبيق حكم القانون (٢) .

وبما يؤيد هذا النظر أن المشرع قد نظم الأوامر الجنائية فى الفصل الحادى عشر من الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه « فى محاكم المخالفات والجنح » وليس فى فصل « انقضاء الدعوى الجنائية » كما كان الحال بالنسبة لنصالح فى المخالفات قبل الفائه (مادة ١٩ و ٢٠ وقد ألفينا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣) . كما أن النصوص المنظمة للأوامر الجنائية قد استخدمت فى أكثر من موضع كلمة « يقضى » مما يؤكد أن الأمر الجنائى حكم يفصل فى الدعوى الجنائية ، فنجد المادة ٣٢٤ تقول : « لا يقضى فى

(١) سمر الجزورى — ٢٢٣ .

(٢) انظر رسالتنا مائفة الذكر بند ١٠٢ ، والطبعة الثانية — بند ٧٤ ومن هذا الراى أيضا : يسر أنور على — الأمر الجنائى — دراسة مقارنة فى نظرية الإجراءات الجنائية الإيجازية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية — س ١٦ عدد ٢ (يولية سنة ١٩٧٤) ص ٥٦٧ ، محمد عيد الغريب — المركز القانونى للنيابة العامة — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٧٩ ص ٥٦١ .

الامر الجنائى ... » والمادة ٣٢٦ تقول « يجب أن يعين فى الامر فاضلان هما قضى به ... » والمادة ٣٢٨/٢ تقول « وللمحكمة أن تحكم فى حدود العقوبة المقررة بعقوبة اشد من الغرامة التى قضى بها الامر الجنائى » — كل هذا يؤكد ان الامر الجنائى « يقضى » فى الدعوى الجنائية شأنه فى ذلك شأن الحكم الجنائى سواء بسواء .

ولا وجه لتحدى بأن النيابة العامة جزء من السلطة التنفيذية وبالتالي لا تسلم من تأثيرها . فهذا القول مردود بأن النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية . وهذا ما اكنته محكمة النقض (١) كما ان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نظم جهاز النيابة العامة اسوة بجهاز القضاء . كما ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ قد اسبغ على النيابة العامة جميع الضمانات والحصانات التى يتمتع بها القضاة (٢) . ومن ناحية اخرى فان الامر الجنائى الصادر من عضو النيابة العامة — شأنه شأن الامر الجنائى الصادر من القاضى — هو عمل قضائى صادر فى دعوى بدون مراعاة يتوقف الفصل فيها على تطبيق حكم القانون ، واذن فالنيابة العامة تصدر الامر الجنائى بوصفها جهة قضاء Jurisdiction وليس بوصفها جهة ادارية . ومما لا شك فيه أن المشرع — فى بعض الاحيان — يخول النيابة العامة اختصاصا قضائيا ، كما انه — من ناحية اخرى — يجعل لبعض الجهات القضائية سلطة ادارية كسلطة القاضى حين يصدر امرا ولائيا على عريضة (٣)

وقد ذهب بعض الشراح الى اعتبار نص للفقرة الثانية من المادة ٣٢٥ مكرز من قانون الإجراءات الجنائية حاسما فى نفى صفة الحكم الجنائى عن الامر الصادر من عضو النيابة العامة ، اذ طبقا لهذا النص يكون للمحامى

(١) مقضى جنائى فى ٩ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض س ١٢

رقم ٧ ص ٥٨ .

فـ (٢) انظر تفصيل ذلك فى مقال الدكتور محمد عيد القريب — ضمانات النيابة العامة فى ضوء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل بعض احكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . مجلة ادارة قضايا الحكومة — س ٢٩ عدد ٤ ص ٦١ وما بعدها .

(٣) فتوى عبد الصبور — التمييز بين القرار القضائى والقرار

الادارى — المجموعة الرسمية س ٦٢ ص ٢٨٦ .

العام ولرئيس النيابة حسب الاحوال حق الفاء الامر الجنائى الصادر من عضو النيابة خطأ فى تطبيق القانون (١) . وهذا الرأى مبرود بان المحامى العام او رئيس النيابة — عندما يقوم بالفاء الامر الجنائى — يمارس عملا قضائيا وليس مجرد رئاسة ادارية ، ويمكن التشبيه فى هذا الصدد بقيام رئيس الجهورية بالتصديق على احكام المحاكم الاستثنائية ، فهذا التصديق لا ينفى من الحكم كونه عملا قضائيا .

كذلك لا وجه للتحدى بأن الاوامر الجنائية تصدر دون تسبيب ، أى دون أن يتترم مصدر الامر بوضع اسباب له ، وبالتالي يتعذر معرفة مواطن الخطأ القضائى من هذه الاوامر . وقد أثبتت هذه المسألة فى فرنسا بشأن الاحكام التى تتبع نظام المحلنين ، كما توثقت على نطاق واسع فى الجمعية التأسيسية أثناء وضع تشريعات الثورة الفرنسية ، وكان هذا الرأى من بين الاسباب التى دفعت مشرع الثورة الفرنسية الى الفاء الطعن بطلب اعادة النظر (٢) . ولكن الرأى مستقر الآن على جواز طلب اعادة النظر فى كافة الاحكام ، سواء كانت المحكمة ملزمة بوضع اسباب لها أم لا . فالخطأ القضائى يمكن أن يظهر دون الخوض فى ضمير القاضى ودون معرفة اسباب الحكم ، وهذا واضح فى الحالين الاولى والثانية من حالات طلب اعادة النظر ، وهما حالة ظهور المدعى قتله حيا وحالة التعارض بين الحكيم (٣) .

كذلك استقر قضاء محكمة النقض الايطالية على ان جوهر الامر الجنائى لا يختلف عن الاحكام ، ولذلك يطبق بالنسبة له الطعن بطريق اعادة للنظر اذا كان الامر صادرا فى جنحة (٤) .

وقد عرض الجدل حول طبيعة الامر الجنائى على محكمتنا الدستورية العليا فقضت بان الامر الجنائى الذى يصدر بتوقيع العقوبة من وكيل النائب العام فى الاحوال التى ينص عليها القانون ، يدخل فى مفهوم عبارة « حكم قضائى »

(١) سمر الجنزورى — بند ٢٢٣ .

(٢) أنظر ما سبق بند ١٠ .

(٣) (٤)

Roux, n. 123

(٤) أنظر الاحكام المشمل اليها فى : مامون سلامة — هاشم من ١٨٨٨ .

للواردة في نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور (١) .

(١) المحكمة الدستورية العليا أول أبريل سنة ١٩٧٨ — الجريدة الرسمية — العدد ١٨ من ٤ مايو سنة ١٩٧٨ . ومجلة إدارة قضايا الحكومة س ٢٢ عدد ٢ من ١٨٢ .

وتخلص واقعات الدعوى في أن وزير العدل طلب إلى رئيس المحكمة العليا إصدار قرار بتفسير نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أن : « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنسأ على قانون » ولا توقع العقوبة إلا بحكم قضائي ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون . وذلك لبيان المقصود بعبارة « بحكم قضائي » الواردة في هذا النص . وجاء بالتطلب والمذكورة المرافقة له أن المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لآلة جريمة إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » ، وأن المادة ٢٢٥ مكرراً من القانون المذكور أجازت لوكيل النائب العام — بالمحكمة التي تختص بنظر الدعوى — إصدار أمر جنائي بعقوبة الغرامة في الحدود التي وردت بالنص المذكور ، ثم جاء دستور سنة ١٩٧١ متضمناً النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٦ على أن « ... ولا توقع للعقوبة إلا بحكم قضائي » ، وقد أثار نص هذه الفقرة خلافاً في الرأي حول المقصود بعبارة « حكم قضائي » الواردة فيه ، مذهب رأى إلى أن المقصود بهذه العبارة الحكم بمعناه الخاص أي القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً في خصوصية تختص بنظرها وطرحت عليها وفقاً للقانون . في حين ذهب رأى آخر إلى أن المقصود بعبارة « حكم قضائي » المشار إليها هو الحكم بمعناه العام إلى القرار الصادر من أية جهة أسبق عليها القانون ولاية القضاء .

وقد ثار هذا الخلاف بمناسبة مشروع قانون أعدته وزارة العدل يتضمن تعديل المواد ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية بهدف التوسع في نظام الإوامر الجنائية ، وانتهى تسبب الشريع بمجلس الدولة — بجلسته المعقودة بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ — إلى أن الأمر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام لا يمكن اعتباره حكماً قضائياً لأنه صادر من غير قاض ، وبالتالي فإن تعديل المادة ٣٢٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية بما يتضمن التوسع في السلطة المخولة لوكيل النائب العام في إصدار الإوامر الجنائية ، يعد مخالفاً للدستور .

وقد حسمت المحكمة العليا هذا الخلاف بقولها أن الأمر الجنائي الذي يصدر بتوقيع العقوبة من وكيل النائب العام يدخل في مفهوم عبارة « حكم قضائي » الواردة بنص المادة ٦٦ من الدستور .

انظر في نقد هذا الحكم والرأى على الججج الواردة به : أحمد فتحي

ميرور — الوسيط — ج ٢ بند ٣٠٥ .

٢٥ - المحاكم الاستئنافية :

حرص المشرع في معظم القوانين والقرارات التي أنشأ بها نوعاً من القضاء غير العادي ، على النص على عدم جواز الطعن في أحكام هذه المحاكم . وفي حالات نادرة نجده يسمح بالطعن في بعض هذه الأحكام بطريق طعن خاص ويقبض مشددة .

فبالنسبة لمحكمة الثورة المشكلة بقرار مجلس قيادة الثورة في ١٢-١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ نجد المادة الثامنة من هذا القرار تقول : « أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأي طريقة من الطرق ، أو أمام أي جهة من الجهات ، وكذلك لا يجوز الطعن في إجراءات المحاكمة أو التنفيذ » .

وبالنسبة لأمر مجلس قيادة الثورة الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بشأن تشكيل « محكمة مخصصة » والتي عرفت باسم محكمة الشعب ، تحدد المادة الثامنة من هذا الأمر مطابقة تاماً لنص المادة الثامنة من القرار الصادر بتشكيل محكمة الثورة آنفة الذكر .

أما بالنسبة للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ (الملقى) بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء فقد نصت المادة ١٨ على أن : « يصدر الحكم من المحكمة العليا بالإدانة بأغلبية الثلثين ويكون الحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن — على أنه تجوز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثل قانوناً أو أقرابه أو زوجته بعد وفاته » . ويقدم الطلب مبيناً به الأسباب أو العاصر التي جرت بعد صدور الحكم والتي يبنى عليها طلب إعادة النظر إلى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فإذا قضت بقوله أعييت المحاكمة أمام المحكمة العليا التي يعاد تشكيلها وفقاً لأحكام هذا القانون » (١) . ووضح من هذا النص أن الطريق الوحيد الذي فتحه

(١) ونصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون على أن : « تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضواً ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من

المشروع للطعن في هذه الاحكام هو طريق اعادة النظر . ولما كان النص لم يوضح حالات طلب اعادة النظر فيجب الرجوع الى احكام قانون الاجراءات الجنائية ، وبالتالي يجوز طلب اعادة النظر استنادا الى احدى الحالات الواردة بالمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية (١) .

وبالنسبة لمحكمة الثورة المنشأة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ . فقتضت المادة ٧ من هذا القانون على ان : « احكام محكمة الثورة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها باى وجه من الوجوه » وتعرض الاحكام على رئيس الجمهورية للتصديق عليها ، وله ان يخفف العقوبات المحكوم بها او ان يلغى الحكم ويحفظ الدعوى او يحيلها الى المحاكمة من جديد » .

مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف يختارون بطريق الترة ايضا من بين مستشارى محكمة النقض واتقدم ثلاثين مستشارا من محاكم الاستئناف » .

(١) ويلاحظ ان محاكمة رئيس الجمهورية قد نصت عليها المادة ٨٥ من دستور سنة ١٩٧١ بقولها : « تكون محاكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها ويحدد العقاب » . ولم يصدر بعد القانون المشار اليه في هذه المادة . اما فيما يتعلق بمحاكمة الوزراء ، فقد اختلف الراى حول بقاء او الغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن محاكمة الوزراء الصادر ابان الوحدة بين مصر وسوريا . فقد ذهب راي الى ان هذا القانون مازال باقيا مع شىء من التفصيل . وذهب راي آخر الى انه قد الفى ضمنا بانفصال الاقليمين المصرى والسورى . (انظر تفصيل هذين الرايين والاحكام اتى اخذت بهما فى رسالتنا — الطبعة الثانية — هامش ص ١٢١) .

اما محكمة النقض فقد اخذت برأى وسط ، اذ قضت بأنه لما كفت المادة الاولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قضت بأن « تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا » . وكان هذا القانون او اى تشريع آخر قد جاء خلوا من اى نص بافراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاخصاص ولائيا بنظر الجرائم التى يرتكبها الوزراء اثناء تلبية وظيفتهم او بسببها ، ومن ثم فان محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التى يجرمها القانون العام ام تلك التى نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها اصلا المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية العامة ، اما المحكمة الخاصة التى

أما قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥ ، ٧ لسنة ١٩٦٨ فقد نصت المادة ١١٣ منه على أنه : « لا يقبل التهلّس اعادة النظر الا اذا اسس على أحد السببين الآتيين (١) أن يكون الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله (٢) أن يكون هناك خلل جوهري فى الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم » . ونصت المادة ١١٧ على أنه « لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام اية هيئة قضائية أو ادارية على خلاف ما نصت عليه احكام هذا القانون » . كذلك نصت المادة ١١١ على أن « يختص مكتب الطعون العسكرية بالنظر فى التماسات اعادة النظر فى احكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين فى هذا القانون » . ولم يبين القانون طريقة معينة لتنظيم مكتب الطعون العسكرية وكيفية تشكيله ، وما اذا كان يعتمد أسساً فى تكوينه على عنصر قضائى عسكرى أو قضائى مدنى أو الاثنين معاً . كما أن المادة ١١٤ المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يقدم التهلّس اعادة النظر كتابة فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانوناً أو من تاريخ حضور المتهم اذا صدر الحكم فى غيبته ، ويكون تقديم الالتماس بالنسبة للمعسكربين الى قادتهم ، وبحال الالتماس الى مكتب الطعون العسكرية فى جميع الأحوال » . ونصت المادة ١١٥ على أن « تكون مهمة مكتب الطعون للعسكرية فحص نظلمات ذوى الشأن والتثبت من صحة الإجراءات وابداء الراى . ويودع فى كل قضية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق على الوجه المبين فى هذا القانون » . والسلطة الاعلى من الضابط المصدق هى رئيس الجمهورية أو من يفوضه (مادة ١١٢) . ونصت المادة ١١٦ على أنه : « يجوز للسلطة الاعلى من الضابط المصدق عند نظر الالتماس أن تأمر بإلغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية أو أن تأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى . ويجوز لها أن تخفف

نص عليها القانون سالف الذكر فانها تشاركها فى اختصاصها دون أن تسلبها اياه » . نقض جنائى ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ مجموعة احكام النقض س ٣٠ . رقم ١٥٣ ص ٧٢٢) . انظر ايضاً : نقض جنائى ١٠ يونية سنة ١٩٨١ . مجموعة احكام النقض س ٣٢ رقم ١١١ ص ٦٣٦ .

المعقوبة المحكوم بها أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة أو أن تخفف
كل المعقوبات أو بعضها أيا كان نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها .
كما يكون لها كاتبة سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في هذا القانون .
ومن استعراض هذه النصوص نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :

١ — أن ما أسماه قانون الاحكام العسكرية بالتماس إعادة النظر ليس
طريقا قضائيا للطعن في الحكم بالمعنى المفهوم في قانون الإجراءات الجنائية ،
لان هذا « التماس » يقدم الى مكتب الطعون العسكرية ، وهذا المكتب ليس
جهة قضائية أو درجة ثانية من درجات التقاضي مهمتها النظر في الطعون
المقدمة ضد الاحكام العسكرية ، وانما تقتصر مهمته على دراسة الحكم المنظم
منه ، ورفع رأي المكتب الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق على الاحكام
أو من يفوضه ، ويكون رأي المكتب استشاريا ، ولذلك ذهب بعض الشراح
الى القول بأن مكتب الطعون العسكرية هو مكتب فني ملحق برئاسة لشفاء
العسكري وليس جهة قضائية تنظر الطعن في الحكم ، أي انه مكتب تظلمات
وليس محكمة (١) .

٢ — ما اطلق عليه قانون الاحكام العسكرية اسم « التماس إعادة
النظر » يختلف عن نظره في قانون الإجراءات الجنائية من جميع الوجوه
ولا يتحدان الا في الاسم فقط . فمن ناحية نجد أن طلب إعادة النظر في
قانون الإجراءات الجنائية يبنى على أسباب محددة وردت على سبيل الحصر
في المادة ٤٤١ وهي تختلف جميعها عن أسباب التماس إعادة النظر في قانون
الاحكام العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن طلب إعادة النظر طبقا لقانون
الإجراءات الجنائية يرفع الى محكمة النقض عن طريق النائب العام أو اللجنة
الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ ، أما التماس إعادة النظر في الاحكام
العسكرية فيقدم الى مكتب الطعون العسكرية . كذلك يلاحظ أن طلب إعادة
النظر طبقا لقانون الإجراءات الجنائية يجوز تقديمه في أي وقت ابتداء من

(١) عبد الاحد محمد جمال الدين — بعض سمات قانون الاحكام
العسكرية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية س ١١ العدد الأول
(يناير سنة ١٩٦٩) ص ٢٠٥ .

مروية الحكم بلحا ، اما النهاس اعادة النظر في الاحكام العسكرية فيجب ان يقدم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم او من تاريخ حضور المتهم اذا صدر الحكم في غيبته (مادة ١١٤) .

٣ — الأوجه التي حددها تانون الاحكام العسكرية لالتماس اعادة النظر تتطابق الى حد كبير مع أوجه الطعن بالنقض الواردة في قانون الاجراءات الجنائية . فهي مسائل قانونية ونيسست مسائل موضوعية ، أى أنها تتعلق بالخطأ في القانون وبطلان الاجراءات ولا شأن لها بالخطأ في واقعات الدعوى (١) . وإلى هذا المعنى اشارت المذكرة الايضاحية للقانون بقولها : « .. ينص القانون على حق المتهم في تقديم التماس باعادة النظر في الحكم الصادر عليه الى سلطة أعلى من السلطة التي صدقت على الحكم مؤسسا انباشه على الاسباب القانونية التي تؤثر في الحكم ، محققا بذلك الضمانات التي كفلها القانون العام للمتهم بالطعن في الحكم الصادر عليه بالنقض ولذات الاسباب ،لتي ينص عليها القانون العام » .

وبناء عليه ليس لمكتب الطعون العسكرية أن يبحث وقائع الدعوى او ينازع المحاكم العسكرية في سلطاتها التقديرية طالما كانت في حدود القانون . ومن ناحية أخرى يلاحظ الفرق بين ولاية محكمة النقض عند نظر الطعن بالنقض ، وسلطة المستوى الأعلى من الضابط المصدق ، فمحكمة النقض اذا رأت محلا للنقض يجب عليها أن تعيد الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم ، ولا تنفيذ محكمة اعادة المحاكمة برأى محكمة النقض فلها أن تخالفه وتقضى بما ترى أنه الصواب (٢) . فاذا طعن في الحكم بالنقض للمرة الثانية تتحول محكمة النقض الى محكمة موضوع وتنظر في موضوع الدعوى؛ اما السلطة الأعلى من الضابط المصدق فغير مقيدة بالقواعد السابقة ، اذ نصت المادة ١١٦ على حقها في الفاء الحكم وتقليص المتهم من جميع آثاره القانونية ، أو أن تأمر باعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى،

(١) محمد عوض الاحول — الطعن في قرارات واحكام المجالس العسكرية — مجلة ادارة قضايا الحكومة س٤ عدد ٢ ص ٤٥ ، عبد الاحد جمال الدين — المقال السابق — ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .
(٢) مع مراعاة نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة ، أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها ، كما يكون لها كاتبة سلطات الضابط المصدق .

٤ — رأى مكتب الطعون العسكرية ليس ملزما ، ولذلك فمن المتصور ألا تلغى السلطة الأعلى من الضابط المصدق الحكم المتظلم منه على الرغم من مخالفته للقانون . والعكس صحيح أيضا (١) .

وبخلاصة القول أن التماس إعادة النظر المنصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية ليس طريق طعن غير عادي في الحكم ، وإنما هو تظلم من الحكم يرفع إلى مكتب الطعون العسكرية الذي يرغمه بدوره إلى السلطة الأعلى من الضابط المصدق بمذكرة مسببة براهيه ، مع ملاحظة أن رأى المكتب غير ملزم للسلطة الأعلى من الضابط المصدق .

وإذن فأحكام المحاكم الخاصة أو الاستثنائية لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه إلا إذا نص القانون على طريق معين من طرق الطعن فيجوز سلوكه في الحدود التي رسمها القانون ١٠

وفي فرنسا قضت محكمة النقض بأن طلب إعادة النظر طريق طعن غير عادي لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك ، وإذا كانت المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن طلب إعادة النظر في الحالات التي وردت بها على سبيل الحصر يجوز « *à la quelle que soit la juridiction qui ait statué* » إلا أن قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة عسكرية عليا *Haut Tribunal Militaire* قد نص في المادة الثامنة منه على عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة بأي طريق من طرق انطعن *aucun recours ne peut être reçu contre une décision quelconque* وبالتالي فإن طلب إعادة النظر في أحكام

(١) عبد الواحد جمال الدين — ص ٢٠٩ .

هذه المحكمة يكون غير جائز القبول (١) .

ولا يفتونا في هذا الصدد أن نشير إلى أن النصوص التي تحول دون الطعن في أحكام المحاكم الخاصة أو الاستثنائية محل نقد الفقه (٢) خصوصاً وإن الإجراءات المريعة التي يتسم بها هذا القضاء قد لا تمكن المحكمة — في بعض الحالات — من تحرر وجه الصواب في الدعوى . ومن ناحية أخرى فإذا كان من المستساغ منع المحكوم عليه من الطعن في الحكم بطريق طعن عادي من شأنه إعادة محاكمته من جديد لمجرد أنه لا يقبل الحكم (٣) ، فإن الذي لا يمكن استساغته بأي حال من الأحوال أن نمنع المحكوم عليه من طلب إعادة النظر في الحكم بعد أن ظهرت وقائع أو أوراق من شأنها ثبوت براءته .

(١) نقض جنائي ٤ يونية سنة ١٩٦٢ . بلتين ١٩٦٢ — ٢١٦ — ٤٤٥
— وعلى العكس من ذلك نصت المواد ٢٥٣ — ٢٥٥ من قانون الأحكام العسكرية الفرنسي على جواز الطعن في الأحكام العسكرية بطلب إعادة النظر . وكذلك نصت المادة ٤٦ من قانون ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ باتشاء محكمة أمن الدولة على جواز طلب إعادة النظر في هذه الأحكام . انظر في تشكيل واختصاصات هذه المحكمة :

A. Vitu, Une nouvelle juridiction d'exception : la Cour de sûreté de l'Etat, rev. sc. crim. 1964, P. 1.

(٢) محمد عصفور — استتلال السلطة القضائية — مجلة القضاء س ١ عدد ٣ ص ٣٠٥ ، بأمون محمد سلامة — علامة القضاء العسكري بالقضاء العادي في ظل قانون الأحكام العسكرية — مجلة القضاء س ١ عدد ١ ص ٦٥ ، عبد الاحد جبال الدين — المقال السابق ص ٢١٤ وهو يقول في هذا الصدد : إذا كانت طرق الطعن في الأحكام قد شرعت في العدالة الجنائية العادية (أو العدالة البطيئة كما يمكن أن يطلق عليها) فإنها تكون حيوية بالنسبة لأحكام القضاء العسكري بالنظر إلى السرعة في الإجراءات التي يتميز بها هذا القضاء .

(٣) استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن قصر التقاضي على درجة واحدة هو من الملامات التي يستقل بتقديرها المشرع ولا مخالفة في ذلك لأحكام الدستور (المحكمة الدستورية العليا ٦ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام المحكمة العليا ج ١ رقم ٣٣ ص ٣٨٣ ، ١٦ مايو سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا — ج ٢ رقم ١٠ ص ٥٠) .

لذلك فاننا نهيب بالمشرع أن يبادر الى فتح باب الطعن بطلب اعادة النظر فى جميع احكام المحاكم الخاصة او الاستثنائية اذا توافرت احدى الحالات الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية .

٢٦ - قرارات سلطات التحقيق :

لا يجوز الطعن بطلب اعادة النظر فى قرارات سلطات التحقيق ، لان ما تصدره من قرارات لا تعد « احكاما » وانما هى « اوامر » (١) لا تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الادانة ، وانما تفصل فى توافىر او عدم توافىر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل فى موضوعها (٢) .

وبناء عليه فاذا اصدرت سلطة التحقيق امرا بعدم وجود وجه لاثامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية او لآى سبب آخر ، فلا يجوز للمتهم طلب اعادة النظر فى هذا الامر بحجة أنه — أى الامر — قد تضمن فى اسبيله تأكيدا بان المتهم قد ارتكب الجريمة .

(١) وهذا ما افصحته عنه محكمة النقض اذ قضت بان غرفة الانهمام لا تعدو أن تكون سلطة من سلطات التحقيق اذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بانها اوامر وليست احكاما ، كماورد نصوصها فى الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها احكام المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالاحكام « نقض جنائى فى ١٩ بونية سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س ٨ رقم ١٨٦ ص ٦٨٩) .

(٢) انظر رسالتنا سالفة الذكر — الطبعة الثانية — بند ٩١ . وانظر ايضا نقض مدنى ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ١٣٠ ص ٩٤٨ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٢٣٦ ص ١٥٠٧ ، ٦ يناير سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٨ ص ٤٠ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٦٩ ص ٣٠٧ ، ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٥٥ ص ٨٠٤ ، ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ س ٢٠ رقم ٢٧٣ عدد ٣ ص ١٨١ .

المبحث الثاني

الحكم بالمعقوبة

٢٧ - إعادة النظر لمصلحة المحكوم عليه :

لا يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي الا اذا كان صادرا بالمعقوبة، فالمشرع قد أجاز إعادة النظر في الحكم لمصلحة المحكوم عليه ، اي لهدم حكم بالادانة بخلاف للمعدلة . اما اذا كان الحكم صادرا بالبراءة فلا يجوز الطعن فيه بإعادة النظر مهما ثبت بأدلة قاطعة خطأ هذا الحكم . وبعبارة أخرى نقول ان الشارع قد جعل الحكم بالبراءة عنوان حقيقة هي اقوى من الحقيقة نفسها . اما اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة ففي هذه الحالة يعبر الحكم عن حقيقة شكلية او مفترضة جعل لها المشرع حجية الامر المقضي لاعتبارات تتعلق بالاستقرار القانوني ، ولكن اذا ما ثبت لدى القضاء الحقيقة الواقعية او الموضوعية فمن الواجب في هذه الحالة اعمل هذه الحقيقة وتطبيقاتها على الحقيقة الشكلية او المفترضة ، وفي هذه الحدود فقط شرع طريق الطعن بإعادة النظر ، فنشريعنا المصري - شأن التشريع الفرنسي والبلجيكي والاسباني والايطالي وغيرها - لا يعرف نظام طلب إعادة النظر في احكام البراءة .

وعلى العكس من ذلك ذهبت بعض التشريعات الى اجراء إعادة النظر في الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالادانة لتشديد العقاب على المحكوم عليه . فمثلا نصت المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية السويسري الفدرالي على انه يجوز طلب إعادة النظر ضد المتهم المحكوم ببرائه والمتهم المحكوم عليه بالمعقوبة اذا ظهرت ونائع او ادلة قاطعة لم تكن معلومة للحكمة من شأنها ثبوت ادانة المتهم او التذليل على ان الجريمة ائتم ارتكبا المحكوم عليه ائتم من تلك التي ادين من اجلها (١) .

(١) ومن هذه القوانين أيضا قانون المانيا الغربية (سنة ١٨٧٧ المعدل سنة ١٩٦٠ م ٤٠٢) وقانون المانيا الشرقية (سسنة ١٩٥٢ م ٢١٧) والقانون النمساوي (سنة ١٩٦٠ م ٣٥٥) والقانون النرويجي (سنة ١٩٦٠ م ٢١٧) .

ويلاحظ أن التشريعات التي تجيز إعادة النظر ضد مصلحة المتهم موضع نقد الفقه ، إذ أن مساواة هذا النظام تنوق بكثير الفوائد التي يمكن الحصول عليها منه . حقيقة أن إعادة النظر ضد مصلحة المتهم مشروطة بالأثر تكون الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم ، ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن المتهم الذي حصل على حكم نهائي ببراءته من حقه أن يستفيد وضمه بصفة نهائية لا رجوع فيها (١) . والقول بغير ذلك يجعل حكم البراءة عديم الجدوى طالما أن من بيده هذا الحكم يظل في وضع قلق غير مستقر مهدد بزوال سند براءته إلى أن تسقط الدعوى العمومية بضئ المدعى.

وقد لاحظ - بحق - ايف مونوار Yves Maunoir أن منطق هذه التشريعات يؤدي إلى القول بضرورة إلغاء النصوص المتعلقة بالتقادم . ذلك لأنه إذا كانت العدالة - في منطق هذه التشريعات - تستلزم ضرورة

١٨٨٧ م ٤١٥) والفرنساوية البرتغالية (سنة ١٩٢٩ م ٦٧٣) والقانون السويسري (سنة ١٩٦٠ م ٣٧٣ و ٣٨٠) والقانون اليوغوسلافي (سنة ١٩٥٤ م ٢٧٩) . وكذلك قوانين بعض المقاطعات السويسرية التي من أصل الماني كمقاطعة زيورخ Zurich ومقاطعة سان جال Saint-Gall ومقاطعة لوسرن Lucerne ومقاطعة اينزل Appenzell ومقاطعة Schaffouse ومقاطعة Zug ومقاطعة Bâle ومقاطعة Glaris وعلى العكس من ذلك توجد بعض المقاطعات السويسرية التي لا تجيز طلب إعادة النظر ضد مصلحة المتهم وهي مقاطعة Nidwald ومقاطعة Valais ومقاطعة Vaud ومقاطعة Genève انظر : Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, T. II par Pierre Bouzat, 2e ed. Paris 1970, n. 1515 ; Merle et Vitu, n. 1294 ; Vidal et Magnol, n. 892/3 ; Michel Fridieff, Le Code de procédure pénale soviétique du 27 octobre 1960, rev. sc. crim. 1963, p. 71

وتقوم فلسفة التشريعات التي تجيز إعادة النظر ضد مصلحة المتهم على أن الدعوى الجنائية تقوم أساسا على البحث عن الحقيقة الموضوعية وفي سبيل ذلك يمكن التضحية بمبدأ حجية الشيء المحكوم فيه كلما تبين بوجه قاطع أو محتمل أن هذه الحقيقة لم تتكشف في المحاكمة الأولى ، وبالتالي يتعين إعادة المحاكمة (Pinatel, n. 107)

إعادة محاكمة المتهم المحكوم ببراءته ، فإن هذا المنطق نفسه يستلزم
محاكمة من ارتكب جريمة سبّ حق الدولة في معاقبته عليها بضئ المدة ، اذا
ان العدالة تتأذى من رؤية شخص قد اعترف بارتكاب جريمة وفي نفس
الوقت تمجّد الدولة عن معاقبته لجرد فوات مدة معينة (١) . وبعبارة أخرى
فان العدالة التي توجب إعادة محاكمة المحكوم ببراءته ، توجب أيضا
— ومن باب أولى — محاكمة من اعترف بارتكاب جريمة معينة مهما كانت
المدة التي انقضت على ارتكابه هذه الجريمة . ومن ناحية أخرى فان إعادة
النظر ضد مصلحة المتهم قد تكون سلاحا خطيرا في يد الحاكم قد يستخدمه
أبشع استخدام في فترات الصراع السياسي أو المذهبي (٢) .

٢٨ — لا يكفي تقرير مسؤولية المتهم :

يجب — طبقا لتشريعنا المصري — ان يكون الحكم الجنائي صادرا
بالمعقوبة فلا يكفي ان يقرر الحكم ان المتهم قد ارتكب الفعل المسند اليه ثم
ينتهى الى القضاء ببراءته لوجود مانع من موانع المسؤولية أو مانع من
موانع العقاب (٣) فلا يجوز للمحكوم ببراءته ان يطلب إعادة النظر فيها
قرره الحكم بشأن اسناد الواقعة اليه .

وقد أثرت هذه المسألة في فرنسا — في ظل قانون تحقيق الجنائيات
الملف — بشأن الاحكام التي تقرر ان المتهم غير معاقب — طبقا للقانون —
على الرغم من ارتكابه للفعل من الناحية المادية *arrêts d'absolution*
فذهبت محكمة النقض الى انه لا يلزم لطلب إعادة النظر — في حالة تناقض
الحكمين — ان يكون كل منهما صادرا بالمعقوبة ، بل يقبل الطعن ولو كان
أحد الحكمين مع صدوره بالادانة قد اعفى المتهم من العقوبة لوجود مانع
من موانع العقاب (٤) .

Maunoir, P. 179

(١)

Maunoir, P. 180

(٢)

(٣) للعراي ج ٢ بند ٧٠٦ .

(٤) نقض جنائي ٧ فبراير سنة ١٩١٩ سري ١٩٢١ — ١ — ١٩٠ .
ودللوز ١٩٢٢ — ١ — ١٠٥ وقضى هذا الحكم بالبراءة لعدم التمييز —

==

(٥ — أعاده النظر)

وقد انتقد رو Roux هذا الرأي بقوله انه يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات التي لا تتحدث عن تقرير التائب. déclaration de culpabilité وانما تتحدث عن الإدانة condamnation وبالتالي يجب ان يوجد محكوم عليه condamné حتى يمكن طلب اعادة النظر (١) .:

وقد انتهى هذا بخلاف بصور قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد ، اذ اخذت المادة ٦٢٢ بالرأى الذى ذهبت اليه محكمة النقض ، فنصت على جواز طلب اعادة النظر لمصلحة كل شخص اعتبر مرتكبا لجناية او جنحة ... au bénéfice de toute personne reconnue auteur d'un crime ou d'un délit

وبناء عليه فلا يلزم ان يكون طالب اعادة النظر محكوما عليه بعقوبة جنابة او جنحة كما كانت تشترط المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وانما يكفى ان تكون المحكمة قد اعتبرته مرتكبا لجناية او جنحة حتى ولو لم توقع عليه أية عقوبة . وواضح ان المتهم فى هذه الحالة له — كما ذهبت محكمة النقض — مصلحة فى طلب اعادة النظر حتى يدرا عن كاهله الواقعة المسندة اليه (٢) .

اما طبقا لتشريعنا المسمى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة فى وجوب ان يكون الحكم صادرا « بالعقوبة » وبالتالي لا يجوز طلب اعادة النظر فى احكام البراءة حتى ولو كانت قد اسندت الى المتهم ارتداب الواقعة الاجرامية .

انظر ايضا نقض جنائى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ سريى ١٨٧٧ — ١ — ٤٤ ، وتضى باقتناع العقاب absolution وجاء باسبب هذا الحكم :
Attendu que le demandeur a intérêt à faire tomber toutes les conséquences légales et morales d'une déclaration de culpabilité

Roux, n. 123

(١)

(٢) انظر Stefani (Gaston) et Levassœur (Georges), Droit pénal général et procédure pénale, T. 2, procédure pénale. 9^{me} ed. précis Dalloz, 1975 n. 681.

وعندنا إن مسلكتُ المشرع الفرنسي فيه تحقيقاً للعادلة ، وكنا نود أن يأخذ مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصرى بما ذهب اليه القسائون الفرنسى فى هذا الصدد ، ولكن المادة ٣٦٩ من المشروع اشترطت لطلب اعادة النظر أن يكون الحكم صادراً « بالعقوبة أو التدبير » .

٢٩ - العقوبة الجنائية :

يجب أن تكون العقوبة التى وقعتها الحكم الجنائى على المحكوم عليه عقوبة جنائية ، أى أن تكون جزاء جنائيا يهدف اساسا الى ايلام الجانى ، ونرى رأينا أن الجزاء يعتبر جنائيا اذا كان صادرا بشأن فعل أو امتناع يجرمه القانون ، فالطبيعة الجنائية للجزاء يجب أن تؤخذ بمعيار مصادى أو موضوعى ، لا بمعيار شكلى ، فالعبرة اذن بطبيعة الواقعة المحكوم فيها. *la nature du fait jugé* بغض النظر عن طبيعة الجهة القضائية التى أصدرت الحكم (١) . وليس صحيحا ما يقوله اصحاب المعيار الشكلى من أن الجزاء يكون جنائيا اذا استلزم طبيعته تدخل المحكمة الجنائية وذلك عملا بقاعدة « لا عفوية بغير حكم » (٢) *pas de peine sans jugement* اذ يؤخذ على هذا الراى أن نوع المحكمة لا يخلع على القاعدة القانونية طبيعتها ، وبالتالي لا يخلع على الجزاء صفته ، ولكن الجزاء نفسه هو

(١) انظر تفصيل ذلك فى رسالتنا مسألثة الذكر - الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ بند ٧٠ ، تارن محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية ج ١ .
سنة ١٩٦٣ بند ٨٩ اذ يقول ان المرجع فى التفرقة بين الجزاء الإدارى والعقوبة الجنائية هو طبيعة الجزاء نفسه .

(٢) انظر فى هذا المعنى :

Tulho Delogu, La loi pénale et son application, cours de doctorat.
1956, n. 37

ويقول تاييدا لهذا الراى ان المادة ٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى تنيد ذلك اذ تقضى بان « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » - وبهذه المعنى ايضا أحمد فتحى سرور - قانون العقوبات الخاص فى الجرائم الضريبية والتدنية - طبعة أولى سنة ١٩٦٠ بند ١٦٠ .

الذي يحدد الاختصاص القضائي (١) . ومن ناحية أخرى فإن الجزاء الجنائي .
قد يصدر من محكمة مدنية كما على الحال في جرائم البطولات وقد سبق .
بيان ذلك (٢) كما أن المحكمة الجنائية قد تصدر الحكم بغرامات مدنية وهذا
ما سنبينه فيما بعد (٣) . وأخيرا فإن المشرع قد خول بعض اللجان الادارية
سلطة الحكم ببعض الجزاءات الجنائية (٤) .

وواضح أن المعيار الموضوعي يقوم على طبيعة الواقعة المحكوم فيها:
وهذا يستلزم للفترة بين الفعل الذي يعد « جريمة » والفعل الذي لا يصل
الى درجة التجريم . وقد نادى انصار هذا المعيار الموضوعي بعدة نظريات
تهدف الى تحديد « الجريمة » . ولا يتسع المجال هنا لسرد هذه النظريات (٥)
ويكفي أن نقول أن هذه النظريات ليست حاسمة في تحديد الفعل الذي يعد
« جريمة » والفعل الذي لا يعد كذلك ، ويرجع ذلك الى أنه لا يوجد ثمة
اختلاف يرجع الى طبيعة الاعمال نفسها ، وإنما الخلاف مرده الى ارادة
المشرع نفسه ، الذي يختار بعض المصالح فيسبغ عليها الحماية الجنائية
وبالنسبة الى صيغ الاعتداء على هذه المصالح من قبيل الجرائم (٦) . ويختلف

(١) سمر الجنزوري — بند ٣١ .

(٢) انظر ما سبق بند ٢٣ .

(٣) انظر ماسيلي بند ٣٦ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في رسالتنا سالفه الذكر بند ٧٦ .

(٥) انظر في تفصيل ذلك : سمر الجنزوري — بند ٣٣ — ٣٩ .

(٦) سمر الجنزوري — بند ٤٠ ويرى بعض الشراح أن هناك ثلاثة
محاور اسلمية تؤثر في سياسة الشارع في التجريم وهي : محور المثالية
الاجتماعية ومحور الحرية السياسية ومحور الحرية الاقتصادية ، فمن
الناحية الاجتماعية قد يتخذ المشرع اتجاها مثاليا فيثائر في سياسة التجريم
بالتقييم الدينية والخلقية ، وقد يتخذ اتجاها ماديا فلا يقيم وزنا لهذه
الاعتبارات المثالية ، ومن الناحية السياسية فان تأثر المشرع الجنائي
بفلسفة حرية الفرد او على العكس تأثره بهبدا تسلط الدولة يؤثر تأثيرا
كبيرا في سياسته في التجريم خصوصا في تسمية لجرائم الرأى وأمن
الدولة . ومن الناحية الاقتصادية تترك الفلسفة التحررية للنشأ
الاقتصادى والمعاملات الاقتصادية لحض تصرف الافراد بغير تدخل من
قبل الدولة ، أما في ظل فلسفة الاقتصاد الموجه فان الدولة تعدد قاندا

حسبك المشرع في هذا المدد باختلاف الزمان والمكان ومن دولة الى اخرى
تبعا لاختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (١) . فالمشرع في

الحياة الاقتصادية بحيث تسمح لنفسها بالتدخل كما تشاء في سيرة
الاقتصاد واداره سنونه (احمد محمد خليفة - النظرية العامة للتجريم -
رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - سنة ١٩٥٩ ص ١٤٤) - انظر ايضا
في اختلاف سياسة التجريم تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية : محمود مصطفى
- الجرائم الاقتصادية - ج ١ بند ٤٨ ، على حسن فهمي - الدولة
والتعاون والغنايم - المجلة الجنائية التومية - مارس سنة ١٩٦٦ ص ٤٩
وما بعدها ، السيد يس - حركة الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي
المعاصر - مجلة مصر المعاصرة س ٦٠ عدد ٣٣٥ يناير سنة ١٩٦٦
ص ١٣١ وما بعدها ، ثروت انيس الاسيوطي - فلسفة التاريخ العقابي
- مجلة مصر المعاصرة س ٦٠ عدد ٣٣٥ - يناير سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٩
وما بعدها .

(١) فمثلا كان قانون العقوبات الفرنسي يتركز - قبل الثورة
الفرنسية - على محاور ثلاثة للتجريم هي : جرائم الذات الالهية لنصرة
الدين واله تدعيما لمركز الملك ، ثم جرائم الذات الملكية لحفظ شخص
الملك وحماية حكومته وادارته ، ثم جرائم الاشخاص والاموال لميانة
الارواح والاملاك ومن ورائها طبقة الملك . ولما قلبت الثورة الفرنسية
بفعل البورجوازية قوضت دوجما الحق الالهى واسست المجتمع على
طبيعته الذاتية ، وراحت البورجوازية تروج للانكار المادية حتى غيدا
القرن الثامن عشر عصر المادية في أوروبا ، وتحت تأثير هذه المادية اعلنت
الثورة الفرنسية مبدا حرية العتيذة والفت جرائم الذات الالهية فانقلبت
اشنع الجرائم واشنعها الى افعال مباحة مشروعة . وبناء على الطبيعة
الذاتية للمجتمع طالبت البورجوازية بالمساواة امام القانون للقضاء على
الامتيازات السابقة للنبل ، فاعلنت الجمعية التأسيسية في تشريع (٢)
يناير سنة ١٧٩٠ ثم في دستور ٣ سبتمبر سنة ١٧٩١ أن الجرائم من
نفس النوع تعاقب بنفس نوع العقوبات مهما يكن مركز الجاني وحالته
"les délits du même genre seront punis par le même genre de peines
quels que soient le rang et l'état du coupable".

وفي المجتمع البورجوازي في العصر الحديث نلاحظ سيطرة المصلح
الرأسمالية وتحكمها في جوهر النظم العقابي ، فنجد مثلا الاتراض بربا
مغلض المحتاجين وصغار الفلاحين معاقبا عليه اذا اتخذ مظهرا علنيا .

كل دولة يلزم سلطاتها مطلقا في أن يضمن على الإخطاء التي يقرها
الأفراد الوصف الذي يراه ملائما في نظره ، فقد يضمن عليها الوصف
الجناي ، وقد يكتفى بالوصف التأديبي ، وقد يتركها خاضعة للقاعدة العامة
في القانون المدني بشأن المسؤولية عن تعويض الأفعال الضارة (١) .

ومما يؤيد هذا النظر ما فعله المشرع المصري بالقانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٦٢ ، المعروف أن الإخلال بالالتزامات التعاقدية يرتب المسؤولية المدنية
التي تعطى المبرور الحق في التعويض ، وقد يرتب هذا الإخلال مسؤولية
إدارية إذا كانت جهة الإدارة طرفا في العقد ، ولكن المشرع المصري رأى
تجريم هذا الإخلال بالالتزام التعاقدى فاضاف مادة جديدة الى قانون
المعقوبات برقم ١١٦ مكرر ج (مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢)
ومعدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥) وتنص على أن « كل من أخل عمدا
بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريثه
أو للزام أو اشتغال عليه ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١٩١

ولكن لا جزاء له إذا استتر في شكل شركة ربوية أو عقد مزارعة ، ونجسنا
أيضا أن سرقة بضعة قروش من الغير فعل يجرمه القانون ، في حين أنه
ابتزاز أموال بلايين الناس عن طريق المضاربة في البورصات لا عقاب عليه
ونجد أيضا أن من يدخل عنوة في منزل الغير ويأخذ شيئا من أمواله
يعاقب بعقوبة السرقة أما من يختزن البضاعة ثم يبيعها بأضعاف قيمتها
فهو تاجر شريف (ثروت الاسيوطي — المقال السابق — ص ٢٥٢ و ٢٦٦)
أما في الدول الاشتراكية والشيوعية فيمكن حصر التجريم في الأنواع
الآتية : ١ — تجريم يقصد به ضمان تمييز السكان واعادة البناء
الاقتصادي للدولة . ٢ — تجريم يقصد به حماية سياسة الدولة في تمكين
وسائل الإنتاج . ٣ — تجريم يقصد به المحافظة على أموال الدولة .
٤ — تجريم يراد به ضمان حسن سير الإدارة في المنشآت والمؤسسات
الاقتصادية . ومن الطبيعي أن تضع هذه الدول عقوبات شديدة للجرائم
الاقتصادية نظرا لأن الجريمة الاقتصادية لا تهدد النظام الاقتصادي في
الدول الشيوعية فحسب ، بل تهدد نظامها السياسي أيضا (محدود
مصطفى — المرجع السابق — بند ٤٩ — ص ٥١) .

(١) محمد عصفور — طبيعة الخطأ التأديبي — مجلة إدارة قضائية
للحكومة ص ٢ — عدد ١ ص ٨٠ .

أو مع إحدى شركت المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب
أي غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الأشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب الجريمة في زمن حرب وترتب عليها
أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها . - وكل من استعمل
أو ورد بضاعة أو مواد مخشوشة أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سألقة
الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو قساده يعاقب بالحبس
والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين للعقوبتين وذلك ما لم
يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجاني
بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سألقة
الذكر على حسب الأحوال المتعاقبون من اللباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان
الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الفش راجعا إلى نعلمهم » .

كذلك حول المشرع جريمة تأديبية إلى جريمة جنائية بمحض إرادته ،
وذلك بالمعاقبة على أعمال الإهمال التي يرتكبها موظف عام ، والتي تستوجب
- بحسب الأصل - مسؤوليته التأديبية فقط . وهذا ما نصت عليه المادة ١١٦
مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
والمعدلة بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

وخلاصة القول أن المشرع يملك في يده زمام تجريم الأخطاء التي
يرتكبها الأفراد ، وهو في هذا الصدد يتأثر بالاعتبارات الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية ، وبالتالي فإنه يتعذر وضع معيار مسبق وحاسم
لتحديد الفعل الذي يعد جريمة ، ولكن يمكن القول بصفة عامة - مع انصاف
المعيار الموضوعي - أن الجزاء يعتبر جنائيا إذا كان صادرا بشأن واقعة تعد
جريمة في نظر المشرع .

وقد ثار الخلاف بشأن طبيعة بعض الجزاءات التي يضعها المشرع
لأفعال معينة ، وسوف نتناولها فيما يلي :

٣-١ - أولا : للتدابير الاحترازية :

ليس هنا مجال الخوض في الآراء التي قيلت للفرقة بين العقوبة

والاعتبار الاحترازي ، فلم يتوصل الفقه إلى معيار حاسم منضبط للتمرقة فيها وهذا ما دعا البعض إلى القول بأنه لا يوجد فرق بين العقوبة والتعذيب (٢).

أما الذين يفرقون بينهما فيقولون أن العقوبة جزاء جنائي يمثل أساسا في صورة ادخال الألم على نفسية المحكوم عليه ، أما التعذيب الاحترازي فهو جزاء جنائي يأخذ — على العكس من ذلك — صورة اخضاع المحكوم عليه لعلاج طبي أو نفسي أو لتقيد تحفظي (٣) .

والذي يعنينا في هذا الصدد أنه إذا حكمت المحكمة بالعقوبة والتعذيب الاحترازي معا ، فإن الطعن في الحكم يطلب إعادة النظر يشمل أيضا التعذيب الاحترازي المقضى به .

وإذا كان الحكم الجنائي صادرا بتوقيع تعذيب احترازي فقط ، فعلى الرغم من أن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استخدمت تعبير « العقوبة » إلا أن الراجح لدينا هو جواز الطعن بأعادة النظر في الحكم الصادر بالتعذيب الاحترازي لأن الشارع المصري يعطى تعبير العقوبة مخرولا واسعا يشمل التعذيب الاحترازي ، ومن ناحية أخرى فإن التعذيب يغلب أن يتفق مع العقوبة في الألم النفسي الذي يلحق المحكوم عليه مع اختلاف نسبته في كليهما ، فالألم النفسي المصاحب للإيداع في السجن ، وهسي: عقوبة ، يوجد له مثيل ، ولو بقدر أقل ، في إيداع المدين بمصححة علاجية ،

-
- (١) محمود مصطفى — الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات —
المجلة الجنائية القومية — المجلد الحادي عشر — العدد الثالث (نوفمبر
سنة ١٩٦٨) ص ٣٧ وخصوصا ص ٥٦ .
- (٢) رمسيس بهنام — العقوبة والتدابير الاحترازية — المجلة الجنائية
القومية — المجلد الحادي عشر — العدد الأول (مارس سنة ١٩٦٨) ص ١٢ !
وما بعدها . ويلاحظ أن هذا العدد من المجلة قد خصص لنشر الأبحاث
التي قدمت في الندوة التي عقدها المركز بشأن العقوبة والتدابير الاحترازية
— انظر أيضا : محمود نحيب حسنى — النظرية العامة للتعذيب
الاحترازي — مجلة إدارة قضايا الحكومة ص ١١ ص ٥ وما بعدها ، مخذ
أبراهيم زيد — التدابير الاحترازية للقضائية — مستخرج من المجلة الجنائية
القومية — المجلد السابع — العدد الأول — ص ١٤ .

وجعل تدبير اخترازي ، ولذلك فاقدا انطوى الحكم بالتدبير الاحترازي على خطأ ولتمضى جاز للمحكوم عليه الطعن فيه بطلب اعادة النظر (١) .

وقد أخذ مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصرى بهذا الراى ، فنصت المادة ٣٦٩ على أنه « يجوز طلب اعادة النظر فى الاحكام النهائية الصادرة بالمعتوبة او التدبير ... » (٢) .

٣١ — استثناء نوعين من التدابير :

يلاحظ فى هذا الصدد أنه يجب قصر اعادة النظر على التدابير الاحترازية القضائية التى يحكم بها على مرتكب الجريمة بعد توافر مسئولية الجنائية بحيث يعتبر الحكم بالتدبير منهيًا للدعوى الجنائية . وبناء عليه يتعين استبعاد نوعين من التدابير .

١ — التدابير الاحترازية التى يخولها للقانون لجهة الادارة لمواجهة خطورة بعض الاشخاص سواء بعد وقوع الجريمة او قبلها . ومثال ذلك سحب رخصة مزاولة المهنة اداريا ، وغلق المحل اداريا ، واعتقال بعض الاشخاص للخطرين او ابعادهم . فى كل هذه الاحوال لا تتخذ هذه التدابير بوصفها جزاء جنائيا صادرا فى دعوى جنائية ، وانما تفرض فى حدود سلطة الضبط الادارى انتهى تملكها جهة الادارة (٣) .

٢ — التدابير الاحترازية القضائية غير المنطوية على جزاء جنائى ، مثال ذلك التدابير التى تفرض على المجرم المجنون ، سواء كان الجنون

(١) محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٤٠٦ ، عمر السعيد رمضان — بند ٢٠١ .

(٢) وفى بلجيكا تجيز المادة ٣٠ من قانون ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ طلب اعادة النظر فى الاحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية (Braas, n. 1470) .
انظر فيما يتعلق باجراءات الحكم بالتدبير الاحترازي : محمد ابراهيم زيد — دعوى التدابير الاحترازية — المجلة الجنائية للقومية — المجلد ١١ عدد ١ : (مارس سنة ١٩٦٨) ص ١٥٧ وما بعدها .

(٣) احمد فتى سرور — نظرية الخطورة الاجرامية — مجلة القانون والاقتصاد — س ٣٤ عدد ٢ ص ٥٥٠ .

معامرا للجريمة أو لاحقا عليها ، وفى الحالة الاولى لا تتولف لدى المتهم الاهلية الجنسية ويتمين الحكم ببرأته . وفى الحالة الثانية يكون التدبير الاحترازي اجراء وقتيا لا ينهى الدعوى ولا يتضمن ادانة المتهم عن الجريمة (١) .

٢٢ — ثانيا : الجرائم الاقتصادية :

تنص التشريعات الاقتصادية على بعض الجزاءات المالية . وقد اثار تحديد الطبيعة القانونية لهذه الجزاءات خلافا كبيرا فى الفقه والقضاء .، ولا يتسع المجال هنا لعرض هذا الخلاف بالتفصيل ، وانما سنكتفى بالإشارة الى أهم الآراء التى قيلت فى هذا الصدد ، ثم ننتهى الى بيان رأيى فى الموضوع .،

ذهب رأى الى أن هذه الجزاءات نوع من التعويض المدنى للخزانة عما اصابها من اضرار نتيجة الجريمة ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم بذلك المبالغ لانها ليست عقوبة ، ولا يجوز التنفيذ بها على المعسر بطريق الاكراه البدنى ، ولا يغير من هذا النظر كون المحاكم الجنائية هى المختصة بالقضاء بهذه المبالغ ، فليس فى هذا مخالفة لقواعد الاختصاص لان المحاكم الجنائية هى المختصة بالفصل فى الدعاوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، كما لا يؤثر على هذا النظر عدم تدخل الخزانة العامة للمطالبة بهذه المبالغ ، لان النيابة العامة تعتبر ممثلة لها ، ويضاف الى كل ما تقدم ان حصيلة هذه المبالغ تذهب الى المصلحة المعنية ، اما الفرامة الجنائية فنذهب الى خزانة الدولة دون تخصيص (٢) .

(١) أحمد فتحى سرور — المقال السابق — ص ٥٥٠ — انظر ايضا تأتى قضائى ٢٤ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام النقض س ١٩ رقم ١٥٠ ص ٧٤٨ .

(٢) رمسيس بهنام — النظرية العامة للقانون الجنائى — اسكندرية سنة ١٩٦٥ — هاشم ص ٩٣١ و ٩٣٢ ، حسن صادق المرصاوى — التجريم فى تشريعات الضرائب — اسكندرية سنة ١٩٦٣ ص ١٧٠ — ١٧٢ .

وذهب الرأى السائد فيها وقضاء الى أن هذه الجزاءات المالية تجمع بين صفتى العقوبة والتعويض فى وقت واحد ، فهى عقوبة توقع على مرتكب الجريمة وهى أيضا تعويض للادارة الضريبية عما لحقها من ضرر من جراء هذه الجريمة . ويعتبر القضاء الفرنسى صاحب الفضل فى ابتداء هذه النظرية ، وقد نقلها عنه قضاؤنا المصرى (١) . ولكن يلاحظ على هذا

(١) أنظر فيما يتعلق بالقضاء الفرنسى Bouzat, T. I, n. 566

وقضت محكمة النقض المصرية بأن التعويضات فى معنى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الذبحة ليست مجرد تضمينات مادية صرفه بل هى أيضا جزاء له خصائص العقوبات من جهة أنها تلحق الجانى مع عتوبة الغرامة ابتداء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية تكايفها فى الردع والزجر ، فهى مزيج من للفرامات والتضمينات ملحوظ فيها غرضان : تأديب الجانى على ما وقع منه بخالفا للقانون وتعويض الضرر الذى تسبب فى حصوله برد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص (نقض جنائى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧٩ ص ٣٣٦) . وقضت أيضا بان الزيادة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، فى شأن غرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى لا تخرج فى طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار اليه فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جسرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، وكل يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزانة أو تدخل منها فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للادارة الضريبية الادعاء مدنيا بطلب توقيعها ، لان طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهى التى تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة ، فان أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن فى الحكم وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المخططة للغرامة الضريبية — فان ما انتهت اليه الحكم المطعون فيه — مؤسسا عليه قضاءه — من تكليف تلك الزيادة فى الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية — يكون غير صحيح فى القانون (نقض جنائى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣)

القضاء أنه في بعض الأحيان يقبل معنى العقوبة على معنى التعويض ،
وفي أحيان أخرى يقبل معنى التعويض على معنى العقوبة . وأخيراً عرّفه

مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٥١ من ٢٤٩) . وقضت أيضاً بأن
ما يشترط الطاعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون
له محل ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
من رفع الدعوى والصلح في التعويضات أو طريقة التنفيذ بها ، إذ أن هذا
للتنظيم لا يمس كونها جزءاً ، وإن كان قد تضمن التعويض من ناحية
(نقض جنائي ١١ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم
٢٠٤ من ٥٤٣) .

فذلك جرى قضاء محكمة النقض فيما يتعلق بالفراغة التي يحكم
بها في حالة الدخان المغشوش على أنها عقوبة يخالفها عنصر التعويض عن
الضرر . فقضت بأن الفراغة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر
في ٢٢ يولية سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ (حل محله
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ) تقبل عليها
صفة للعقوبة ويحاط بها عنصر التعويض عن الضرر الذي يصيب الخزنة
العامة من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المغشوش أو المخلوط
باعتباره تهريباً جبركياً . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها
إلا من محكمة جنائية . ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه باحالة
الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة يعد منهيّاً للخصومة على خلاف
ظاهره ، ما دام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مخضمة بنظر
الدعوى ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها
(نقض جنائي ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨
رقم ١٢٤ من ٦٤٢) . أنظر أيضاً نقض جنائي ١٧ مايو سنة ١٩٦٦
مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١١٥ من ٦٣٩ ، نقض جنائي ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٧٩ من ٩٢٧ ،
قارن نقض مدني أول فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩
رقم ٣٠ من ١٨٩ . — عكس ذلك نقض جنائي ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤
مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٥٨ من ٧٩٩ ويلاحظ أن المبدأ الذي
ورد بهذا الحكم الأخير قد تم العدول عنه .

وفيما يتعلق بالمبالغ التي يحكم بها للخزنة العامة بموجب القانون
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحولية

الأمم على الهيئة العامة للمواد الجنائية نقضت بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥،
بأن هذه الأجزاء المالية لها طبيعة مخططة « وهذه الصفة المخططة تجعل
من المعين أن يطبق في شأنها — باعتبارها عقوبة — القواعد القانونية
العامة في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من

(الذي حل محل مرسوم ٧ يولية سنة ١٩٤٧ وقد تم إلغاء قانون سنة ١٩٥٦.
وحل محله القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١) نجد محكمة النقض تقول :
« جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون
رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يولية سنة ١٩٤٧ ، هي تعويضات مدنية
مضلة عن كونها جزاءات تأديبية تكبل العقوبات المقررة لتجرائم الخاصة
بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لحصول الخزانة في
الدعوى . وللخزانة العامة التدخل في الدعاوى امام المحاكم الجنائية
للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . ولما كان
للثابت أن وزير الخزانة تدخل مدعيا بالحقوق المدنية امام محكمة الدرجة
الاولى طالبا القضاء له على المطعون ضده بالتعويض ، ولما لم يقض له
بطلباته استأنف هذا الحكم اعمالا للباب ٢٠٣ إجراءات ، فان الحكم
المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي
صفة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه (نقض جنائي
٣١ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٣٣ ص ٧٢١ ،
نقض جنائي ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ للطعن رقم ٣٦٩ سنة ٣٦ قضائية
والمشار اليه مع نفس الطعن السابق . انظر أيضا نقض جنائي ١٤ يونيو
سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٥٠ ص ٧٨٦) .

انظر أيضا : نقض جنائي أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام
النقض س ٢٠ رقم ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ٢٤
س ١٠٣ ، ٩ أبريل سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ١٢٢ ص ٥٥٤ ، ١٢ مارس
سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٧٠ ص ٣٢٤ ، أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ س ٢٤
رقم ١٦٨ ص ٨٠٨ ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٦٠ ص ٧٤٠ ،
٩ مارس سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ٥٠ ص ٢٢٣ ، ٢١ مارس سنة ١٩٧٦
س ٢٧ رقم ٦٨ ص ٣٢٦ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ٦٨ ص ٣٦٨ ،
٢ أكتوبر سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٥٧ ص ٨١٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٨١
س ٣٢ رقم ٧٢ ص ٤٠٤ ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ١٥١
ص ٨٧٥ .

المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزائن العامة ، ولا يقضى بها إلا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولأنها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ، فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بعضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دمواءه . هذا ومن جهة اخرى ، ونظراً لما يخالط هذه العقوبة من صفة التسويش المترتب على الجريمة ، فانه يجوز للجهة المبطة للخزائنة العامة صاحبة الصنف والمصلحة فى طلب الحكم بهذه التعويضات ان تتدخل امام المحكمة الجنائية طالبه الحكم بها ، وذلك اعمالاً للاصل العام المقرر فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامهما الدعوى الجنائية » ولا يغير من هذا النظر ان المحكمة تقضى بهذا التعويض دون ما حاجة الى بحث الضرر او تقدير التعويض عنه ذلك ان المشرع قد افترض وقوعه وقدر التعويض عنه تقديراً تحكيمياً . لما كان ما تقدم ، فان المبدأ القانونى الذى ترترته الاحكام السابقة باجازه تدخل مصلحة الجهارك وطعننا على الحكم الصادر فى خصوص الدعوى المدنية يكون فى محله ولا ترى الهيئة العلولى عنه « (١) » .

ويرى البعض ان الغرامات للضريبة هى جزاءات ضريبية فرضتها ذاتية القانون الضريبى ، حتى يحقق الغرض الرئيسى منه وهو مد الخزائنة بالاموال اللازمة لتغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب ، ولذلك قامت هذه الجزاءات على اساس ضريبية بحتة لتحقيق الهدف الذى يبتغيه القانون الضريبى من رعاية دين الضريبة بقصد حملة حقوق الخزائنة . اما الخلاف حول الطبيعة القانونية للغرامات للضريبة فمردده الى عدم الاعتراف بذاتية

(١) الهيئة العامة للمواد الجنائية ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥. الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ قضائية — لم ينشر بعد .

للقانون الضريبي ، ولذلك نجد القضاء يطبق على هذه الجزاءات أحكام القانون الخاص أو أحكام القانون العام أو كلا القانونين معا ، في حين أن الذاتية الخاصة للقانون الضريبي هي — عند هذا الرأي — انضبط الذي يجب الاهتداء به في تحديد أحكام الجزاءات الضريبية (١) .

والصحيح عندها هو ان الاحكام الصادرة بالفراغة في الجرائم الاقتصادية — وحيثما تطلق عليها بعض التشريعات كلمة « زيادة » أو كلمة « تعويض » — تعد احكاما جنائية ، فهذه المبالغ المحكوم بها ليست من قبيل التعويضات ، لان التعويض هو — كما تقول محكمة النقض — جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه (٢) أما اذا زاد مقدار المبلغ المحكوم به على الضرر الناشئ عن الفعل ، فان التعويض ينقلب الى عقوبة . يضاف الى ذلك أن هذه المبالغ يقضى بها بناء على رفع دعوى جنائية الى المحكمة المختصة بشأن فعل أو امتناع يجرمه القانون ، كما أن هذه الجزاءات لا توقع الا على المتهم ، فلا يمكن الحكم بها على ورثته (٣) وتنقضى بها — كما قالت محكمة النقض — المحكمة الجنائية ، بحيث اذا احالت الطلب الخاص بهذه الجزاءات الى المحكمة المدنية تعين على هذه الأخيرة أن تقضى بعدم اختصاصها (٤) . وأخيرا فان هذه المبالغ تقضى بها المحكمة دون حاجة الى اثبات الضرر الذي أصاب الخزائنة ، بل ودون حاجة الى دخول الخزائنة في الدعوى الجنائية للمطالبة بها (٥) .

(١) قدرى نقولا عطية — ذاتية القانون الضريبي — رسالة دكتوراه

— سنة ١٩٦٠، ص ٢٠١ — ٢٠٢ .

(٢) نقض مدني ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦.

رقم ٦٢، س ٢٩٦ .

(٣) نقض جنائي أول اكتوبر سنة ١٩٧٣ سبقت الإشارة اليه . ووفاء

المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الطعن في الحكم يستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية (نقض جنائي ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ سبقت الإشارة اليه) .

(٤) نقض جنائي ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ سبقت الإشارة اليه .

(٥) نقض جنائي ٩ أبريل سنة ١٩٧٢ ، ١٢ مارس سنة ١٩٧٣

سبقت الإشارة اليهما ، نقض جنائي ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ . سبقت الإشارة اليه ، وجاء بأسباب هذا الحكم الاخرى : « ولا يفرض من هذا

وخلاصة القول أن هذه الجزاءات الملقية أيا كانت التسمية التي يطلقها عليها المشرع هي في حقيقتها عقوبات جنائية خالصة ، وبالتالي فإن الحكم الصادر بها يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر . وتبدو أهمية ذلك بالنسبة لتطبيق نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقول « يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون إخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة » . فالقول بأن هذه الجزاءات عقوبات جنائية يترتب عليه أن قبول طلب إعادة النظر يؤدي إلى الغناء الحكم بها مهما كان تاريخ هذا الحكم ، وبالتالي يسترد المحكوم عليه هذه المبالغ مهما طال الزمن على دفعها ، شأنه شأن أي حكم صادر بعقوبة جنائية . أما القول بأن هذه الجزاءات هي تعويضات مدنية ، فيؤدي إلى أن الغناء للحكم الجنائي لا يترتب عليه استرداد المحكوم عليه لهذه المبالغ إلا إذا كان الحق في استردادها لم يستطع بمضى المدة طبعا لأحكام تقادم الانقزام الواردة بالقانون المدني .

أما إذا كشفت النصوص عن اتجاه نية المشرع إلى عدم اعتبار الفعل أو الامتناع جريمة ، فإن الحكم بهذه الجزاءات لا يعد عقوبة جنائية وإنما هو من قبيل التعويضات المدنية ، فمثلا لم تكن أعمال التهريب في نظري اللائحة الجزائية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ (الغيت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك) أمعالا جنائية ، لأن نصوص

النظر أنه اجبى في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيها يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وأن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة للجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجرمي ذاتها ، رأى المشرع أن يكبل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية » .

هذه اللائحة كانت تؤكد استبعاد الشارع لفكرة العقوبة الجنائية . فمثلا كانت المادة ٣٦ من اللائحة تنص على تحصيل الجزاء الذي يحكم بها من « الماعلين والشركاء وكذا من اصحاب البضائع وقباطين السفن ، وتكون البضائع والمهن ضلينة بحسب الظروف لتسديد الرسوم والغرامات » . وكذلك كانت المادة ٣٤ تنص على أن « العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن » وقررت المادة ٣٣ حق صاحب البضاعة في تعويض الضرر الذي لحق به فيها لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجزمكية . هذا فضلا عن أن الدعوى في مواد التهريب لم تكن « دعوى جنائية » ، بل كانت دعوى مدنية ؛ بطلان أن النيابة العامة ثم تكن تبشرها ، وانما كانت تتولاها وتتصلل فيها للجان الجزمكية ، ويجرى المظهر في قرار هذه اللجان ايلم الملاحم النتجارية .

وبناء عليه فقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي كانت تقضى بها اللجان الجزمكية في مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، بل هما من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة العامة ، وأن أعمال التهريب لا تخرج من كونها من الأعمال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجزمكية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيها لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجزمكية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على تصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق الخزنة العامة — ومن ثم إذا كان الحكم المظهر فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية — فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية (١) .

(١) نقض جنائي ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض

٢٣ — ثالثاً — الغرامة النسيئة :

وقد يحدد المشرع مقدار الغرامة بطريقة تتناسب مع مقدار الكسبه الذى اراد الجانى تحقيقه فعلاً من جريمته ، او مع مقدار الضرر الناشئ عن الجريمة ، كأن ينص على ان الغرامة تكون نصف او ثلث او مثل او ضعف المبلغ الذى حصل عليه الجانى .

وقد ذهب بعض الشراح الى ان الغرامة النسيئة ليست ذات صبغة عقابية بحتة ، وانما تخطط فيها فكرة التعويض بفكرة الجزاء . وإن كان معنى المتوية فيها غالباً (١) .

١٨. رقم ٢٢٤ ص ١٠٨٤ ، نقض مدنى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ص ١٠ رقم ٩٥ ص ٦٢٩ .
وجاء بهذا الحكم أن دعوى التهريب لا تسقط بالمدد المقررة فى المواد الجنائية ، وانما ينطبق عليها نفاذ التزام المقررة بالقانون المدنى — كذلك نرى ان الغرامات المنصوص عليها فى المواد ١١٤ — ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك هى فى الواقع تعويضات مدنية للخزانة العامة ، وهذا واضح من نص المادة ١١٩ التى تقول :
« تفرض الغرامات المنصوص عليها فى المواد السابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ويجب ادائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول ما لم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمرك خلال خمسة عشر يوماً المذكورة ، وللمدير العام فى هذه الحالة ان يؤيد الغرامة او يعدلها او يلغىها وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الناعلين والشركاء ، وذلك بطريق حجز الادارى . وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات — ويجوز الطعن فى قرارات المدير العام للجمرك خلال خمسة عشر يوماً من اعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك امام المحكمة المختصة ويكون حكم المحكمة نهائياً وغير قابل للطعن فيه » — والمحكمة المختصة المشر اليها فى هذا النص هى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة (نقض مدنى ٢٣ يناير سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض ص ٢٤ رقم ١٦ ص ٨٣) .

(١) محمود مصطفى — القسم العام — بند ١٥ ، أحمد فتحى سرور — الجرائم الضريبية — ط ١ سنة ١٩٦٠ بند ٦٦ — وقضاء محكمة النقض غير مستقر فى هذا الصدد ، اذ قضت بان « الرد والغرامة المأمور

والصحيح عندنا هو ما يذهب اليه جمهور الشراح من أن الغرامة النسبية شأنها شأن الغرامة المعادية ، تعتبر عقوبة جزائية بحتة ، لأن تعديد الغرامة بطريقة نسبية لا يغير من طبيعتها في كونها عقوبة ، ولا يجعلها من قبيل التعويضات (١) . ومن ناحية أخرى فإن الغرامة النسبية — في بعض الاحوال — لا يتصور أن يكون لها معنى التعويض ، لأن الضرر الناشئ عن الجريمة لا يكون قابلاً للتعويض بمبلغ من النقود ، مثال ذلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٩ من قانون العقوبات ، بالتعامل مع الأعداء في زمن الحرب يترتب عليه أضرار بلين الدولة من جهة الخارج ، ولا يتصور أن يكون التعويض عنه بمبلغ من النقود لأن أمن الدولة مصلحة غير قابلة للتقويم بالنقود . وحتى في الحالات التي تصاب فيها

بهما توكلياً أساسهما في الواقع الصحيح فكرة التعويض المسدنى الذي لا يملك القاضي الجنائي المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية ما هو أشد من العقوبة الأصلية للجريمة التي تقتضيها « و » أن الغرامة المأمور بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض للحكومة عن إجرام موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء » (نقض جنائي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤٠ ص ٢٧٩) — ولكنها عادت بعد ذلك وقضت بأن الغرامة كمعقوبة تكميلية في جريمة الاختلاس « عقاب مالي وضع خصيصاً للمختلس جزاء وفقاً على اختلاس مال غيره ، وفي ترتيب الشارع لها معنى خاص هو التأديب بشيء من جنس العمل » (نقض جنائي ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٨٩ ص ١٨) — ثم قضت بأن الغرامة النسبية « أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المخطط بفكرة الجزاء » (نقض جنائي ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٧٣ ص ٣٢٨) — انظر أيضاً نقض جنائي ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٨٦ ص ٣٨٦ .

وفيما يتعلق بالعقوبات غير السالبة للحرية بوجه عام ، انظر :

Les peines non privatives de liberté, première Rencontre juridique franco-soviétique, Paris, 3 et 4 mars 1967, rev. sc. crim 1968, P. 585.

(١) السعيد مصطفى السعيد — الأحكام العامة في شرح قانون العقوبات — سنة ١٩٦٢ ص ٦٧٤ ، رعوفاً عبيد — التقسيم العام — الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ ص ٨٦١ ، رمسيس بهنام — النظرية العامة — ص ١٢٨ ، سهر ، الجنوروي — بند ١٠٦ .

الغولبة بغير مائة يمكن تعويبه ، كما في جرائم اختلاس العوائل الاميرية .
والهندر ، بان تصويضي الدولة يمثل في الحكم بالرد — وهو وجوب
(ملة ١١٨ عقوبات) ، وبناء عليه فليس للضرامة النسبية لية مسفة .
تعويضية (١) .

٢٤ — رابعا : المصادر :

المصادرة عقوبة مالية ، وهى عبارة عن نزع ملكية المال جبرا عن
صاحبه بغير حقل واضافته الى ملك الدولة . وهى لا تكون أبدا عقوبة
أصلية ، بل تكون عقوبة تكميلية يحكم بها بالإضافة الى عقوبة أصلية (٢) .
والمصادرة قد تكون عقوبة ، وقد تكون تدبيرا وقائيا ، وقد تكون
تعويضا .

يتم عقوبة اذا كانت ترد على أشياء يباح حيازتها وتداولها فانونا
ويكون الغرض منها هو الايلام والزجر بحرمان المحكوم عليه من شيء يملكه .
والطعن في الحكم بطلب اعادة النظر يشمل الحكم بعقوبة المصادرة ، وتمي
حالة قبول الطعن والحكم ببراءة المحكوم عليه يجب رد المسل المصادر اليه
اذا كان موجودا ، اما اذا كان قد تم التصرف فيه فيجب رد قيمته .

اما المصادرة كتدبير وقائي فهى ليست لها صفات العقوبة ، ولا يقصد
بها ايلام المحكوم عليه ، وانما المقصود بها سحب الاتيلياء الممنوع تداولها
فانونا ، ولذلك نهى رد على أشياء محرمة في ذاتها كالمخدرات أو الاسلحة
غير المرخصة أو الدخان المشغوش (٣) . وتسمى في هذه الحالة بالمصادرة

(١) سمر الجتزورى — بند ١٠١ .

(٢) انظر في تفصيل هذا الموضوع : على فاضل حسن — نظرية
المصادرة في القانون الجنائى المقارن — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة
— سنة ١٩٧٣ ص ١٦٠ وما بعدها .

(٣) قضت محكمة النقض بان الواضح من نص المادة السادسة من
القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٤٤ ان المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المشغوش أو المخلوط
=

الجنائية ، لأن المتصود بها ليس أيلام شخص الجاني وإنما المتصود بهذا الشيء نفسه لخروجه بطبيعته عن دائرة التعامل . . . ولذلك فالمصادرة — فى هذه الحالة — ترد على الشيء حتى ولو لم يكن مملوكا للمتهم . . . ويجب للحكم بها حتى فى حالة الحكم بالبراءة أو بسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . .

وبناء عليه فإن الطعن فى الحكم بطلب إعادة النظر لا يشمل الحكم بالمصادرة فى هذه الحالة ، لأن الشيء المصادر يخرج بطبيعته عن دائرة التعامل بغض النظر عن شخص مالكه أو حائزه .

وقد تكون المصادرة تعويضا مدنيا للمضروور اذا كانت بشأن واقعة لا تعد جريمة ، مثال ذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . بشأن العلامات والبيانات التجارية ، التى تنص على انه « يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية ان تحكم بمصادرة الاشياء المحجوزة أو التى تجزئها فيها بعد لاستئزال ثمنها من التعويضات أو الفوائد أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . . . » . ونظرا لهذه الصفة المدنية فلا يلزم للحكم بالمصادرة ادانة المتهم فى الجريمة ، بل يجوز الحكم بها على الرغم من الحكم ببرأته ، وهذا ما ورد صراحة فى عجز المادة ٣٩ سالفه الذكر اذ تقول : « ولها — أى للمحكمة — ان تأمر بكل ما سبق حتى فى

جريمة فى ذاته ، وأن المصادرة فيها وجوبية ، فهى من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقتضيها النظام العام لعلقتها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار اجراء « بوليسى » لا مفر من اتخاذها فى مواجهة الكفة . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشبه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط (نقض جزائى ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ١١٢ ، ص ٦٢٨) .

حالة الحكم بالبراءة » . كذلك يمكن الحكم بها بعد وفاة المتهم (١) .
كذلك تعتبر من قبيل التعويضات المدنية « المصادرة » التى كانت
تنفى بها للجان الجرمية فى مواد التهريب الجرمي . وتطبقا لذلك
قضت محكمة النقض بأن هذه المصادرة لا تعتبر « عقوبة جنائية » بالمعنى
المقصود فى قانون العقوبات ، بل هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح
الخزانة (٢) .

وأخيرا نود أن نشير الى أنه تعتبر عقوبة جنائية ما تسمى « بغرامة
المصادرة » وهى الغرامة التى تعتبر بدلا عن المصادرة وتقدر بقيمة
الاشياء التى لم تصادر ، ولا يجوز الحكم بهذه الغرامة الا اذا لم يضم
المواد موضوع الجريمة لاي سبب كان ، اى اذا تعذر الحكم بالمصادرة
لاتعدام المحل الذى ترد عليه وذلك حتى لا يفلت المتهم من عقوبة المصادرة
بنعله . وهذه العقوبة ليست جزاء اختياريا للقضى ، بمعنى انه لا يجوز
له عند ضبط الاشياء موضوع الجريمة ان يحكم بالغرامة بدلا من المصادرة (٣)

٣٥ - الخلاصة :

وخلاصة ما تقدم أن تشريعتنا الحالية يتسع لقبول طلب اعادة النظر
فى الحكم بالتدابير الاحترازية ، والغرامات فى الجرائم الاقتصادية والغرامات
النسبية والمصادرة نكلها تعتبر عقوبات جنائية على التفصيل سالف
الذكر ، وبالتالي يجوز طلب اعادة النظر فى الحكم الصادر بها .

ونرى استكمال البحث أن نشير الى نوعين من الجزاءات لا يعتبران
من قبيل العقوبات الجنائية ، وهما الغرامات الإجرائية والجزاءات التأديبية .

(١) سمر الجزورى — بند ٩٧ .

(٢) نقض مدنى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض
من ١٣ رقم ١٧٦ ص ١١٢ ، انظر ايضا ما سبق — بند ٣٢ .

(٣) أحمد فتحى سرون — الجرائم الضريبية — بند ٦٧ مكرر . ومن
أمثلة هذا النوع من الغرامة فى التشريع المصرى ما نص عليه الملتان
٧٩ و ٧٩ أ من قانون العقوبات ، والمادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ بشأن الجمارك .

٣٦ - أولا : الغرامات الإجرائية :

تقع على عاتق الأفراد مجموعة من الواجبات فيما يتعلق باستخدام مرفق القضاء ، بحيث تترتب على الإخلال بهذه الواجبات جزاءات أغلبها من طبيعة مالية . وهذه الواجبات نوعان :

- (أ) واجبات سلبية ، كواجب عدم رفع خصومة كيدية ، وواجب مراعاة الجدية في الطعن في الأحكام وواجب عدم إطالة أمد النزاع بغير مقتضى وغير ذلك . وينص القاتون على توقيع « غرامة » على من يخل بهذه الواجبات ، والأمثلة على ذلك عديدة في التشريع المصري (١) .
- (ب) واجبات إيجابية ، وهي تتعلق بواجب الأفراد في معاونته القضاء في تحقيق العدالة ، كواجب المحامين والمحكمين في أداء واجبه « وواجب الشهود والخبراء والمرجعين وغيرهم في أداء الخدمات الضرورية لحسن سير العدالة (٢) » .

... (١) ففي قانون المرافعات نص المادة ١٤ على أن « تحكم المحكمة بغرامة لا تقل من خمسه جنيها ولا تجاوز عشرين جنيها على طالب الاعلان اذا تعبد ذكر موطن غير صحيح للعلن اليه بقصد عدم وصول الاعلان اليه » — انظر ايضا المواد ٢/٦٨ و ٩٧ و ٩٩ و ١١٠ و ١٥٩ و ١٨٨/٢ ، و ٢٤٦ و ٢٥٧ و ٣١٥ و ٣٢٤ و ٣٩٧ و ٤٩٩ من قانون المرافعات ، والمادة ٥٦ من قانون الاثبات .

كذلك توجد نصوص مماثلة في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، انظر على سبيل المثال المواد ٢٨ و ٣١ و ٥١ .
وقد يصدر الحكم بهذه الغرامات من المحكمة الجنائية ، فنص المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « في حالة ايقاف الدسوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها » — ونص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على جواز الحكم على رافع الاستئناف بغرامة لا تجاوز خمسة جنيها اذا قضى بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوازه أو برفضه . انظر أيضا المادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(٢) ومن أمثلة ذلك في قانون الإجراءات الجنائية نص المادة ٣٧٥ التي

فجميع هذه الغرامات ، سواء قضت بها محكمة جنائية أو مدنية لا تعتبر غرامات مدنية وليست عقوبات جنائية ، لأن للعمل الذي ترتبت عليه لا يعد جريمة . وإنما هو فعل ضار أصاب الدولة من سلوك المحكوم عليه أو أصاب أحد الأفراد وتعدى إلى الدولة (١) .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات : إذ هي مقررّة كرادع يردع الخصوم عن التهاذي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى ، وليست عقاباً على جريمة ، لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى لا يؤجّب وقتها حبساً وليس فعلاً مجزماً (٢) .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن المشرع — وهو وحده الذي يملك في يده كما بينا زلم التجريم — قد يرفع الأخلال ببعض هذه الواجبات إلى مرتبة التجريم ، وفي هذه الحالة تكون « الغرامة » عقوبة جنائية بلا شبهة ، وبالتالي يجوز الطعن في الحكم الصادر بها بطلب إعادة النظر . والأمثلة على ذلك عديدة في قانون الإجراءات الجنائية . فمثلاً غم خضون الشاهد أو إقناعه عن حلف اليمين أو أداء الشهادة المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١١٩ و ١٢١ و ٢٠٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٤ تمتد جرائم

تقضى بالحكم على المحاكم الذي يتولى الدفاع عن المتهم جنائياً بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً إذا أخل بواجبه . ومن أمثلة ذلك في قانون الإثبات المادة ٧٨ التي تنص على الحكم بغرامة تترتها مائتا قرش على الشاهد الذي يتخلف عن الحضور ، والمادة ٨٠ التي تنص على الحكم على الشاهد بغرامة لا تتجاوز عشرة جنّيات إذا امتنع بغير مبرر قانوني من أداء اليمين أو الإجابة .

(١) محمود مصطفى — القسم العلم — بند ٢٠ — ويرى بعض الشراح أن هذه الغرامات تعد جزاءات إدارية وأن كل تطبيقها بقروكا لهيئات قضائية (سمر الجنزوري — بند ١٥٦) .

(٢) نقض جنائي ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض مس ٢٥

رقم ١٠٠ ص ٤٧٠ .

والقرارات الصادرة بشأنها تعد عقوبات جنائية ، على الرغم من أن النصوص المتعلقة لها في قانون الإثبات لا تعتبر هذه الأفعال جرائم . والحكمة في ذلك واضحة . إذ أن الإثبات في المواد المخفية أمر يعنى أساساً طونى الخصومة ، أما الإثبات في المواد الظاهرة فهو يعنى في المقام الأول العدالة والنظام الاجتماعى الذى يضره الحكم ظلماً على برىء .

ومما يؤكد اتجاه الشارع في اعتبار الفرائض سائلة الذكر عقوبات جنائية ما يأتى :

- ١ - أنه يتطلب قبل الحكم بها من المحكمة سماع أقوال النيابة العامة ، وهذا يوضح أننا بسدد دعوى جنائية أحد طرفيها النيابة العامة .
- ٢ - أجاز الشارع الطعن في هذه الأحكام مع مراعاة القواعد والأوضاع المقررة في القانون (مادة ١٢٠ إجراءات)

٣٧ - نانيا : الجزاءات التأديبية :

من المسلمات أن الجريمة الجنائية تختلف اختلافاً تاماً عن الجريمة التأديبية ، وقد استقر القضاء - العادى والإدارى - على ذلك . ونكتفى هنا بالإشارة إلى ما قضت به محكمة النقض من أنه لا تناقض إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ، فكل يجرى في فلكه وله جهة اختصاصه غير مفيد بالأخرى . ومن المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقبح منه ، لا يحول إيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم القضائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية (١) .

(١) نقض جنائى في ١٢ يوتية سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٦٠ ص ٧١٢ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ص ٣٢ رقم ٢٠٢ ص ١١٢١ - المحكمة الإدارية العليا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحمد سمير أبو شادى - رقم ٢٥٧ ص ٢٧١ ، ٢٧ ديسمبر

وبناء عليه فالجزاءات التأديبية لا تعد عقوبات جنائية ، حتى ولو أطلق عليها المشرع اسم « غرامات » نهي في هذه الحالة غرامات تأديبية وليست عقوبات جنائية . ومن أمثلة ذلك : الغرامات التأديبية التي يوقعها صاحب العمل على العامل (انظر المادة ٦٠ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) ، والغرامات التأديبية التي توقع على العمدة أو الشيخ (المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨) .^{١٠}

كذلك قد يصدر الجزاء التأديبي من محكمة جنائية ، وفي هذه الحالة أيضاً لا يعتبر الجزاء عقوبة جنائية ، وبالتالي لا يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر ، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٢٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا وقع الإخلال بنظام الجلسة من يؤدي وظيفة في المحكمة ، كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية (١) .^{١١}

ومع ذلك فقد يجيز المشرع الطعن في القرارات التأديبية بطلب إعادة النظر مثال ذلك ما تنص عليه المادة ١١٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ،

سنة ١٩٥٨ و ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ . ١١ . فبراير سنة ١٩٦١ و ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ و ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ و ٩ يونيو سنة ١٩٦٢ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة أبوشادي — رقم ٢٩٦ وما بعدها . — انظر أيضاً رسالتنا — بند ٨٧ عادل يونس — الدعوى التأديبية وصلتها بالدعوى الجنائية — مجلة إدارة قضايا الحكومة س ١ عدد ٣ ص ٤٩ ، محمد جودت الملط — المسؤولية التأديبية للموظف العام — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٧ . (١) وقد استقر القضاء الفرنسي على عدم جواز طلب إعادة النظر في الأحكام التأديبية ، انظر محكمة Rennes في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٥ ؛ دالوز ١٩٢٧ — ٢ — ١٢١ ، محكمة Angers في ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ ؛ دالوز ١٩٢٧ — ٢ — ١٢١ . — ويرى بعض الشراح في مصر أنه إذا صدر حكم جنائي بالبراءة بعد صدور حكم تأديبي بالادانة ، جاز للحكوم عليه تأديبياً أن يطعن في الحكم بطلب إعادة النظر (انظر تفصيل هذا الرأي في كتاب الدكتور محمد مصطفى — جريمة الموظف العام — سنة ١٩٦٣ . — ص ١٩٦) .^{١٢}

الخاص بالحلiah ، اذ تقول : « اذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على اذلة جديدة ثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة ان يطمئن في القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس اعادة النظر امام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض ، اذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط ان يقدم اذلة غير الاذلة السابق تقديمها — ولا يجوز تجديد الطلب اكثر من مرة — ويرفع التماس بعريضة تقدم الى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا » .

٢٨ — العفو عن العقوبة ورد الاعتبار :

صنوع عفو عن العقوبة لا يحو الجريمة ولا الحكم الصادر فيها (١) ومن ثم يجوز طلب اعادة النظر في الحكم على الرغم من صدور هذا العفو (٢) ، بل ان العفو عن العقوبة يستوى مع تنفيذها من حيث جواز طلب اعادة النظر (٣) .

J. Grandmoulin, La procédure pénale égyptienne, tome (١)
second, Le Caire, 1910, n. 967.

وقضت محكمة النقض بان أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها ، وان شملت العفو عن العقوبات التبعية والاثار الجنائية المترتبة عليها ، فله على أي حال لا يمكن ان يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيها نفذ من عقوبة بل يقتنون ذلك جميعا (نقض جنائي — نقابات — ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض من ٩ رقم ١ ص ١) .

Garraud, n. 2013; Sevestre, P. 204; Roux, n. 123; Bouzat, (٢)
n. 1517.

انظر ايضا العرابي بند ٧٠٩ .

وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على ذلك : نقض جنائي في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٢٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢ سري ١٩٠٤ — ١ — ٢٧٧ ، أول يونيو سنة ١٩٠٦ جازيت دي باليه ١٩٠٢ — ١ — ٧٩٠ ، ١٢ يولية سنة ١٩٠٦ سري ١٩٠٧ — ١ — ٤٩٠ . وهذا الحكم الاخير خاص بالطلب الثاني لاعادة النظر في قضية فريغوس التي سيرد الكلام عنها بالتفصيل في بند ٨٨ .

F. Crouzillac, De la cassation sans renvoi après révision (٢)
des procès criminels et correctionnels, thèse pour le doctorat, Paris,
1910. P. 56.

ومع ذلك قضت محكمة النقض بستان طعن بالنقض بطرح عليه
بيان الاتجاه إلى رئيس القولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوثيقة
الآخرة للمحكوم عليه لتنظيم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس إعفائه
حتماً كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها . وصحون العفو عن العقوبة
أيا كان قدر المخوف منها يخرج الأمر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن
العفو عن العقوبة في معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عفو من
أعمال السيادة لا يملك القضاء التماس به أو التعقيب عليه فيما صهر
العفو عنه (١) .

كذلك لا يحول رد الاعتبار دون طلب إعادة النظر في الحكم ، لأن
رد الاعتبار لا يحو الحكم بالنسبة للماضي ، وإنما يرفع آثاره بالنسبة
لمستقبل فقط (٢) .

٣٩- العفو عن الجريمة :

وعلى العكس من ذلك إذا صدر عفو عن الجريمة نفسها ، فإنه يجل
الجريمة كأن لم تكن ، أي يحو عن الفعل الذي وقع صفته الجنائية ، وكذلك
يزول الحكم الصادر في الدعوى ، وبالتالي لا يجوز الطعن فيه بطلب
إعادة النظر (٣) .

(١) نقض جنائي في ٧ مارس سنة ١٩٦٧. مجموعة أحكام النقض من
١٨٠ رقم ٦٨. ص ٣٣٤ — وكان قد صدر في ١٢ مارس سنة ١٩٦٦. قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٦ بالعفو عن باقي عقوبة الحبس
المحكوم بها على المتهم البير زكي ليشع من محكمة الجناح المستأنفة بالقاهرة
بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٦٥. في القضية رقم ٨٤٠٢ لسنة ١٩٦٤ جناح
مصر الجديدة (١٠٥٠ سنة ١٩٦٥ من مصر) وهي القضية محل الطعن ،
وقد انتهت محكمة النقض إلى أن الطعن المتقدم من المحكوم عليه المذكور
أو من النيابة العامة ضده يمتنع على القضاء نظره .

Garratj, n. 2013.

(٢)

انظر أيضا ما سبق بند ١٦

Roux, n. 123; Crouzillac, P. 55; Garratj, n. 2013; Merle (٣)
et Vitu, n. 1295.

انظر أيضا العرابي — بند ٧٠٩ ، عمر السعيد رمضان — بند ٢٠١ .

ولكن المصلحة الادبية للمحكوم عليه قد تفرض على المشرع أن يجيز في قانون العفو للمحكوم عليه طلب إعادة النظر في الحكم (١) .

ويلاحظ أن قانون العفو عن دريفوس الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠. قد نص في مادته الاولى على أن العفو لا يشمل أى حكم صلب نهائي قبل صدور هذا القانون ، ومعنى هذا أن حكم الادلة الصادر ضد دريفوس من مجلس الحرب بمدينة رن لم يتمله هذا العفو ، ومن أجل هذا كان مقبولا الطلب الثانى لاعادة النظر بشأن هذه القضية التى سببها بالفتصل . Garraud, n. 2013; Crouzillac, P. 56.

(١) وهذا ما فعله المشرع الفرنسى فى قوانين عديدة ، منها على سبيل المثال قانون ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١ (مادة ١٩) وقانون ٣ يناير سنة ١٩٢٥ (مادة ١٥) وقانون ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ (مادة ٣٥) وقانون ٥ يناير سنة ١٩٥١ (مادة ١٩) وقانون ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ (مادة ٤٣) وقانون ٣١ يولية سنة ١٩٥٩ (مادة ٢٢) وقانون ١٧ يونية سنة ١٩٦٦ (مادة ١٤) وقانون ١٨ يونية سنة ١٩٦٦ (مادة ٢٤) — انظر ايضا : Merle et Vitu, n. 1295.

المبحث الثالث

الحكم النهائي

٤ - معنى الحكم النهائي :

لا يكتفى لطلب إعادة النظر أن يكون الحكم جنائيا وصادرا بالمعقوبة بل يجب أيضا أن يكون نهائيا ، وهذا ما اكتنه مراحة المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولكن ما المقصود بالحكم النهائي ؟ المقصود بذلك الحكم غير القابل للطعن inattaquable أو الحكم البات irrevocable وهو الحكم الذي لا يمكن الطعن فيه بطريق من طرق الطعن التي حدد المشرع لها موعد معلوما بحيث يجب سلوكها في خلاله ، ونعني بذلك المعارضة والاستئناف والنقض ، وذلك لأن طلب إعادة النظر شرع للطعن في الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضي ، والتي يترتب عليها انقضاء الدعوى الجنائية بحيث لا يجوز طرحها على القضاء من جديد إلا إذا توافرت حالة أو أكثر من حالات إعادة النظر ، وإذن فالحكم النهائي الجائز طلب إعادة النظر فيه يجب أن يكون حكما باتا ، وعلى هذا إجماع الفقهاء (١) والقضلاء (٢) .

(١) Garraud, n. 2013; Vidal et Magnol, n. 887; Merle et Vitu, n. 1295; Stefani et Levasseur, n. 681; Braas, n. 1473; De Hults, n. 332.

المرابي - بند ٧٠٩ ، محمود مصطفى - الإجراءات - بند ٤٧٢ ؛
 عوف عبيد - الإجراءات - ص ١٠٣٧ ، يحيى الدين عوض - ج ٢ - ص ٤٢٦ ، المرصاوي - أصول الإجراءات الجنائية - اسكندرية سنة ١٩٦٤ ،
 بند ٣٨١ ، محمود نجيب حسنى - الإجراءات - بند ١٤٠٨ ، عمر السعيد :
 رمضان - بند ٢٠٠ ، أحمد فتحى سرور - الإجراءات - ج ٣ سنة ١٩٨٠
 بند ٢٢٢ ، السيد البغال - بند ٥٣٤ .

(٢) وهذا واضح من أحكام محكمة النقض : انظر على سبيل المثال نقض جنائى فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧؛
 ص ١٤٢ . ومن الأحكام الفرنسية : نقض جنائى فى ٢١ يولية سنة ١٩٦٦ ؛
 دالوز وسيرى ١٩٦٦ somm. ١١٩ . ونقض جنائى فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ بليتان ١٩٥٣ - ١٢٥ .

وبناء عليه فإذا توغى المحكوم عليه قبل صيرورة الحكم باتا على هذا

وقد شد من هذا الإجماع رأى مهجور يقول ان طلب اعادة النظر يجوز فى الاحكام غير القابلة للطعن بطريق طعن عادي ، أما اذا كان الحكم قابلا للطعن فيه بالنقض او طعن فيه بالفعل ، فان ذلك لا يحول دون الطعن فى الحكم باعنده النظر . وحجة هذا الرأى ان المشرع استخدم فى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية عبارة « الاحكام النهائية » ولم يستخدم عبارة « الاحكام الباتة » والمعروف ان الحكم النهائى هو غير القابل للطعن بالمعارضة او الاستئناف . ومن ناحية اخرى بان اعساده النظر طريق طعن موضوعى استثنائى ومن المحذور قانونا اثاره اسباب موضوعية فى الطعن بالنقض (فاروق صادق — مذكرة مطبوعة بالآلة الكتبية فى طلب اعادة النظر فى الحكم الصادر فى الجنائية رقم ٣٦٤٦ سنة ١٩٦٠ جنبات سنورس — ص ٩٥) ومن هذا الرأى ايضا : محمد زكى ابو عامر — شائبة الخطأ فى الحكم الجنائى — رسالة دكتوراه — جامعة الاسكندرية — سنة ١٩٧٤ — بند ٨٦ هامش ص ٤٠١ اذ يقول « اما اشتراط ان يكون الحكم ، او ان يصبح ، غير قابل للطعن بالنقض ، فهو تزيد غير مفهوم ، لاسيما اذا أدركنا ان الحكم يمكن ان يتضمن « خطأ فى الواقع » مع سلامته الكاملة من ناحية التطبيق المجرى » . وهذا الرأى مردود بما يأتى :

١ — لم يستخدم المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية تعبير الحكم البات وانما استخدم فقط عبارة الحكم النهائى ، أما عبارة الحكم البات ففى تخصيص اصطلاحى من ابتداع الفقه للفرقة بين الاحكام القابلة للطعن بالنقض وتلك التى لا تقبل الطعن بهذا الطريق . ومن ناحية اخرى فان المشرع كثيرا ما يقصد « بالحكم النهائى » الحكم غير القابل للطعن بالمعارضة او الاستئناف او النقض ، مثال ذلك المواد ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٥٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الخامسة من قانون العقوبات (انظر فى تفصيل ذلك مقالنا بعنوان « الحكم النهائى فى فقه الاجراءات الجنائية » مجلة مصر المعاصرة ص ٥٣ — يونيو سنة ١٩٦٢ ص ٥٣) .

٢ — لا وجه للتحدى بأن طلب اعادة النظر طريق طعن موضوعى لاصلاح اخطاء القضاء الموضوعية بينما الطعن بالنقض لا يجوز الا لخطأ فى تطبيق القانون او بطلان فى الاجراءات ، فهذا النوع مردود بأن طلب اعادة النظر لا يجوز الا بشأن الاحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه والتى لا سبيل الى اخلائها بطريقة اخرى . ومن غير المستماغ عقلا ولا قانونا ان يفتح المشرع فى ان واحد طريقين للطعن فى الحكم امام نفس المحكمة ،

لنحو : عن الدموى الجنائية يقتضى بالفوتة . وقد لاحظ الاستاذ مويريس .
باتان Maurice Patin انه تد يرتب على ذلك امتناع اصلاح الضرر الاديم
الحاصل للمحكوم عليه الذى يتولى قبل ضرورة الحكم نهائيا (١) .

١١ - لا يشترط صدور الحكم من آخر درجة :

ما دام الحكم قد اصبح باتا على النحو سالف الذكر ، فلا يشترط ان
يكون قد صدر من آخر درجة ، لو ان يكون هذا استثنائيا . فيجوز طلب
اعادة النظر في حكم صار باتا بسبب انتفاء مواعيد الطعن دون استكمال ، او
في حكم اصبح باتا بعد صدوره من المحكمة الجزئية . وفي هذا يخلف مطلب
اعادة النظر عن طريق الطعن بالنقض ، فلنقض لا يجوز الا فى الاحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة (مادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ :
فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) .

والعبرة فى نهائية الحكم بحقيقة الواقع فى الديموى ، لا بما تذكره
المحكمة عنه ، وعلى هذا استقرت احكام محكمة النقض (٢) .

احدهما طريق النقض والثانى طريق اعادة النظر . وانما الصحيح ان يقال
ان احتساب إلغاء الحكم عن طريق الطعن بالنقض يقتضى الانتظار حتى يزول
هذا الاحتمال اما بفوات ميعاد الطعن واما بالفصل فيه .

M. Patin, rev. sc. crim., 1950, P. 214.

(١)

(٢) نقض جنائى فى ٦ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام بالنقض س ١٩
رقم ١٠٢ ص ٥٣٦ ، نقض جنائى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٥
ص ٤٤٩ ، نقض جنائى فى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٦٨ ص ٣٤٣ ،
نقض جنائى فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٢٩ ص ٦٢٢ ،
نقض جنائى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٧٧ ص ٨٠٧ ، نقض
جنائى فى ٢٨ يناير سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ٢٨ ص ١٤٢ ، نقض جنائى فى
١٥ يونية سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٤٨ ص ٧٦٦ ، نقض جنائى فى ٣١
ديسمبر سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ٢٢٢ ص ١٢٣٩ .

٤٢ — يجب ألا يوجد طريق قانوني آخر لإصلاح الخطأ القضائي :

لا يكفى لطلب إعادة النظر أن يكون الحكم الجنائي قد أصبح باتاً ، بل يلزم — فضلاً عن ذلك — ألا يوجد طريق قانوني آخر يمكن بواسطته إصلاح الخطأ القضائي . وهذا ما اكفته محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٦٦ وتخلص واقعات الدعوى فى أن احداً رجال القوات المسلحة ويدعى (ر .) قد دانت المحكمة الدائبة للقوات المسلحة فى جريمة الهرب من الخدمة ، وبعد أن امضى مدة العقوبة المقررة بها ، اعلن أنه لم يتطوع إطلاقاً فى الفرقة الأجنبية ، وأن مرتكب الجريمة هو شخص آخر يدعى (ب) وقد انتحل اسم (ر .) . وثبت من تحقيق هذه الواقعة أن شخصاً باسم (ر .) قد تطوع فى الفرقة الأجنبية ، ولكن ثبت من مضاهاة بصمات أصابعه أنها تختلف عن بصمات اصابع الشخص الحقيقى الذى يحمل اسم (ر .) ، والذى نفذ العقوبة المحكوم بها . وبعبارة أخرى فإن للشخص المدعو (ب) قد ادّعى على اعتبار أن اسمه « ر . » وقد تم تنفيذ العقوبة فى هذا الأخير بدلاً من الجانى الحقيقى . ولما عرض الامر على محكمة النقض قضت بأنه لا محل لسلوك طريق طلب إعادة النظر ، اذ يجب أولاً استنفاد الطريق الذى رسمته المادة ٧٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو الطريق الذى يؤدى الى تحويل حكم الإدانة والقائه على عاتق من انتحل شخصية غيره ، وبالتالي فلا توجد ثمة حاجة الى سلوك طريق طلب إعادة النظر (١) .

٤٣ — انواع الاحكام الباتة :

قد يكون الحكم باتاً فى جميع اجزائه وبالنسبة لجميع اطراف الدعوى وهذا هو الوضع العادى للاحكام الباتة . ولكن الصفة الباتة للحكم قد

(١) نقض جنائى ٢١ يولية سنة ١٩٦٦ دالوز وسرى ١٩٦٦ ; somm. ١١٩ ويليان ١٩٦٦ — ٢٠٩ — وانظر تعليق الأستاذ جان روبير Jean Robert على هذا الحكم فى مجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات (المقرن سنة ١٩٦٧ ص ١٩٠) — قارن الحكم الصادر فى قضية شايب بن عمار Chaieb-ben-Amar ، التى سيرد ذكرها بالتفصيل فى بند ٧٩ ، ١٠ (٢) — اعلاه النظر)

تكون اضيق نطاقا من تلك ، فقد يكون الحكم باننا بالنسبة لجزء من الحكم دون الجزء الآخر ، كذلك قد يكون الحكم باننا في مواجهة بعض اطراف الدعوى دون البعض ، وفي الحالة الاولى تكون الصفة البتة جزئية وفي الحالة الثانية تكون نسبية (١) . ومثال الحالة الاولى ان يقتصر الطعن على جانب مما قضى به الحكم كما اذا قضى بادانة المتهم في التهمتين المستندتين اليه فطعن بالاستئناف في التهمة الاولى دون الثانية ، فان شق الحكم الصادر بادانته في التهمة الثانية يصير باننا بعدم الطعن فيه . والقاعدة ان المحكمة التي يطعن امامها تتقيد بنطاق الطعن ، فالمحكمة الاستئنافية مقيدة بماورد في تقرير الاستئناف (٢) ومحكمة النقض لا تنقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالاوجه التي بنى عليها النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة (مادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . ومعنى ذلك ان اجزاء الحكم التي لم يطعن فيها تصير بانه يعكس الاجزاء الاخرى التي انصب الطعن عليها ، فهي لا تصير بانه الا بعد الفصل في الطعن ولم يكن جازما الطعن فيه بعد ذلك . ومثال الحالة الثانية ، اي حالة الحكم البتة نسبيا ، ان يطعن في الحكم احد اطراف الدعوى في حين يترك الآخرون ميعاد الطعن ينقضى دون استعمال ، والقاعدة ان المحكمة التي يطعن امامها مقيدة بصفة الخصم الطعن ، فالمحكمة الاستئنافية تتقيد بالنظر فيها قضي به الحكم المطعون فيه بالنسبة للمستأنف (٣) ، ومحكمة النقض لا تنقض الحكم الا بالنسبة لمن قدم الطعن ما لم تكن الاوجه التي بنى عليها متصلة بغيره من المتهمين معه ، او كان الطعن مقدما من النيابة العامة (مادة ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩) ومعنى هذا ان الحكم يصير باننا بالنسبة لمن فوت مواعيد الطعن فيه دون استئمال في

(١) محمود نجيب حسنى — قوة الحكم الجنائى في انتهاء الدعوى الجنائى — ص ٤٨٧ .

(٢) العرابى بند ٣٦٠ ، محمود مصطفى — بند ٤٢٣ ، روعة مبيد ص ٩٢٧ ، نقض جنائى في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٢ . مجموعة احكام النقض س ٢ رقم ٢١٢ ص ٨٢٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٢٤ ص ٥٨٦ .

(٣) العرابى — بند ٣٦٢ ، محمود مصطفى — بند ٤٢٤ .

حين لا تكون للحكم هذه الصفة بالنسبة لمن طعن فيه (١) .

والشق من الحكم الذى صار باتا بعدم الطعن فيه ، يجوز طلب اعادة النظر فيه ، حتى ولو كان الشق الآخر الذى طعن فيه بالاستئناف أو النقض بايزال مطروحا على محكمة الطعن .

كذلك اذا ترك أحد المحكوم عليهم ميعاد الطعن ينقض دون استعمال وصار الحكم باتا بالنسبة اليه ، بينما طعن فيه المحكوم عليهم الآخرون ، فيجوز له طلب اعادة النظر في هذا الحكم ، طالما أن الوجه الذى بنى عليها الطعن بالنقض المرنوع من باقى المتهمين غير متصلة بطالب اعادة النظر . (مادة ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩) (٢) .

٤٤ - الحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة في جنائية من محكمة الجنايات :

تتيز محاكمة الغالب امام محكمة الجنايات باجراءات تختلف اختلافا جوهريا عن اجراءات محاكمة الغالب امام محكمة الجنح والمخلفات (مادة ٢٨٦ و ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية) . ولهذا الاختلاف تأثيره على تحكم الصادر بالمعقوبة ، فالحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة فى جنائية من محكمة الجنايات يسقط بقوة القانون بحضور المتهم أو القبض عليه ، وليس لارادة المحكوم عليه شأن فى مصير الحكم ، اذ يتعلق سقوطه بالنظام العام . فلا يملك المحكوم عليه للرضاء بالحكم ، كما هى الحال فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنح والمخلفات (٣) واذن فبمجرد حضور المتهم

(١) محمود نجيب حسنى - المقاتل السابق - ص ٤٨٨ .

(٢) قارن محمود نجيب حسنى - المقاتل السابق ص ٤٨٨ اذ يقول : لا يجوز قوة انتهاء الدعوى الجنائية غير حكم بات فى جميع أجزائه وبالنسبة لكل أطراف الخصومة ، اذ هو وحده الذى يحول دون استمرار اجراءات الدعوى أمام القضاء ، أما الأنواع الأخرى من الاحكام الباتة فتبقى المسبيل الى استمرار هذه الاجراءات بالنسبة الى جانب من موضوع الدعوى أو سببها أو بالنسبة الى بعض أطرافها .

(٣) انظر نقض جنائى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض ص ١٧ رقم ٢٠٦ ص ١٠٩٨ ، ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ ص ٣١ رقم ١٢٠ ص ٦٢١ ، ١١ مارس سنة ١٩٨١ ص ٣٢ رقم ٤٠ ص ٢٤١ .

أو القبض عليه بزلو الحكم من الوجود بان رجعى ويعتبر كأنه لم يصدر
على الإطلاق (١) .

وعلى الرغم من أن هذا الحكم مهدد بالزوال إذا حضر المتهم أو قبض
عليه ، فقد بين القانون سببين لصيرورة هذا الحكم — الصادر بالمعقوب
— باتا وهما :

١ — أن تنقضى منذ صدور الحكم المدة المقررة لسقوط العقوبة بالتقادم .
وهذا ما صرحت به المادة ٣٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها
« لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات فى جنابة بضى المدة »
وانها تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها « ،
ويلاحظ أن الحكم يصير باتا فى نفس الوقت الذى تكتل فيه مدة التقادم
المسقط للعقوبة ، ويعنى ذلك انها لن تنفذ على الرغم من صيرورة الحكم
باتا ، وهذا على خلاف القاعدة العامة التى تقضى بأن الاحكام الباعة واجبة
للتنفيد (٢) .

٢ — أن يتوفى المحكوم عليه فى خلال المدة المقررة لسقوط العقوبة
وقبل القبض عليه أو حضوره ، ففى هذه الحالة يصبح الحكم الغيابى
نهائيا ، لأنه لا يسقط الا بالقبض على المتهم أو حضوره ، والوفاء تمنع
من ذلك (٣) .

(١) اما للحكم الغيابى الصادر بالبراءة فلا يبطل ولا تمعاد محاكمة
المتهم عند حضوره ، وتخرج الدعوى نهائيا من يد محكمة الجنائيات ولا يكون
هذا للحكم قايلا للطعن الا بطريق النقض من النيابة العامة أو المدعى
بالحقوق المدنية أو المسئول عنها اذا قضى ضده بشيء رغم الحكم بالبراءة
(مادة ٣٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .)

Garraud, T. IV, n. 1481.

(٢)

Garraud, n. 1481; Grandmoulin, 977.

(٣)

المراعى — بند ١٢٨ — وهذا مستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة
٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بأنه : « اذا توفى من حكم
عليه فى غيبته يعاد الحكم فى التضمينات فى مواجهة الورثة » — ويلاحظ
انه اذا تمددت جرائم المتهم وصدر الحكم الغيابى موقرا ببراءته من بعضها
=

غنى هاتين الحالتين يجوز طلب إعادة النظر في الحكم على الرغم من عدم قابلية العقوبة للتنفيذ ، ناذ لا يلزم لقبول طلب اعسادة النظر أن يكون الحكم واجب التنفيذ (١) .

٤٥ — الحكم الغيابي الصادر بالمقوية في جفحة من محكمة الجنائيات :

تنص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا غاب المتهم بجفحة مقدمة الى محكمة الجنائيات ، تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجفح ، ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة » . وهذه القاعدة عامة تسرى على جميع الاحكام الغيابية التي تصدرها محاكم الجنائيات في جفح . ولكن تقيد من نطاق هذه القاعدة ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن « العبرة نيبا يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لإجراءات المحاكمة وحقق الطعن في الاحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى ، لا بما تقضي به المحكمة في موضوعها » (٢) .

وادانته في البض الآخر ، خضع الحكم في شقه الاول للقواعد الخاصة بأحكام البراءة ، وفي شقه الثاني للقواعد الخاصة بأحكام الادانة . وتعليل ذلك أن اثر الحكم البات ينصرف الى الدعوى الجنائية ، وكل جريمة تنشأ عنها دعوى قائمة بذاتها ، وبذلك تتعدد اثار الحكم بتعدد الدعاوى التي يفصل فيها ، ويكون لكل اثر القواعد الخاصة التي تحكمه (محبود نجيب حسنى — ص ٤٩١) .

Garraud, T. V, n. 2013.

(١)

انظر في جواز طلب إعادة النظر بعد وفاة المحكوم عليه غيابيا في جنابة وصرورة الحكم نهائيا — نقض جنائي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بلتان ١٩٢٠ — ٥٦ — ٧٢٣ .

(٢) نقض جنائي ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ٥ رقم ٢١١ ص ٣٩٩ ، ٩ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٠٦ ص ٦٢٩ ، ٩ يولية سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٨٩ ص ١١٦٠ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٢٠ ص ٤١٣ ، ١٢ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١١٧ ص ٥٣١ وتعليقنا على هذا الحكم بمجلة

وبناء عليه فإذا أحيلت الجريمة إلى محكمة الجنايك باعتبارها جنائية، ولكن المحكمة قضت فيها بطعونة الجثة ، ففصل لهـ على الرغم من ذلك حكم الجنائية بالنسبة للطعن في الحكم الصادر فيها ، فلا تجوز المعارضة فيه ، وإنما يسقط حتيا بحضور المتهم أو القبض عليه . ولا تنقض العقوبة التي يقضى بها إلا إذا مضت المدة المقررة لسقوط عقوبات الجنائيات بالتقادم (١) . وهذه المدة هي نفسها التي يصبح الحكم بثلثائها باتا فلا يسقط إذا حضر المتهم أو قبض عليه (٢) . كما ان وفاة المحكوم عليه خلال هذه المدة يترتب عليها ضرورة الحكم بئنا .

٤٦ - لا يشترط تنفيذ الحكم :

ما دام الحكم قد أصبح باتا فان طلب اعادة النظر فيه يكون مقبولا .

إدارة قضايا الحكومة س ٣. عدد ٤ ص ١٦٦ ، نقض جنائى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٧٦ ص ٣٧٥ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٢١٤ ص ١٠١٤ ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٢٤٢ ص ١٢٦٧ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٠٤ ص ٥٢٨ ، ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٢٢ ص ٥٧٨ ، ٣ يونيو سنة ١٩٨١ س ٢٢ رقم ١٠٦ ص ٦٠٢ .

(١) نقض جنائى ٩ يولية سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٨٩ ص ١١٦٠ وجاء بهذا الحكم انه « ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنائيات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فان الحكم الذى يصدر فيها غيليا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات وهي عشرون سنة ، وفلك بغض النظر عما اذا كانت العقوبة المفضى بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جثة » — قارن نقض جنائى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٧٧ ص ٨٩٦ وجاء بهذا الحكم ان المبرة في تكييف الواقعة باتها جنائية أو جثة هي بالوصف للماتوى الذى تنهى اليه الحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو براء الاتهام ، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسمى وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٤٩٧ .

ينفخ النظر عما إذا كان قد تم تنفيذه أم لا (١) ، وقد رأينا فيما سبق (٢) أن الحكم الصادر بالمعقوبة في جنائية من محكمة الجنويات يصير بطلاً ببعض المدة المقررة لسقوط المعقوبة أو بوقاة المحكوم عليه خلال هذه المدة ، وعلى الرغم من امتناع تنفيذ المعقوبة في هاتين الحالتين ، فإن طلب إعادة النظر في الحكم يكون مقبولا (٣) .

كذلك يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالمعقوبة مع وقف تنفيذها (٤) .

٢٧- الحكم الباطل والحكم المنعقد :

إن الحق في طلب إعادة النظر في الحكم مرتبط بوجوده وعبءاً بحجية الشيء المحكوم فيه ، فالحكم الجنائي — حتى ولو كان باطلاً — يجوز حجية الشيء المحكوم فيه متى صار باتاً ، إذ تطهره الصفة الباتة من عيوبه وتنحى قوة ترقى به — في نظر القاتون — إلى مرتبة الحكم الصحيح (٥) . وينسأ عليه يجوز الطعن في الحكم الباطل بطلب إعادة النظر .

أما الحكم المنعقد — مع التجاوز في هذا التعبير لأنه في حقيقته ليس حكماً على الإطلاق — فلا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ، حتى ولو أصبح غير قابل للطعن ، لأن الصفة الباتة لا تلحق غير الحكم الموجود — سواء كان صحيحاً أو باطلاً — أما في حالة الحكم المنعقد فهو لا وجود له ، ويجب

_____ 2

Bouzat, n. 1517.

(١).

(٢) انظر ما سبق — بند ٤٤ .

(٣) يقتصر أثر سقوط المعقوبة على منع تنفيذ الحكم مع بقاء الحكم قائماً . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن أثر هذا السقوط يكون فقط دون تنفيذ تلك المعقوبة ، ويظل الحكم معتبراً يصح اتخاذ أساساً لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسرة والختار ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قسداً أو بحكم القانون (نقض جنائي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٢ ص ١٢٦٤) .

(٤) العرائي — بند ٧-٩ ، الرضاوي — بند ٢٨١ .

(٥) محمود نجيب حسني — المجال السابق — ص ٥٤ . انظر أيضاً مسألة الفكر — الطبعة الثانية — بند ١٠٤ والأحكام المشتر إليها فيه .

تعو والعدم سواء ، وليس من المنطق أن يقال أن « الحكم » غير الموجود يصبح له وجود لجرد أن أحدا لم يجادل فيه خلال فترة معينة .

وليس هنا مجال البحث في الحكم المنعدم ، وإنما الذى يعنينا فى هذا الصدد أن الحكم المنعدم إذا كان قابلا للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض ، فيجب على المحكوم عليه الطعن فى الحكم بأى من هذه الطرق (١) . ولا وجه للتحدي بأن طرق الطعن مقررة فقط للاحكام التى لها وجود ، أما الحكم المنعدم فغير موجود ، ذلك أن انعدام الحكم ، قبل أن يقرر القضاء ذلك ، مسألة محل شك ، فضلا عن أن الحكم المنعدم له وجود شكلى يتخذ مظهر الحكم ، وقد تتوافر له بعض عناصره ، وبهذا المظهر تتلقى ثقة الجمهور (٢) .

ولكن الصعوبة تظهر فى حالة ما إذا كان الحكم المنعدم غير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض ، وفى رأينا أنه يجوز رفع دعوى بطلان أصلية لتقرير هذا الانعدام ، دون حاجة الى التجاء المحكوم عليه لطعن بطريق إعادة النظر . ولا وجه للاحتجاج بأن التلويح لم يسمح بهذه الدعوى ، فهذا القول مردود بأن الانعدام أيضا لم ينظمه القانون ، فهو أمر منطقي لا يحتاج الى تنظيم . والحكمة المختصة بتقرير:

(١) ويلاحظ أنه إذا كانت المحكمة المرفوع اليها للطعن هى المحكمة الاستئنافية ، ورأت أن الحكم المطعون فيه منعدم ، فلا يجوز لها فى هذه الحالة أن تتصدى لنظر الموضوع عملا بنص المادة ١٩٩ إجراءات .

(٢) محمود نجيب حسنى - المقال السابق - ص ٥٤٢ - ويفرق بعض الشراح بين الانعدام المادى والانعدام القانونى ، فى الحالة الاولى لم يصدر حكم اطلاقا ، ومن ثم يكون الطعن واردا على فراغ ، فيتمتع عدم قبوله ، إما فى الحالة الثانية فإن الحكم يحمل مظهر الوجود القانونى ، ومن المصلحة ازالة هذه التشبهة بتقرير انعدام هذا الحكم (أحمد فتحي سرور - الإجراءات - بند ٢٢٨) . ويؤخذ على هذا الراى صعوبة التفرقة - فى بعض الأحيان - بين الانعدام المادى والانعدام القانونى ، خصوصا وأن المشرع قد جعل الحكم موجودا بمجرد النطق به ، أما الكتابة نهى ليست ركنا فى الحكم ، وإنما هى وسيلة لاثبت وجوده ، وهذا ما أشارت اليه المادة ٣١٢ إجراءات المعلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ : أنظر - فى تفصيل ذلك - محمود نجيب حسنى - المقال السابق هامش ص ٥٤٤ &

الانعدام هي المحكمة التي أصدرت الحكم ، لان ولايتها على الدعوى لم تستند بعد طالما ان حكمها منعقد (١) و (٢) .

(١) أحمد فتحى سرور — الاجراءات — بند ٢٢٨ ، رسالتنا سالفة الذكر — بند ١٠٢ . — وقد أقرت الدائرة المدنية بمحكمة النقض مبدأ رنوع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الاركان الاساسية للاحكام (نقض مدنى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٧٢ ص ٥٢٨ وتعليق المستشار محسن عبد الحافظ على هذا الحكم بجله : إدارة قضايا الحكومة س ١ ، عدد ١ (سنة ١٩٥٧) ص ١٢٥ — انظر — أيضا : نقض مدنى ٧ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٤٩ ص ٢١١ ، ١٣ أبريل سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٦٤ ص ٩٦٢ ، ٢١ أبريل سنة ١٩٨١ مجلة القضاة — يناير — يونية ١٩٨٥ — رقم ٩ ص ٢٤٦ . انظر أيضا : محكمة استئناف المنصورة فى ٣ يناير سنة ١٩٦٢ — المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٦٩ ص ٥٨١ وقد فرقت المحكمة فى هذا الحكم بين الحكم الباطل والحكم المردود فى حلة انعدام الاهلية ، ثم قالت ان الحكم غير المردود لا يجوز رفع دعوى مبتدأ ببطلانه بعد فوات مواعيد الطعن التى قرررها القانون للطعن فى الاحكام وذلك لاكتسابه قوة الامر المقضى . انظر أيضا حكم نفس المحكمة ونفس الجلسة (المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٧٠ ص ٥٩٠) وجاء بهذا الحكم : يعتبر معدوما الحكم الذى يصدر من محكمة فى مسائل داخلية فى اختصاص الولاى لجهة قضاء اخرى . ولا يترتب على الحكم المردود أى اثر قانونى ، ومن ثم فلا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه ، وانما يكفى انكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتدأ بطلب انعدامه ، ولا تزول حالة انعدامه بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحا أو بالقيام بعمل أو اجراء باعتباره كذلك ، ولا يحتج به امام جهة قضاء اخرى — وقضت محكمة استئناف القاهرة بانّه ان جاز فى بعض الصور القول بان كان رفع دعوى البطلان الاصلية ، فانما يكون ذلك عن حكم تجرد من الاركان الاساسية للاحكام (استئنافات القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ — المجموعة الرسمية س ٦٢ رقم ٨ ص ٥٦) . وقضت أيضا بانّه اذا كان بعض الفقهاء قد اجاز رفع دعوى البطلان الاصلية فى بعض الحالات فان هذه الحالات تنصب على أحكام ليس لها من حقيقة الاحكام لا اسمها ، وهى فى حقيقتها ليست احكاما بالمعنى القانونى اذ لم تتوافر لها الاركان القانونية والشروط الاساسية اللازمة توافرها للاحكام ، وبالتالي فهى لا تتحصن بقوة الامن المقضى أو بحجية الشئ المحكوم فيه (استئنافات القاهرة ١٥ مايو سنة ١٩٦٤) .

١٩٦٥ مجلة ادارة القضايا للحكومة س ١١ ص ٨٨٦ . عكس ذلك نقض
جناي في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ٣٧
ص ٣٨٠ ويلاحظ ان محكمة النقض كانت تتحدث في هذا الحكم عن بطلان
الحكم - وليس عن انعدامه - لعدم صلاحية الهيئة التي اصدرته ، ومع
ذلك فقد اجازت محكمة النقض في هذا الحكم « القول في بعض الصور
بانعدام الاحكام لفقدانها مقوماتها الاساسية » - انظر ايضا محكمة بنها
الابتدائية ٢١ مارس سنة ١٩٥٤ مجلة الحماة س ٣٥ رقم ٢٧١
ص ٧٥٨ .

(٢) وذهب رأى آخر الى أن المشرع لم ينظم هذه الدعوى ومن ثم
كانت غير ذات سند من نصوص القانون هذا فضلا عما لهذه الدعوى من
اثر خطير على المراكز القانونية . ولكن يجوز للمحكوم عليه ان يتقدم بطلبه
محكمته من جديد الى النيابة العامة مبينا به أساس انعدام الحكم فان
اقتنعت النيابة بذلك حركت الدعوى ضده امام المحكمة المختصة ؛
وللمحكمة في جميع الحالات فحص الحكم البات للتحقق من انعدامه
او وجوده ، وعلى ضوء ما يسفر عنه البحث نقض المحكمة بقبول الدعوى
او بعدم قبولها (محمود نجيب حسنى - المثال السابق - ص ٥٤٣) .

المبحث الرابع

الحكم في جنالية أو جنحة

٨ — استبعاد الإحكام في المخالفات :

يجب لاعادة النظر في الحكم الجنائي بلمعتوبة أن يكون صادرا في جنالية أو جنحة ، فلاحكام الصادرة في مواد المخالفات لا يجوز طلب اعادة النظر فيها ، لان المخالفات لا تستأهل — في نظر المشرع — اعادة للنظر فيها لقلّة اهميتها . وفي هذا يتفق طريق اعادة النظر مع طريق التفتّض (١) .

ويذهب بعض الشراح الى أن العبرة بها حكم به فعلا ، فلو أن الدعوى رفعت باعتبار الواتعة جنحة ، ولكن المحكمة رأت أنها مخالفة وحكمت فيها على هذا الاسس بعقوبة المخلفة ، فلا يقبل طلب اعادة التفتّض في هذا الحكم (٢) .

وهذا الرأي محل نظر ، فقد سبق أن بينا (٣) أن قضاء محكمة التفتّض قد استقر على أن العبرة فيها يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضمها القانون لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الاحكام هي ، طبقا للقواعد العامة ، بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها ،

(١) محمود مصطفى — الإجراءات — بند ٧٢ ، على عبد الباقي ص ٥٨٨ — وقد أخذت بهذا الرأي بعض المفاطمات السويسرية مثل Campagne & Fribourg, & Vaud & Neuchâtel & Genève, & Bâle وينتقد مونوار هذا الرأي بقوله أن طلب اعادة النظر يجب قبوله ايا كان الحكم ، لان اثار الحكم في المخالفة يمكن أن تكون جسيمة بالنسبة لبعض الأشخاص تاليا كالحكم المقيد للحرية في غيرها من الجرائم (Maunoir, P. 121)

(٢) العرابي — بند ٧١ ، روفّا عبيد ص ١٠٣٨ ، على عبد الباقي ص ٥٨٩ ، السيد البغال بند ٥٤٠ ، قارن نقض جنائي ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقد سبقت الإشارة اليه في بند ٤٥ .
(٣) أنظر ما سبق بند ٥٠ .

لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بنى عليها بالخالفه للوصف المرغوة به الدعوى .

وبناء عليه ماذا رنعت للدعوى على اعتبار أن الواقعة جنحة ، ولكن المحكمة اعتبرتها مخلفة وقضت فيها على هذا الاسلس ، فلن الحكم الصادر بالمعتوبة يجوز طلب اعادة النظر فيه (١) .

ولكن ما الحل اذا حدث العكس ، أى اذا رنعت الدعوى باعتبار الواقعة مخالفة ، ولكن المحكمة رأت انها جنحة وحكمت فيها بمعتوبة الجنحة ، فهل يجوز الطعن في الحكم بطلب اعادة النظر ؟ ! يلاحظ انه يجب للحكم

(١) محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤٠٧ ، عمر السعيد رمضان — بند ٢٠٢ .

وقد طبقت محكمة النقض هذا المبدأ فيما يتعلق بالطعن بالنقض فقضت بأنه اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . — فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (نقض جنائى فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦) مجموعة أحكام للنقض س ٧ رقم ١٢٠ ص ١٣) . وقضت بأنه اذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتفرير المتهم خمسين قرشا والمصاردة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فان طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (نقض جنائى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ . مجموعة أحكام للنقض س ١٢ رقم ٢١٤ ص ١٠١٤) . وقضت بأنه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفة الا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز ، تلك أن العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رنعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تقتضى به المحكمة (نقض جنائى فى ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام للنقض س ٣٠ رقم ١٢٣ ص ٥٧٨) .

بمقوبة اللجنة في هذه الحالة أن يتم تغيير وصف المخالفة إلى جنحة ، وهو تغيير يؤدي إلى محاسبة المتهم بوصف أشد من الوصف الذي رُفعت به الدعوى ، ولذلك يتعين تنبيه المتهم إلى الوصف الجديد ، ومنحه أجلاً لتخصير دفاعه بناءً على الوصف الجديد إذا طلب ذلك (مادة ٣٠٨ إجراءات) ومن ثم تعتبر الدعوى في هذه الحالة مرغوة بالوصف الجديد - أي وصفة الجنحة - ويكون الحكم الصادر بالمقوبة فيها صادراً في جنحة ، وبالتالي يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر (١) وحتى إذا لم تظن المحكمة إلى أن الواقعة المرغوة إليها بوصف المخالفة هي في حقيقتها جنحة ، ونصبت فيها على اعتبار أنها مخالفة ، فإننا نرى أن الحكم الصادر فيها بالمقوبة يجوز الطعن فيه بإعادة النظر (٢) .

(١) عكس ذلك : عمر السعيد رمضان - بنسب ٢٠٢ ، إذ يرى أن الحكم في هذه الحالة لا يجوز للطعن فيه بإعادة النظر .

(٢) وقد أخذت محكمة النقض بهذا النظر فيما يتعلق بالطعن بالنقض . فقصت بأنه لما كانت النسبة العالية اعقبت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٧٨/٤/٢١ وجد في حالة سكر بين في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٨٥ من قانون العقوبات (التي كانت قد ألغيت وقت وقوع الفعل) . وقد طبق الحكم المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتغريم المطعون ضده جنيناً واحداً ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذي رُفعت به أنها يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ، الذي صدر وعمل به قبل وقوع الفعل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، مما مفاده أنه ألغى نص المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه يعاقب على الواقعة المطروحة في مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيناً ولا تجاوز مائة جنيناً ، وكانت المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رُفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أصبح على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة

٤٤ — ابدال العقوبة بالغرامة :

رأينا فيما سبق ان المعفو عن العقوبة لا يحول دون طلب اعساده
النظر في الحكم (١) . ولكن قد لا يتم المعفو عن العقوبة كلية ، وانما تبذل
بعقوبة اخف منها مقرر قانونا . ولا يثور اشكال اذا ابدلت بعقوبة الجنائية
بعقوبة الجنية ، ففي كلتا الحالتين يجوز طلب اعادة النظر في الحكم .
ولكن السؤال يثور اذا ابدلت بعقوبة الجنية عقوبة المخالفة ، فهل يجوز
طلب اعادة النظر في هذه الحالة ؟ في رأينا ان الجواب بالإيجاب ، لان
ابدال العقوبة في هذه الحالة لا يمس الفعل في ذاته ، ولا يحو الصفة
الجنائية التي نزل عاقبه به ، ولا يرفع الحكم ولا يؤثر في كونه صادرا
في جنة وليس مخالفة . ومن ناحية أخرى فاذا كان المعفو عن العقوبة
كلية لا يحول دون اعادة النظر في الحكم ، فانه يصبح من غير المستساع
اعتلا ان يؤدي مجرد ابدال العقوبة الى حرمان المحكوم عليه من حق طلب
اعادة النظر في الحكم (٢) .

٥٥ — ارتباط المخالفة بجناية او جنة :

اذا كانت المخالفة مرتبطة بجناية او جنة ارتباطا لا يعقل التجزئة

١٩٧٦ قد اوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من
قانون العقوبات بدلا من توقيع عقوبة الجنية المقررة لهذه الجريمة ، فانه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك وكان هذا
الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة
الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت اسناد جريمة السكر البين في
الطريق العام الى الطعون ضده فانه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
تصحيح الحكم الطعون فيه وفق القانون بتفريم الطعون ضده عشرين جنيها
(نقض جنائي ٣ يونية سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٠٦ ،
ص ٦٠٣) . انظر ايضا : نقض جنائي ٢١ اكتوبر سنة ١٩٨١ مجموعة
أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٣٠ ص ٧٤٧ .
(١) انظر ما سبق بند ٣٨ .
(٢) تارن نقض جنائي في ٧ مارس ١٩٦٧ . وقد سبقت الإشارة اليه

في بند ٢٨ .

بحيث اعتبرت الجرائم كلها جريمة واحدة (١) وحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن الطعن بطلب إعادة النظر في الحكم يشمل الوقائع المكونة لجميع الجرائم بما في ذلك المخالفة (٢) .

أما إذا كان الارتباط بسيطاً *Connexité* وهو الارتباط القائم بين جرائم مستقلة ولكن بينها علاقة تجعل عناصر الإثبات في بعضها ذات أهمية في البعض الآخر ، ففي هذه الحالة يكون طلب إعادة النظر مقصوراً فقط على الجناية أو الجنيحة دون المخالفة المرتبطة بها (٣) .

(١) ويلاحظ أن عبارة « يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة » الواردة بالمادة ٣٢ عقوبات محل نقد للفقه ، لأن كل جريمة تحتفظ بذاتها وبكيفية ثمة جرائم متعددة تعدداً حقيقياً لا جريمة واحدة ، كما أن اقتصار القاضي على النطق بالعقوبة الأشد معيب كذلك لأن اغفال الإشارة في الحكم إلى العقوبات الأخف قد يحصل على اللظن بأن المتهم لم ينزل به جزاء من أجل بعض جرائمه (جهود نجيب حسنى - الفصل السابق: اهلبش ص ١٧٩) - وقد تأنى مشروع قانون العقوبات هذا للمعيب فنصت المادة ١١٥ على أنه : « إذا ارتكب شخص جريمتين أو أكثر ولم يكن قد حكم عليه لأحدها بحكم بات وجب أن يعين الحكم عقوبة لكل جريمة ، ثم عقوبة واحدة لجميع للجرائم هي المقررة لاشدها بمقتضى بظرف متشدد - وهذه التي ينطبق بها وتنفذ دون غيرها » .

Garraud, n. 2014.

(٢)

Garraud, n. 2014.

(٣)

انظر أيضاً نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) ٥ مايو سنة ١٨٩٩. مسرى ١٩٠١ - ١ - ٢٩٧ - وقد يبدو من النظرة الأولى لهذا الحكم أن محكمة النقض قد أجازت طلب إعادة النظر في المخالفة المرتبطة ارتباطاً بسيطاً بجنيحة لأنها استخدمت عبارة *contraventions connexes* التي استخدمها الحكم المطعون فيه . ولكن يتنسخ من فحص واقعات هذا الحكم أن المخالفة مرتبطة بالجنيح ارتباطاً لا يقبل التجزئة *indivisible* فهي عبارة عن جرائم تفتق وسب عتيين ومخالفتي سب غير علني ، وقد تضمنت جميع هذه الوقائع الإجرامية مستندات واحدة عبارة عن خطابات ونشرات غير موقع عليها ، ومن ناحية أخرى فإن محكمة النقض قد حرصت في أسباب حكمها على الإشارة إلى الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين المخالفة والجنيحة إذ قالت :^٣

وبالاحاط ان محكمة النقض قد اجازت للطن بالنقض فى الحكم الصادر فى مخالفة اذا كانت مرتبطة بجنحة ارتباطا لا يقبل التجزئة . فقضت بانه اذا كفت الجريمتان المسندتان الى المتهم قد ارتكبا لغرض واحد وكفت كل منهما مرتبطة بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فان للطن فى هذا الحكم — وان اقتصر على احدى الجريمتين — يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن انزال حكم القانون فى هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد ، ولا يحول دون ذلك ان تكون احدى هاتين الجريمتين مخالفة ، ذلك بان النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى احكام المخالفات مردم الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، اما اذا كانت المخالفة مرتبطة بجنحة فانها يصح ان تكون محلا للطعن الذى يرفع عنها وعن جريمة الجنحة معا (١) .

... déclare la demande de revision recevable dans les conditions du al. 4 de l'art. 443, tant en ce qui touche la condamnation de Fétis à des peines correctionnelles qu'en ce qui touche les peines de simple police prononcées par la même décision, et ce à raison de l'indivisibilité des contraventions qui ont motivé ces dernières peines avec le délit poursuivi et réprimé par le même arrêt; ...

عكس ذلك Roux, n. 123 اذ يرى عدم جواز اعادة النظر فى المخالفات فى جميع الحالات ، اى سواء كانت مرتبطة بجنحة ارتباطا بسيطا او ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ويرى الفقه البلجيكي جواز اعادة النظر فى المخالفات فى هذه الحالة تطبيقا لقاعدة ان الفرع يتبع الاصل (Braas, n. 1470) — انظر ايضا نقض بلجيكي ١٨ مارس سنة ١٨٩٥ بآسيكريزى ١٨٩٥ — ١ — ١٢٦ .
 (١) نقض جنائى ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ . مجموعة احكام النقض س ١٨ رقم ٨٠ ص ٤٢٥ ، نقض جنائى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٧٥ ص ٢٥٠ ، نقض جنائى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة ج ٢ رقم ٥٢٨ ص ١١٥٩ .
 انظر ايضا من الاحكام الحديثة : نقض جنائى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام النقض س ٢٧ رقم ٥٧ ص ٢٧٣ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٧١ ص ٨٠٢ .

الفصل الثاني

حالات إعادة النظر

٥٧ - نصير حالات إعادة النظر :

وردت حالات إعادة النظر على مسبيل الحصر في المادة ٤٤١ منه قانون الإجراءات الجنائية ، وهي :

- ١ - إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حيا .
- ٢ - إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكيم تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليها .
- ٣ - إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة الزور وفقا لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعقوبات ، أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة او تقرير الخبير او الورقة تأثير في الحكم .
- ٤ - إذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة بدنية أو من احدى محكم الاحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .
- ٥ - إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن مطلوبة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

ويلاحظ ان هذه الحالة الأخيرة يمكن ان يشمل مدلولها باقي الحالات الأربع الأخرى السابقة عليها ، ألا انه لوحظ ان في هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تحتل ما تحتله الحلقة الخلفية من التاويلات ، ومن اجل ذلك نص على هذه الحالات استقلا وبميزت (٨ - إعادة النظر)

بإجراءات خاصة (١) .

وسنبين فيما بعد (٢) أن الحالات الأربع الأولى تختلف عن الحالة الخامسة من حيث تحديد من له طلب إعادة النظر . ففي الحالات الأربع الأولى للنائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا ولائجه أو زوجته بعد موته تقديم هذا الطلب . أما في الحالة الخامسة فللنائب العام وحده تقديم الطلب . ومن ناحية أخرى فإن النائب العام يقدم الطلب إلى محكمة النقض مباشرة في الحالات الأربع الأولى ، أما في الحالة الخامسة فإنه يرفع الطلب إلى لجنة ثلاثية تنظر فيه وتأمر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله أو تقرر عدم قبوله .

وسنتكلم عن كل حالة من هذه الحالات في بحث مستقل .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية .

(٢) أنظر ما يلي بند ٩٤ وما بعده .

المبحث الأول

وجود المدعى قتله حيا

٥٢ - الحكم في جريمة قتل :

تنص الفقرة الاولى من المادة {٤١} على جواز طلب اعادة النظر « اذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حيا » . وكانت المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات الملغى تنص على قبول طلب الفداء الحكم « اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا » ، بمعنى أن قانون تحقيق الجنايات كان يستلزم الحكم على المتهم في « **جناية** » قتل ولم ير المشرع في قانون الإجراءات الجنائية موجبا لهذا الشرط ، واكتفى بأن يكون المتهم قد حكم عليه في « **جريمة** » قتل أيا كانت . وبناء عليه يجوز أن تكون الجريمة جنسية قتل عمدا أو ضرب أمضى الى موت أو جنحة قتل خطأ (١) .

ولا تتوافر هذه الحالة الا اذا كان المتهم قد حكم عليه في جريمة قتل ، أي أنه يلزم أن يكون للقتل تلبس . أما اذا كان مجرد شروع في قتل فإن طلب اعادة النظر لا يكون له محل في هذه الحالة (٢) .

ولا يجوز القياس على هذه الحالة حتى ولو توافرت شروطه ، وبلتالي لا يجوز الاستناد الى الفقرة الاولى من المادة {٤١} في طلب اعادة النظر في الحكم الصادر بالادانة في جريمة اطلاق ملى معين اذا وجد هذا المال سليما دون تلف ، أو في جريمة احداث عاصه مستديية اذا تبين ان المجنى

(١) : Garraud, n. 2018; Bouzat, n. 1518; Vidal et Magnol, n. 889;

De Hults, n. 348.

المرابي - بند ٧١٤ ، على عبد الباقي ص ٥٩٠ ، أحمد فتحى

مروزة - الإجراءات - بند ٦٥٤ ، روف عبيد ص ١٠٣٩ .

Garraud, n. 2018; Vidal et Magnol, n. 889:

(٢)

المرابي - بند ٧١٥ ، على عبد الباقي ص ٥٩٠ .

عليه لم تتخلت لديه تلك العامة (١). وبمقتضى الحال فإن مثل هذه الصور يجوز فيها طلب إعادة النظر استنادا إلى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١. ١٠

وقد ثار الخلاف في الفقه حول ما إذا كان من الواجب وجود المدعى قتله حيا وقت طلب إعادة النظر ، أم أنه يكفي أثبت وجوده حيا في وقت لاحق على وقوع الجريمة ، حتى ولو كان قد مات قبل طلب إعادة النظر ؟ ١١

ذهب بعض الشراح إلى أن الحكم عليه لا يجوز له طلب إعادة النظر استنادا إلى هذه الحالة إلا إذا إتمام الدليل على « الوجود الحال » *l'existence actuelle* للشخص المدعى قتله وقت طلب إعادة النظر (٢) ١٢.

وهذا الرأي لا يؤيده أحد من الفقه الفرنسي ، والرأي السائد لديهم أنه لا يشترط وجود المدعى قتله حيا وقت طلب إعادة النظر ، وإنما يكفي ثبوت حياته في وقت لاحق على وقوع الجريمة ، ولو كان قد مات بعد تاريخ الجريمة بسبب أو بآخر (٣) ١٣.

٥٣ - رأي محكمة النقض المصرية :

ذهبت محكمة النقض إلى أن القانون المصري أكثر تشددا من القانون الفرنسي ، إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتله حيا » لاعتباره وجها لإعادة النظر

(١) محمد زكي أبو عامر - بند ١٠٧ ، سعيد عبد السلام - ظاهرة الخطأ في الحكم الجنائي - مجلة الحباء س ٦٣ ، عدد ١ و ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٣) ص ١٠٨ .

Lemoine, P. 177; Laborde, n. 1240 .

(٢)

ويقول لابورد في هذا الصدد :

“ il fallait, par exemple, prouver que la personne prétendue homicidée existait au moment de la demande en révision.”

Faustin Hélie, n. 4041; Garrard, n. 2018; Sevestre, P. 184. (٣)

Grandmontain, n. 972.

ألمرابي - بند ٧١٤ ، محمود مصطفى - بند ٤٧٣ ، عدلي عبد الباقى . ص ٥٩٠ ، البقال - بند ٥٩٥ ، محمد زكي أبو عامر - بند ١٠٧ .

يترخص للقانون الفرنسي فيكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الإمارات الكافية على وجوده حيا ، وقد كان النص الفرنسي لهم الإشرع المصري وقت وضع قانون الإجراءات ، ومع ذلك فقد أثر احتراماً لصحية الأحكام الجنائية إلا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا . بل لوجب وجوده بالفعل حيا ، بما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل التحليل المحتمل ، بل أنه يتطلب للدليل الجازم القطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته (١) .

وهذا الذي ذهب إليه محكمة النقض محل نظر ، إذ بالرجوع إلى القانون الفرنسي نجده يقول :

Lorsque, après une condamnation pour homicide, des pièces seront représentées propres à faire naître de suffisants indices sur l'existence de la prétendue victime de l'homicide.

ومفاد هذا النص أنه يجوز طلب إعادة النظر إذا قدمت بعد الحكم على المتهم في جريمة قتل « أوراق صالحة لأن تتولد عنها إمارات كافية على وجود المدعى قتله » . وهذا النص لا يخلف — في رأينا — عن نص القانون المصري الذي يقول : « ... ثم وجد المدعى قتله حيا » . وبعبارة أخرى بقه لا خلاف في القول بوجود المدعى قتله حيا ، والقول بظهور إمارات كافية على وجود المدعى قتله حيا ، لأن وجود المدعى قتله حيا يتم من خلال أدلة الدعوى ، ومن ثم فالمسألة مرجعها في النهاية إلى نظرية الإثبات في المواد الجنائية (٢) .

(١) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧. مجموعة أحكام النقض من ١٨. رقم ٢٧ من ١٤٢. .
وبهذا المعنى أيضا نقض جنائي في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ من ١٧. رقم ١٠٠. ص ٥٥٥ .

(٢) أحمد مفتي سرور — الواقعة الجديدة في التمس إعادة النظر — مجلة القانون والاقتصاد من ٣٨ عدد ١ ص ٢٥ . وقد أخذ بهذا الرأي أيضا : محمود نجيب حسني — الإجراءات — بند ١٤١٢ هامش ص ١٢٧٠ ، عمر السعيد رمضان — بند ٤٠٤ .

ولا نظن أن محكمة النقض المصرية قد ذهبت في تفسيرها للنص المصري إلى حد استلزام وجود المدعى قتلته حيا وقت طلب إعادة النظر أو ظهوره حيا أمام المحكمة ، إذ أن هذا التفسير فيه تحميل للنص أكثر مما يحتمل ،^١ وأقن يكفى ثبوت أن المدعى قتلته وجد بالفعل حيا في وقت لاحق لوقوع الجريمة ، أى يكفى قيام الدليل على هذه الحياة بأى وسيلة من وسائلها الإثبات ، فقد يثبت أن هذا الشخص يقيم في بلد أجنبي ويتعذر عودته لسماع أقواله ، وقد يثبت أنه وقع بالمشاة على بعض الأوراق في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة ، وأذن فالمعبرة هي بتوافر الدليل المؤدى إلى اثبات وجود المدعى قتلته حيا ، ومن ثم فلا يوجد خلاف بين القانونين الفرنسي والمصري في هذا الصدد ، ولا يكون منتجا تسول محكمة النقض بأن النص المصري « لا يكفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتلته حيا » بل « أوجب وجوده بالفعل حيا » (١) .

٥٤ — وفاة المدعى قتلته في وقت سابق على وقوع الجريمة :

هل يجوز إعادة النظر تأسيسا على نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إذا اقام المحكوم عليه الدليل على أن المجنى عليه قد قتل أو توفي في وقت سابق على وقوع الجريمة المسندة إليه ؟ ! . الجواب بالنفي ، لأن النص صريح في ثبوت وجود المدعى قتلته حيا ، أى أن الإثبات في هذه الحالة منصب على وجود المدعى قتلته حيا في وقت لاحق لوقوع الجريمة وليس منصبا على « وفاة » المدعى قتلته في وقت سابق على وقوع الجريمة .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أنه إذا ثبتت وفاة المجنى عليه في وقت سابق على وقوع الجريمة ، فإن هذه الوفاة تعد واقعة جديدة يجوز من أجلها طلب إعادة النظر عملا بالفترة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(١) أحمد فتحى مبروك — المقتل السابق ص ٢٥ ، ١١

المبحث الثاني

تناقض الحكيم

٥٥ — تمهيد :

تمتس الفترة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على جواز طلب إعادة النظر « إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة » ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكيم تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما » .

وهذه أقدم حالات طلب إعادة النظر ، وقد بينا فيما سبق كيف أخذ بها المشرع الفرنسي في قانون ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ (١) .

وواضح من هذا النص أنه يلزم لعماله توافر الشروط الآتية :

١. — صدور حكيم .
 ٢. — على شخصين أو أكثر .
 ٣. — وحدة الواقعة .
 ٤. — تناقض الحكيم بحيث يستتج منهما براءة أحد المحكوم عليهما .
- وسنوضح هذه الشروط فيما يلي :

٥٥ — أولاً : صدور حكيم :

واضح من النص المذكور أنه يلزم صدور حكيم متبشرين في دعويين جنائيتين ، فلا يكفي صدور حكم واحد ولو كتبت أسبابه متناقضة مع منطوقه ، أو كتبت أسبابه يناقض بعضها البعض الآخر ، فذلك يجعل الحكم منطوقاً على بطلان يستوجب نقضه (٢) .

(١) انظر ما سبق بند ١٠ .

Garraud, n. 2020; Sevestre, p. 187.

(٢)

العرايى — بند ٧١٩ ، محمود نجيب حسنى — الإجراءات —
بند ١٤١٨ ، روقت عبيد — ص ١٠٣٩ .

كذلك لا يكتفى أن تكون الدعوى الطعنية قد رفعت ثم انقضت لاحداً من الأسباب الخاصة بها كوفاء المتهم أو سقوط الحق في إقامة الدعوى بمضي المدة ، إذ لا يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الأول استناداً الى وجود تناقض بين هذا الحكم والأدلة المقدمة في الدعوى الثالثة (١) .

كذلك لا يجوز طلب إعادة النظر تأسيساً على نص الفترة الثانية من المادة (٤١) إجراءات ، إذا اعترف شخص آخر غير المحكوم عليه بأنه هو مرتكب الجريمة وليس المحكوم عليه ، فهذا الاعتراف لا يكتفى للطعن في الحكم الصادر بمعاقبة المحكوم عليه ، ما دام لم يؤد الى الحكم بإدانة المعترف (٢) .

ولا يشترط أن يصدر الحكمان من محكمتين مختلفتين ، بل يجوز أن يصدر من محكمة واحدة (٣) .

ولكن هل يعتبر هذا الشرط متوافراً إذا امرت المحكمة بضم دعويين جنائيتين ، وأصدرت فيهما حكماً واحداً ؟ . الجواب عندنا بالإيجاب لأن المعبرة هي بمصدر حكيم في دعويين جنائيتين متميزتين ، ولو تضمنتهما ورقة واحدة .

ويجب أن يصبح الحكمان غير جائز الطعن فيهما بأي طريق من طرق الطعن ، أي أن يكونا قد حازا حجية الأمر المقضي ، أما قبل ذلك فانه يكون من الجائز اصلاح الخطأ القضائي من طريق الطعن في الحكم بالطرق المقررة قانوناً (٤) .

(١) Garraud, n. 2020; Grandmoulin, n. 971.

(٢) المرابي — بند ٧١٨ ، محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤١٨ .

(٣) نقض محبري ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ . المجموعة الرسمية ص ٢١ . رقم ٢٩ ص ٥٠ .

(٤) De Huls, n. 344.

Garraud, n. 2020 ; Bouzat, n. 1518; Vidal et Magnol, (٤)

n. 889/1; De Huls, n. 344.

وقد يصدر أحد الحكمين من محكمة عليية والثاني من محكمة استئنافية أو يصدر احدهما من محكمة جنائية والثاني من محكمة مدنية — وقد سبق بيان ذلك — انظر ما سبق بند ٢٣ .

وقد يقع التناقض بين حكم نهائي وحكم غيالي صادر في جنائية من محكمة الجنائيات ، وقد بينا فيما سبق (١) متى يصبح هذا الحكم الآخر نهائيا .
وإن لم يقبل ضرورة هذا الحكم نهائيا لا يجوز طلب إعادة النظر تلسيسا على وجود تناقض بين الحكيمين ، ويلاحظ أن هذا الرأي قد يكون فيه إجحاف بحق المحكوم عليه بموجب حكم نهائي ، إذ يتعين عليه الانتظار حتى يصبح الحكم الثاني نهائيا ، وقد يطول انتظاره مدة عشرين أو ثلاثين عاما (وهي المدة المقررة لسقوط مقوية الجنائية — مادة ٥٢٨ إجراءات) (٢) ولكن هذا الإجحاف يرتفع ، أو على الأقل تخف حدة ، إذا لاحظنا أن المحكوم عليه نهائيا يجوز له طلب إعادة النظر في هذه الحالة استنادا إلى حدوث أو ظهور واقعة جنيدة تنبئ في الحكم الغيالي سالف الذكر (٣) .

وقد ذهبت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ إلى أنه لا يقبل من النيابة العامة أن تسعى بطلبها إلى إحياء جالة تناقض الحكيمين ، كان تقيم دعوى جديدة تتفق مع الدعوى التي سبق للحكم فيها من حيث وحدة الفاعل ووحدة الواقعة ، طالبة توقيع العقاب على المتهم الجديد من أجل الواقعة ذاتها بدلا من مصدر الحكم بادانته ، تمهيدا لطلب إعادة النظر في الحكم الأول استنادا إلى الفترة الثانية من

(١) أنظر ما سبق — بند ٤٤ .

(٢) ولذلك رأى دي هلتس — في ظل قانون تحقيق الجنائيات المصري ١٩٤٦ — أن العقل والعمل يستكران أن ينتظر المحكوم عليه نهائيا طوالم هذه المدة حتى يصبح الحكم الآخر نهائيا بوجاهة المحكوم عليه أو التقيض بهليه . وبالتالي يجوز للمحكوم عليه نهائيا طلب إعادة النظر لتناقض الحكيمين على الرغم من أن الحكم الثاني لم يصبح نهائيا .
(De Hults, n. 344)

وذهب فستان هيلي إلى التفرقة بين حالتين : حالة ما إذا كان الحكم الغيالي من شأنه إثبات براءة المحكوم عليه حضوريا ، وحالة ما إذا كان الحكم الحضوري من شأنه إثبات براءة المحكوم عليه غيبيا ، وفي الحالة الأولى يجب قبول طلب إعادة النظر ، بعكس الثانية .

(Faustin Hélie, n. 4044) وبهذا المعنى أيضا Grandmoulin, n. 971

(٣) أنظر نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) في ١٥ يناير سنة ١٩١٣
بلتيان ١٩١٣ — ٤٨ — ٨٨ وسيرد ذكر هذا الحكم في بند ١٢٠ .

المادة ٤٤١ ، غنى هذه الحالة يمنع عليها تحريك الدعوى الجديدة ، ما دامت الدعوى الجنائية قد انتقضت بصور حكم نهائي فيها ، ما يزال قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وانما يجب على النيابة العامة ان تطلب — في هذه الحالة — اعادة النظر في الحكم استنادا الى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ تأسيسا على حدوث او ظهور وقائع جديدة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه . وقالت محكمة النقض في اسباب هذا الحكم ان : « مقتضىات الحفاظ على قوة الاحكام واحترامها — التي تليها المصلحة العامة — تفرض تيدا على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالادانة ، نفي وان كان لها ان ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها حكم بادانته — سواء كان فاعلا منضما او شريكا — الا انه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه اذا اقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بـ : اتجهت في دعاوها الاخيرة الى اسناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بادانته ، اذ يتمتع عليها في هذه الحالة تحريك دعاوها الجديدة » طالما بقي الحكم الاول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة ، وقد هيات للفترة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سائفة البيان للنسبة العامة ان تطلب — عن طريق التماس اعادة النظر — الفاء الحكم الاول متى صدرت ان الوقائع الجديدة قد حسمت الامر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك ، استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المنهم الآخر ، وبذلك يكون مجال تطبيق للفترة الثانية من المادة المشار اليها مقصورا على حالات الاخطاء الاجرائية التي لا ينكشف أثرها الا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل الى تداركها الا عن هذا الطريق . اما ما اشارت اليه الطائفة (النيابة) في طعنها من انها كانت تسعى ابتداء الى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها ، وكذلك شامدى الزور حسب تصويرها ، بصفة الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سائفة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد ان استحدثت للفترة الخامسة من المادة المشار اليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى ، فبفساد

لها فيه من مظاهر الظاهر بالأحكام ومجلية لتتقنضها ومخيفة لتوتنها وهبتها التي يحرص القانون دانها على صونها مقررأ لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تفليها له عما عداه من اعتبارات أخرى . ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجة الحكم نسبية الاثر ، لان المقام ليس مقام دفع بالحجة حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم ، وانما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الامر المطعون فيه وتصحيحه على مقتضى القانون — لمصلحة المتهمين — عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلق الامر ببطالان أصلي شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرغمها بغير الطريق القانوني ، وذلك بما تضمنته من تمه لا وجه لازام قضاء الاحالة بالاجتزاء بأياها ما دأبت قضا سعت اليه جهة — باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض — باجراءات باطلة بطلانها أصليا (١) .

(١) نقض جنائي في ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض
س ٢٠ رقم ٨٧ ص ٤٠١ .

وتخلص واقعات الدعوى في أن النيابة العامة قد اتهمت المطعونين ضددهم باتهم في خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية ، المتهم (الاول) : قتل مفتاح هليلج العربي عمدا بأن اطلق عليه عدة اعمرة نارية من بندينه قاصدا من ذلك قتله فاصابته احداها بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته ، كما أصاب المتهم الثالث سليمان محمد سليمان سيف الدين بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد اقررت هذه اللجنة بجناية أخرى هي أن المتهم في نفس الزمان والمكان شرع في قتل ابراهيم عيد للرموف الشيخ وسليمان محمد سليمان سيف الدين (وهما المتهمان الثاني والثالث) عمدا بأن اطلق عليها عدة اعمرة نارية قاصدا من ذلك قتلها وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو عدم أحكام الرماية والمتهم الثاني والثالث شهدا زورا على متهم في جنائية وترتب على هذه الشهادة الحكم عليه وذلك بأن شهدا أمام محكمة

وتتم أيضا هذا الحكم في الطبيعة الأولى من هذا المؤلف تأسيسية
على أن كل جريمة تعاقبها دعوى جنائية واحدة تمارس بواسطة الدولة

جنائيت شبين الكوم على خلاف الحقيقة بما يفيد أن محمد تطب أبو عون
نجم وآخر هما اللذان قُتلا بفنّاح هليل العربي وشرعاً في قطعها وترتيب
على هذه الشهادة معور الحكم على المذكور بالاشغال الشاقة المؤبدة .
والمتهمين الأول والرابع : أولا — أحرزا سلاحا نوريا « بنقوية مشحونة »
بدون ترخيص . ثانيا — أحرزا ذخيرة « طلقات » مما تستعمل في السلاح
الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهما في حيازته أو احرازه .
وطلبت من مستشار الاحالة بمحكمة شبين الكوم الابتدائية احالة المتهمين
الى محكمة الجنائيات ولدى نظر الدعوى امام مستشار الاحالة دفع
الحاضر عن المتهمين : أولا — بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى
ثانيا — عدم جواز نظر للدعوى لسلبية الفصل فيها من محكمة جنائيات
شبين الكوم في ٤ مايو سنة ١٩٦٠ . ثالثا — عدم قبول الدعوى لرغمها
بغير الطريق القانوني . رابعا — بطلان اجراءات تقديم الدعوى الى
المحكمة .

وبجلسة ١٨ يناير ١٩٦٨ قضى مستشار الاحالة برفض كل هذه
الدعوى ، وفي الموضوع بان لا وجه لاثالة الدعوى قبل المتهمين الاربعة
لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وسقوط الاتهام تبعا لذلك ، وكان
جنبي هذا للقرار أن الجريمة قد وقعت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم
توجه لاجراءات الاتهام الا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

طعن المحامي العام ادى محكمة استئناف طنطا في هذا القرار بطريق
التفنى وكان مبنى الطعن وجود اجراءات قاطعة لتتقدم الدعوى الجنائية
وقد قبلت محكمة النقض هذا النظر وقالت في اسباب حكمها : « لما كان
مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ — ١٨ — من قانون الاجراءات الجنائية ان
المدة المسطرة للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق
أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بهذا
سواء اجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وان هذا الانتطاع عيني يمتد
اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .
وهكذا اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي تمت في جريمة القتل
المفترق المسندة الى المظعون ضدّه الأول والتي اتخذت في مواجهة المحكوم

حفاظاً على المصالح ، فإذا لم تستعجل العوالة هذا الحق ومهدد بحكم بادانة المتهم «
فلا يجوز العودة مرة أخرى الى ممارسة نفس الحق ، انما كلفت الدعوى
الجديدة تنق مع الدعوى السابقة من حيث وحدة الفاعل ووحدة
الواقعة (١) » .

ولكن بايمان التتبع في ذلك الحكم اتضح لنا ان الحظر المفروض على
الرجعة الجنائية في حالة الدعوى الجنائية من اجل الواقعة التي سبق الحكم
فيها بالادانة مقيد بان يكون المتهم في الدعوى الثانية هو نفس المحكوم عليه
في الدعوى الاولى ، اما اذا تعدد الخصوم فيسمح بتعدد الدعوى المرفوعة
ضدهم ولو توافر شروط وحدة الواقعة (٢) . وقد سبق لمحكمة النقض ان قضت
بان الحكم بادانة متهم عن واقعة جنائية لا يكون مانعاً من محاكمة متهم

عليه محمد قطب ابو عوف نجيم وشقيقه تقطع مدة التقادم في حق المطعون
ضده الاول ولم تنقض عليها عشر سنوات ، وكانت جنائية الشهادة الزور
المسندة الى المطعون ضدهما الثاني والثالث قد وقعت بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩٦٠ — وهو تاريخ جلسة محكمة الجنايات التي شهدوا فيها ضد
محمد قطب ابو عوف نجيم وشقيقه — كما ان جريمة احراز السلاح
الضاري المششن والذخيرة بفسير ترخيص المسندة الى المطعون ضده
الرابع هي من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية فيها بمضي المدة الا ان تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ، وكما
البين من الاوراق ان تاريخ ضبط السلاح ونفيته هو ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٦٦ ونظت ذلك اجراءات التحقيق ، وكان مؤدى ما تقدم ان التقادم لم
يلحق تلك الوقائع ، فان الامر بالمطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك يكون
قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تنقذه في هذا الخصوص . . . »
ولكن محكمة النقض انتهت الى الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بفسير
الطريق القانوني لتسييس على الاسباب الواردة بالنقض .

(١) انظر الطبعة الاولى من هذا المؤلف سنة ١٩٧٠ بند ٥٦ .

(٢) احمد نحى سرور — الاجراءات — ج ٣ بند ٢٢٥ ، محمود نجيب
حسني — الاجراءات — بند ١٤٢١ .

الآخر: عن ذات الواقعة. (١) . ومن تلحية أخرى لا يبرر قضاء محكمة النقض في الحكم المذكور قولها أن « المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلل شرط وحدة الخصوم ، وإنما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة » ذلك لأن رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بنفس الواقعة التي صدر فيها الحكم الأول ، يتم بإجراءات صحيحة إذ لا يوجد في القانون سبب لعدم قبول الدعوى في هذه الحالة (٢) .

وبناء عليه فإن طلب إعادة النظر في حالة صدور حكيم متناقضين بالادانة يكون مقبولا أي كانت الظروف التي أدت إلى صدور الحكمين ، هذا مع مراعاة توازن باقى الشروط التي يتطلبها القانون في هذه الحالة .

٥٧ — ثانيا : صدور الحكمين على شخصين أو أكثر :

يجب أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين أو أكثر ، فإذا كانا صادرين ضد شخص واحد ، فإن للحكم الثانى يكون قد أخل بحجية الامر المقضى بما يستوجب نقضه (٣) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط — فضلا عن صدور حكيم نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة — أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين . أما إذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثبت تناقض في تقدير الوقائع يوفر التماس إعادة النظر ، وإن شاب الحكم الثانى عندئذ خطأ في تطبيق القانون لاختلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . وإذا ما كان للحكمان موضوع دعوى التماس المروجة

(١) نقض جنائى ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد التفسيرية ج ٦ رقم ٥٤٥ ص ٦٨٢ . وجاء بهذا الحكم أن : « الحكم بادانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة عن محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة » .
(٢) أحمد فتحي سبروز — الإجراءات — بند ٢٢٥ ، محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٤٢١ .

Garrand, n. 2020.

(٣)

العرايى — بند ٧١٩ ، محمود نجيب حسنى — الاجراءات بند ١٢٦٨ .

صادرين في حق الطالب وحده فإن التناقض بينهما - يفرض وقوعه -
لا يصلح سبباً لاعادة النظر (١) .

ويجب أن يكون الحكمان صادرين « على » شخصين أو أكثر طبقاً
لمبريح نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ . أما إذا صدر أحدهما بالبراءة
والآخر بالادانة فلا يكون مبرراً لطلب اعادة النظر في حكم الادانة . وتطبيقاً
لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن إذا كان أحد الحكمين صادراً
بالعقوبة والآخر بالبراءة للشك في وقوع نفس الجريمة . فإذا حكم غيابياً
بالنسبة لأحد المتهمين وحضورياً بالنسبة للباقيين بالعقوبة ، وعند اعادة
محاكمة الغائب حكم ببراءته للشك في وقوع الجريمة ، فلا يكون ذلك سبباً
للطعن بناء على المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات (مادة ٤٤١) إجراءات ؛
لأن الحكمين لم يقضيا بالعقاب معاً على شخصين بحيث ينتج من أحدهما
دليل على براءة المحكوم عليه الآخر وعدم اشتراكه في الجريمة التي تقضي
ببوتها عليه ، بل كل ما جاء في الحكم الثاني من مخالفة للدلائل أنه ربي
عند نظر التهمة الموجهة لمن كان غالباً عدم إمكان الجزم بحقيقتها والشك
فيها ، فيكون كل من الحكمين نهائياً واجب الاحترام (٢) .

- (١) نقض جنائي في ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض
من ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢ .
(٢) نقض في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - القضاء الجنائي - جمع وتلخيص
وترتيب على زكي العرابي - سنة ١٩٢٦ - ج ٢ مادة ٢٣٣ بند ٢ .
ويلاحظ أنه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ - التي أضيفت في
قانون الإجراءات الجنائية ولم تكن قائمة في قانون تحقيق الجنايات وقت
صدور هذا الحكم - يجوز طلب اعادة النظر في حكم الادانة .
وذهب بعض الشراح الى أنه إذا صدر حكم بالادانة من أجل واقعة ، ثم
صدر حكم ببراءة شخص آخر على أساس عدم وقوع الجريمة أصلاً ،
فإن طلب اعادة النظر يكون جائزاً في حكم الادانة طبقاً لنص المادة ٢/٤٤١
من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك من قبيل القياس وهو جائز في المواد
الإجرائية فيما ورد لمصلحة الخصوم ، وعلى محكمة النقض في هذه الحالة
أن تعيد محصل الواقعة في ضوء حكم البراءة ، دون أن تمس هذا الحكم
الآخر (أحد فتحي سرور - الإجراءات - بند ٦٥٤) . ويؤخذ على
هذا الرأي أنه يتعارض مع مبريح نص المادة ٢/٤٤١ التي اشترطت أن

وقد بينا فيما سبق (١) كيف ذهبت محكمة النقض الفرنسية — في ظل قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الملقى — الى قبول طلب اعادة النظر — تأسيسا على تناقض الحكمين — في حالة ما اذا كان أحد الحكمين قد أسند الى المتهم ارتكاب الفعل ولكنه انتهى الى عدم مقابته *arrêt d'absolution* وعلى الرغم من ان هذا القضاء لا يتفق مع حرفة نص المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، الا أن بعض الشراح قد ذهبوا الى أنه قضاء عادل ومبرر عقلا (٢). ولكن تشريعتنا المصرية لا تسمح بنصوصه بالاخذ بهذا الحل رغم عدالته . ولذلك نرى من الواجب ان ينص المشرع على جواز طلب اعادة النظر لملحة كل شخص اعتُبر مرتكبا لجناية او جنحة ، أسوة بما فعله المشرع الفرنسي في قانون الاجراءات الجنائية (مادة ٦٢٢) . وقد سبق بيان ذلك (٣) .

٥٨ — ثالثا : وحدة الواقعة :

يجب أن يكون الحكمان صادرين عن فعل واحد ، أى أن يكونا قد صدرتا بشأن نفس الجناية او للجنحة (٤) ، حتى ولو كانت النتيجة العادة قد قيدت التهمة ضد المتهمين بوصفين مختلفين ، او كان الحكمان قد اعطيا الواقعة الواحدة وصفا مختلفا (٥) كما لو اعطاها أحد الحكمين وصفه

يكون الحكمان صادرين بالادانة . وعلى كل حال فقد تم العدول عن هذا الرأي وقرر صاحبه بأن هذه الحالة يمكن معالجتها بموجب الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ بناء على أن أساليب البراءة تنطوي على وقائع جديدة تفيد حتى براءة المحكوم بادانته (احمد فقهي سرور — الوسيط — ج ٢ بند ٢٢٥) (١) انظر ما سبق بند ٢٨ .

Garraud, n. 2020.

(٢)

وقد رأى دى هلتس — في ظل قانون تحقيق الجنائيات المصري الملقى — أنه اذا لفتت عتق أحد الأشخاص ولكن الحكم أسند اليه ارتكاب الفعل فإنه يجوز طلب اعادة النظر في الحكم الآخر للتناقض ، فالبراءة هنا تقسم مقام الادانة في تسويغ طلب اعادة النظر (De Hults, n. 345)

(٣) انظر ما سبق بند ٢٨ .

(٤) Lemoine, p. 178; Garraud, n. 2020; Sevestre, p. 187.

(٥) المراكبي — بند ٧١٦ .

القتل الخطأ ، واعطاهما الحكم الثلث وصفه القتل العمد . ويطبق للقواعد العامة إذا صدر للحكم من أجل واقعة واحدة ضد شخصين ، وكانت الدعوى الجنائية تد رُفعت ضد أحدهما على سبيل أن الواقعة جنحة ، ورفعت الدعوى للجهلية ضد الآخر على أساس أن الواقعة مخالفة ، فالعبرة — كما سلك القول — بالوصف الحقيقي للواقعة كما رُفعت بهذه الدعوى أصلا ، وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة (١) .

٥٩ — رابعا : تناقض الحكيم :

يجب أن يكون الحكم متناقضين بحيث يستنتج منها براءة أحد المحكوم عليها . أي أن سند ادانة كل من المحكوم عليهما لا يتفق مع سند ادانة الآخر ، بحيث يهدم كل منها الآخر ، وبهذا لو اجتمع منظومة الحكيم في حكم واحد لكان ممعيا بها يرد نقضه . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بوجود تناقض بين حكيمين يستوجب إعادة النظر فيهما « في حالة ما إذا ثبت أن الجريمة وقعت من شخصين فقط ، ومع ذلك فقد حكم بإدانة ثلاثة أشخاص عن نفس الجريمة بموجب حكيمين مختلفين (٢) » . وقضت أيضا بقبام النقض في حالة الحكم بإدانة اثنين من المتهمين في جريمة سرقة ، في حين قد ثبت من رأى المظنين بالنسبة لأحد المتهمين . أن الجريمة لم تكن قد وقعت إلا من شخص واحد (٣) . وقضت أيضا بوجود التناقض بين حكيمين مختلفين قضيا بإدانة شخصين من أجل واقعة

(١) انظر ما سبق بند ٤٨ .

(٢) نقض جنائي ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٠ بلتيان ١٨٢٠ — ١٧٨ —

٣٩٦ . انظر أيضا نقض جنائي ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٤ . سري ١٨٧٥

— ١ — ١٨٩ ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ دالوز ١٨٧٦ . ١ — ٢٨٤ ، ٧

يولية سنة ١٨٨٢ سري ١٨٨٣ . ١ — ٤٢٩ ، ٧ فبراير سنة ١٩١٩

سري ١٩٢١ . ١ — ٩٠ .

(٣) نقض جنائي ٢٠ يناير سنة ١٨٣١ . سري ١٨٣١ — ١ — ٢٨٧

انظر أيضا نقض بلجيكي في ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٧ باسيكريزي ١٩٠٧ — ١١

— ١٧٥ ، ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ باسيكريزي ١٩٢٢ — ١ — ٤١٧ .

(٩ — إعادة النظر)

أطلاق عيل نرى واحد على الجنى عليه والشروع في قطه (١) . وقمضا
 بوجود التناقض بين حكيم سكر بالادانة في جريمة سرقة ، وقد يصام
 بالحكم الاول ان السرقة وقعت من عدة اشخاص بطريق التكر ، في حين
 ان الحكم الثاني قد تقرر ان السرقة وقعت من شخص واحد بطريق
 القصور (٢) . وقضت بوجود التناقض بين حكيم صدر اولها بادانة المتهم
 في جريمة قتل الجنى عليه وهذا واشعله النار في منزله لاختفاء جريمته ،
 في حين صدر الحكم الثاني بادانة متهم آخر في جريمة ضرب نفس الجنى عليه
 ضربا : نفس الى موته ، دون ان توجد أية مساهمة بين هذا المتهم والمتهم
 المحكوم بادانته في الحكم الاول (٣) .

وعلى العكس من ذلك قضى بأنه لا يوجد تناقض بين حكم قضى بادانة
 شخصين من أجل سرقة وقعت من « شخصين أو أكثر » والحكم الذي صدر
 بعد ذلك بادانة شخص ثالث في نفس جريمة السرقة (٤) .

ويجب ان يقع التناقض بين الحكيم ، أى بين منطوقى الحكيم أو بين
 أسبيلهما الضرورية لقيام المنطوق . إما اذا وقع التناقض بين أحد
 الحكيم والمستندات المقدمة في الدعوى الأخرى ، فلا يجوز قبول طلب

(١) نقض جنائي ٢٣ يناير سنة ١٨٣٥ بليتال ١٨٣٥ — ٢٨ — ٣٣.
 انظر أيضا نقض جنائي ٧ مارس سنة ١٩٠٣ داللو ١٩٠٦ — ١ — ٤٨٥ ،
 نقض جنائي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بليتال ١٩٢٣ — ٤٦٦ .

(٢) نقض جنائي ١١ يناير سنة ١٨٤٤ سيري ١٨٤٤ — ١ — ١٥٦ .

(٣) نقض جنائي ٢ يونيو سنة ١٨٥٧ مشار اليه في ليهوان ص ١٧٩ ،
 انظر أيضا : نقض جنائي ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥ داللو ١٩٧٥ — ١٢١ .

(٤) نقض (الدوائر المتبعة) ١٥ يناير سنة ١٩٠٢ داللو ١٩٠٢ :
 — ١ — ١١٣ وقضى أيضا بعدم وجود تناقض بين حكيم حكما بادانة
 شخصين أو أكثر بوصفهم فاعلين لنفس الجريمة ، دون ان ترد بأسباب أى
 من الحكيم ما ينفي إمكان ارتكاب الجريمة من عدة فاعلين (نقض جنائي
 ٢٨ يناير سنة ١٩٠٤ بليتال ١٩٠٤ — ٥٦ — ٨٩ ، نقض جنائي ٢٨
 نوفمبر سنة ١٩٢٤ سيري ١٩٢٥ — ١ — ٤٠) وقضى بعدم وجود
 تناقض بين حكيم قضيا بادانة أربعة اشخاص في جريمة سرقة ، طالما أنه

إعادة النظر تأسيساً على تنقض الحكم (١) . ولكن قد يكون الطلب مقبولاً تأسيساً على الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ التي سرد بيانها .

٢٠٠
لم يرد بأى من الحكمين ما يثبت أن الجريمة وقعت من ثلاثة فقط (تنقض
٩ فينديمير Vendémiaire سنة ٩ للثورة مشاعراً إليه في سفستر
من ١٨٩ ونمستان هيلي - بند ٤٠٤٢) .
Merle et Vitu, n. 1296; Garraud, n. 2020.
(١)
ولذلك قضى برنضى طلب إعادة النظر المرفوع من ابنة Lesurques
في قضية بوسطنجي ليون (تنقض جنائي ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٨ سري
١٨٦٨ - ١ - ٤٥٧) - انظر ما سبق - بند ١٠١ .

المبحث الثالث

الحكم على أحد الشهود أو الخبراء

أو الحكم بتزوير ورقة

٦٠ - تمهيد :

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على :
جواز طلب إعادة النظر « إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة
لشهادة الزور ، ومغا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون
المعقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة
أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم » .

وكانت المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات الملغى تقصر طلب إعادة
النظر على حالة ما « إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاتبات بسبب
تزوير في الشهادة » وقد حذف قانون تحقيق الجنايات المبرى حذف قانون
تحقيق الجنايات الفرنسي في هذا الصدد (مادة ٤٤٣) تحقيق جنایات
فرنسي (١) ، وكذلك المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (٢) .
أما قانون الإجراءات الجنائية المصري فقد توسع في هذه الحالة بإضافة
الحكم بإدانة للخبر والحكم بتزوير ورقة . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع
قانون الإجراءات الجنائية أنه : أضاف إلى حالة الحكم على بعض شهود
الاثبات من أجل شهادة الزور ، حالة الحكم على الخبر من أجل التزوير
في رايه ، وحالة الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وذلك لانه

(١) وكان النص المصري يحل نقد الفقه لعدم التسوية بين ادانة
الشاهد وتزوير الورقة .

Grandmoulin, n. 973 ; De Hults n. 352

انظر

(٢) ويلاحظ أن المادة ٣/٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

قد تضمنت فقط على ادانة شاهد الاثبات ، فهي لم تسو بين ادانة الشاهد
والحكم بتزوير ورقة ومع ذلك يجوز طلب إعادة النظر استنادا إلى أن
الحكم بتزوير ورقة يعتبر واقعة جديدة .

(Bouzat, n. 1518; Sevestre, p. 194)

معنى للفتنة بين حلة شهادة الزور وهتين الحاليتين ، بل إن اثر الورقة المزورة أو رأى الخبير في عتيدة القضى الجنائى غالبا يشيد من اثر الشهادة الشفوية .

ويستلزم لقبول طلب اعادة النظر في هذه الحالة :

٦١١ - أولا : صدور حكم بالادانة أو التزوير :

يجب أن يكون قد صدر « حكم » على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة الزور وفقا لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعقوبات ، أو حكم بتزوير ورقة .

وواضح من هذا الشرط انه يجب أن يكون قد صدر حكم فعلا ، كما يجب أن يكون الحكم حائزا لحجية الامر المقضى وقت طلب اعادة النظر ، فلا يكفى مجرد رفع دعوى على الشاهد أو رفع دعوى بتزوير ورقة (١) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن العبرة في قبول طلب اعادة النظر انها يكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه . فاذا كان الشايب من مطالعة الاوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا الى النائب العام باعادة النظر وأسماه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان مما استندا اليه فيه الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ، ولما أصدر النائب العام قرارا يرفض الطلب طعنا في قراره املم غرفة الاتهام ثم طعنا في قرار الغرفة امام محكمة النقض ، وقبل ان تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمدا الى تقديم طلب جديد أسماه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا الى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا من هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم أن حكما لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تستلزمه للفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ . ومن ثم فان الطلب المطروح يكون — في حقيقته — لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ،

Garraud, n. 2022 ; Sevestre, p. 191 ; Maunoir, p. 56 ; (1)

Grandmoulin, n. 973.

وهو بهذا الوصف يتزوج تحت حكم الفقرة الخمسة من المادة المذكورة بما لا يصح في القانون رفعه الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العلم وجهته ذلك على ان تكون الاحالة عن طريق اللجنة المشار اليها في المادة ٤٤٣ ، وهذا الذي أقدم عليه الطالبان لا يعدو ان يكون محاولة لاطهار الطلب في اطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهي بعد محاولة يراد بها — انشأتا على الاوضاع المقررة في القانون — ان يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى ، واذا كُتلت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فقله يضمن القضاء بعدم قبوله (١) .

ويستوى ان يكون الحكم بادانة الشاهد في تهمة الشهادة للزور قد صدر بناء على تحريك الدعوى المرمية ضده من النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية (٢) .

ويستوى ايضا ان يكون الحكم بتزوير الورقة صادرا من محكمة جنائية او محكمة مدنية ، كما يستوى ان يكون الادعاء بالتزوير قد رفع بدعوى اصلية او بدعوى فرعية ، اذ ان نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ لم يشترط شيئا من ذلك ، وانما اكتفى بان يصدر حكم بتزوير التقرير او الورقة .

واذا تعدد الشهود او الخبراء في الدعوى او تعددت الاوراق التي قدمت فيها ، فيكفي لقبول طلب اعادة النظر في الحكم ان يحكم بالادانة على شاهد او خبير واحد او ان يحكم بتزوير ورقة واحدة (٣) .

ويجب ان يكون للحكم بادانة الشاهد قد حاز حجية الامر المقضي وقت طلب اعادة النظر . وبناء عليه فاذا كان الحكم مطعون فيه ولم يتم التمسك في الطعن ، فلا يجوز طلب اعادة النظر في هذه الحالة (٤) .

(١) نقض جنائي ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض ص ١٣ رقم ١٦ ص ٦٣ — انظر نقد هذا الحكم فيما يلي بند ١٠٧ .
(٢) Sevestre, p. 192 : Faustin Hélie, n. 4045.

(٣) محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٤٢٤ .

(٤) Faustin Hélie, n. 4045; Vidal et Magnol, n. 889;

Sevestre, p. 194.

ولذا تعذر رفع الدعوى الجنائية على الشاهد لاتخاذها قبله بالولاية
أو العفو أو سقوط الحق في اقليتها بمعنى المادة ، فلا يجوز طلب إعادة النظر
استنادا الى الفترة الثالثة من المادة ٤٤١ معها ثبت بطريق آخر عدم صحة
الشهادة (١) .

كذلك اذا اوقف رفع الدعوى الجنائية على الشاهد بسبب عاهة في
بصره ، فإن طلب إعادة النظر لا يجوز تأسيسه على الفقرة الثالثة
من المادة ٤٤١ .

واذا كان الشاهد قد سمع على سبيل الاستدلال دون حلف يمين ،
فلا يجوز اقامة الدعوى الجنائية ضده معها ثبت انه كان كاذبا في اقواله .

ويلاحظ ان طلب إعادة النظر يكون مقبولا طبقا لنص الفقرة الثالثة من
المادة ٤٤١ حتى ولو كان الحكم الصادر بادانة للشاهد حكما باطلا ، كما
لو كانت شهادة الشاهد باطلة لانه لم يحلف اليمين (مادة ٨٦ من قانون
الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ، أو أن اقواله قد سمعت على سبيل
الاستدلال ، ومع ذلك لم تنتبه المحكمة الجنائية الى ذلك وقضت بادانة

واذا توفي الشاهد قبل الفصل في الطعن بالنقض المرفوع عن الحكم
الصادر بادانته فإن الدعوى العمومية تنقضي قبله ولا يكون هناك حكم
صادر بادانته . وقد ذهب Legraverend أحد الشراح القدامى
الى انه اذا فصلت محكمة النقض في الطعن المرفوع بشأن الحكم الصادر
ضد شاهد الزور دون أن تنتبه الى وفاة هذا الآخر ، فإن الحكم في هذه
الحالة يعتبر نهائيا ويجوز الاستناد اليه في طلب إعادة النظر .
(Sevestre, p. 194)

(١) Faustin Hélie, n. 4046; Garraud, n. 2022; Bouzat, n. 1518.

انظر نقض فرنسي (الدوائر المتبعة) ١٥ مارس سنة ١٩٠٠ سيري
١٩٠٢، ١ — ٤٧٦ ، نقض جنائي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ دالوز
١٩٦٩، ٢١٩ .

ويلاحظ انه يجوز في هذه الحالة طلب إعادة النظر استنادا الى ظهور
أو حدوث واقعة جديدة . (Garraud, n. 2022).

الشاهد ٢ وخلف حكم الإدانة بحجة البراءة المنقضى ، ففي هذه الحالات يجوز
لأن حكم عليه بالمعقوبة استناداً إلى هذه الشهادة طلب إعادة النظر في الحكم
تميلاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ .

وخلاصة القول أنه يجب صدور « حكم » بإدانة الشاهد ، حتى ولو كان
محكماً بطلاً ، أما مجرد عدول الشاهد عن أقواله أو اعترافه بأنه لم يكن
ضاداً فيها لشهده به ، فلا يكفي لقبول طلب إعادة النظر استناداً إلى هذا
الوجه من أوجه الطعن (١) .

وقد انتقد بعض الشراح الشرط الخالص بوجوب صدور « حكم » بإدانة
الشاهد ، لأنه في حالات كثيرة يتعذر صدور مثل هذه الحكم ، كحالة وفاة
الشاهد أو العفو عنه أو انقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية ضده بضمي
المدة أو اصلبته بعامية عتبية ، ولا يجوز أن نجعل شرف المحكوم عليه ظلماً
وحقه في أثبات براءته رهناً بامور لا يد له فيها . ولا يجوز القول — رداً
على هذا النقد — أن المحكوم عليه يستطيع أن يطلب إعادة النظر في الحكم ،
حتى ولو لم يصدر حكم بإدانة الشاهد ، إذا لجأ إلى نص الفقرة الخامسة
من المادة ٤٤١ (تقابلها الفقرة الرابعة من المادة ٦٢٢ من القانون الفرنسي)

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٣٤ تحقيق
جنائيات انادت انه لا يصح التمسك بها لالغاء الحكم الا اذا كان الشاهد
قد حكم عليه فعلاً بسبب تزويره في الشهادة ، فما دام الشاهد لم يحكم
عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لالغاء الحكم . كما انه لا يجوز أن
تطلب محكمة النقض بإرجاء الفصل في طعن ابلها حتى يقول القضاء
الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها (نقض
جنائي ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٦٠
ص ٤٩٧) . وقضت أيضاً بأن أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير
يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني حتى يصح القول بأن ما يجزى
على الشهادة يجري عليها ، فإذا اعترف المتهم بعد أن اخذت المحكمة
بأقواله في إدانة متهم آخر بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء
على ذلك طلب إلغاء حكم الإدانة بحجة أن القانون قد أجل إلغاء الحكم
عن طريق النقض إعادة النظر إذا حكم على شاهد الإثبات بأنه شهد زوراً
في الدعوى (نقض جنائي ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد
القانونية ج ٥ رقم ١٦٣ ص ٢٩٧) .

الخاصة بوقائع الجديدة ، إذ أن هذا القول مذكور بأن المشرع قد وقّع الإجراءات مشددة فيما يتعلق بهذه الحلقة أهمها أن حق طلب إعادة النظر يملكه النائب العلم وحده (أو وزير العدل في فرنسا) دون أصححاب الشك (١) .

ولم يرد بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ شيء عن المترجم ، ومع ذلك ففى رأينا أن المترجم يأخذ حكم الخبير ، وقد سوت المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات بين المترجم والخبير فى العقوبة المقررة لشهادة الزور . وبناء عليه يجوز طلب إعادة النظر عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ إذا حكم بإدانة المترجم فى جريمة شهادة الزور ، إذا كان لترجيته — غير الصادقة — تأثير فى حكم الإدانة الصادر ضد المتهم .

٦٢ — ثانياً : أن يكون للشهادة أو التقرير أو الورقة تأثير فى الحكم :

يجب أن يكون للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة المقدمة تأثير فى الحكم الصادر بإدانة المتهم ، بمعنى أن يكون الحكم قد بنى عليها . أما إذا تبين من الحكم أن المحكمة قد طرحت جانباً شهادة الشاهد أو تقرير الخبير أو الورقة المقدمة ، ولم تؤسس عليها حكمها بالإدانة ، وإنما أسسته على أدلة أخرى فلا وجه لإعادة النظر فى الحكم (٢) .

ويتربط على ذلك بطريق اللزوم العقلى أن يكون الحكم على الشاهد أو الخبير أو الحكم بتزوير الورقة المقدمة ، قد صدر بعد الحكم المطلوب إعادة النظر فيه . أما إذا حكم بإدانة الشاهد أو الخبير أو بتزوير الورقة أثناء نظر الدعوى فمعنى ذلك أن حكم الإدانة لم يكن مبنياً على شيء من ذلك (٣) .

Lemoine, p. 182.

(١)

Garraud, n. 2022; Faustin Hélie, n. 4045; Maunoir, p. 56;

(٢)

Grandmoulin, n. 973.

انظر أيضاً : نقض فرنسى (الدائرة الجنائية) ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨.

دالوز ١٩٦٩ — ٢١٩ .

المرايى — بند ٧٢١ ، أحمد فتحى سرور — الإجراءات — بند ١٥٤

Lemoine, p. 180; Garraud, n. 2022; Vidal et Magnol,

(٣)

ويقتضى لقبول طلب إعادة النظر استنادا الى هذا الوجه من الوجهة الطعن
ان يكون الحكم قد استند الى الشهادة او تقرير الخبير او الورقة المتسببة
حتى ولو كان قد استند معها الى اقله اخرى (١) ، فذلك لان الاصل في المواد
الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي
بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان
للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة (٢) .

n. 889/2; Bouzat, n. 1518; Grandmoulin, n. 973.

ويرى بعض المشرّاح انه اذا صدر الحكم بتزوير الشهادة او الخبرة
او الورقة قبل الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الموضوع ، فانه يجوز
التمسك به لطلب إعادة النظر في هذا الحكم ، لان الطعن بالنقض لا يسمح
للمحكمة النقض بإعادة تحقيق الدعوى وبلغالى فما كان يجوز التمسك
أياها بصحور حكم بتزوير أحد أدلة الدعوى (أحد فتحي سرور —
الاجراءات — بند ٦٥٤ أنظر أيضا مؤلفه في الوسيط — ج ٣ بند ٢٢٦) ويؤخذ
على هذا الراى انه يتعارض مع القول بعدم قبول إعادة النظر في الحكم
بتي كان يجوز الطعن فيه بأى طريق آخر من طرق الطعن بها في ذلك الطعن
بالنقض نفسه .

Faustin Hélie, n. 4045.

(١)

(٢) أنظر من أحكام النقض في هذا الصدد : نقض جنلى في ١٥ مايو
سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٢٧ من ٦٥١ ، ١٢ يونيو
سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ١٦١ من ٧٩٧ ، ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من ١٨
رقم ٢٦٥ من ١٢٥٠ ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ٢٧١ ص
١٧٢٢ ، ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٤٧ من ٧٢٩ ، ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٦٠ من ٨١٧ ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ من ١٩
رقم ١٧٦ من ٨٩١ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٩٦ من ٩٧٤ .
ومن الأحكام الحديثة في هذا الصدد : نقض جنلى ١٤ فبراير سنة ١٩٨٠
مجموعة أحكام النقض من ٢١ رقم ٤٥ من ٢٣١ ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠
من ٢١ رقم ١٧٧ من ٩١١ ، ١٩ أبريل سنة ١٩٨١ من ٣٢ رقم ٦٦ من ٤٣٦٦
أول نوفمبر سنة ١٩٨١ من ٣٢ رقم ١٣٧ و ١٣٨ من ٧٩٥ و ٨٠ .

المبحث الرابع

الفاء الحكم الصادر من محكمة مدنية

١٢٧ - تمهيد :

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على جواز طلب إعادة النظر « اذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية او من احدى محاكم الاحوال الشخصية والى هذا الحكم » .

وليس لهذه المحكمة مقابل في التشريع الفرنسي ، ولكنها مأخوذة عن القانونين الالمانى والايطالى (١) .

وجاء بالمذكرة الايضاحية عن الفقرة الرابعة من المادة ٤٦٩ من مشروع الحكومة المقابلة للمادة ٤٤١ ان هذه المادة ترمى الى حلة ما اذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية في الاحوال التى يتعين على المحكمة الجنائية الاخذ بحكم صادر من جهة القضاء المدنى او الشرعى ثم يلغى هذا الحكم فيما بعد ، كما لو طعن فيه بطريق التماس إعادة النظر بعد ان صدر الحكم الجنائى .

وهذه الحالة مشابهة للحالة السابقة ، اذ فى كليهما تنبئ المحكمة الجنائية حكمها بالادانة على دليل ثم يلغى هذا الدليل بحكم قضائى (٢) .

١٢٨ - محاكم الاحوال الشخصية :

الامر واضح بالنسبة للاحكام الصادرة من محاكم الاحوال الشخصية ، فهى تحوز جحية الامر المقضى اتم القضاء الجنائى ، عملا بنص المادة ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، التى تقول : « تكون للاحكام الصادرة من محاكم الاحوال الشخصية فى حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم

(١) انظر المادة ٤/٣٩٩ من القانون الالمانى الصادر سنة ١٨٧٧ والمعدل سنة ١٩٢٤ ، والمادة ٢/٥٥٤ من القانون الايطالى الصادر سنة ١٩٣١ . -
(٢) العربى - بند ٧٢٢ .

الجنائية في المسائل التي يتوقفا عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وبناء عليه اذا صدر حكم بإدانة المتهم في جريمة الزنا تأسيسا على صدور حكم من محكمة الأحوال الشخصية بمسحة زواجها ، ثم ألغى هذا الحكم بان قضى ببطالان زواجها أو باعتبارها مطلقة وقت وقوع الفعل المكون للزنا ، يجوز للمحكوم عليها طلب إعادة النظر في الحكم عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة {٤١} سالفه الفكر (١) م .

٦٥ - المحاكم المدنية :

أما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فقد نصت المادة ٥٧ : من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى ماعلها » . ومعنى ذلك أن كل ما تقرره المحكمة المدنية بشأن وقوع الجريمة ونسبتها الى ماعلها لا يتيد القاضى الجنائى ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على ما انتهت اليه المحكمة المدنية . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن القنود أوجب في كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ اتفاقه مع سائر الأدلة التي أقرها . ولما كانت المادة ٥٧ : من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى ماعلها ، وكلن يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بالإدانة أشرف الى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت في الحكم القاضى برد وبطلان السند مثار الاتهام ، مستدلا بذلك على أنه مزور ، وعلى ثبوت جريمتى تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذه دليلا ضد الطاعن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتحصيل عناصر الدعوى وأجراء ما تراه من تحقيق موصول الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين المسندتين الى الطاعن ، اجتراء منها بمجرد سرد وقائع الدعوى المدنية نقلا عن الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون

فيه يكون مصيداً يمتنع النقض مع الإحالة (١) ١٠

وقضت أيضاً بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقضي إياها المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها للمرتكب فعلها . فإذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رُفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية لمعلوماً أن تقوم هي ببجته جميع الأدلة التي تبني عليها عقوبتها في الدعوى . أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكماً على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة ، فإن ذلك يجعل حكماً كأنه غير مسبب (٢) ١١

وما من شك في أن الحكم الجنائي إذا أقبل قضاءه بالادانة على ما انتهت إليه المحكمة المدنية دون أن تتحرى أدلة الادانة ، فإن الحكم الجنائي يكون باطلاً في هذه الحالة ، ويتمين الغلوه عند الطعن فيه بالاستثناء أنه النقض ١٢

ولكن ما الحل إذا لم يطعن المتهم في الحكم الجنائي آنف الذكر ، وأصبح بالتالي حائزاً لحجية الأمر المقضي ، ثم ألغى الحكم المدني الذي كان أساساً لحكم الجنائي البطلان ؟ ١٣ . من رأينا أن المحكوم عليه في هذه الحالة يجوز له طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي . ولا يغض من سلامة هذا النظر ما يمكن أن يقال من أن الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني الذي ينظر الطعن في الحكم المدني بحيث يتعذر إلغاء هذا الحكم الأخير . فهذا النعيم

(١) نقض جنائي ٦ مارس سنة ١٩٦٧ . مجموعة أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٥ من ٣٢٢ ١٤

(٢) نقض جنائي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . مجموعة أحكام النقض ص ١٨ رقم ٢٣٦ من ١١٣٠ ، انظر أيضاً نقض في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٩٥ من ٩٣ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٤٣٤ من ٥٦٨ ، وقضت كذلك بأن الحكم من المحكمة المدنية بصحة الديون المدعى بأنها تستعمل على فوائد ربوية لا تأثير له على الدعوى الجنائية بشأن جريمة الاعتداء على الأراض بلقربى الفاحش (نقض جنائي في ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٩١ من ١٦٥) . انظر أيضاً الأحكام المشار إليها في البند التالي .

— اذا اثر — مردود بان الحكم الجنائي عند التزم بالحكم المدني وجعله حجة عليه وسلم بما انتهى اليه دون بحث اطة الادانة ، ومن غير المستساغ عقلا ولا قانونا أن يكون الحكم الجنائي — الذي جمل أسباب الحكم المدني أسبابا له — حجة امام القضاء المدني الذي ينظر الطعن في الحكم المدني (٤) .

٣٦ — تعيد القضاء الجنائي بالحكم في المسائل المعارضة :

في كثير من الحالات تكون المحكمة الجنائية مسرعا لعديد من المشكلات غير الجنائية التي يتعين بحثها للفصل في الدعوى الجنائية . فمثلا قد تثير جريمة خيانة الامة بحثا حول تكليف العقد الذي بوجبه تسلم المتهم المال موضوع الجريمة ، وقد ينفخ في جريمة اصدار شيك بدون رصيد بأن الورقة كيبيلة وليست شيكا ، وقد يثور البحث حول صفة التاجر بالنسبة لجريمة الاملاس وقد ينفخ المتهم في جريمة تبديد المحجوزات بعدم قبلم الحجز وهكذا . .

والقاعدة العامة ان المحكمة الجنائية يجب عليها الفصل في كافة المسائل غير الجنائية (٢) وذلك طبقا لنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن : « تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة امامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » وقد استثنى المشرع مسائل الاحوال الشخصية فأجاز وقف الدعوى الجنائية وتحديد أجل لقوى الشأن لرفع المسألة الى الجهة ذات الاختصاص ، اذ تنص المادة ١/٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للبتهم او للدعى بالحقوق المدنية او للجنى عليه حسب الاحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص » .

(١) قارن : أحمد فتحي سرور — الوسيط — ج ٣ — بند ٢٢٧ اذ يرى ان وسيلة علاج الحكم في هذه الحالة هي الطعن بالنقض فقط .
(٢) اما المسائل الجنائية فقد نصت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الجنائية » .

والمنع الآن هو : هل يتقيد القضاء الجنائي بالحكم الصادر من القضاء المدني في هذه المسائل ، أم يتمتع عليه إعادة بطلها والفصل فيها ؟

يجرى قضاء محكمة النقض على أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنظر في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أملاها - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - دون أن تقتيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تطلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة (١) . وقضت أيضا بأن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يلايد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والإشادات على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الإشادات والدلائل بكل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا (٢) .

والصحيح عندنا أن القضاء الجنائي يتقيد بالحكم الصادر من المحكمة المختصة بصدد هذه المسائل ، والدليل على ذلك ما يأتي :

١ - واضح من نص المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم

(١) نقض جنائي ٤ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٩٤. ص ٥٧١ .

(٢) نقض جنائي ٣٠ مارس سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٦٦. ص ٢٨٥ .

انظر أيضا : نقض جنائي ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض ص ١ رقم ٢١١ ص ٦٤٤ ، ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ ص ٧ رقم ٢٢٨ ص ٨٢٤ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ٢٣٦ ص ١١٣٠ ، ١٨ يناير سنة ١٩٧١ ص ٢٢ رقم ١٩ ص ٧٨ ، ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ١٧٠ ص ٨١٨ ، ١١ يناير سنة ١٩٧٩ ص ٣٠ رقم ٩ ص ٦٠ ، ١١ مارس سنة ١٩٧٩ ص ٣٠ رقم ٦٩ ص ٢٢٢ .

ويلاحظ أن عدم تقيد القاضي الجنائي بالحكم المدني لا يمنعه من أن يستند في حكمه إلى نفس الأدلة التي استند إليها الحكم المدني ما دام قد تحقق منها بنفسه واقتنع بها (نقض جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٩٤ ص ٦١ ، ٢٤)

الجنائية ، فيها يتعلق « بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » وبمفهوم المخالفة من هذا النص يمكن القول بان الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية تصورية قوة الشيء المحكوم فيه امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بجميع المسائل غير المتعلقة « بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » (١) .

٢ — كلا القضاة الجنائي والمدني مختص بالفصل في هذه المسائل ، فاذا سبق الفصل فيها نهائيا من القضاء المدني — وهو المختص اصلا بالفصل فيها — وجب بداهة ان تنترم المحكمة الجنائية بالحكم المدني في هذا الصدد ، خصوصا وان طرق اثبات هذه المسائل واحدة امام القضاة الجنائي والمدني اذ تنص المادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على ان « تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل » (٢) .

٣ — يستنتج من نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم المدني — في بعض الصور — يقيد المحاكم الجنائية ، بحيث يكون الحكم الجنائي « مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية » . ويرى البعض ان نطاق هذه الحلة يتسع ليشمل جميع الحالات التي تبني فيها المحكمة الجنائية حكما على حكم صادر من محكمة مدنية ، وان كانت غير ملزمة بذلك قانونا ، اذ يعني ذلك انها اعتمدت في الادانة على عنصر ، ثم زال هذا العنصر (٣) .

٦٧ — الحكم المدني بمعناه الواسع :

يجب ان تفهم عبارة « حكم صادر من محكمة مدنية » الواردة بالفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على انها تشمل كافة الاحكام الصادرة من المحاكم غير الجنائية في الدعاوى غير الجنائية ، ويستوى

(١) بهذا المعنى محمود مصطفى — الإجراءات — بند ١٥٣ ، أحد فتحي سرور — الإجراءات — بند ١١٨ ، محمود نجيب حسني — الإجراءات — بند ١٤٢٨ ، عمر السعيد رمضان — بند ٢٠٧ .

عكس ذلك : العرابي — بند ٨٠٤ ، علي عبد الباقي ص ٦٢٦ .

(٢) محمود مصطفى — بند ١٥٣ .

(٣) محمود نجيب حسني — الإجراءات — بند ١٤٢٨ .

بعد ذلك أن يكون موضوعها مسألة من مسائل القانون المدني أو القانون التجاري أو قانون المرافعات أو القانون الإداري ، فالمرجع يستعمل في قانون الإجراءات الجنائية عبارة « المحاكم المدنية » للدلالة على « المحاكم غير الجنائية » بصفة عامة ، وهو يتصدد التفرقة بين القضاء الجنائي وغيره إما كان نوعه (١) . فنجده قد جعل الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية بعنوان : « في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » . والملاحظ أن المشرع قد أورد في هذا الفصل كافة المسائل غير الجنائية ، ونمى يكتب بالمثل المدنية البهنة كما هو عنوان الفصل ، فنجده في المادة ٢٢٠ يتكلم عن دعوى التعويض المدني ، وفي المادة ٢٢١ يدخل المحكمة الجنائية الاختصاص بجميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ، أي سواء كانت هذه المسائل مدنية أو تجارية أو متعلقة بقانون المرافعات أو بغير ذلك من القوانين ، وفي المادتين ٢٢٢ و ٢٢٤ يتكلم عن اختصاص المحكمة الجنائية بمسائل الأحوال الشخصية ، وأخيراً نراه في المادة ٢٢٥ يتكلم عن اختصاص المحاكم الجنائية بالمسائل غير الجنائية . وهذا يؤكد أن المشرع يتصدد بعبارة « المسائل المدنية » الواردة بعنوان الفصل كافة المسائل غير الجنائية (٢) .

وبناء عليه إذا قضت المحكمة الجنائية بآانة متهم بجريمة رشوة

(١) وهذا ما ذهبت اليه محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الاحوال الشخصية لغير المسلمين) فقضت بتاريخ ٢٣ يوتية سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٥٧ بأن حجية الحكم الجنائي ليست قاصرة على الدعوى المدنية البهنة ، بل تمتد هذه الحجية الى الدعوى المختلفة سواء كانت دعوى مدنية بتهة أو دعوى احوال شخصية أو غيرها . . . وأن المشرع خبيراً عزيز بلطف المحاكم المدنية فقد تصدد تفرقة القضاء الجنائي عن غير إيا كان نوعه (الحكم غير منشور) .

(٢) ويلاحظ أن القانون الإيطالي قد نص صراحة على جواز إعادة النظر في الحكم الجنائي إذا كان مبنيأ على حكم صادر من محكمة مدنية أو إدارية ثم ألغى هذا الحكم (مادة ٢/٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي) .

استناداً إلى حكم صادر من القضاء الإداري بتوافر هيئة الموكلة بالعمالية :
ثم التفت هذا الحكم : لجواز طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي :

٦٨ - القضاء المدني العادي والاستئناف :

يستوى أن يكون الحكم المدني صادراً من المحاكم المدنية العادية أو من
المحكمة الاستئنافية كخضاء التحكيم ، ونسواء كان التحكيم اختيارياً طبقاً
لأحكام المواد ١٥٥ وما بعدها من قانون المرافعات ، أو كان التحكيم وجوبياً
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام .

٦٩ - التناقض بين الحكيمين :

قد يبنى الحكم الجنائي على حكم صادر من القضاء المدني ، ثم يصدر
بعد ذلك حكم مدني آخر منقض أو متعارض مع الحكم المدني الأول ، فهل
يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي تأسيساً على هذا التناقض
أو التعارض بين الحكيمين المدنيين ؟ ! . الجواب بالنفي لأن نص الفقرة
الرابعة من المادة (٤٤) صريح في أن طلب إعادة النظر لا يجوز في هذه الحالة
إلا إذا « النفي » الحكم المدني الذي بني عليه الحكم الجنائي ، وفي هذه
الحالة لم يتم التناقض المتكتم المتكفي ، بل صدر حكم مدني آخر منقض أو متعارض
له ، ولا يجوز القول بأن الحكم المدني اللاحق قد أنقض الحكم المدني السابق
عليه ، إذ أن هذا القول إذا صح في مجال التشريع مائة لا يصح في مجال
الاحكام ، ملاحكم حتى تائمه وحاقرة لعجبة الامر المتضيق الى ان يتم الفلواها .

ولكن يمكن أن نقول أن الحكم المدني الأخير المنقض مع الحكم المدني
الأول ، يعد بمثابة ورقة جديدة تجيز طلب إعادة النظر جلاً بفقرة الخمسة
من المادة (٤٤) .

المبحث الخامس

الواقعة الجديدة

٧٠- تعميم :

تنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على جواز طلب إعادة النظر « إذا حدث أو ظهرت بعد الحكم وتلغ أو إذا قدمت أوراق أو تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » (١) .

وهذه الحالة هي أهم وأخطر حالات طلب إعادة النظر ، وهي من العموم بحيث تشمل الحالات الأربع السابقة عليها ، فتعتبر هذه الحالات تطبيقات محددة *applications spécifiques* للحالة الخامسة (٢) ، حتى أن بعض الشراح ذهب إلى القول بأنه مع وجود هذا الوجه من أوجه الطعن لا محل في الحقيقة للاعتراف بالوجه الآخر (٣) ،

وإذا كان المشرع قد فتح الباب على مصراعيه لكل دليل جديد يثبت براءة المحكوم عليه دون التعيد بوقوع معينة ، إلا أنه من ناحية أخرى قيد وضع قيودا محددة يستهدف بها منع إساءة استعمال هذه الحالة وإلحاق بحجية الأحكام .

ونظرا لأهمية هذه الحالة فائنا سنتكلم عنها بكثرة من التفصيل .

(١) انضلت هذه الحالة في التشريع الفرنسي لأول مرة بقانون ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ ولم ينظرها عنه الشارع المبرى إلا في قانون الإجراءات الجنائية الحالي . انظر ما سبق بند ١١ .

(٢) Pinatel, n. 26 ; Garraud, n. 2008 ; Stéfani et Levasseur, n. 682 .

(٣) الفرائي - بند ٧٢٥ ، وجاءت بالفقرة الاستثنائية في هذا المصدد أنه إذا كانت الحالة الأخيرة يمكن أن يذهب إليها المباحث الأخلاق والأربع التشريعات التي وردت بالمادة ٤١ إلا أنه لا يجب أن يرد عليه هذا المبدأ من وجه الطعن على أصليها وأصبعه لا يقتضي ما يقتضيه هذه الحالة من التعديلات ومن أجل ذلك نص على هذه الحالات استثنائا وميزة بغير أدات خلقة .

وواضح من النص المذكور أنه يلزم لتطبيقه توافر الشروط الآتية :

- ١ — وجود واقعة أو ورقة .
- ٢ — أن تكون الواقعة أو الورقة غير مطلوبة وقت الحكم بالإدانة .
- ٣ — أن يكون من شأن الواقعة أو الورقة ثبوت براءة المحكوم عليه .

والشرط الأول متعلق بطبيعة الواقعة الجديدة وستتكم عنه في المطلب الأول ، أما الشرطان الثاني والثالث فيمتثلان بصفات الواقعة وهما صفة الجدة والجدولة وستتكم عنهما في المطلبين الثاني والثالث على التوالي .

المطلب الأول

طبيعة الواقعة

٧١ — تمهيد :

لم يحدد القانون طبيعة الواقعة الجديدة ، بل اقتصرت المادة ٤٤١/٥ من قانون الإجراءات الجنائية على ذكر كلمتي « وقائع » و « أوراق » . أما المفكرة الإيضاحية لمشروع القانون فقد ضربت الأمثلة الآتية : إذا ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بعمالة في عقله وقت ارتكاب الجريمة ، أو أنه كان محبوسا في هذا الوقت ، أو إذا عثر على الشيء المسروق لدى الجاني عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة .

وسوف نبين فيما يلي كيف تطور مفهوم الواقعة الجديدة في الفقه والقضاء الفرنسيين .

٧٢ — الوقائع المادية والمرض العقلي :

ذهب الفقه الفرنسي في أواخر القرن للتلسع عشر ومطلع القرن الحادي إلى أن الواقعة التي تجيز طلب إعادة النظر يجب أن تكون واقعة مادية *un fait matériel* يقول لوبواتيفان *Le Poittevin* أن حالات طلبية إعادة النظر وأن اتسع نطاقها ، إلا أنها بما تزال محصورة في النظرة المادية . كان يثبت أن الجريمة ارتكبتها شخص آخر أو أن الفعل لم يقع أصلا ، وأن

عواقبنا وأعمالنا التشريعية تتسم بهذه الفكرة ، وبناء عليه نقى لا أجرى على القول بأن عدم مسئولية المتهم بسبب مرضه العقلي تدخل في نطاق الواقعة الجديدة التي تجيز طلب إعادة النظر (١). وفي هذا الصدد أيضا يقول Le Bertre أن الواقعة المخفية الجديدة هي التي نجد لها أساس جميع حالات طلب إعادة النظر (٢). ويقول أيضا Mongibeaux أن القانون استلزم أن تكون الواقعة المادية مؤدية إلى التعارض مع حكم الادانة ، ولم يتصد المشرع مجرد تقدير جديد للوقائع (٣) .

وخلاصة القول أن جلبنا من الفقه الفرنسي قد ذهب إلى أن الواقعة الجديدة التي تجيز طلب إعادة النظر يجب أن تكون واقعة مادية *un fait matériel* وهي ما يمكن الاحساس بها ، أما كل ما لا يمكن ادراكه بالحس ويكون موضع خلاف في التقدير وهو ما يطلق عليه الفرنسيون *jugement de valeur* ومثاله التقليدي المرض العقلي غير انطاهر وقت الجرمية ، فإن فقهاء القرن الماضي لم يعتبروا هذه الواقعة سببا لطلب إعادة النظر ، إذ أن ما حلت الدعوى الجنائية تبقى — رغم ذلك — دون أى تغير ، والمرض العقلي مسألة تقديرية تقاس بمعيار شخصي متغير إلى ما لا نهاية وخاضع لكافة المجادلات (٤) .

ولعل ما دفع الفقه الفرنسي إلى التشدد في هذا الصدد ، أن الحقيقة الطبية فيما يتعلق بالامراض العقلية لم تكن قد استقرت بعد في ذلك الوقت ، وهذا ما دعا محكمة النقض الفرنسية إلى رفض كثير من طلبات إعادة النظر بحجة أن المرض العقلي المدعى به لم يثبت بصفة قاطعة ، فقضت بأن العيب الوراثي المدعى به من طبيعته انكشف عن الاستعداد النمطي للمرض ، ولكن ليس من شأنه قيام حالة الجنون وقت ارتكاب الجريمة ، وبالتالي لا تتوازن

(١) Le Poittevin, Rapport à la Société Générale des Prisons. revue pénitentiaire, 1895, p. 978, et suiv.

(٢) Le Bertre, p. 156.

(٣) Paul Mongibeaux, Des solutions apportées en droit pénal français au problème de l'erreur judiciaire, thèse, Poitiers, 1906; P. 149.

(٤) أنظر عرض هذا الرأي في : Pinatel, n. 38

الواقعة الجديدة كما تم عليها القانون ، ويتعين علينا تبنيها .
اعادة النظر (١) :

وقضت بأنه اذا كان الثابت من النتيجة التي انتهى اليها تقرير الطبيب الشرعى ان المتهم كان في حالة فقدان الذاكرة بحيث لا يمكنه السيطرة على أفكاره أو تصرفاته ، إلا ان هذا التقرير قد رجح احتمال حدوث ذلك ، ولم يكن مجرد الاحتمال غير المؤيد بأى أدلة أخرى معاصرة للجريمة أو مرتبطة بها ، لا يجوز الامتناع على حجة الشيء المحكوم نفيه القاطنة على تحقيقات تبت بطريقة سليمة ، لذلك يتعين رفض الطلب (٢) .

ومن ناحية أخرى ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أنه اذا ثبت المرض العقلى على وجه القطع واليقين وقت ارتكاب الجريمة ، فان طلب اعادة النظر في الحكم يكون مقبولا . ومن القضايا الهامة التي عرضت على محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد قضية Eugene Davoust . وكان تدبىض عليه في حالة تلبس أثناء سرقة دراجة في الطريق العلم ، وأبدي دفاعاً مؤداه أنه ارتكب الفعل تحت تأثير السكر ، ولكن المحكمة قضت بادلته . وفي داخل السجن ارتكب أعمالاً مجنونة ، وقد اعتقد المثبرفون على السجن

(١) نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩٠٩ بليتان ١٩٠٩ — ٢٥ — ٥٢ :
— وبعد حوالى ربع قرن من صدور هذا الحكم قال الاستاذ بيناتل نيه رسالته عن الواقعة الجديدة (سنة ١٩٢٥) ان هذا الطلب لو عرض على محكمة النقض اليوم لغضت بقبوله حسبما يتضح من اتجاهاتها الحديثة (Pinatel, n. 61)

وقضت أيضا برفض طلب اعادة النظر المرفوع من شخص يدعى Boisville . كان قد قبض عليه أثناء عرضه لعضفه التماسية امام بعض الاطفال ، وقضى بادلته في جريمة الفعل الفاضح العلنى وأسست قضاءها بالرفض على أنه اتضح من الشهادة المرضية الاولى المقدمة من المتهم أنه كان في حالة جنون في وقت سبق على وقوع الجريمة بسبعة شهور وليس وقت ارتكاب الجريمة . ومن ناحية أخرى فان الشهادة المرضية الثانية لا تجزم بقيام علاقة بين الحالة العقلية للمتهم ومسئوليته الجنائية وقت ارتكابه الأفعال المبنية إليه (نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ — ٤٦ — ٥٦) .

(٢) نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩١٩ بليتان ١٩١٩ — ١٢ — ١٦ :

يو في بديء الامر — ان السجن يتصنع ارتكاب هذه الاعمال ، ولكن تبين — بعد نظره الى المستشفى — انه يصيب بشلل علم في مرحلة الاخيرة ، ولما اعراضه بدأت في الظهور عليه منذ اكثر من سنة ، ولما عرض على محكمة النقض طلب اعادة النظر في الحكم قضت بان عدم مسئولية المتهم وقت ارتكابه الجريمة تعد واقعة جديدة ، وتقضت الحكم دون احالة (١) .

وخلاصة القول انه لا يشترط في الوقت الحاضر ان تكون الواقعة مادية يدركها الحس ، بل يكفي ان تكون قيمة معنوية غير محسوسة ، طالما انها ثبتت على وجه قاطع لا يترك مجالا للمناقشة واختلاف الراى . وبناء عليه فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على ان المرض العقلى وقت ارتكاب الجريمة بعد واقعة جديدة تجيز طلب اعادة النظر في الحكم (٢) .

(١) نقض جنائى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١١ دالوز الدورى ١٩١٢ —

١ — ٢٢١ وجاء بأسباب هذا الحكم :

... l'irresponsabilité de Davoust au moment de l'action constitue un fait nouveau ...

(٢) نقض جنائى ١٩ بولية سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ١٦٥ —

٢٨٤ ، ٢ اغسطس سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ١٧٦ — ٢٩ بونية سنة ١٩١٩ بليتان ١٩١٩ — ١٥٠ — ٢٥٢ ، ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ٦٠ — ٩٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que la révélation de l'état de démence ainsi constaté chez Demichy depuis sa condamnation, mais existant déjà lorsqu'il a commis les actes pour lesquels il a été condamné, constitue un fait nouveau, inconnu des juges, et d'où il résulte, aux termes de l'art. 64 du Code pénal, qu'on ne saurait voir dans ces faits ni crime ni délit, qu'il y a donc lieu d'annuler le jugement de condamnation intervenu;...

نقض جنائى ١٨ بونية سنة ١٩٢١ بليتان ١٩٢١ — ٢٦٢ — ٢٤٥ —

وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que la révélation de l'état de démence ainsi constaté chez Portier depuis sa condamnation, mais déjà existant au moment où il a commis l'acte pour lequel il a été condamné, constitue, au sens de l'art. 443 n. 4 du C. inst. crim., un fait nouveau, inconnu des juges, pouvant, aux termes dudit article, donner ouverture à révision;...

وقد اُضارت المذكرة الإيفاحية لقانون الإجراءات الجنائية المصري صراحة إلى أن المرض المعطى وقت وقوع الجريمة يعد واقعة جديدة تجيز طلب إعادة النظر .

٧٢ — الواقعة العلمية :

قد يظهر اكتشاف علمي جديد لا يتفق مع حقيقة علمية كانت مستقرة وقت صدور الحكم الجنائي ، وفي هذه الحالة يعد هذا الكشف العلمي « واقعة جديدة » تبرر إعادة النظر في الحكم .

ولعل أشهر قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد قضية الصيدلي دانفال Danval الذي اتهم بقتل زوجته بسم الزرنيخ ودانته محكمة جنليات السين في ١٠ مايو سنة ١٨٧٨ بلاشغال الشاقة المؤبدة بعد أن ثبت من التحليل الكيميائي لاعضاء الجثة وجود كميات من الزرنيخ بها ، واكد الخبراء قيام الرابطة بين وجود الزرنيخ بجثة مدام دانفال ووفاتها . وكان الرأي المجمع عليه في ذلك الوقت أن الزرنيخ لا يتواجد بطريقة طبيعية في الجسم البشري .

وبعد مضي ربع قرن على الحكم بإدانة دانفال ثبت علميا وجود الزرنيخ بطريقة طبيعية في الجسم البشري ، فتقدم المحكوم عليه بطلب الى محكمة النقض لاعادة النظر في الحكم تأسيسا على هذه الواقعة العلمية ، ولكن محكمة النقض قضت بتلريح ٨ مارس سنة ١٩٠٦ برفض الطلب ، لان الثابت من تقرير الخبراء ، الذين ندبتهم المحكمة ، أن أثر الزرنيخ الموجودة بجثة مدام دانفال لا يمكن أن تكون قد وجدت بطريقة طبيعية ، إذ أن الكمية التي عثر عليها في جثة المجنى عليها تزيد عن الكمية التي تتواجد عادة في جسم الإنسان (١) .

(١) نقض جنائي ٨ مارس سنة ١٩٠٦ بلتين ١٩٠٦ — ١١٩ — ٢٠٣ .

وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que les experts ... affirment expressément dans leur rapport que les traces d'arsenic, trouvées dans le cadavre de la dame Danval, ne peuvent résulter de l'existence normal de l'arsenic dans les organes, que

وبعد حوالي سبع عشرة سنة اكتشفت الملم مرضاً: جديداً هو نقص
أفرازات الغدة فوق الكلوية *insuffisance surrénale aiguë* تتشابه
أعراضه مع أعراض التسمم . واستناداً إلى هذا الكشف العلمي الجديد
طرح للمرة الثانية على محكمة النقض طلب إعادة النظر في الحكم الصادر
ضد دانفال . وفي هذه المرة قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة
١٩٢٣ بقبول الطلب استناداً إلى أن هذه الواقعة تلقي شكاً كبيراً جديداً
حول الظروف التي ماتت فيها مدأم دانفال ، وتتولد عنها قرينة قوية على
براءة المتهم تبرر إعادة النظر في الحكم الصادر بإدانته (١) .

والامر الذي يجب التنبيه إليه هو أن الواقعة العلمية يلزم لاعتبارها
واقعة جديدة تجزى إعادة النظر في الحكم ، أن تكون قد أصبحت حقيقة علمية
مستقرة لا تترك مجالاً للجدالة فيها أو التشكيك في صحتها . أما إذا كانت
الواقعة في حلجة إلى أعمال الرأي فيها ، والدخول في متاهات جدلية حول
صحتها ، فإنها لا تبرر طلب إعادة النظر في الحكم .

ces quantités d'arsenic sont, en effet, très supérieures aux doses infinitésimales, qui ont fait l'objet des études récentes à propos de l'arsenic normal, et qu'en admettant comme démontrée l'existence de ces doses infinitésimales d'arsenic dans certains organes ou tissus de l'homme et des animaux, ce fait ne saurait être invoqué pour expliquer la présence de quantités de cette substance qui ont été trouvées dans les viscères de la dame Danval, qu'il ressort de ces constatations et déclarations des experts que la découverte dont il s'agit ne constitue pas dans l'espèce un fait nouveau de nature à établir l'innocence du condamné...

(١) نقض جنائي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ داللون الدوري ١٩٢٤ — ١ .

٦٦ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que des faits nouveaux, ci-dessus énoncés, découlent le doute le plus sérieux sur la circonstance que la mort de la dame Danval, aurait été occasionnée par une intoxication arsénicale, qu'il résulte de ces faits en faveur de Danval, une présomption d'innocence assez grave pour mériter la révision de la condamnation prononcée contre lui, ...

١٠ وتطبيقاً لفظة عرض على محكمة التفتش البلجيكية طلب لاعبة، النظر
بضامان المتهم قد ثبتت جرمته وقت ارتكاب الجريمة من تقرير جديدة قديمة
الخبراء بعد الحكم . وقد رفضت المحكمة هذا الطلب تلمسياً على أن الإدعاء
بالجنون سبق إثباته أمام محكمة الموضوع ، وبجند المحكمة مستمينة برأي
أهل الخبرة الذين انتهوا إلى عدم قيمة هذه الحالة. وإن اختلاف تقارير
الخبراء المتقدمة أخيراً مع تقرير الخبراء القديمة. أولاً إلى محكمة الموضوع *
لا يعتبر واقعة جديدة ، إذ لا يوجد ما يقطع بتغيير الرأي الأخير على الرأي
الأول للخبراء (٢١) .

وقضت محكمة التفتش الفرنسية برفض طلب إعادة النظر المبني على
شهادة مرضية تفيد أن المحكوم عليه كلن مريضاً عقباً وقت ارتكاب الجريمة .
واسست قضاءها بإلغاض على أن الحالة العقلية للمحكوم عليه كانت محل
بحث قبل صدور حكم الإدانة من مجلس الحرب ، وبالتالي فإن الخلاف حول
تقدير هذه المسألة بواسطة الشهادة المرضية المتدبة بلف الدعوى لا يعتبر
واقعة جديدة (٢٢) .

وقضت أيضاً بأن حالتى الإرهاق والانهيار اللتين يستند إليهما المحكوم
عليه في طلب إعادة النظر قد سبق طرحهما على مجلس الحرب قبل صدور
حكم الإدانة (٢٣) .

(١) نقض بلجيكي ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ بلجيكي ١٩١٢ — ٢ —

٨٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que si les experts nommés en 1910 ont conclu que, depuis
les rapports médicaux de 1899 et de 1905, une notable aggravation est
survenue dans son état psychique, au point de le faire considérer comme
irresponsable, ce n'est point là un fait nouveau, mais une modification
dans l'opinion des experts de 1910, dont l'un avait rédigé les rapports
précédents ; que rien ne prouve que cette opinion soit préférable à la
première, ou qu'il ait été mal jugé en 1909 ; que, dès lors, il n'y a pas
lieu, dans l'espèce, à application de l'art. 443 n. 3 Code d'inst. crim.

(٢) نقض جنائي ٢٧ يولية سنة ١٩١٧ بلتيان ١٩١٧ — ١٧٦ —

٣٠٦٠ .

(٣) نقض جنائي ٢٥ أبريل سنة ١٩١٨ بلتيان ١٩١٨ — ١٨ — ١٦٦٠

ويعد استقراض القضاء السويسري — سواء القضاء الفيدرالى أو القضاء المقاطعات — على أن تجاربه الخيرة تعيد واقعة جديدة ، ولكن يلزم أن يتضمن التقرير « عنصرا جديدا » *un élément nouveau* لها إذا كان مجرد تقدير مختلف لنفس الوقائع *une simple appréciation différente des mêmes faits* فلا يعد في هذه الحالة واقعة جديدة تجيز طلب إعادة النظر (١) .

وقد لاحظ — بحق — بعض الشراح أن المشكلة قد انتقلت من بحث حول طبيعة الواقعة الى بحث آخر متعلق بأحد شروط الواقعة وهو مدى جديتها (٢) . وبعبارة أخرى فإن المشكلة لم تعد متعلقة بنوع الواقعة وتكوينها، وإنما عدت متعلقة بما إذا كانت واقعة « جديدة » أم أنها مجرد ترداد لنفس الوقائع التى سبق طرحها على محكمة الموضوع .

٧٢ — التفسير الجديد لمسألة قانونية :

من المسلم به أن الواقعة الجديدة يجب أن تتصلب بوقائع لا بالقانون . وبالتالي لا يعتبر واقعة جديدة أى رأى أو نظرية قانونية جديدة يخلف للرأى أو النظرية التى اتخذها الحكم الجنائى أساسا لفتله .

ومن القضايا الهامة التى عرضت على محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد قضية قضية القس جاكو *Jacquot* وتخلص إقامتها في أن محكمة *Monthéliard* قضت بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ بتفريجه مبلغ ٢٥ فرنك في تهمة تحريض المصلين على مخالفة قرار أصدره المدة بمنع المراكب من للشوارع والميادين وسائر الأماكن العامة . وقد دفع المتهم أمام المحكمة بأن قرار المدة مطعون في مشروعته أمام مجلس الدولة ، وطلب من المحكمة وقف التصل في الدعوى الجنائية حتى يقول مجلس الدولة كلمته النهائية بشأن مشروعية هذا القرار . ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ، وقررت

(١) انظر في معنى هذا القضاء :

Robert Vouin, l'arrêt Jaccoud du 29 novembre 1965, rev. sc. crim., 1969, P. 380.

وسيرد عرض هذه القضية بالتفصيل فيما بعد بند ٨٤ .

(٢) أحمد فتحي سروز — المحال السابق — ص ٦١ .

أن المدة قد مارس حكمه القانوني بوصفه رئيسا للوليس البلدي في المحافظة على النظام والأمن العام طبقا لنص المادة ٩٧ من القانون الصادر في ٥ أبريل سنة ١٨٨٤ .

وبعد سبعة أشهر من صدور هذا الحكم الجنائي ، وعلى وجه التحديد في ٩ يونيو سنة ١٩١٤ قضى مجلس الدولة ببطالان قرار المدة لانه يعتبر تعديا على حرية ممارسة الشعار الدينية .

واستنادا الى حكم مجلس الدولة قدم الاب جاكو طلبا لاعادة النظر في الحكم الصادر ضده ، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٥ برفض الطلب تأسيسا على أن التفسير الجديد لمسألة قانونية لا يكون الواقعة الجديدة ، فالقضاء الجنائي يجب أن يفصل بنفسه في كافة المسائل التي يتوقف عليها توقيع العقاب الا اذا نص القانون صراحة على خلاف ذلك ، والتقدير المخلف الذي انتهى اليه مجلس الدولة بشأن قرار المدة لا يفتح السبيل لاعادة النظر في الحكم (١) .

والتفسير التشرعي الجديد الذي لا يتفق مع التفسير الذي انتهت اليه المحكمة لا يعد واقعة جديدة ، وسبب ذلك واضح ، اذ الامر في هذه الحالة يتعلق بمسألة الحكم من حيث تطبيق القانون ، لا من حيث صحته في استخلاص الوقائع ، ومبنى طلب اعادة النظر هو اصلاح ما شلب

(١) نقض جنائي ٥ أغسطس سنة ١٩١٥ دالوز الدوري ١٩١٦ —

١٢٣ — وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que, l'interprétation nouvelle donnée à une question juridique ne constitue pas le fait nouveau, puisque, sauf dérogation expresse de la loi, la juridiction répressive doit résoudre elle-même toutes les questions d'où dépend l'application des peines, que l'appréciation différente qui a été faite de l'arrêté par le Conseil d'Etat ne saurait donner ouverture à révision.

وقضت أيضا بأن التفسير الجديد الصادر عن القضاء الإداري للظروف الخاصة بالبحث لا يعد واقعة جديدة (نقض جنائي ٤ يونيو سنة ١٩١٧ : دالوز ١٩١٧ somm ٣١) .

الحكم من خطأ في فهم واستخلاص الوقائع ، وليس تصحيح خطأ الحكم في تطبيق القانون .

كذلك لا يعتبر واقعة جديدة التعديل التشريعي ، ولو كان في مصلحة المتهم ، كما أن إلغاء نص التجريم أو إلغاء النص غير الجنائي الذي يفترضه نص التجريم ، لا يعتبر واقعة جديدة ، ومرد ذلك إلى أن طلب إعادة النظر مقصور على وقف الدعوى دون جبايتها القانوني (١) .

٧٥ - الحكم بالبراءة للشك في ثبوت التهمة ليس واقعة جديدة :

إذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة أحد المتهمين للشك في ثبوت التهمة المنددة إليه ، فلا يعد هذا الحكم واقعة جديدة تجيز لغيره من المحكوم عليهم طلب إعادة النظر في الحكم . وقد عرضت على محكمة النقض الفرنسية قضية تخلص واتعلتها في أنه صدر حكم بإدانة فاعل أصلي وشريك له في جريمة شروع في إجهاض وقتل باهمال ، فطعن الفاعل الأصلي وحده في هذا الحكم بطريق الاستئناف ، نقضت المحكمة ببراءته تأسيسا على وجود شك في ارتكابه الجريمة . وبعد صدور هذا الحكم تقدم المحكوم عليه الآخر بطلب لإعادة النظر في الحكم الصادر بإدانته مبناه ظهور واقعة جديدة تتمثل في الحكم ببراءة الفاعل الأصلي . ولكن محكمة النقض قضت برفض الطلب تأسيسا على أن حكم البراءة لا يعد واقعة جديدة ، كما أن المحكمة الجنائية قضت بإدانة هذا الشريك تأسيسا على أفعال اسندت إليه شخصيا من شأنها أن تؤدي إلى إدانته ، فضلا عن ذلك فإن المحكمة الاستئنافية لم تقض ببراءة الفاعل الأصلي بناء على وقائع جديدة طرحت عليها ، وإنما بناء على سلطتها التقديرية في تفسير الوقائع التي كلفت بطروحة أمام محكمة أول درجة (٢) .

٧٦ - توليد عقيدة قانونية أو عقيدة نفسية :

يستوى أن يكون من شأن الواقعة توليد عقيدة قانونية أو عقيدة نفسية على براءة المحكوم عليه . ومثال العقيدة القانونية أن يصدر حكم بإدانة

(١) محمود نجيب حسيبي في الإجراءات - بند ١٤٣٣ .
(٢) نقض جنائي ١١ ديسمبر ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٠٠ - ١٥٠ .

فالتفتن مخالفتها توارث ابتعاده على اعتبار أنه أجنبي ، لم يقيم التخلي بعد ذلك على أنه يتمتع بجنسية للدولة وقت صدور قرار ابتعاده . فمقتضى الواقعة الجديدة مرتبطة ارتباطاً قانونياً بلوغت التي أتت الى ادانته ، وتؤدي الى تمهيد أحد أركان الجريمة (١) .

وعلى العكس من ذلك ، فان العقيدة النفسية لا تكون مرتبطة بركن قانوني من أركان الجريمة ، ومثالها ان تقضى المحكمة بادانة المتهم في جريمة قتل المجنى عليه بالعمم ، ثم ينعصر بعد ذلك ان وفاة المجهن طبقاً يمكن ان ترجع الى اختطافها باكسيد الكربون المنبعث من احدى الاقران الجريئة المجاورة (٢) وواضح من هذا المثال ان هذه الواقعة الجديدة ، تولد عقيدة نفسية — وليست قانونية — على براءة المحكوم عليه .

وسوف تزيد هذه التفرقة بين العقيدة القانونية والعقيدة النفسية وضوحاً عند الكلام على شرط جسيمة الواقعة (٣) .

٧٧ — الورقة :

الورقة هي مجرد سند كتابي على حصول واقعة معينة ، ولا يهم ان تكون الورقة رسمية او عرفية ، محتوية على توقيعك معينة او خالية من التوقيع بحيث تعتبر مبدأ ثبوت يكتفى طبقاً لقواعد الاثبات المعنية (مادة ١٢٢ من قانون الاثبات) .

كذلك يجب ان تنهم كلمة « الورقة » باوسع معانيها ، فتشمل كدساتير الآليات التي يمكن التخلي او الرسم عليها كالامثلة والخطوط والاختلاف والاحجار والمعادن وغيرها . وما يؤكد هذا النظر ان النص الفرنسي قد استخدم عبارة *Pièces* ومعناها مستندات . ولا يقتصر معناها على الاوراق بالمعنى الضيق والا لاستعمل المشرع كلمة *papers* .

(١)

(٢) نفس جنلي ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٦ سري ١٨٩٦ — ٦ — ١٩٠٥

وسنعود الى هذا الحكم مرة اخرى في بند ٨٧ .

(٣) انظر في هذا بند ٨٩ .

المطلب الثاني

جدة الواقعة

٧٨ — حدوث أو ظهور الواقعة :

تكلت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لها إذا « حدثت » أو « ظهرت » بعد الحكم وتلغ ، وتقبلها في القانون الفرنسي الفقرة الرابعة من المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد استخدمت نفس التعبير وهو إذا « حدثت » *se produire* أو « ظهرت » *se révéler* واقعة ... الخ . وكذلك تكلت المادة ٤٤٢/٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي المسمى تستخدم نفس العبارتين .

وكلمة « حدثت » كما يقول رينيه جاردو René Garraud تفيد أن الواقعة قد نشأت بعد الحكم بالإدانة ، ولم يكن لها وجود قبل ذلك الحكم ، فهي إذن واقعة جديدة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة . أما كلمة « ظهرت » فهي تعني حلة الواقعة الموجودة سلفاً وقت صدور الحكم بالإدانة ، وأن كانت غير معلومة من قضاة الموضوع ، وبالتالي فهي الواقعة السابقة أو المعاصرة لحكم الإدانة . وإذا فظهر الواقعة — لا الواقعة ذاتها — هو الذي يجب أن يكون لاحقاً على الحكم بالإدانة (١) .

وما دام المشرع قد سوى بين حدوث الواقعة وظهورها على النحو مالف الذكر ، فقد أجمع الفقه على أنه لا يشترط في الواقعة توافر شرطاً يسمى بالنسبة أي نشوئها ، سواء بالنسبة إلى الجريمة المسندة إلى المحكوم عليه أو الحكم الصادر بإدانته ، وإنما يكفي أن تكون الواقعة غير معلومة للمحكمة وقت إصدار الحكم بالإدانة حتى ولو كانت موجودة بالفعل في ذلك الوقت (٢) .

(١) R. Garraud, Recueil Dalloz périodique, 1900-1-137.

Bonnet, n. 1518; Meunier, p. 46; Pissot, n. 41.

(٢) في ذلك الوقت (٢) .

وذهب ايضاً مونوار Yves Maunoir الى حد القول بان الواقعة تعدد جديدة حتى ولو تضمنها ملف الدعوى امام محكمة الموضوع ، طالما ان هذه الواقعة لم تتصل بملف المحكمة (١) .

٧٩ — العلم بالواقعة :

احتمم الخلاف حول حدود جدة الواقعة ، بمعنى انه هل يلزم أن تكون الواقعة الجديدة غير معلومة من القاضى والمحكوم عليه معا ، أم يكفي أن تكون غير معلومة من القاضى فقط ، ولو كان المحكوم عليه عالماً بها ؟ !

ذهب رأى الى انه يشترط أن تكون الواقعة جديدة بالنسبة الى كل من القاضى والمحكوم عليه معا اiban المحلكة ، اما اذا كان المحكوم عليه عالماً بهذه الواقعة وقت المحلكة ولم يقدمها للمحكمة لاعتقاده بعدم اهميتها أو عدم جدواها أو تعده اخفاها لاي سبب ، فانه لا يجوز له أن يعود الى الاستئناف اليها لطلب اعادة النظر (٢) . ويستند هذا الرأى الى أن عبارة « أوراق لم تكن معلومة » *pièces inconnues* الواردة بنص المادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى قد جاءت مطلقة دون تحديد ، كما أن المادة ٤٤٤/٤ من نفس القانون قد نصت على عدم قبول طلب اعادة النظر اذا لم يقدم الى وزارة العدل في خلال سنة من يوم علم ذوى الشأن بالواقعة التى تجبب اعادة النظر (وقد الفى هذا الشرط بقانون ٧ مايو سنة ١٩٤٩) .

وقد أخذ بهذا الرأى فريق من الفقه المصرى (٣) متأثراً بما ورد بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون المصرى ، اذ بعد أن جاءت بأبظة لهذه الحلة :

ولذلك نجد المادة ٥/٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى قد اشترطت الجدة في مجرد ظهور الواقعة أو العلم بها ، مما يفيد أن الجدة ليست شرطاً في نشوء الواقعة ، وانها العبرة هي بظهورها أو بكتبتها .

Maunoir, p. 58.

Mayer, p. 1165; Sevestre, p. 196.

(٢) محمود مصطفى — بند ٧٧ ، روف عبيد — ص ١٠٤١ .
المرسولوى — بند ٢٨٢ ، محى الدين عوض — ص ٤٢٨ .

قالت « والمفهوم من ذلك هو أن تكون هذه الوثائق والأوراق مجهولة من المحكمة ومن المتهم . فلو كان المتهم عالما بها ولم يتقدم بها الى المحكمة فلا يصح له بعد ذلك أن يتقدم بطلب اعادة النظر » .

كذلك اخذ بهذا الرأي النائب العام (١) ، كما اخذت به محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ اذ قالت ان القانون اشترط في الوثائق أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سببا للاستئناف ، أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا ابلن المحكمة . ولما كان الثابت بالأوراق ان واقعة بطلان إجراءات القبض والتفتيش التي يستند اليها طلب اعادة النظر لم تكن مجهولة منه أثناء محاكمته بجريمتي احراز السلاح الناري والخيرفة بتوهم ترخيص ، فقد دفع في حضر التحقيق — قبل محاكمته — ببطلان القبض عليه وتفتيشه ، وطلب محاسبه — تحقيقا لهذا الدفع — سؤال شرطى المرور في ساعة ضبط السيارة التي كان يستقلها المتهم ، ومع ذلك فلم يثر اى منهما امر ذلك البطلان بجلسة المحاكمة المشار اليها (٢) .

(١) أنظر قرار النائب العام الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ برفض طلب اعادة النظر المقدم من الأستاذ فاروق صلاحى المحلى عن لبيب ايوب سعيد وعزوز شقيق حنا في الحكم الصادر في الجنالية رقم ٤١٠٣ لسنة ١٩٥٧ المطرية (١٩٦٧ سنة ١٩٥٧ على شمال القاهرة) باعدامها شتقا . وجاء في هذا القرار : « لما كان ذلك وكلفت هذه الواقعة — واقعة التعذيب — مطلوبة لطلابين بطبيعة الحال فانها لا تعتبر من قبيل الوثائق الجنيدة التي تبرر اعادة النظر في الحكم الصادر عليهما » — وجاء في موضع آخر من هذا القرار : « لما كان ذلك وكانت هاتان الواقعتان — تلفيق التهمة والحكم بتفريم اثنين من افراد قسوة المباحث — مطلوبتين للطلابين الثنتين أثناء التحقيق والمحاكمة ولا عذر له في عدم اثارتها حينئذ فلها لا تعتبران من قبيل الوثائق الجنيدة التي تبرر اعادة النظر في الحكم » . وبهذا المعنى أيضا قرار النائب العام الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ برفض طلب اعادة النظر المقدم من محامى المتهمين في نفس القضية .

مسألة الذكر .

(٢) نقض جئاني ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض س ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢ — وتخلص واقعت الدعوى في أن وكيل مكتب مكانة المخدرات بالزقازيق استصدر من وكيل نيابة بلبس انا بتفتيش طلبه .

وقضت أيضا بأنه لما كانت واقعة المرض العقلى (الانفصام) مجهولة من المحكمة والحكوم عليه مما ابل المحاكمة ، ولا يغير من جهالة الحكوم

اعادة النظر لما ثبت من انه يتجر فى المواد المخدرة ، وعندما قبض على المتهم عثر داخل حقبة يحملها على اربع طرب من الحشيش ، كما عثر بجيب بطلونه الخلفى على طبنجة بها خمس طلقات ، وعندما استجوب المتهم فى محضر تحقيق النيابة العامة انكر ما اسند اليه ، ونفع الحضر معه ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من اجراءات ، كما تقدم محاييه انشاء التحقيق بطلب ضمه سماع اقوال شرطى مرور نقطة انشاص عن وقت ضبط السيلارة والظروف التى تم فيها القبض على الطالب وتفتيشه . وبسؤال الشرطى المذكور قرر انه كان مهينا بنقطة مرور انشاص يوم الحادث بان الساعة الثالثة صباحا حتى الساعة السابعة صباحا حيث تسلم زميله نوبته ، وانه ليست لديه أية معلومات عن واقعة ضبط المتهم وملاسماتها ، وقد قيدت الاوراق برقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦٢ . جنابات بلبس عن واقعة احراز مخدر ونسخت صورة منها قيدت برقم ٢٧٣٢ سنة ١٩٦٢ جنابات بلبس عن واقعة احراز السلاح للشارى والخيرة دون ترخيص . ونظرت القضية الاخيرة اتم محكمة جنابات الزقازيق وحكم فيها بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والمصادرة . اما قضية احراز المخدر فقد حكم فيها بجلسة ٧ اكتوبر سنة ١٩٦٣ بالاشغل الشاقة مدة سبع سنين وغرامة ٧٠٠٠ جنيه والمصادرة . فطمع الحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٤ بنقض الحكم واحالة القضية الى محكمة جنابات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة اخرى . ولما اعيدت المحكمة استتمت محكمة الموضوع الى شهادة شرطى مرور نقطة انشاص فى ذلك الوقت وشهادة زميله الذى تسلم نوبته ثم قضت فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٦ ببراءة المتهم ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة استنادا الى حصول اجراءات الضبط والتفتيش قبل صدور اذن النيابة العملية وفى غير الاحوال المصرح بها قتلونا ، وعولت فى قضائها على اقوال شرطى المرور وما شهد به اولهما من رؤيته الضابط يقوم بتفتيش السيلرات قبل الساعة السابعة صباحا وما قرره الثانى من انه لدى استلامه العمل بنقطة المرور فى الساعة السابعة صباحا من زميله الشاهد الاول وجد الضابط بجوار نقطة المرور وعلم بحضوره قبل ان يتسلم نوبته .

عليه بها ما ورد على لسفه عرضنا في التحقيقات من الاشتراك فيها ، فذلك لا ينهض دليلا على علمه اليقيني بأصلته بها وقت اقتراب الجريمة خاصة بعد الاذن له بمغادرة دار الاستشفاء قبيل ذلك مما وقع في نفسه براءته من علمته ، فضلا عن ان هذا العلم لا يمكن الاعتداد به ممن كان سيقم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسأله من اعماله ، وكلفت تلك الملة تد ظهرت بعد صدور حكم بلف بالمعقل في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الامر وتقطع بترتيب اثرها في ثبوت عدم تحمل الطلب التبعة الجنائية للجريمة وانعاقه من المتاب ، فلن طلب اعادة النظر يكون قد

وقد لاحظ بعض الشراح ان الواقعة التي بنى عليها طلب اعادة النظر — وهي واقعة بطلان اجراءات القبض والتفتيش — كانت معلومة من المحكمة اذ واضح من واقعات الدعوى انه عند استجواب المتهم من محضر تحقيق النيابة العامة دفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من اجراءات . ولا يشفع للمحكوم عليه في هذا الصدد صدور حكم محكمة الجنايات ببطلان هذا القبض والتفتيش في تهمة احراز المخدر الذي ضبط معه في ذات الوقت الذي ضبط فيه معه السلاح والخزيرة بدون ترخيص ، فصدور حكم ببطلان القبض والتفتيش لا ينفي ان الواقعة التي يستند اليها هي بطلان هذين الاجراءين ، لا صدور الحكم ببطلانها . فالاحكام التي يجوز بناء على صدورها طلب اعادة النظر قد نص عليها المشرع في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٤١١ { وليست هذه الحالة من بينها (احمد فتحى سرور — المقال السابق — ص ١٠) — ويلاحظ من ناحية اخرى ان طلب اعادة النظر في هذه الدعوى حاول التمسك بنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ { من قانون الاجراءات الجنائية ولكن المحكمة قضت بعدم قبول هذا الطلب بناء على ان القانون يشترط — فضلا عن صدور حكيم نهائين متناقضين عن واقعة واحدة — ان يكون الحكيم صادرين ضد شخصين . لما اذا كان الحكيم صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثبت تنافض في تقدير الوقائع يؤسر التماس اعادة النظر . وان شلب الحكم الثانى خطأ في تطبيق القانون لاختلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . واذا ما كان الحكيم موضوع دعوى الاتهام المطروحة صانعين في حق الطالب وحده ، فان التنقض بينهما — بفرض وقوعه — لا يصلح سببا لاعادة النظر (انظر ما سبق — بند ٥٧) .

تكليفات غلظته وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله (١) .

والرأى التراجع الذى يكاد يعتقد عليه اجماع الفقه الفرنسى هو انه
يمكن ان تكون الواقعة غير معلومة لدى المحكمة حتى صدور حكم الادانة .
ولم كفت معلومة من المحكوم عليه (٢) . ويقوم هذا الرأى على الحجج الآتية :

١ — لا يجوز أن يكون المتهم ضحية لاهله فى الدفاع عن نفسه ،
وأن التفسيرات المخاطنة للمتهم لا أهمية لها فى بحث معنى الواقعة الجديدة ،
ومن غير المستساغ أن يكون المشرع قد تجاوز عن حجية الاحكام وأجرا .
اعادة النظر فيها رغبة فى الوصول الى الحقيقة الحققة ، ثم يؤخذ المتهم على
تقصيره أو اهله فى تقديم الواقعة المثبتة لبرائته (٣) .

٢ — الحكم خطأ بادانة المتهم له أسوأ الاثر فى مكلة القضاء ، ويجب
العمل على ازالة هذا الخطأ بغض النظر عن خطأ المتهم واسأته .
الدفاع عن نفسه .

٣ — استخلص الاستاذان جارو من المناقشات التشريعية التى دارت
بمناسبة وضع المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجنيلات الفرنسى ، أن المحكوم
عليه يحق له أن يطلب اعادة النظر استنادا الى وقائع كان يعلمها قبل الحكم
عليه ، وان كان ذلك يؤثر على حقه فى التعويض ، ولكنه لا يحرمه من حقه
فى طلب اعادة النظر . فقد اظهرت المناقشات التشريعية سالفه الذكر أهمية
النص على ان قبول طلب اعادة النظر الذى يترتب عليه براءة المحكوم عليه

(١) نقض جنائى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام النقض س ٢٧ .

رقم ٧٥ ص ٢٥٣ . انظر أيضا : نقض جنائى ٣ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة
أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥٣ ص ٦٤٦ .

(٢) Garraud (René et Pierre), Traité, T. V, n. 2026 ; Pinatel, (٢)
n. 42 ; Bouzat, n. 1518 ; Fazy, p. 72-73 ; Merle et Vitu, n. 1296 ; Vidal
et Magnol, n. 889/3 ; Stefani et Levasseur, n. 682.

وهذا أيضا هو رأى الفقه البلجيكي . انظر Braas, n. 1475

ورأى الفقه السويسرى ، انظر : Maunoir, p. 143

(٣) أحمد فقى سرور — المقال السابق ص ٣٠ ، محمود نجيب حسنى ،

— الاجراءات — بند ١٤٣٢ ، من السعيد رمضان — بند ٢٠٨ .

« بجيز » له الحصول على التعويضات . فقد أطلت الأعمال التحضيرية لهذا النص كلمة « بجيز » pourra بدلا من كلمة « يوجب » devra وتعد بذلك إنباط الفش الذي يعمد اليه بعض المتهمين للحكم عليهم خطأ رغبة منهم في الحصول على تعويض بعد إعادة النظر في الحكم والقضاء ببراءتهم .. وخلاصة القول إن أحكام المحكوم عليه عن التمسك بواقعة معينة ألم محكمة الموضوع لا يسلبه حقه في طلب إعادة النظر استنادا الى هذه الواقعة ولكن يجوز ان يسلبه حقه في التعويض اذا ثبتت براءته (١) .

٤ — ان طلب إعادة النظر باعتباره طعنا في الحكم يجب ان ينصب على خطأ المحكمة دون خطأ المحكوم عليه ، فالعبرة في الطعن هي تحديد ما أخطأت فيه المحكمة ، وليس في المسلك الخلطى للمحكوم عليه ، فموضوع إعادة النظر هو « الحكم » الصادر من المحكمة ، وليس الإجراءات المعيبة التي صدرت من المحكوم عليه (٢) . ولا يجوز ان يحكم على برئء من أجل جريمة لم يرتكبها حتى ولو كان ذلك براءته (٣) .

٥ — ان سكوت المتهم من حقوق الدفاع المقدسة التي لا يمكن ان يفشل منها ، ولذلك أيضا اجيز للمتهم ان يكذب في سبيل الدفاع عن نفسه (٤) ، كما لا يجوز تحميله اليمين (٥) .

وقد أخذ بهذا الرأي صراحة المشرع السويسري ، فاشتترطت المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفدرالى أن تكون طرق الإثبات والوقائع لم تعرض على المحكمة n'ont pas été soumis au tribunal واشترطت

Garraud, n. 2024 et 2026.

(١)

(٢) أحمد فتحي سرور — المقال السابق — ص ١٠ .

(٣) على عبد الباقي — ٥٩٢ .

Maunoir, p. 143.

(٤)

(٥) انظر فيما يتعلق بالقانون المعلن .

Cyril D. Robinson et Albin Eser, Le droit du prévenu au silence et son droit à être assisté par un défenseur au cours de la phase préjudiciaire en Allemagne et aux Etats-Unis d'Amérique, rev. sc. crim. 1967, P. 567:

المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات أن تكون الوثائق وطرق الإثبات لم تتوصل
dont le juge n'avait pas eu connaissance يعلم القاضي

كذلك أخذ القضاء الفرنسي بهذا الرأي ، فقضت محكمة النقض بأنه
يكفى في الواقعة المقدمة أن تكون مجهولة من القاضي الذي أصدر حكم الإدانة
بغض النظر عما إذا كانت معنومة للمحكوم عليه أم لا (١) . وقضت أيضا بأن
عدول المحكوم عليه عن اعترائه يجيز طلب إعادة النظر (٢) . كذلك قضت
بقبول طلب إعادة النظر في حالة تقديم مستند يثبت براءة المحكوم عليه بعد
أن كان قد أخفاه عن المحكمة (٣) .

(١) نقض جنائي ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ دالوز الدوري ١٩٠٠ . —
١ — ١٣٧ مع تعليق رينيه جارو R. Garraud ، نقض جنائي ١٩ يونيو
سنة ١٨٩٩ . بلينان ١٨٩٩ — ١٦٥ — ٢٨٦ .

(٢) نقض جنائي ٧ فبراير سنة ١٩١٨ بلينان ١٩١٨ — ٣٣ — ٤٨ .

(٣) نقض جنائي ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ سيري ١٨٩٩ — ١ — ١٧٣ .
مع تعليق رو Roux ودالوز ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧ وتخلص واقعات
هذه القضية في أن شخصا يدعى شايب بن عمار Chaïeb-ben-Amar
ويعمل جنديا بالفرقة الأولى بالجزائر تحت رقم ٧٨٢٣ قد هرب من
الجندي ، وحكم مجلس الحرب الجزائري بحبسه ثلاث سنوات ، ثم تبين
أن من نفذ الحكم ضده يدعى طيب بن عمار Taieb-ben-Amar وأنه كان
مجندا بالفرقة الثانية الجزائرية تحت رقم ١٨٧٢ وانتهت خدمته العسكرية
في ٢٠ مايو سنة ١٨٩٢ . وبناء عليه تبطل محكمة النقض طلب إعادة النظر
والفت الحكم دون إحالة وقتلت في أسلح حكما :
Attendu que l'annulation du jugement à l'égard de Taieb-ben-Amar ne
laissera rien subsister qui puisse être qualifié crime ou délit en ce qui
concerne les faits pour lesquels cet individu a été condamné le 30 mars
1893...

وقد لاحظ — بحق — الأستاذ كروزيلاك Crouzillac على هذه القضية
أنه لم يكن هناك محل لإعادة النظر ، إذ لا يوجد خطأ قضائي أدى إلى إدانة
بريء بدلا من المذنب الحقيقي ، وإنما يوجد فقط خطأ في الشخصية ،
فالحكم الصادر ضد « شايب » بدانته في جريمة الهرب حكم سليم .
وهو بعيد تماما عن طلب إعادة النظر المرفوع من « طيب » . وبعبارة
أخرى قلنا قد ثبتت شخصية « طيب » بموجب حكم قضائي ، فلنـ

وهذا أيضاً ما استقر عليه القضاء البلجيكي ، فنقضت محكمة بروكسل **Bruxelles** بانه من غير اللازم في طلب اعادة النظر ان تكون الواقعة الجديدة مجعولة من المحكوم عليه ، وانما يلزم — على العكس من ذلك — الا يكون إلقضى الذى أصدر الحكم قد علم بهذه الواقعة (١) .

وعندنا ان هذا الزاى الاخير هو الواجب الاتباع ، لان تغليب المصلحة الاجتماعية في اظهار الحقيقة المطلقة واصلاح الخطأ القضائى يقتضى الا يؤاخذ المتهم على تقصيره او تعده اسلوة الدفاع عن نفسه واشتلت براعه . وما من شك في ان أشد ما يؤذى العدالة ان تظهر الحقيقة الحققة على وجه يخلف الحقيقة المفترضة من حجة الامر المقضى ، ثم تبقى هذه الحقيقة الاخرى قائمة لمجرد أن المتهم قد أهمل في تقديم الوقائع المثبتة لبرائه او تعذر اخفائها لسبب أو لآخر .

حكم الادانة الصادر ضد « شايب » يوقف تنفيذه من تلقاء نفسه *ipso facto* اذ لا يجوز للنيلبة العامة ان تقوم بتنفيذ حكم صادر ضد شخص يدعى « شايب » على شخص آخر ثبت قانونا ان اسمه « طيب » . اى ان الحكم الصادر بثبوت شخصية « طيب » قد تضمن في نفس الوقت ثبوت براءته (Crouzillac, p. 109)

ويلاحظ ان محكمة النقض قد اصدرت حكما آخر في قضية Delamottes في نفس اليوم الذى صدر فيه الحكم المشار اليه — اى في يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ — قضت فيه بعدم قبول طلب اعادة النظر استنادا الى خطأ المتهم ، اذ كل يعلم بالواقعة مبنى الطلب (سرى ١٨٩٩ — ١ — ١٧٢) ودالوز' الدورى ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧) وهذا الحكم يعد استثناء من القضاء المستقر لمحكمة النقض في هذا الصدد .

اما اذا كانت الواقعة معنوية لدى المحكمة التى اصدرت الحكم فلا يجوز ان يبنى عليها طلب اعادة النظر . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بانه اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب احالة المتهم الى الطبيب الشرعى لمعرفة مدى سلامة قواه العقلية ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت في الدعوى ، فلا يجوز طلب اعادة النظر في الحكم تاسيسا على تقديم شهادة طبية تفيد عدم مسؤولية المحكوم عليه عن افعاله وقت ارتكاب الجريمة (نقض جنائى ٢٧ يولية سنة ١٩١٧ بليتات ١٩١٧ — ١٧٢١ . ٣٠٦ وقد سبقنا الاشارة الى هذا الحكم — بند ٧٣) .

(١) محكمة بروكسل ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ بليكريزى ١٩١٨

«ولذلك نقننا لا نقض مع ما ذهب اليه محكمة النقض، أن أن «القاتلون
أشترط في الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم ومصلح سببا للالتفات
أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم مما أبان المحكمة « (١) «القاتلون لم يرد به
هذا الشرط ، ولا يمكن أن يستفاد وجوده من عبارة الفقرة الخامسة من
المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فمباراة « . . . لم تكن معلومة
وقت المحاكمة » لا تنفي بوجه جائز أنها لم تكن معلومة من المحكمة والمتهم
مما . وطالما أن النص لا يقطع بذلك فيجب أن يكون تفسيره في مصلحة
المحكوم عليه ، لأن حق الطعن في الأحكام جليز بالشروط والقيود التي نص
عليها القانون صراحة ، ولا يجوز سد طريق الطعن في وجه المحكوم عليه
بوضع شرط لم يرد صراحة في القانون . أما ما ورد بالفتوى الإيضاحية
في هذا الصدد فهو غير ملزم طالما أن النص لا يحتل هذا التفسير .

وقد أخذ بهذا الرأي صراحة مشروع قانون الإجراءات الجنائية المصري،
عنصت الفقرة الخامسة من المادة ٣٦٩ على جواز طلب إعادة النظر
« إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة
للمحكمة وقت المحاكمة ، وكن من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة
المحكوم عليه » .

٨٠ — يجب ألا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة بنية طريقه :

وبلاحظ أنه يجب لتوافر شرط جودة الواقعة اللازم لإعادة النظر ،
ألا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة بأي نمط أو أسلوب مهما كان .
وبناء عليه لا يتوافر هذا الشرط في الواقعة التي ينقلشها المتهم أمام محكمة
الموضوع من باب الجدل أو الافتراض . وبهذا الرأي أخذت محكمة النقض
الفرنسية في سوسرا (٢) .

(١) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مبهت الإشارة إليه .

(٢) مشار إليه في تطبيق Robert Voum على حكم محكمة النقض
للمصلحة الجنائية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ في قضية Jacoud . مجلة
العلم الجنائي وتكون المتوبات المقارن — سنة ١٩٦٩ ص ٢٧٩ وسيرد
عرض هذه القضية فيما بعد بند ٨٤ .

المطلب الثالث

جسامة الواقعة

٨١ — مذاهب التشريعات المختلفة :

توسعت بعض التشريعات الاجنبية ، كالتانون الالماني والتانون السويسري الفدرالي والتانون البلجيكي ، في ماهية الواقعة الجديدة التي تجيز طلب اعادة النظر ، فاعتبرت الواقعة جديدة اذا كان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه ، او ادانته بموجب قانون اخف من التانون الذي حكم عليه بموجب (١) . كذلك ساوت هذه التشريعات بين الوقائع الجديدة وطرق الانبثاق الجديدة كتقديم شاهد او تقرير خبير أو مستند جديد (٢) .

أما تشريعنا المصري فقد اشترطت الفترة الخليفة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون « من شأن هذه الوقائع او الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » وهذا أيضا ما نصت عليه المادة ٦٢٢/٤ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي (٣) . ومفاد ذلك أن تكون الواقعة الجديدة على

(١) انظر على سبيل المثال المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية السويسري الفدرالي الصادر في ١٥ بونية سنة ١٩٢٤ ، وكذلك المادة ٣١٧ من قانون العقوبات السويسري الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .
(٢) Maunoir, p. 58.
(٣)

(٣) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه اذا كان من شأن الواقعة الجديدة وجود عذر مذهب من العقاب *excuse absolutoire* فلا يكون طلب اعادة النظر مقبولا (نقض جنائي ٢ مايو سنة ١٩٤٦ : سري ١٩٤٨ — ١ — ٥٧ مع تعليق *Légal*) — وجاء بأسباب هذا الحكم :
Attendu que ce fait qui était susceptible en l'état de la législation en vigueur, de constituer, non pas une justification, mais une excuse légale permettant d'exempter de peine la prévenue, laisse subsister les éléments constitutifs du délit retenu à sa charge et sa culpabilité, qu'il n'est donc pas de nature à établir son innocence et qu'il ne saurait, dès lors, être considéré comme une cause de révision : ...

فقد من الجلسة تبرير التجاوز عن حجة الحكم الجنائي واعادة النظر فيه .
كما لا يجوز للمحكوم عليه ان يطلب اعادة النظر في الحكم لتوقيع عقوبة
اخفض من العقوبة المحكوم بها عليه .
والسؤال الآن هو ما مقدار الجلسة اللازم توافره في الواقعة الجديدة
التي تجيز اعادة النظر في الحكم ؟ !

ظهر معياران في هذا الصدد ، احدهما يضيق في مدلول الواقعة الجديدة ،
والآخر يوسع من هذا المدلول . وقد تردت محكمة النقض الفرنسية بين
هذين المعيارين ثم استقرت أخيراً على المعيار الواسع . أما محكمة النقض
المصرية فقد أخذت بالمعيار الضيق . وبناء عليه فاننا سنتناول فيما يلي
الموضوعات الآتية :

١ - المعيار الضيق .

٢ - المعيار الواسع .

٣ - اتجاه محكمة النقض الفرنسية .

٤ - اتجاه محكمة النقض المصرية .

٥ - رأينا في معيار الجلسة .

٨٢ - أولاً : المعيار الضيق :

يذهب اصحاب هذا المعيار الى أن الواقعة أو الورقة يجب أن تثبت
براءة المحكوم عليه ، أي يجب أن تكون دالة بوجه قاطع على الخطأ المبرر
لطلب اعادة النظر في الحكم . وأهم الحجج التي يستند اليها أصحاب
هذا المعيار هي :

- ١ - اشترط نص المادة ٤/٤٤٣ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي :
« وكذلك نص المادة ٤/٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي » أن
تكون الواقعة أو الورقة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه .
de nature à établir l'innocence du condamné

وقد استخدم المشرع المصري في المادة ٥/٤٤١ تعبيراً قريباً من التعبير
الذي استخدمه المشرع الفرنسي ، اذ جاء بالترجمة الفرنسية لعبارة « . . . وكلن .

من شأن هذه الوثائق أن تثبت براءة المحكوم عليه :
... de nature à prouver l'innocence du condamné

واذن فالشك الجسيم — عند أصحاب هذا المعيار — ليس من شأنه
ثبوت براءة المحكوم عليه (١) .

٢ — أن الأعمال التحضيرية لنص المادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق
الجنائيات الفرنسي تكشف بوضوح عن قصد المشرع ، فقد كان النص يكتفي
في التواقة الجديدة أن تؤدي إلى « عدم مسئولية » المتهم non-culpabilité
ولكن مجلس الدولة استبعد هذه العبارة وأحل محلها عبارة « براءة » المتهم
innocence ويقول Roux أن هذا التعديل يكشف عن قصد المشرع ويجب أن
يكون موضع عنية للفقهاء عند تفسير النص ، وقد استشهد ببعض العبارات
التي وردت في تقرير مستشار مجلس الدولة مؤداها أن طلب إعادة النظر
لا يمكن قبوله إلا إذا كان للخطأ واضحاً ومؤدياً إلى براءة المحكوم عليه (٢) .

كذلك أشار لابورد Laborde إلى الأعمال التحضيرية للنص الفرنسي ،
وخلص منها إلى وجوب أن تكون الواقعة الجديدة مؤدية إلى براءة المحكوم
عليه ، ومؤكدة وجود الخطأ القضائي (٣) la certitude de l'erreur judiciaire

٣ — اهتم المشرع باحترام حجية الأحكام الجنائية ، ولذا لم يسمح

(١) Roux, Note au Sirey, 1899-1-425 , Sevestre, p. 197 , Vidal
et Magnol, n. 889/3.

(٢) Roux, S. 1899-1-425

ومن العبارات التي وردت في تقرير المستشار Jacquin العبارة
الآتية :

La révision doit toujours être possible quelque soit le mode de preuve
de l'innocence, mais elle ne doit être admise que si cette innocence
résulte des preuves, avec une évidence qui condamne la première décision.

كذلك استعرض رولاند شك الجسمية العالية للسجون المنعقدة في
١٩ يونيو ١٨٩٥ وخلص منها إلى أن الرأي الذي سلك في هذه الجمعية
هو أن الواقعة الجديدة يجب أن يكون من شأنها أثبت براءة المحكوم عليه .
Laborde, p. 772.

بحالات غير محدودة لطلب إعادة النظر ، إذ أنه — لو فعل ذلك — لانهلج تملها مبدأ حجية الامر المقضى ، وانهار معه بطلان استقرار وأمن المجتمع . وبناء عليه فان ترك عدد ضئيل من الاخطاء القضائية دون اصلاح افضل من التضحية بمبدأ حجية الامر المقضى .

٤ - استعان رو Roux بالاعتبارات التاريخية ، فقال ان القائلون الفرنسي القديم لم يكن يجيز خطابات إعادة النظر في الحكم الا في حالة ثبوت براءة المحكوم عليه (١) واستشهد بمعارات تنيد هذا المعنى وردت في كتاب Jousse واخرى ذكرها Rousseau de la Combe وثلاثة ذكرها Pothier (٢) واذا كان النص على الواقعة الجديدة قد اضيف بقانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ — أى بعد مضي اكثر من قرن على كتابات شراح القانون القديم — الا ان قانون سنة ١٨٩٥ يجب مع ذلك أن يرتبط بأوفق الصلات باهتمام المشرع بعدم المساس بحجية الاحكام ، وقد ظهر ذلك في تقنين سنة ١٨٠٨ ، وهو المشاهد أيضا في قانون سنة ١٨٩٥ .

قد لاحظ الأستاذ جان بيناتل Jean Pinatel أن كافة الحجج التي سلكها أصحاب هذا المعيار مردها الى تأثيرهم بفكرة الخطر الاجتماعي danger social التي يجب مراعاتها لحسن سير الاجراءات الجنائية . فقد ذهب النفعاء التقليديون من أصحاب هذا المعيار الى تفضيل الحكم غير العادل على الطعن المتواصل في العمل القضائي ، وذهب العقلائيون منهم الى أن تعميم مبدأ حجية الاحكام سوف يكون وبالا على المجتمع (٣) .

من ناحية أخرى فان هذه الفكرة المحددة لحجية الامر المقضى قد

Roux, Cours de droit... n. 123.

(١)

(٢) فقد استشهد بما قاله جوسس من أن الأدلة يجب أن تؤدي الى براءة المتهم (Jousse, p. 780) . وما قاله روسو دي لاكويب من أنه لم يكن سهلا الحصول على خطابات إعادة النظر ، وانما كل ما يلزم وجود أدلة قوية وفعالة تثبت ما شلب حكم الإدانة من خطأ . وما قاله بوتيه من أن إعادة النظر كل جزاء اذا حصل المحكوم عليه على مستندات أو اكتشف وقائع يمكن بواسطتها اثبات براءته .

Pinatel, n. 47.

(٣)

حظيت باهتمام زائد من فقهاء القرن التاسع عشر أمثال لاکوست *Lacoste* وفستنان هيلي *Faustin Hélie* وأرتولان *Ortolan* وغيرهم . فنجده لاکوست مثلاً يتحمس لبدا حجية الامر المقضى اذ يقول انه يجب ان نهىء للمتهم كاتبة الضمانات التى تكفل له محاسبة عادلة حتى تتفادى حالات الوقوع فى الخطأ القضائى ، ولكن اذا ما صدر حكم فانه يجب أن يكون تعبيراً عن الحقيقة . *comme l'expression de la vérité* ان العقاب يضعف شأنه وامر المجتمع يتعرض للخطر اذا لم نضع حدا للدعوى الجنائية ، وقرينة الصحة المستبدة من الاحكام هى المتخذ بها فى كافة البلاد المتحينة (١) .

٨٣ - ثانياً : المعيار الواسع :

ذهب اصحاب هذا المعيار الى انه يكفى فى الواقعة الجديدة التى تبرر طلب اعادة النظر ، ان تولد الشك الكبير فى امانة المحكوم عليه ، ولا يلزم ان تكون مثبتة بوجه تلطع براءة المحكوم عليه . ونقطة البداية عندهم هى ان القانون قد وفق بين نكرة النظم العلم التى تقوم عليها حجية الامر المقضى والشعور بالعدالة المتولد عن الواقعة الجديدة التى تشكل بصفة جدية فى امانة المحكوم عليه . وقد ظهر هذا التوفيق بين النظم العام والشعور بالعدالة فى صورة طلب اعادة النظر . وبناء عليه فقد كشف اصحاب هذا المعيار عن ان حجية الامر المقضى لا تتعارض مع فكرة اعادة النظر (٢) لان

(١) P. Lacoste, De la chose jugée en matière civile criminelle, disciplinaire et administrative, Paris, 1914, n. 805 ; J. Ortolan, Eléments de droit pénal, 4ème éd. par M.E. Bonnier, Paris 1875, T. II, n: 1775.

وهو يقول انه فى الحالات النادرة التى يقع فيها خطأ قضائى ، يجب تحيله فى سبيل المصلحة العامة .

وبهذا المعنى ايضا : Faustin Hélie, T. II, n. 983

(٢) وقد لاحظ اصحاب هذا المعيار ان حجية الامر المقضى فى المواد الجنائية ، اضعف منها فى المواد المدنية ، ويرجع ذلك الى العوامل التاريخية ففى روما كانت قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه فى المواد المدنية مرجعة الى انتهاء الدعوى فى ظل نظام دعاوى القاتونين القديم *Legis actiones* ثم تظور الامر فى ظل نظام برنامج الدعوى *formula* بفضل البريتور

١٧٤ - الخطأ القضائي لا يمس الاحترام الواجب نحو هذه الحجية ، وإنما
هو الخطأ القضائي نفسه ، أو عدم اصلاح هذا الخطأ هو الذى ينال من
هذه الحجية .

الى الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه *exceptio rei judicata* وانتقل هذا
الدفع الى فرنسا فى ظل حكم شللمان ، ودعيه فقهاء القلقون الكنسى ،
ثم انتقل الى القانون المدنى الفرنسى .

اما فى المواد الجنائية فالامر كل على خلاف ذلك ، فقاعدة حجبية
الشيء المحكوم فيه فى المصاد الجنائية لم تنتقل فى روما الا ابتداء من قانون
Julia publicorum ولكن هذه الحجية كانت مقيدة باستثناءات كثيرة
كانت تؤدي الى محو القاعدة نهائيا . فكانت الجريمة الواحدة معاتبا عليها
بعده تواتين ، ولكل قانون دعوى ، وبناء عليه فعلى الرغم من حجية الشيء
المحكوم فيه كان من الممكن توجيه الاتهام اكثر من مرة الى نفس المتهم .
ومن ناحية اخرى كلفت احكام القناصل تصلب بالشلل بسبب تدخل الحكام
intercessio des tribuns والتظلم فى الاحكام *provocatio ad populum*

(انظر ما سبق - بند ٥)

ثم انتقلت حجية الامر المقضى الى القانون الكنسى ، ثم الى القانون
الفرنسى القديم . ولكن يلاحظ ان احكام البراءة كلفت تعتبر نوعا من
الانتظار لادلة جديدة *un plus ample informé* بحيث اذا تكشف هذه
الادلة استأنفت الاجراءات سريرا دون ان يكون للمتهم ان يدفع بعدم
جواز اعادة محكمته . (Lacoste, n. 809) . ومن ناحية اخرى فان طابع
الاستبعاد السيلسى الذى اتسم به نظام الحكم الفرنسى السابق على
الثورة ، وما كان يزعمه الملوك من حق مراجعة الدعوى ، كل هذه العوامل
قد اضعفت من شأن حجية الشيء المحكوم فيه فى المصاد الجنائية ، حتى
ان بعض الشراح قد لاحظ ان العدالة فى المواد المدنية كانت تؤدي بطريقة
افضل منها فى المواد الجنائية (Mongibeaux, p. 16).

ويظهر ضعف قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه فى المصاد الجنائية
بمقارنة نصوص القانون المدنى الفرنسى بنصوص قانون تحقيق الجنليات
الفرنسى (المدنى) فنجد القانون المدنى يحتوى على نص عام فى شأن الحجية
هو نص المدة ١٣٥١ التى تقول : « لا تقوم حجية الامر المقضى الا بالنسبة
الى موضوع الدعوى . ويجب ان يكون الشيء المطلوب واحدا ، وان يكون
الطالب ببنيا على السبب نفسه وقائما بين الخصوم انفسهم ومقائما منهم

وفي هذا الصدد يقول مستشار الدولة Jacquin إن ما يعتبر اعتداء حقيقيا على حجية الشيء المحكوم فيه هو الحكم الخاطئ نفسه ، فالخطل:

أو عليهم بالصفة نفسها » . أما قانون تحقيق الجنيات فلم ترد به قاعدة إمامة مثل تلك التي وردت بلقانون المسنى ، وإنما نصت المادة ٣٦٠ على أن : كل شخص برىء على نحو قانونى لا يجوز القبض عليه أو انبائه من أجل نفس الواقعة . ونصت المادة ٢٤٦ على أنه إذا قررت محكمة الاستئناف أنه لا وجه لاحالة المتهم الى محكمة الجنايات فلا تجوز محاكمته من نفس الواقعة إذا لم تظهر أدلة جديدة . (Lacoste, n. 816).

كذلك ظهر ضعف حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بتطبيق القضاء لهذه القاعدة ، وذلك على النحو الآتى :

١. - غير القضاء كلمة « الواقعة » الواردة بالمادة ٣٦٠ من قانون تحقيق الجنيات تفسيرا واسما . فذهبت محكمة النقض الى أن الواقعة المتصورة بهذا النص هي « الواقعة القانونية » أى الوصف القانونى ، فلذا تعددت الأوصاف القانونية للواقعة المادية الواحدة فمعنى ذلك تعدد الوقائع القانونية ، فإذا صدر الحكم فى شأن واقعة مادية مسندا اليها وصفا معيناً جازت المحكمة مرة أخرى عن الواقعة المادية نفسها مسندا اليها وصف قانونى آخر لأنها تعتبر بذلك واقعة قانونية جديدة لا تنصرف اليها حجة الحكم ، وبناء عليه ملن المتهم الذى حكم ببراءته من جريمة القتل المهد يمكن محاكمته مرة أخرى أمام محكمة الجنايات فى جريمة القتل الخطأ (الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٤١/١ سبتمبر ١٨٤٢ ، ١ - ٩٣ ، نقض جنائى ٦ مارس سنة ١٨٤٥/١ سبتمبر ١٨٤٥ ، ١ - ٦١٩ ، محكمة باريس ١١ يناير سنة ١٨٤٢ سبتمبر ١٨٤٣ ، ٢ - ٨٨ ، محكمة جرينوبل Grenoble ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤/١ سبتمبر ١٨٥٤ ، ٢ - ٧٠٨ ، نقض جنائى ٣ أغسطس سنة ١٨٥٥/١ سبتمبر ١٨٥٦ ، ١ - ٨٢) والشخص الذى حكم ببراءته من جريمة بعتك العرض بالقوة أو بدونها ، يمكن محاكمته من جديد فى تهمة الفعل الفلنح العلنى (نقض جنائى ١٢ مارس سنة ١٨٥٣ سبتمبر ١٨٥٣ ، ١ - ٢٢٢ ، نقض جنائى ٢٣ فبراير سنة ١٨٥٥ سبتمبر ١٨٥٥/١ - ٣١٥ ، الدوائر المجتمعة ٣ نوفمبر سنة ١٨٥٥ سبتمبر ١٨٥٦/١ - ٨٢ ، نقض جنائى ٢٣ يولية سنة ١٨٦٢ سبتمبر ١٨٦٤/١ - ١٩٨ ، نقض جنائى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٢ سبتمبر ١٨٦٤/١ - ١٩٨ ، نقض جنائى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٠ سبتمبر ١٨٧١/١

الظاهر الواضح ايلم عيون الكافة ، والذي لا يمكن تعديده ، هو ما يتأذى له
ضير البعامة ويعد انشقا صرخا على مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه «
واصلاح الخطأ القضائي هو الوسيلة الوحيدة في هذه الحالة لتهتة الانزعاج
الذي أصاب الشعور العام . وبناء عليه فلن اعادة النظر في الحكم ليس
نحسب ضرورة تبنيها قواعد الانسانية والمعدالة نحو المحكوم عليه ظلما :
وانما هي ايضا وسيلة ضرورية لكي يسترد مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه
كابل قوته التي لا غنى عنها ، والتي تتعرض للنيل منها اذا بقى الحكم الخاطئ
تلقا على الرغم من ظهور خطئه (١) .

ويقول ايضا الاستاذ مونوار *Maunoir* ان طلب اعادة النظر اذا اجزله
المشروع بقيود وفي حدود معقولة . يعتبر بمثابة مصل *Vaccin* يزيد مبدأ حجية

(١ - ٢٦٤) واذا قضت المحكمة ببراءة المتهم في تهمة تزوير واستعمال
محركات مزورة فلا يمنع ذلك من اعادة محاكمته عن نفس الواقعة بتهمة
خيلة الامانة (نقض جنائي ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٤ سري ١٨٦٥ - ١ -
٢٤٥) او اعادة محاكمته عن نفس الواقعة بتهمة النصب (نقض جنائي
٢١ أغسطس سنة ١٨٧٣ سري ١٨٧٤ - ١ - ٣٩) .

٢ - ذهبت محكمة النقض الى أن احكام البراءة الصادرة من محاكم
الجنح والمخلفات - وهي المحاكم التي تلتزم بفحص الواقعة من جميع
اوصافها القانونية الممكنة - لا تحول دون المحاكمة مرة أخرى بشرط ظهور
عنصر في واقعة جديدة *élément de fait nouveau* (نقض - الدوائر
المجتمعة - ١٠ يناير سنة ١٨٧٦ سري ١٨٧٧ - ١ - ٤١ مع تعليق
Villey) - انظر ايضا نقض جنائي اول أغسطس سنة ١٨٦١ سري
١٨٦٢ - ١ - ١٠٠٦ .

٣ - ذهب القضاء الفرنسي في كثير من احكامه الى أن حجية الحكم
الجنائي أمام القضاء المدني لا تكون الا بالنسبة لما فصل فيه الحكم الجنائي
وكن نصله فيه ضروريا ، وما فصل فيه على سبيل التأكيد *certainement*
(انظر تفصيل ذلك في رسالتنا - الطبعة الثانية بند ١٤٨ وما بعده) .
وخلاصة ما تقدم أن حجية الامر القضي في المواد الجنائية كانت
- لاسبب تاريخية - أضعفت منها في المواد المدنية .

(١) تقرير *Jacquin* بشار اليه في *Sevestre*, p. 6

الشيء المحكوم فيه قوة وحصلة (١) .

وقد استعان بعض الشراح بنظرية التصور والحقيقة ، فقالوا ان
القاضي يفصل في الدعوى بموجب مجموعة من العوامل التي تقربه — تليان
أو كثرا — من الحقيقة الواقعة ، وكل الوسائل الفنية — التي تسمح له
بالاقتراب من الحقيقة ومنها طلب اعادة النظر — لا تتعارض مع حجية الامر
المقتضى ، بل على العكس من ذلك تدعم هذه الحجة (٢) .

وقد اضاف اصحاب هذا المعيار بعض الحجج المستمدة من نصوص
تقون تحقيق الجنابات نفسه ، اهمها :

١ — نصت المادة ٣/٤٤٣ من قانون تحقيق الجنابات الفرنسى (تقابلها
المادة ٣/٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى والمادة ٣/٤٤١ من
تقون الاجراءات الجنائية المصرى) ، على جواز طلب اعادة النظر اذا حتم
بادانة أحد الشهود في الدعوى بتهمة شهادة الزور . وادانة الشاهد لا تدل
على براءة المحكوم عليه ، وانما تؤدى فقط الى مجرد الشك في ثبوت التهمة
المستندة الى المحكوم عليه ، وهذا كاف — في نظر المشرع نفسه — لطلب اعادة
النظر في الحكم (٣) .

٢ — نصت المادة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنابات الفرنسى المفعول
(تقابلها المادة ٦٢٥ من تقون الاجراءات الجنائية الفرنسى والمادة ٤٤٦ من
تقون الاجراءات الجنائية المصرى) على انه اذا لم تكن الدعوى صالحة
للتصل فيها ، فللمحكمة ان تقوم بنفسها او بواسطة من تنديه لذلك باى
تحقيق أو مواجهة أو استجواب « يصلح لاثبات الحقيقة »
propos à mettre la vérité en évidence وهذه العبارة تدل — في نظر
اصحاب هذا المعيار — على ان الخطأ القضائى لا يلزم ان يكون ثلثا ثبوت

. Maunoir, p. 34.

(١)

Raymond Guillien, L'acte juridictionnel et l'autorité de la
chose jugée, thèse, Bordeaux, 1931, p. 406.

(٢)

Pinatel, n. 55.

(٣)

قطعا ، وانما يكفى ان يكون مشكوكا فيه (١) .

٨٤ - القانون السويسرى :

يعتبر القانون السويسرى من التشريعات التى اخذت صراحة بالعبارة الواسع ، اذ نص المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية الفدرالى على جواز طلب اعادة النظر اذا كانت الوقائع او طرق الاثبات التى لم يسبق تقديمها للمحكمة من شأنها انتشيك font douter فى ادانة المتهم ، او اقامة الدليل على ان الجريمة التى ارتكبها اخف من تلك التى ادين من اجلها . وتطبيقا لذلك حكم بانه يجوز اعادة النظر اذا ثبت ان الواقعة التى كفت اسلما لحكم الادانة واقعة مزورة او غير كافية faux ou incomplet (٢) . وحكم ايضا بان الواقعة تعد جديدة اذا كان من شأنها زعزعة او اظهار عدم كفاية الدلة التى اقيم عليها حكم الادانة (٣) .

ونص المادة ٤٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية لمقطعة جنيف بسويسرا على انه يلزم فى الواقعة الجديدة ان يكون من شأنها التشكيك فى مشروعية حكم الادانة de nature à faire douter de la légitimité de la condamnation

وتطبيقا لذلك اصدرت محكمة النقض لمقاطعة جنيف حكما بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى قضية نقيب المحامين جاكو Jacoud - وهى القضية التى اثارلت ضجة لدى الراى العلم الاوروبى حتى قيل عنها انها اشهر القضايا التى عرضت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - قضت فيه بقبول طلب

Pinatel, n. 55.

(١) :

(٢) الحكم فى قضية : Schroeberger c/ Zürcher مشار اليه فى :

Mauvoir, p. 129

(٣) حكم Richter مشار اليه فى : Maunoir, p. 129

واذا كان سبب اعادة النظر مبنيا على عدم كفاية حكم الادانة سمي revisio propter nova
revisio propter falsa
(Maunoir, p. 131)

وبالاحظ ان توسع القضاء السويسرى فى هذا الصدد موضع نقد بمعنى الشراح .

انظر فى هذا الصدد : Maunoir, p. 130

إعادة النظر بالحكم من المحكوم عليه ، وأمرت بتجراة تحقيقات تكميلية (١) .

٨٥ - ثالثاً : اتجاه محكمة النقض الفرنسية :

يتضح من استعراض قضاء محكمة النقض الفرنسية في طلبات إعادة النظر انها قد اخذت بالعيار الواسع ، ولكن منطوق حكمها يختلف حسب جسيمة الواقعة . فاذا كانت الواقعة الجديدة تفيد براءة المحكوم عليه على سبيل اليقين *ie fait nouveau-certitude* فانها تقضى بنقض الحكم دون احالة . اما اذا كانت الواقعة الجديدة تفيد الشك الجسيم في الادانة *le fait nouveau doute-sérieux* فهي تقضى بنقض الحكم مع الاحالة .

ويلاحظ ان الحكيم الصادرين في قضية دريفتوس *Dreyfus* - أشهر قضايا إعادة النظر في التاريخ الفرنسي الحديث - يبرزان بوضوح هذا الاتجاه .

(١) وتخلص واقعات هذه القضية في ان نقيب المحامين بير جاكو Pierre Jaccoud قد اتهم بانه في يوم اول مايو سنة ١٩٥٨. قتل Charles Zumbach وشرع في قتل زوجة هذا الاخير واسمها Marie Zumbach وعلى الرغم من اصرار المتهم طوال مدة المحاكمة على انه بريء ، فقد اصدرت محكمة جنات جنيف بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ حكماً بمعاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات وحرمله من مباشرة حقوقه المدنية لمدة عشر سنوات . وبعد ان امضى المحكوم عليه مدة العقوبة تم الافراج عنه في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٣ عملاً بنصوص المادتين ٣٨ و ٦٩ من قانون العقوبات السويسري . وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ تقدم المحكوم عليه بطلب الى محكمة النقض لمقاطعة جنيف لإعادة النظر في الحكم الصادر بدانته في ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ والقضاء بلفاء هذا الحكم بوجوه احالة ، واحتياطياً الامر بإجراء تحقيقات تمهيدية لاثبت صحة التوابع الموضحة في الطلب تطبيقاً لنصوص المواد ٢/٥٤ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لمقاطعة جنيف . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بقبول الطلب والامر بإجراء التحقيقات التكميلية بكافة طرق الاثبات المنصوص عليها في الحكم . انظر في عرض هذه القضية والادلة المقدمة فيها بالتفصيل :

Robert Vouin, L'arrêt Jaccoud du 29 novembre 1965, rev. sc. crim. 1969, p. 121 et p. 377.

والى جانب هاتين الميوعتين من الاحكام ، توجد مجموعة ثالثة قليلة
قأت لطابع استثنائى خرجت نيهأ محكمة النقض على قضاها المستقر ، اذ فى
هذه الحالات الاستثنائية كانت الواقعة الجديدة تفيد الشك الجسيم فى الادانة
ومع ذلك قضت المحكمة بالنقض دون اعادة .

لما اذا لم يكن للواقعة الجديدة اثر فى اثبات البراءة او اثارة الشك
الجسيم فى الادانة ، فقد استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول
طلب اعادة للنظر .

ومن هذا العرض السريع لقضاء محكمة النقض الفرنسية يتضح اننا
مستنأوله بالتفصيل على النحو الآتى :

١. — النقض دون اعادة لان الواقعة تفيد البراءة على سبيل اليقين .
٢. — النقض مع الاحالة لان الواقعة تثير الشك الجسيم فى الادانة .
٣. — قضية دريفوس .
٤. — بعض الاحكام الاستثنائية .
٥. — عدم قبول طلب اعادة للنظر .

٨٦ — ١ — النقض دون اعادة :

اذا كانت الواقعة الجديدة تفيد على سبيل اليقين براءة المحكوم عليه .
le fait nouveau fin ou le fait nouveau certitude فان محكمة النقض
تقضى بنقض الحكم دون اعادة . ويستوى — كما سبق القول — (١) أن يكون
من شأن الواقعة الجديدة توليد عقيدة نفسية تؤثر فى وجدان المحكمة ،
او توليد عقيدة قانونية مبنية على أسس قانونية .

ومن امثلة توليد العقيدة النفسية قضية pierre Vaux وتخلص واتعاتها .
فى أن محكمة جنابات Saône-et-Loire قضت بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٨٥٢ .

(١) انظر ما سبق بند ٧٤ .

بمعاقبة كل من Pierre Vaux وبيتي Pettt بالاشغال الشاقة المؤبدة
لاشتراكهما في الشروع في حريق خمسة منازل مسكونة . وقد بنت المحكمة
بحكمها لادانة Vaux على الادلة الآتية :

- ١ - شهادة المبلل الذي ابلغ عن الحادث ، وقال ان هذا المنهم يرأس
عصابة تخصصت في تخريب منازل المنطقة عن طريق اشعال الحرائق فيها .
- ٢ - شهادة عمدة القرية .
- ٣ - تحريكات الإدارة التي تفيد نشاطه السياسي وسوء سلوكه .

وبعد الحكم اكتشفت عصابة تعمل على حريق منازل القرية يرأسها
العمدة نفسه ، وليس من بين أفرادها أحد من المحكوم عليها ، ثم تقدم
المبلل الذي شهد ضد Vaux واعترف بأنه شهد زورا لان شهادته قد
المليت عليه من عمدة القرية الذي كان حاضرا اثناء التحقيق ، كما ان العمدة
قد اعترف بجريته لرجال الشرطة الذين قبضوا عليه وانتحر داخل السجن ،
وقد ثبت ان للعمدة كان على خلاف مع بعض اهل القرية بشأن محل لببيع
السجلير . ومن هذه الوقائع الجديدة اتضح لمحكمة النقض ان أدلة الادانة قد
انهارت ولم يبق بملف الدعوى سوى بعض التحريكات التي تدل على سوء
سلوك Vaux ونهوره السياسي وبناء عليه قضت بتاريخ ١٦ ديسمبر
سنة ١٨٩٧ بنقض الحكم دون احالة (١) .

ومن امثلة ذلك أيضا قضية Bonnet الذي حكم عليه في جريمة الصيد
بدون ترخيص . وقد بنى حكم الادانة على شهادة اثنين من رجال الشرطة

(١) نقض جنائي ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧ مسرى ١٨٩٩ - ١ -
٢٥٠ مع تعليق رو Roux ودالوز ١٨٩٨ - ١ - ٣٣٨ وجاء بأسباب
لهذا الحكم :

Attendu que les témoignages de Balleant et de Gallemard (le maire), ainsi
écartés, il ne subsiste contre Vaux que des renseignements qui incriminent
son exaltation politique et la passion avec laquelle il avait soutenu la cause
du partage des communaux, mais qui sont destituées de toute valeur probante
au point de vue de l'accusation qui avait été portée contre lui...

للذين قررا ان المتهم قد هرب وانها تحققت من اللون الاسود للكلب الذي كان معه . ولكن حدث بعد الحكم ان اعترف أحد الاشخاص بأنه صاحب الكلب الاسود وأنه مرتكب جريمة الصيد بدون ترخيص ، وقد قبلت محكمة النقض طلب اعادة النظر وقضت ب نقض الحكم دون احالة تأسيسا على ان هذا الاعتراف يعد واقعة من شأنها براءة المحكوم عليه (١) .

اما بالنسبة للمقيدة القانونية — وهي التي تختص فيها السلطة التقديرية المطلقة للقاضي وتحل مطلقا مبادئ القانون بحيث تكون البراءة مبنية على قواعد حسابيه (٢) — فمن امثلتها ان يصدر حكم على أحد الاجانب بمقوية الإبعاد ، ثم يثبت بعد الحكم انه يهمل الجنسية الفرنسية . ففي هذه الحالة يكون من شأن الواقعة الحديدة اختفاء الجريمة تماما ، وبالتالي تكون البراءة ثابتة . ولذلك فان محكمة النقض قضت في العديد من هذه الحالات بنقض الحكم دون احالة (٣) . وكذلك اذا ثبت ان المحكوم عليه في جريمة

(١) نقض جنائي ١٥ يولية سنة ١٨٩٩ سري ١٩٠١ — ١ .
٥٤١ وجاء ياسبب هذا الحكم :
...cet aveu constitue un fait nouveau de nature à établir l'innocence du condamné...

ومن هذا النوع ايضا قضية *Fétis* التي ثبت فيها من تقارير الخبراء ان الخطابت غير الموقعة عليها والمسندة الى المحكوم عليه ، هي في الحقيقة من صنع متهمين آخرين (نقض جنائي ٥ ماسو سنة ١٨٩٩ سري ١٩٠١ — ١ — ٢٩٧) .

Pinatel, n. 74.

(٢).

(٣) نقض جنائي ٦ يولية سنة ١٨٩٩ سري ١٩٠١ — ١ — ٢٩٩ .
٤ يناير سنة ١٩٠٤ بليتان ١٩٠٤ — ١ — ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ بليتان ١٩١٢ — ٦٤٣ — ١١٦٨ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ دالوز الاسبوعى ١٩٣٠ — ١٢٣ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ جازيت دى باليه ١٩٤٠ — ١٢٣ .
٣٣٠ ، ١٠ ابريل سنة ١٩٥٩ بليتان ١٩٥٩ — ٢٠٠ — ٤٠٢ وفي هذه القضية تبين ان المحكوم عليه من مواليد مقاطعة الازراس *Alsace* التي استردتها فرنسا من ألمانيا ، واعيد قيد المحكوم عليه — بقوة القانون — في سجلات الجنسية الفرنسية ، وبالتالي فان هذا القيد — حتى ولو تم بعد الحكم بالإبعاد — يعد واقعة جديدة تجيز طلب اعادة النظر بها .
ياعقبوا ان القيد ليس منشأ للجنسية الفرنسية وانما هو كاشف لها .

التهرب من التجنيد — وعى لا تقسح إلا من فرنسى — يعمل جنسية
لجينية (١) .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما إذا قدمت أدلة من شأنها انهيار ركن من أركان
الجريمة التى أسندت الى المحكوم عليه ، ويحيث لا تعدد ركنا فى اية جريمة
أخرى . كما اذا ثبت انهيار ركن من أركان جريمة خيانة الاملة بان اتهم المحكوم
عليه الليل على رده للاشياء المسلمة اليه فى وقت سلب على الحكم
بإدانته (٢) :

(١) نقض جنائى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ٢٩٥ —
٥٠١ .

(٢) نقض جنائى ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٢٥
وجاء بسبب هذا الحكم :

...la restitution des trois montres et la représentation de la boîte à musique,
spontanément effectuées au domicile de Magnin, par le sieur Vuilleminot
dès le 31 déc. 1891, et aujourd'hui définitivement avérés constituent un
fait nouveau dont la révélation survenue depuis le 23 août 1892, date
de la condamnation du sieur Vuilleminot est de nature à établir l'innoc-
ence de ce dernier...

وبهذا المعنى أيضا قضية Cabirol وتخلص فى ان هذا الشخص
كان مكلنا بتحصيل رسم الدخول لى أحد المراقص وقدره فرنك واحد
فقدم اليه أحد الرواد عملة من فئة العشرين فرنكا وقل له : هذه
عشرون فرنك وسأذهب لارتص الفانس ثم أعود اليك لآخذ الباقي .
وعندما انتهت للرقصة وعاد صاحب العملة لآخذ الباقي ، انكر
Cabirol أنه آخذ العملة ، فقدم الى المحكمة الجنائية بتهمة خيانة
الامانة ، وقضت المحكمة بإدانته بالحبس ٤٨ ساعة . ثم حُذت بعد ذلك
ان حكم بإدانة شخص يدعى Maurice عمره ١٩ سنة فى نفس التهمة
التي أدان من أجلها Cabirol وتوصل ذلك ان Maurice
قدم الى Cabirol عند دخوله المرقص عملة من فئة الخمسة
فرنكات وتسلم الباقي وقدره أربعة فرنكات ، ولكن وضعت بينهما على
سبيل للخطأ العملة ذات العشرين فرنكا . وقد لاحظ موريس هذه
الخطأ الذي وقع فيه كابيرول ، ولكنه تماضى عنه ، وقد شهد بصحة هذه
الواقعة اثنان من زملاء موريس . وبناء عليه تقدم Cabirol بطلب

كذلك اذا حكم بادانة احد المسجونين في جريمة الهروب ، ثم ثبت انه كان قد اخرج عنه في وقت سابق على الجريمة المسندة اليه (١) او اذا حكم على احد الاشخاص بالعقوبة لمخالفته الالتزام بعدم الإقامة في مكان معين ثم ثبت ان هذه العقوبة التبعية لم يسبق الحكم عليه بها (٢) . واذا حكم على أحد الاشخاص في جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة ثم ثبت انه فعل ذلك بامر العمدة للمحافظة على هذه الاشياء وتسليمها الى السلطة العسكرية (٣) . واذا ثبت من المستخرج الرسمي من سجلات السجن ان المحكوم عليهما في جريمة السرقة كانا محبوسين وقت ارتكاب الجريمة (٤) . . واذا حكم بادانة احد الاشخاص لعدم قيد سيارته في الديوان الخاص بذلك قبل اول يناير سنة ١٩٢٥ ثم ثبت انه لم يكن يملك سيارة ، وانما كان يملك فقط دراجة بخارية (موتوسيكل) اعتبروا من ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ . وقامت برقم ٣١٥٥ U.I. (٥) . واذا حكم على أحد الاشخاص في جريمة

لإعادة النظر في الحكم . ويجلسه ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ قضت محكمة النقض بقبول الطلب ونقض الحكم دون احواله (بليتات ١٩٠٥ — ٤٤ — ٦٩ م وجاء بأسبيل هذا الحكم :

Attendu que le fait tel qu'il résulte de l'enquête exclut le délit d'abus de confiance qui avait motivé la poursuite et ne contient les éléments constitutifs d'aucun autre délit et que, par suite, aux termes du dernier al. de l'art. 445 c. i. crim. l'annulation du jugement ne laissant rien subsister qui puisse être qualifié crime ou délit, aucun renvoi ne doit être prononcé.

- (١) نقض جنائي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بليتات ١٩٠٨ — ٣٨١ — ٧١٠ .
- (٢) نقض جنائي ٧ يولية سنة ١٩١١ دالوز الدوري ١٩١٢ — ١١٠ .
- (٣) نقض جنائي ٣ فبراير سنة ١٩١٦ دالوز الدوري ١٩١٦ .
- (٤) — ١٢٣ .
- (٥) نقض جنائي ٥ مايو سنة ١٩٢٣ بليتات ١٩٢٣ — ١٦٦ — ٣٣٣ .
- (٥) نقض جنائي ١٢ يولية سنة ١٩٢٨ بليتات ١٩٢٨ — ١١٣ .

تبيد المحجوزات ، ثم ثبت ان هذه الاشياء لم يتم الحجز عليها (١) . واذا حكم على احد الاشخاص لمخالفته قرار ابعاده ، ثم ثبت ان هذا القرار قد اوقف تنفيذه (٢) . واذا حكم على احد الاشخاص بالمعتوبة في جريمة الهرب من الجنسية ثم ثبت بطلان عقد تجنيد ، فلكشف البطلان يعد واقعة جديدة في معنى الفترة الرابعة من المادة ٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تؤدي الى نقض الحكم دون احالة (٣) . واذا حكم على احد الاشخاص لتليفته سيارة دون التأمين عليها ، ثم قدم بعد الحكم مستندا يغيد انه كان لديه عقد التأمين وقت الجريمة المستند اليه (٤) . واذا كلن القاتون يشترط بلوغ المتهم سنا معينة لادانته ، فلن الحكم على المتهم الذي لم يبلغ هذه لاسن ، يجوز اعادة النظر فيه ، اذا قدم المحكوم عليه شهادة الميلاد المثبتة لسنه الحقيقية ، والتي تنفي عدم خضوعه للقانون (٥) .

في جميع هذه الحالات تكون البراءة مبنية على سبب قفوني ، فمن الناحية القانونية لا تقوم الجريمة الا اذا توافرت اركانها المكونة لها ، واذا

-
- (١) نقض جنائي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بليتان ١٩٢٨ - ٢٦٠ - ٥٢٤ .
 (٢) نقض جنائي ٣٠ يولية سنة ١٩٢٧ بليتان ١٩٢٧ - ٢٠٣ - ٤٠٣ .
 (٣) نقض جنائي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ - ٦٢٠ - ١٢١٢ ، ١٥ يونية سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ - ٣٢٨ - ٦٦٤ ، ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ داللوز ١٩٥٤ - ٥٠٧ مع تعليق Pierre Hogueney ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠ مجلة العلم الجنائي سنة ١٩٥١ Chron. مع تعليق P. Hugueney ص ١٠٩ .
 (٤) نقض جنائي ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ داللوز ١٩٦٣ somm. ١٠٣٢ .
 (٥) نقض جنائي ٢٥ يونية سنة ١٩٠٧ بليتان ١٩٠٧ - ٣٣٩ - ٥٤٢ وكان المتهم في هذه الدعوى قد قدم شهادة ميلاده التي تثبت انه ولد في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٦ وليس في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٤ كما ذهب الحكم المطعون فيه .
 ويلاحظ ان قانون الاجراءات الجنائية المصري قد نص على اجراءات مغينة لاعادة النظر في الحكم في مثل هذه الحالة بالنسبة للاحداث وقد سبق بيان ذلك - بند ١٨ و ١٩ .

انهيار ركن أو أكثر من هذه الأركان انهارت الجريمة نفسها (١) .

٨٧ - ٢ - النقض مع الإحالة :

جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية على نقض الحكم مع الإحالة إذا كانت الواقعة الجديدة من شأنها إثارة الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه *fait nouveau doute sérieux* ويستوى هنا أيضا أن تولد الواقعة الجديدة عقيدة نفسية أو عقيدة قانونية .

وقضاء محكمة النقض الفرنسية زاهر بالأمثلة العديدة للوقائع التي تولد عقيدة نفسية تثير الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه . فقضت في قضية *Druaux* بأن واقعة قتل شخصين بالسم ، إذا أمكن نسبتها إلى الاختناق بالأكسيد الكربون المنبعث من إحدى الأفران الجيرية المجاورة ، فإن هذه الواقعة تولد الشك في ادانة المحكوم عليه (٢) .

وفي قضية *Rossi* انتهت التحقيقات التكميلية إلى اختفاء الواقعة الأولى والاسامية من الواقعتين اللتين أقيم عليهما حكم الإدانة . وإلى اضعاف الواقعة الثانية . وهذا للوضع الجديد من شأنه أثبت براءة المحكوم عليه (٣) .

Pinatel, n. 75.

(١)

(٢) نقض جنائي ٢٦ يونية ١٨٩٦ سري ١٨٩٩ - ١ - ٢٥ : ومن هذه الأمثلة أيضا قضية *Vallé* وتخلص في أنه في خلال شهر مارس سنة ١٨٩٤ تلقى التاجر *Lebrun* عن طريق البريد خطبا يحتوي على سيه وتهديده بالاعداء عليه ، فتقدم بشكوى إلى النيابة العامة ، وكانت الشكوك تحوم حول خصمه السيلبي المدعو *Vallé* وقد حمل التقرير المقدم من خبير الخطوط على الاعتقاد بأن هذا المتهم هو مرتكب الجريمة ، فقضت المحكمة بإدانته ، ثم ظهرت بعد الحكم محررات غير موقعة عليها مرسلة من فاعل مجهول إلى المحكوم عليه فاعتبرت بحكمة النقض هذه الواقعة الجديدة مؤدية إلى الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه (نقض جنائي ١٨ يونية سنة ١٨٩٨ سري ١٨٩٩ - ١ - ٤٧٦) .

(٣) نقض جنائي ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ سري ١٨٩٩ - ١ - ٢٥ و *دالوز* النوري ١٩٠٠ - ١ - ١٢٧ .

كذلك قضت محكمة النقض في أحكام عديدة بأن أقوال الشهود الجدد بعد حكم الادانة من شأنها إلغاء ظلم كثيرين على مسئولية المحكوم عليه ، ومن ثم قضت بنقض الحكم مع الإحالة (١) .

وفي أغلب الحالات تنصب أقوال الشهود الجديد على بيان أن المحكوم عليه لم يكن موجودا في مكان الحادث وقت وقوع الجريمة (٢) .

وأحيانا يكون عدول الشاهد عن شهادته التي قام عليها حكم الادانة ، واقعة جديدة تلقى شكنا جسيما على الحكم ، وتؤدي الى النقض مع الاحالة (٣)

(١) نقض جنائي ٢٥ يونية سنة ١٨٩٦ سبرى ١٩٠٠ — ١ — ٢٩٦ .
١٨ يولية سنة ١٩٠١ بليتان ١٩٠١ — ٢٠٧ — ٣٧٥ ، ١٢ يناير سنة ١٩٠٧ بليتان ١٩٠٧ — ٢٦ — ٤٣ ، ٣٠ مارس سنة ١٩١١ بليتان ١٩١١ — ١٧٧ — ٣٤٤ ، ١٤ يونية سنة ١٩١٢ بليتان ١٩١٢ — ٣١٣ — ٥٧٠ ، ٩ أغسطس سنة ١٩١٢ بليتان ١٩١٢ — ٤٥٨ — ٨٤٢ وفي هذه القضية أكد شهود جدد أن شهود الاثبات لم يقولوا الحقيقة امام محكمة الجنائيات . وكلفت هذه القضية هي السبب في صدور قانون ١٩ يولية سنة ١٩١٧ ، وسرد الكلام عنه بالتفصيل فيما بعد — بنم ١١٩ .

انظر أيضا نقض جنائي ٢٨ يناير سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ٤٨ — ٨٨ ، ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ٩٤ يناير سنة ١٩٢١ بليتان ١٩٢١ — ٢٣ — ٣٤ .

(٢) نقض جنائي ١١ يناير سنة ١٩٠٣ سبرى ١٩٠٣ — ١ — ٣٧٢ .
وفي هذه القضية قرر كثير من الشهود ان المحكوم عليه كان موجودا وقت ارتكاب الجريمة في مكان يبعد ثلاثة كيلومترات عن مكان الحادث . انظر أيضا نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ بليتان ١٩٠٦ — ٥٥ — ٨١ . وفي هذه القضية تالكت أقوال الشهود الواقعة ان غطاء الرأس (الكابكيت) الموجود بمكان الحادث لم يكن من مقاس رأس المتهم .

انظر أيضا نقض جنائي ١٩ يونية سنة ١٩٠٩ بليتان ١٩٠٩ — ٣١٣ — ٦٠٠ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بليتان ١٩٠٩ — ٥٤٦ — ٩٠٧ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٥ بليتان ١٩٢٥ — ١٢٥ — ٢٥٣ .

(٣) نقض جنائي ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٦ سبرى ١٩٠٠ — ١ — ٦٠ .
مع تعليق Roux ، ٧ أبريل سنة ١٨٩٨ سبرى ١٨٩٩ — ١ — ٤٣٠ .
ودالوز ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧ وجاء بتسجيل هذا الحكم :

كذلك تعد واقعة جديدة تلقى الشك الجسيم على حكم الادانة اذ
تقرر الشك ان اقواله التي اقيم عليها الحكم قد صدرت منه بقصد الانتقام
من المحكوم عليها ، والنظر لنزاع قديم (١) .

اما الوقائع الجديدة التي تولد عقيدة قانونية تثير الشك الجسيم في
ادانة المحكوم عليه ، فمثلها حالة الحكم على حاكم في تهمة خيانة الامانة لانه
تسلم قطعة من التماس من احد الزبائن ولم يرددها ، وكان المحكوم عليه قد
اعترف انشاء المحكمة بانه تسلم نملا قطعة التماس ولكنه وضمها في مكان

Attendu que la charge principale d'après l'arrêt, de renvoi et l'acte d'accu-
sation à la suite desquel sont intervenus le verdict du jury et la cond-
amnation prononcée le 23 nov. 1893, par la Cour d'assises de la Seine
contre Jamet, Léger et la dame Verney, pour crime de viol et complicité
de ce crime, consistait dans la déclaration d'Eugénie Laroche, aujourd'hui rétractée, que cette rétractation cinq fois reproduite dans les mêmes
termes corroborée par la retractation de la femme Verney (qui avait
avoué partiellement les faits) serait de nature à établir, dans les circons-
tances de la cause, l'innocence des condamnés, que ces faits nouvelle-
ment constatés créent l'ouverture à revision prévue par l'art. 443-4 du
Code ins. crim.

انظر ايضا نقض جنائي ٧ نوفمبر سنة ١٩٠١. بليتان ١٩٠١. —
٢٧٢. — ٥٠٩. ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢. سري ١٩٠٤. — ١. — ٣٧٧. ٨ مارس
سنة ١٩٠٦. بليتان ١٩٠٦. — ١٢٠. — ٢١٣. ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧. بليتان
١٩٠٧. — ١٨١. — ٢٨٢. ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣. بليتان ١٩١٣. — ٤٥٢. —
٨٦٥. ٢٨ يولية سنة ١٩٢٢. بليتان ١٩٢٢. — ٢٧٢. — ٤٤٨. .
وقد تجتمع الاقوال الجديدة مع العدول عن الشهادة التي ثلم عليها
الحكم ، فيكون من شأنها القاء الشك الجسيم على مسؤولية المحكوم
عليه ، كما في حالة القبض على المتهم بسبب تشبه الاسماء ، وكان شاهد
الاثبت الوحيد في الدعوى الذي سمعت اقواله في التحقيق قد تلقى وعدا
من والدة المحكوم عليه باعطائه مبلغ ٨٠٠ جنيه تركي مقابل الانراج عنه
(١) نقض جنائي ٩ يولية سنة ١٩٢٨. بليتان ١٩٢٨. — ١٧٠. — ٣٤٤. .

(١) نقض جنائي ١١ يولية سنة ١٩٢٨. بليتان ١٩٢٨. — ٢٠٨. —

لا يتفكره ، ولم يستطع العثور عليها . وبعد الحكم عثر على قطعة القماش وأثبت التحقيق أن المحكوم عليه قد بذل جهداً كبيراً في البحث عن القماش الضائع (١) .

كذلك إذا صدر حكمان ضد شخصين في جريمتي سرقة مستقلتين ، وقد صدر أولهما من محكمة الاستئناف وصدر الثاني من محكمة أول درجة ، ثم ظهرت واقعة جديدة من شأنها احتمال ارتكاب جريمتي السرقة من شخص واحد (٢) .

كذلك إذا عدل المحكوم عليه في جريمة السرقة عن اعترافه ، وكشفت الظروف عن أن كثيراً من الأشياء المسروقة وجدت في حيازة شخص يعرف السرقة ، فهذه الواقعة من شأنها إثبات براءة المحكوم عليه (٣) . وإذا قالت المجنى عليها أنها وجدت علبة مصوغاتها كاملة داخل صندوق ، فإن هذه الواقعة الجيدة تصلح لأن يكون من شأنها إثبات براءة المحكوم عليه (٤) . وإذا حكم بإدانة شخص في جريمة السرقة ، ثم ثبت من التحقيق أن جزءاً من السندات المسروقة قد اختلسها ابنة المجنى عليها وقد أصدرت النيابة العامة قراراً بأن لا وجه لاقابلة الدعوى الجنائية ضدها عملاً بنص المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات ، وأن بعض القرائن القوية ألقت ظلاً من الشك الجسيم في إدانة المحكوم عليه بشأن اختلاس مبلغ من النقود ارتكب في نفس

(١) نقض جنائي ١٣ مايو سنة ١٩١٠ بليتان ١٩١٠ — ٢٦٣ — ٤٧٦
وجاء بأسباب هذا الحكم :
Attendu que la découverte du veston dans les conditions ci-dessus indiquées, et les déclarations faites par les témoins dans l'enquête à laquelle il a été procédé, constituent un fait nouveau qui a été ignoré du tribunal et qui est de nature à établir l'innocence du prévenu,...

(٢) نقض جنائي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بليتان ١٩٢٤ — ٤٠٥ — ٣٧٣
(٣) نقض جنائي ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ بليتان ١٩٢٣ — ١٨٢ — ٣٠٦
(٤) نقض جنائي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بليتان ١٩٢٧ — ٢٢٤ — ٣٧٣

المفترقات (٢٦) . وإذا حكم على أحد الأشخاص في جريمة سرقة عدد من الأوراق جتبع من النقود ، ثم اكتشف جزء من هذه الأوراق بين يدي التالكي (٢٧) ، كذلك إذا وجدت بالسكن القديم للمجنى عليه حافظة نقوده التي اعتقد أنها سرقت منه (٢٨) . — في جميع هذه الحالات يكون من شأن التفسير القانوني للواقعة الجديدة اختفاء الجريمة ، ولكن الواقعة نفسها لم يتم دليل قاطع على صحتها ، ومن أجل ذلك تقضى محكمة النقض الفرنسية برفض الحكم مع الأحالة .

وخلاصة كل ما تقدم بشأن قضاء محكمة النقض الفرنسية أنه في حالة الواقعة الجديدة التي تفيد البراءة على سبيل اليقين ، نال المحكة تقضى بالنقض دون إحالة . أما إذا كتلت الواقعة تفيد الشك الجسيم في الإدانة فإن المحكة تقضى بالنقض مع الأحالة . وما من شك في أن دراسة قضية دريفوس Dreyfus تلقى كثيرا من الضوء على هذا الاتجاه ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

٨٨٦ = ٣ = قضية دريفوس Dreyfus

لعل أشهر قضايا إعادة النظر في تاريخ القضاء الفرنسي هي قضية دريفوس ، فقد شغلت الرأي المسلم الفرنسي ، بل والعالمى ، طويلا انتهى بعشرة سنة ، وكشف التحقيق فيها عن فساد تسلط الجيش الفرنسي الى الحد الذى ذهب معه البريء ضحية للخائن ، وتاه صوت الحق وسط

(١) نقض جنسى ٥ يناير سنة ١٩٢٩ بليتان ١٩٢٩ — ١٤ — ٢٢ .

(٢) نقض جنسى أول مارس سنة ١٩٢٩ بليتان ١٩٢٩ — ٧ — ١٢٨ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que, dans ces conditions, la découverte en possession de Lamy d'une partie des titres qu'il avait prétendu lui avoir été volés constitue un fait nouveau non connu des premiers juges, de nature à rendre suspectes les déclarations des plaignants et à établir l'innocence de la condamné ;

(٣) نقض جنسى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بليتان ١٩٣٠ — ٢٠٠ —

تخريج الفساد المؤيد بنفوذ قوى السلطان من حكومت فرنسا . وقد بذل اتصال للحق - من قاتلوفين ومكروين وأبله - جهودا طائلة لتصرة المظلوم حتى توجت جهودهم بالحكم ببراءة دريفوس . ولم نجد قضية وضعت بشأنها مؤلفات عديدة تناولت جوانبها القانونية والتاريخية والسياسية والاجتماعية مثل قضية دريفوس (١) حتى أصبحت - بحق - مثلا يضرب لكل قضية تحتاج إلى بذل جهود طائلة أو مثال اهتلم الراى العلم (٢) .

(١) انظر في هذا الصدد :

W.T. Stead, The Dreyfus case ; Henri Mazel, Histoire et psychologie de l'affaire Dreyfus.

وقد اشار هذا المؤلف الى كتب عديدة وضعت بشأن هذه القضية ، كذلك يرى هذا المؤلف ان المجرم الحقيقى فى هذه القضية هو الملحق العسكرية الالمى الكولونيل شفارتز كوبن Schwartz Koppén

(٢) ونظرا لاهمية هذه القضية فالتنا سنوضح فيما يلى بشيء من التفصيل وتلعمها والظروف السياسية الملائمة لها ، وسنكتفى فى المتن بتناول جوانبها القانونية : ولد الفريد دريفوس Alfred Dreyfus فى سنة ١٨٥٩ من اصل يهودى فى اقليم الازاس . ولما بلغ العاشرة من عمره قامت الحرب بين فرنسا والمانيا (سنة ١٨٧٠) التى هزمت فيها فرنسا ، وترتب على ذلك نصل اقليم الازاس وجزء من اقليم اللورين وضمهما الى المانيا ، فرحل آل دريفوس الى باريس . ولما بلغ الفنى الفريد الثلاثة عشرة التحق بمدرسة الهندسة العسكرية (البوليتكنيك) وتخرج بعد سنتين وصار عضوا عيلا فى هيئة اركان الحرب .

وفى ذلك الوقت كان وزير حربية فرنسا هو الجنرال مرسيه Mercier وكان رئيس ادارة المخابرات العسكرية هو الكولونيل « ساندرو » وكلن يساعده كولونيل آخر يدعى « هنرى » وكلن هذا الاخر خائنا حتى لقد باع للالحق المسكرى الالمى الكولونيل شفارتز كوبن Schwartz Koppén وثائق كثيرة ، ومن بينها تفاصيل خطة التعبئة العامة للجيش الفرنسى فى حالة الحرب . وفى نهاية يولية سنة ١٨٩٤ تلقى الملحق المسكرى الالمى من هنرى - عن طريق وسيطه المدعو « استر هازى » Esterhazy :شارة تتضمن ان وثائق خاصة بسلاح المدفعية وبمستعمرة مدغشقر وتسليحها تكاد تكون حاضرة بين يديه : وأنه ذاهب الى اللورات ، ويابل ان يستكمل هذه الوثائق فى خلال بضعة أيام .

وقد قدم في هذه القضية طلبان لاعادة النظر ، تبثت الاول الدوائر
المجتمعة لمحكمة النقض بحكمها الصادر في ٣ يونية سنة ١٨٩٩ واحالت

وكلفت للسفارة الالمانية في باريس استخدام في ذلك الوقت امرأة
للتنظيف وجمع المهملات والنفايات من دارها كل مساء ، فاشترت ادارة
مخابرات الجيش الفرنسي هذه المرأة لكي تزودها بحصول سلة المهملات
من الاوراق المزقة ، وبمجرد وصول هذا المحصول اليومي الى ادارة
المخابرات يعكف عليه عدد من الضباط يقومون بلصق قصاصات الورق
المزقة لمحاولة فك رموزها .

فلما فرغ الملحق العسكري الالمانى من قراءة رسالة « هنرى » المحررة
بخط وسيطه « استر هازى » مزقتها والتي بها في سلة المهملات ، وفي
ذلك اليوم نفسه كتبت للرسالة قد وصلت الى ادارة المخابرات في الجيش
الفرنسي عن طريق « مجلة القبلة » . وبعد فك رموزها ادرك المسؤولون
انهم قد وضعوا ايديهم على الرجل الذى ظل يفتش اسرار الجيش للعدو
زمنًا دون الوصول اليه .

وحالت الشبهات حول انضبط دريغوس لعدة اسباب أهمها .
١ — خط يده اذ زعم اعداؤه انه كتب الرسالة بخط يده . ٢ — المعلومات
التي تتضمنها وهي تتصل بالذمعية مما يفيد ان كاتبها من ضباط هذا
السلاح . ٣ — اشارة كلفها الى انه مزعم ان يشترك في المناورات ، وكلف
دريغوس مرشحًا للاشتراك فيها . ٤ — مضمونها يفيد ان صاحبها من
ضباط هيئة اركان الحرب .

وفي اثناء ذلك كان « هنرى » قد شعر باكتشاف رسالته — التي
كتبها بخط شريكه « استر هازى » عضو المخابرات السرية الفرنسية —
وادرك ضرورة تكديس الأدلة المضللة التي تؤيد اتهام دريغوس . وكلفت
المشكلة الكبرى ان الرسالة مؤرخة في شهر مايو ، وفي ذلك الشهر كان
دريغوس يعلم انه لن يشترك في المناورات ، ولكن هنرى تمكن من تغيير
تاريخ الاشارة فجعله شهر ابريل . وهكذا نسجت خيوط الاتهام ضد
الضابط المظلوم وتم التواء القبض عليه في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٤ .

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بدأت محاكمة دريغوس امام المجلس
العسكري الأعلى في باريس ، وتقدمت الرسالة التي قيل انها بخطه ومعها
تقرير مصلحة تحقيق الشخصية الذى يزعم بان خط الرسالة مشابه

القضية الى مجلس الحرب بمدينة رن، Rennes الذى قضى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ بمعلقة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات . ثم تقدم المحكوم عليه بطلب ثان لاعادة النظر فقبضته محكمة النقض فى ٥ مارس سنة ١٩٠٤ وامتت بإجراء تحقيق تكملى ثم فصلت فى الموضوع بعواثرها المجمعية فى ١١٢ يولية سنة ١٩٠٦ ببراءة المحكوم عليه .

==

تاما لخط المتهم . واثناء المحاكمة بعث وزير الحربية الى رئيس المحكمة بمظروف مختم فيه الملف السرى الخاص بالمتهم لطلع عليه المحكمة . وكان هذا الملف قد شحن بالمستندات المؤيدة لخيانة دريفوس وانحلاله وسوء خلقه الى حد اتجاره بشرف زوجته .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ صدر الحكم بإجماع الآراء بلدانة دريفوس بالسجن المؤبد .

وقضى دريفوس عقوبته فى جزيرة الشيطان مكبلا بالأغلال فى يديه وقدميه امعلا فى النكيلة به .

وفى اول يولية سنة ١٨٩٥ ترك « ساندهر » منصبه فى ادارة المخابرات السرية لخليفته الكولونيل « بىكار » Picquart . ثم حدثت فى نهاية شهر مارس سنة ١٨٩٦ أن « جلهمة القبالة » نقلت — فيها تنقل — من قصاصات سلة مهبلات السفارة الألمانية — رسالة صفيرة موجهة الى « استرهازى » عضو المخابرات السرية الفرنسية مطلوب فيها منه بعض الايضاحات الكتابية بشأن « المسألة موضوع البحث » . واهتم بىكار — الرئيس الجديد للمخابرات — بهذه الرسالة ، وتحرى سيرة استرهازى Esterhazy فوجده منخلا مسلطا ، كما طلب « عينات » من خط يد استرهازى ، وكنتت دهشة كبيرة عندما وجدها مطبقة لخط الرسالة التى ادين بسببها دريفوس . ومع ذلك فقد أثر المسئولون غير الجيش الفرنسى عدم اثارة الموضوع من جديد رغبة فى الإبقاء على هيئة النظم العسكرية ايام الراى العلم .

ومن ناحية اخرى فقد نشرت إحدى الصحف تحقيقا صحفيا عن دريفوس ونشرت صورة زئكوغرافية للرسالة التى نسبت اليه ، ولما كانت هذه الرسالة فى الواقع بخط « استرهازى » فقد انزعج من نشرها وبادر بالفرار الى مدينة روان . وفى أكتوبر سنة ١٨٩٧ اكتشف سمسار فى البورصة يدعى « ديكسترو » — كان يتولى شئون استرهازى المصرفية —

==

وستستعرض فيما يلي كل طلب من طلبى إعادة النظر .

(١) الطلب الأول :

بنى هذا الطلب على وإعتين : الاولى هى تقديم مستند لصالح المحكوم عليه يفيد أن عبارة « هذا الوجد د. » *ce canaille de D.* لا يقصد بها

أن الرسالة يخط عميله « استرهazy » ، فحصل خطاب استرهazy الذى تحت يده الى نائب رئيس مجلس الشيوخ ، واتضح من المضاهاة صديق اعتقاله ، فسارع شقيق دريفوس الى نشر بيان فى الصحف يتهم فيه استرهazy بأنه كذب الرسالة .

وبدأت المعركة الرهيبة ، وانقسمت فرنسا بأمرها الى معسكرين : الاول يؤيد براءة دريفوس ، والثانى ضده . ونكر أعداؤه فى ارتكاب « تزوير مركب » فحرروا وثائق مزورة على أنها صادرة من « استرهazy » وترتب على ذلك التحقيق معه ، وكان طبيعيا أن يحكم ببرأته لان الوثائق مزورة ومخدوسة عليه ، ثم وجهوا الى بىكار تهمة التزوير فقبض عليه وأودع السجن ، وهكذا تم لهم ضرب عصفورين بحجر واحد : براءة استرهazy والتخلص من بىكار .

وفى ذلك الوقت انبرى للدفاع عن دريفوس امام الراى العام الاديب الكبير اميل زولا *E. Zola* الذى نشر دفاعا فى الصحف بعنوان « انى اتهم » *l'accusé* ووجه اتهاما صريحا الى وزارة الحربية بانها احتالت للحكم ببراءة استرهazy بقصد التستر على « جريئة » ادانة دريفوس (وقد حكم بادانة زولا على هذه الكتابة) .

واثيرت المسألة امام البرلمان الفرنسى الذى انتخب فى ذلك الوقت ، فوقف وزير الحربية الجديد واعلان ان دريفوس قد اعترف بجريته ، وقدم للمجلس وثيقة مزورة تؤيد هذا الزعم وثار بىكار وكتب للصحف بان الوثيقة مزورة فكل رد الحكومة القاء القبض عليه مرة أخرى وايداعه السجن . ولكن الضمير الانسانى ابى على الملحقين الالمى والايطالى الا ان يعلنوا ان هذه الوثيقة مزورة ، واضيا الى وزير الحربية بان الذى زورها قام بذلك التزوير باللاء الكولونيل « هنرى » نائب وزير الحربية بالقبض على هنرى وايداعه للسجن ، وبعد التحقيق معه اعترف بأنه قلم بالتزوير فعلا ولكن « لمصلحة الجيش العليا » . وفى صباح اليوم التالى

دريغوس . والثانية عبارة عن تقرير يفيد أن الكتابة المنسوبة إلى المحكوم عليه ليست بخطه ، وذلك خلافا لما ذهب إليه تقرير الخبرة الذي اعتبرت عليه المحكمة .

وقد ترتب على هاتين الواقعتين القاء بطل كفيف من الشك على حكم الادانة : ولذلك قضت محكمة النقض بدوائرها المجتمعة في ٣ يونية سنة ١٨٩٩ . — بعد تلاوة تقرير رئيس المحكمة Ballot-Beaupré — بنقض الحكم مع الحالة (١) .

ووجد « هنرى » مقتولا في زنزانته بالسجن ، وما زال سر مصرعه غلبضا حتى اليوم .
وأحدث اعتراف « هنرى » أثرا عميقا لدى الراى العام ، فاستقال وزير الحربية ، واستقال قائد الجيش ، وفر استرهازى إلى إنجلترا .
وبتاريخ ٣ يونية سنة ١٨٩٩ قضت محكمة النقض بقبول طلب إعادة النظر وإحالة القضية إلى مجلس الحرب بمدينة رن Rennes لمحاكمة المتهم من جديد .
وبتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ قضى مجلس الحرب (بأغلبية خمسة أعضاء ضد اثنين) بعدم استعمال الرافعة بسجن دريغوس لمدة عشر سنوات .

وبتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ أصدر رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الحربية عفوا عن دريغوس ، وتم إطلاق سراحه على الفور .
ولكن الرجل المؤمن ببرأته لم ير في « عفو » رئيس الجمهورية ردا كافيا لاعتباره ، فواصل سعيه لإثبات برأته ، وتقدم بطلب ثان لإعادة النظر في الحكم ، فقضت محكمة النقض في ٥ مارس سنة ١٩٠٤ بقوله وأمرت بأجراء تحقيق تكبيلى ، ثم فصلت فيه بدوائرها المجتمعة في ١٢ يونية سنة ١٩٠٦ ببراءة المحكوم عليه وأحقته في التعويض ونشر الحكم في خمسين صحيفة نرسسية — ثم اجتمع مجلس النواب وأصدر قرارا بتوجيه الشكر إلى كل من علون في اظهار الحقيقة . كما أن الحكومة منحت دريغوس وسلام فرقة الشرف « الليجون دونون » وأقام الجيش احتفالا كبيرا رد فيه للضابط البرى رتبته العسكرية واعتبره الأديب .

(١) نقض (الدوائر المجتمعة) ٣ يونية سنة ١٨٩٩ سرى ١٩٠٠ —

١٩٠٠ — ١٩٠٠ Roux ودالوز ١٩٠٠ — ١٩٠٠ !!

والحقيقة أن تقرير رئيس المحكمة في هذه القضية يعد وثيقة قانونية
غالبية نظرا لكتيبته بأسلوب واضح وبلمغة سليمة وكشفه عن اتجاه المحكمة
في طلبات إعادة النظر - وقد استدل رئيس المحكمة بتقريره بقوله : من
المبادئ المقررة في المواد الجنائية أن الشك يسبر لصالح المتهم ، لأن الأصل
في الإنسان البراءة إلى أن تثبت أدانته . وصدر حكم بات حلتز لحجية الشيء
المحكوم فيه من شأنه أن يكون له أثر عكسي ، بمعنى أن يكون الأصل
الملم في هذه الحالة هو تلوث المحكوم عليه ، ويترتب على ذلك بداهة أن
الشك البسيط ليس كلفيا في نظر المشرع لالغاء حكم الإدانة . ولكن هل معنى
ذلك أنه يلزم لقبول طلب إعادة النظر ثبوت براءة المحكوم عليه بصفة أكيدة ؟
الجواب بالنفي إذ يكفي وجود قرينة قوية على خطأ الحكم .

ومضى التقرير يقول : أن القانون لا يشترط في الوقائع الجديدة وجوب
تثبيت البراءة ، ولو كان قد فعل ذلك لتعذر فهم نص المادة ٤٥٥ من قانون
تحقيق الجنائيات (تقلل المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري)
التي لم تفرق بين حالات إعادة النظر ، وإنما اكتفى القانون بأن تكون الوقائع
الجديدة « من شأنها ثبوت » *de nature à établir* براءة المحكوم عليه ،
وقد يتضح من التمهيس الأخير لهذه الوقائع أنها لا تثبت براءة المحكوم عليه .
ثم شرح التقرير نص المادة ٤٥٥ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي وبين
مى تقضى محكمة النقض بالنقض مع الإحالة ومى تقضى بالنقض دون إحالة .

واختتم رئيس محكمة النقض الفرنسية تقريره بقوله : وبناء عليه يجب
نقض الحكم على الرغم من عدم ثبوت براءة المحكوم عليه ما دامت الوقائع
الجديدة من شأنها إمكان ثبوت البراءة ، وفي هذه الحالة يكون مع النقض
الإحالة .

وبناء عليه قضت المحكمة بنقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى مجلس
الحرب بمدينة رن *Rennes* ولم تنصل بنفسها في موضوع الطلب بناء على
ما قرره من أن البراءة ليست حالة ولم تثبت تماما بعد ، وإنما توافرت فقط
مجرد قلع جديدة يمكن أن يكون من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه .

(ب) الطلب الثاني :

تحققت الدوائر المجتمة بمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٠٦ (١) من براءة دريفوس استنادا الى الوقائع الجديدة الآتية :

١ — من بين المستندات التي قمت الى مجلس الحرب بمدينة رن مسنداً صادر من ملحق اجنبي يشير الى أن المدعو « د » قدم له كثيراً من الاشياء الهللة *beaucoup de choses intéressants* ثم ثبت — بعد الحكم بالادانة — ان حرف « د » قد وضع بدلاً من الحرف الحقيقي للشخص المتصود .

٢ — من بين المستندات التي ادمت الى ادانة المحكوم عليه مسند سابق على القبض على دريفوس يثبت أنه يتخلل مع بعض الملعين الاجانب بشأن الوثائق السرية الخاصة بالنعبة العامة ، ثم ثبت ان هذا المستند حرر بعد القبض على دريفوس .

٣ — زعموا — أثناء محاكمة دريفوس — ان مستنداً سوريا بشأن التعبة العامة قد سرق من وزير الحربية ، ثم ظهن هذا المستند بعد الحكم بالادانة .

ومن هذه الوقائع الجديدة ظهرت بوضوح براءة المحكوم عليه ، ومع تلك ثلر البحث عما اذا كان من اللواجب نقض الحكم مع الاحالة أم ان النقض يكون بدون احالة ؟ ومما زاد هذا البحث وجود رأى يقس أن يجب للنقض بدون احالة أن يثبت للمحكمة عدم وجود الجريمة من الناحية المادية *in rem*

(١) نقض (الدوائر المجتمة) ١٢ يولية سنة ١٩٠٦. سري ١٩٠٧
[١١ — ٤٩] مع تعليق Roux وجاء بسباب هذا الحكم :

Attendu en dernière analyse, que, de l'accusation portée contre Dreyfus, rien ne reste debout, et que l'annulation du jugement du conseil de guerre ne laisse rien subsister qui puisse à sa charge être qualifié crime ou délit ; — Attendu, dès lors, que par application du paragraphe final de l'art. 445, aucun renvoi ne doit être prononcé,...

أى إن ثبت أن الجريمة لم تقع أصلا ، لا من المحكوم عليه ولا من أى شخص آخر . أما إذا ثبت للمحكمة أن الجريمة متوافرة من الناحية المادية ولكنها لم تتوافر في حق المحكوم عليه شخصيا *in personam* ففى هذه الحالة يجب أن يكون النقض مع الإحالة (١) . وفى قضية دريفوس ثبت للمحكمة أن الجريمة وقعت فعلا وأن مرتكبها هو استرهazy Esterhazy وليس دريفوس ، أى أن الجريمة غير متوافرة في حق المحكوم عليه من الناحية الشخصية فقط *in personam* وأن كانت موجودة من الناحية المادية *in rem* . وقد انتهت المحكمة الى نقض الحكم بدون إحالة ، أى أنها أخذت بالرأى القائل أنه يستوى أن تكون الجريمة غير قائمة من الناحية المادية أو غير متوافرة في حق المحكوم عليه من الناحية الشخصية ، ففى كلتا الحالتين يكون النقض بدون إحالة (٢) .

٨٩ — ٤ — بعض الأحكام الاستثنائية :

بينما سبق للقاعدة العامة التى اتبعتها محكمة النقض الفرنسية في الغالبية العظمى من أحكامها ، وهى : إذا كانت الواقعة الجديدة تفيد براءة المحكوم عليه ، فإن النقض يكون بدون إحالة ، أما إذا كانت الواقعة الجديدة من شأنها إلغاء ظل كفيف من الشك الجسيم على حكم الادانة ، فلن النقض يكون مع الإحالة .

ومع ذلك فقد خرجت محكمة النقض الفرنسية على هذه القاعدة العامة في بعض الأحكام الاستثنائية ، فنقضت بالنقض دون إحالة على الرغم من أن الواقعة الجديدة لم تكن مؤكدة للبراءة ، وإنما كانت فقط بثرة للشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه . وقد لاحظ الأستاذ بينتل Pinatel أن هذه الأحكام — باستثناء الحكم الصادر في قضية الصبلى دانتال — صدرت كلها بشأن أحكام الادانة من المحاكم العسكرية إبان الحرب العالمية الأولى ، ولعل للقوة التى اتسمت بها هذه الأحكام هى التى دعت محكمة النقض الى أن تخرج على القاعدة العامة التى اتبعتها وتسلك سبيل التساهل في طلبات

(١) من هذا الرأى Crouzillac, p. 101-139 وخصوصا ص ١٢٠.

Pinatel, n. 86.

(٢)

العودة للنظر فيها (١) .

وفيما يلي نبين — على سبيل المثال — قضية الجندي Trémoulet الذي دأبته المحكمة بناء على عدة تقارير طبية تثبت أنه أحدث تشويها بجسمه يقصد التهرب من الجندية . ولكن حدث بعد الحكم عليه أن قسر بعض الضابط أنهم سمعوا ناكديا من « ضول » قتل في الحرب أنه حارب جنبا إلى جنب مع الجندي تريموليه يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ وأن تريموليه جرح برصاصة ألمانية ولم يعتمد تشويه جسمه ، كما أكد جنديان آخران هذه الواقعة أيضا . وعلى الرغم من أن هذه الواقعة تثير الشك الجسيم في ادانة الجندي المذكور ، إلا أن محكمة النقض اقتنعت ببرأته وقضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩١٦ بنقض الحكم دون إحالة (٢) .

وفي قضية دانفال — وقد سبق عرضها بالتفصيل (٣) — قضت المحكمة بالنقض دون إحالة ، مع أن الواقعة العلمية كل من شأنها لقاء الشك الجسيم على حكم الادانة .

وعلى كل حال نهذه الاحكام الاستثنائية لا تعبر عن وجهة نظر محكمة

Pinatel, n. 88.

(١)

(٢) نقض جنائي ١١ مايو سنة ١٩١٦ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١١ — ١٢٣ ، أنظر أيضا نقض جنائي ١٨ مارس سنة ١٩١٥ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ٢٨ يناير سنة ١٩١٦ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ١١٩ — ٢٠٥ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ٢٧٧ — ٤٧١ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ٢٩٩ — ٥٠٧ ، ٧ فبراير سنة ١٩١٨ بليتان ١٩١٨ — ٢٣ — ٤٨ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ١٠٩ — ١٧٠ .

أنظر أيضا قضية السيدة Hurlin التي حكم عليها مع زيلة لها بالاضغال الشاقة لمدة ثلثي سنوات في توبة تعاونها مع الاعداء ، وقد نسب اليها اعطاء اشارات ضوئية للاعداء من نافذة في مزرعتها ، ثم شتمتها لا علاقة لها بهذه الواقعة (نقض جنائي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ١٠٧ — ١٦٧) .

(٣) أنظر ما سبق بند ٧٣ .

النقض الفرنسية ، ولذلك لم نقف عندها طويلا ، واكتفينا بمجرد الإشارة إليها .

٩٠ - ٥ - عدم قبول طلب اعادة النظر :

اذا لم تكن الواقعة الجديدة مؤكدة لبراءة المحكوم عليه ، ولا من شأنها إلقاء الشك الجسيم على حكم الادانة ، فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على عدم قبول طلب اعادة النظر .
وفي هذه الحالة ايضا يستوى أن يكون الغرض من الواقعة الجديدة توليد عقيدة نفسية أو عقيدة قانونية .

ومن أمثلة العقيدة النفسية ما اذا كانت أقوال الشهود الجدد موضع شك بحيث لا تثبت براءة المحكوم عليه ولا تثير الشك الجسيم في ادانته . وتطبيقا لذلك قضى بعدم قبول طلب اعادة النظر المبني على اعتراف بعض المحكوم عليهم بقصد تخليص ائدهم من العقوبة المقررة بها (١) . وقضى ايضا بأن والد المحكوم عليه اذا حصل على حكم ببراءته ، ثم اعترف بعسده ذلك بأنه - وليس ابنه - هو مرتكب الجريمة ، فإن طلب اعادة النظر لا يكون مقبولا استنادا الى هذه الواقعة (٢) . كذلك قضى بعدم قبول طلب اعادة النظر المبني على اعتراف الغير بارتكاب الجريمة على اثر انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة (٣) ، أو بناء على عدول احد شهود الاتبات

(١) نقض جنائي ١٥ يناير سنة ١٩٠٢ بليتان ١٩٠٢ - ٢٣ - ٣٦ :
١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بليتان ١٩٠٢ - ٣٥٥ - ٦٢٣ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ - ٥٤٢ - ٨٦٥ ، ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧ بليتان ١٩٠٧ - ٤٢ - ٦٩ ، ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ بليتان ١٩٢٦ - ٦٢ - ١١٠ .
(٢) نقض جنائي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ - ٥٨٠ - ٩٢٨ .

(٣) نقض جنائي ٦ مايو سنة ١٩٠٤ بليتان ١٩٠٤ - ٢١٧ - ٣٦٣ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que, dans ces conditions, la déclaration faite par Bouchard, alors qu'à raison de la prescription il était à l'abri de toute poursuite, ne saurait prévaloir contre les affirmations formelles et réitérées des gendarmes ;

من شهادته مع عدم ثباته على هذا الدور (٢١) .

كذلك لا محل لاعادة النظر اذا ثبت لدى محكمة النقض من التحقيق
الذى امرت به ، انه على الرغم من صدق بعض اقوال المحكوم عليه ، الا انها
لا تدل على تيلم الخطأ القضائي (٢) .

ولا محل ايضا لاعادة النظر اذا ثبت من التحقيق التكميلي الذى امرت
به محكمة النقض ان واقعة اكراه شهود الاثبات لم يقم عليها دليل (٣) .

ونود ان ننبه الى انه يستحيل وضع معيار موضوعى بحسب للتمييز
بين الوقائع الجديدة التى تلقى ظلا من الشك الجسيم على حكم الادانة .
وتلك التى لا تؤدى الى هذا الشك الجسيم ، وانما هناك بعض الاعتبارات
التي تؤثر في وجدان المحكمة ، مثل المناسخ الابى الذى قدم فيه طلب اعادة
النظر ، ومدى جدية اقوال الشهود (٤) .

ومن امثلة الواقعة الجديدة المقصود بها توليد عقيدة قانونية ،
ولا تصلح لاعادة النظر في الحكم ، حالة صدور قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى
الجنائية من غرفة الاتهام تأسيسا على عدم الاطمئنان الى اقوال الشهود

(١) نقض جنائي ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩. بليتان ١٩٠٩. — ٢٧ — ٦٠ .
٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ بليتان ١٩٢٥ — ١٧٤ — ٣٣٥ وجاء بهذا الحكم :

*Attendu que, dès lors, la rétractation dans laquelle Elise Petit n'a pas
persisté ne constitue pas un fait nouveau de nature à établir l'innocence
du condamné*

انظر ايضا نقض جنائي ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ بليتان ١٩٢٩. —
٣٠ — ٦٣ .

(٢) نقض جنائي ٢٨ فبراير سنة ١٩٠١ مسرى ١٩٠٢. — ١ — ٧٧ .

(٣) نقض جنائي اول أغسطس سنة ١٩٠١ بليتان ١٩٠١. — ٢٢٠ —
٤٠٣ .

Pinatel, n. 94

(٤)

انظر ايضا قضية Cellierin نقض جنائي في ١٧ يناير سنة ١٩٠٠.
مسرى ١٩٠٢. — ١ — ٤٧٥ .

ضد بعض المتهمين ، فهذا القرار لا يصلح لاعتباره واقعة جديدة يعنى عليها طلب اعادة النظر في حكم الادانة الصادر ضد متهمين آخرين (١) . كذلك اذا صدر حكم واحد بلادانة جميع المتهمين ، قطعن فيه بعضهم بالاستئناف ولم يظعن البعض الآخر ، فمضت المحكمة الاستئنافية ببراءة المسدانين .
فهذا الحكم بالبراءة لا يعد واقعة جديدة تصلح وحدها لاعادة النظر في حكم الادانة الصادر ضد المحكوم عليهم الذين لم يستأنفوا الحكم (٢) .
ولا محل لاعادة النظر في حكم صادر بادانة المتهم في جريمة سرقة ، اذا كانت الواقعة الجديدة منسبة فقط على ظروف ارتكاب الجريمة (٣) . كذلك قضى برفض طلب اعادة النظر في حكم صادر بالادانة في جريمة عدم اظهار بطانة تحقيق الشخصية المثبتة لهنة حاملها طبقا لنص المادة الاولى من قانون ٢ اغسطس سنة ١٩٢٧ اذا تبينت المحكمة من الاوراق المشددة أن طالب اعادة النظر كان يعلم أن من واجبه حمل هذه البطاقة (٤) .

(١) نقض جنائى ١٥ مارس سنة ١٩١٣ بليتات ١٩١٢ — ١٤٤ —

٢٩٨ .

(٢) نقض جنائى ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ بليتات ١٩١٧ — ٨٧ —

١٤٤ — وجاء بأسباب هذا الحكم :

...qu'il suit de là que l'arrêt du 26 juillet 1916, qui ne contient aucune constatation et déclare seulement qu'il y a doute sur la culpabilité, ne saurait constituer par lui-même un fait nouveau, au sens de l'art. 443, n. 4 du Code inst. crim. ;

انظر ايضا نقض جنائى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقد سبق عرض

هذا الحكم في بند ٧٥ .

(٣) نقض جنائى ٣ فبراير سنة ١٩٢٨ بليتات ١٩٢٨ — ٤٨ — ٩٧ ،

٢ مايو سنة ١٩٤٦ سري ١٩٤٨ — ١ — ٥٧ وقد سبق عرض هذا الحكم

في بند ٨١ .

(٤) نقض جنائى ٦ فبراير سنة ١٩٣١ بليتات ١٩٣١ — ٤٢ — ٧٧

وقضت ايضا بلن المادة ٨٥ من رسوم ٢ اغسطس سنة ١٨٧٧ تنص على أن واقعة شفاء الحصان لا تعنى ملكه من أن يقدم لجنة الادارة بدلا من الحصان نفسه شهادة تفيد شفاء الحصان ، وأن هذا الاخير لم يخصص تغييره . وبناء عليه فاذا قضى بتفريم مالك الحصان ٢٥ فرنكا لانه لم يقدم

وواضح من هذه الأحكام ان الوقعة الجديدة لا تؤدي الى نفي قبيل
الجريمة ، اذ تبقى اركانها قائمة ، وبالتالي قضت محكمة النقض بعدم
تحويل طلب اعادة النظر .

٩١ - رابعا : اجمالا محكمة النقض المصرية :

لم نضع محكمة النقض المصرية مبدأ قانونيا بشأن معيار جسامه
لواقعة الجديدة في طلب اعادة النظر ، الا في حكمها الصادر في ٣ مايو سنة
١٩٦٦ (١) ثم اكدت هذا المبدأ في حكم آخر اصدرته في ٣١ يناير سنة

حصانه الى جهة الادارة ، فلا يقبل منه بعد ذلك طلب اعادة النظر في الحكم
بحجة ان الحصان قد شفى في وقت سلق وان الشهادة المثبتة لذلك كانت
قد نفذت منه وقت الحكم وتم العثور عليها بعد ذلك (نقض جنائي في ١٩
نوفمبر سنة ١٨٩٨ سسرى ١٩٠٠ - ١ - ٢٩٥) - ويلاحظ ان محكمة
النقض الفرنسية قد اخذت في هذا الحكم بنظرية العقوبة المبررة ، وسرد
الكلام عليها بند ١٢٢ .

(١) نقض جنائي ٣ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧.
رقم ١٠٠ ص ٥٥٥ وتخلص واقعتا الطعن في أن التيلة المعلقة انتهت
طلبي اعادة النظر وآخر بانهم في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة
مركز سنورس محافظة الفيوم : ضربوا مع سبق الاصرار والترصد
عبد الستار مصطفى عبد الله ماحذوة به الاصابات الموصوفة بالتقرير
الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جراء احداها عاهة مستديرة ...
ومحكمة جنائيات الفيوم قضت بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ عملا
بالأدتين ٢٣٢ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات بمغالبة كل من المتهمين الثلاثة
بالاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات والزام المتهمين الثلاثة متضامين ان
يعتصروا للخدمة المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف ، مطلق المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت
محكمة النقض بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٦٥ برفض الطعن . وباتاريخ
٢٨ يولية سنة ١٩٦٥ قدم وكيل طلبة اعادة النظر طلبا الى النائب العام
لاعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بإدانتهم طبقا للفقرة الخامسة من
المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية والحق به طلبا آخر بتاريخ ١١ من

١٩٦٧ (١) . وفي هذين الطعنين قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب « بناء على ما ثبت لها من أن الوقائع الجديدة لا تؤدي إلى ثبوت براءة المحكوم عليهم ، واستخدمت في الحكمين عبارات تكاد تكون واحدة ، إذ قلت :

١ - بين من نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر ، ومما ورد بذكرتها الإيضاحية ، ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه ، أن الحالات الأربع

أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وأسس طلبه بناء على أنه بعد الحكم البات ظهرت وقائع وأوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وتخلص فيما يلي : (أولا) أن المجنى عليه ووالده اقرا في مجلس الصلح الذي عقد قبل صدور الحكم من موضوع الدعوى ببراءة المحكوم عليها سالف الذكر ، وأن الانتقام ملق لها . (ثانيا) أن مجلس صلح آخر عقد بهيئة تحكيم في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٦٥ بعد أن قضى برفض الطعن المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى وقد انتهى هذا المجلس إلى إلزام عائلة المجنى عليه بدفع مبلغ ألف جنيه (ثلثا) أن المجنى عليه ووالده اقرا أمام المجلس الأخير بأن المحكوم عليها سالف الذكر لم يكونا موجودين بكان الحادث وقت ارتكابه وأن الانتقام قد الصق بها مجرد الرغبة في الانتقام منها والحرص على إمكان الحصول على ما عساه أن يقضى به من تعويض . (رابعا) أن أعضاء مجلس الصلح يشهدون بما تقدم . (خلسا) أن وكيل المحكوم عليها قد حصل بمعد تقديم طلبه الأول على تسجيل مسوئى للمجنى عليه سجل فيه بكتبه إقراره الصريح بأن المحكوم عليها المذكورين لم يمتدوا عليه . (سادسا) أن المجنى عليه قد اقر بعد تقديم الطلب الأول أيضا بموجب إقرار موقع عليه منه وبحرر بخط شقيق له بأن المحكوم عليها المذكورين لم يمتدوا عليه وأن الانتقام ملق لها (انظر في بيان هذه الأسباب بالتفصيل مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة للاستاذ غاروق صادق المحامى من طلبى إعادة النظر) - وقد أجرت النيابة العامة تحقيق الوقائع ثم رفع للنائب العام طلب إعادة النظر مع التحقيقات المثل إليها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦ بقبوله وأحالته إلى محكمة النقض .

(١) نقض جنائى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢ وقد عرضنا وقائع هذه القضية بالتفصيل فيما سبق بقا ٧٩١ .

الاولى التى وردت فى المادة المثلث اليها هى حالات منضبطة يجمعها معيار محدد اسلمه ان الواتمة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما ان يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا ، او بقيام التناقض بين حكيم بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليها ، واما ان يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة فى الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد او الخبير بالمعقوبة المقررة لشهادة الزور او الحكم بتزوير ورقة قدمت فى الدعوى او إلغاء الأسس الذى بنى عليه الحكم . والملاحظ ان القانون المصرى كان فى صدد تحديد الحالات التى يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسى ، اذ بينما تنص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ : من قانون الإجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتله حيا » لاعتباره وجها لاعادة النظر ، يترخص القانون الفرنسى فيكتفى بظهور أوراق من شأنها ايجاد الامارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان للنص الفرنسى أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الإجراءات ومع ذلك فقد أقر احترامه لحجية الاحكام الجنائية الا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا ، بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتال ، بل أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته فى ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على أدانته (١) .

٢ - الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية : وان جاء نصها عاما فلم تقيد الوقع أو الأوراق التى تظهر بمعد صدور الحكم بنوع معين الا ان المذكرة الايضاحية للقانون يجاء بها تطبيق على هذه الفقرة انه : « نص فيها على صورة عامة تنص عليها اغلب القوانين الحديثة وفى حالة ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وتعلق أو اذا قيمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على المتهم انه كان مصابا بلماعة فى عقله وقت ارتكابها أو انه كان محبوسا فى هذا الوقت أو عثر على الشيء الماروق لدى المجنى عليه أو عثر على ايصال برد الامة » . وقد استمد الشارع حكم المادة سالفة البيان من المادة

(١) انظر نقد هذا الرأى فيما سبق - بند ٥٣ .

٤٤٣: من قتلون تحقيق الجنائيات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨
يونية سنة ١٨٩٥ التى صلا موضعها المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات
الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧
ومن غير المقبول ان يتشدد الشارع فى الحالات الاربع الاولى للمادة ٤٤١ من
قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه فى الحالة الخمسة
التي تستوجب بموئها ما تقدمها ، وانما قصد بها — فى ضوء الامثلة التي
ضربتها المذكرة الإيضاحية ان تكون الوقائع الجيدة او الاوراق المتقدمة
دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها حتما سقوط الدليل على
ادانته او على تحمله التبعة الجنائية .

٣ — الغاية التي تغنيها الشارع من اضافة الفقرة الخمسة من المادة
٤٤١: من قانون الاجراءات الجنائية الى حالات « الالتباس » الواردة في
الفقرات السليقة عليها ان تكون نصا احتياطيا ابتغاء ان يتدارك بها ما عساه
ان يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها ، والتي قد يتمتع فيها اقلية
الدليل على الوجه المطلوب قانونا ، ك وفاة الشاهد او عتبه او تقلم الدعوى
الجنائية قبله او لغير ذلك من حالات شبيهة ، مما لازمه عدم الاكتفاء فيها
بمعدل مجرد لشاهد او منهم عما سبق ان ادلى به لدى محكمة الموضوع
او بمجرد قول مرسل لشاهد امام محكمة اخرى ما لم يملك هذا القول
او ذلك المعدول ما يحسم بذاته الامر ويقطع بترتيب اثره فى ثبوت براءة المحكوم
عليه ، وهو ما يقيم موازنة عاكلة لا افراط فيها او تفريط بين حق المحكوم
عليه وصالح المجتمع الذي يضره المسلس فى غير سبب جازم بقوة الشيء
المقضى فيه جنائيا ، وهى من حالات النظم العلم التي تمس مصلحة
المجتمع وتتقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، الامر الذي
سجلته المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية حين نصت على انه
« لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على
ظهور ادلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانوني
للجريمة » فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هى اقوى من الحقيقة
نفسها ، مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير خاتمة ، كما لا يجوز
ان تكون محلا للمساومة بين الافراد . والقول بغير ذلك مضىعة لوقت

القضاء وهيئته ومجلسه لتناقض أحكامه بما يلى الأمر معلقا بمضيئة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء .

وقد علت محكمة النقض الى ترديد بعض هذه العبارات في حكمها الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٩. اذ قالت فيه : « لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٥٥ على انه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة » نحل بذلك على ان حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصح الإنيل منه الا بالظن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ من القانون المشار اليه ، وكانت الفقرة الخلمسية من المادة ٤١ من ذلك القانون قد اضافت الى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها ان تكون سبيلا احتياطيا لغدأرك ما عساه ان يفلت من صور تتحدى مع الحالات الأخرى الجائز إعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الأمر الذى فلت عليه المذكرة الإيضاحية رقم ٣ من مشروع قانون الإجراءات الجنائية .» (١) .

وواضح مما سبق أن محكمة النقض قد أخذت بالمعيار الضيق بشأن جسامه الواقعة الجديدة ، فاشتراطت أن تكون الواقعة « جالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتا سقوط الدليل على ادانته أو على تحمله التبعة الجنائية » . واستست محكمة النقض هذا التشديد بما يتمتع به الحكم الجنائى اللات من حجية تجعله « عنوان حقيقة هى أقوى من الحقيقة نفسها » وبالتالي فمن مصلحة المجتمع احترام هذه الحقيقة وعدم المساس بها الا اذا كانت هناك مصلحة اجتماعية أخرى تتمثل فى كون الواقعة الجديدة من شأنها القطع ببراءة المحكوم عليه ، وبذلك تقوم — كما تقول محكمة النقض — « موازنة عاملة لا انراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس فى غير ما سبب يهزم بقوة الشيء القضى فيه جنائيا » .

(١) نقض جنائى ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجبوعة احكام النقض ص ٢٠ رقم ٨٧ ص ٤٠١ .

انظر أيضا : نقض جنائى ٣ مايو سنة ١٩٧٠ مجبوعة احكام النقض ص ٢١ رقم ١٥٣ ص ١٤٦ .

٩١ — خامسا : رأينا في معيار الجسامة :

تبيل أن نوضح رأينا في المعيار الواجب الأخذ به في شأن جسامة الواقعة الجيدة ، نرى من واجبنا تطيل الاسانيد التي اعتمدت عليها محكمة النقض في أحكامها سالفة الذكر ونناقشها نيبا يلي :

١ — ذهبت محكمة النقض الى أن الحالات الأربع الاولى التي وردت في المادة (٤٤١) إجراءات جنائية « حالات منضبطة يجمعها معيار محدد » . وهذا فغير بمضى الشراح هذه العبارة بان المقصود بها أن الحالات الأربع المذكورة يجمعها معيار واحد من حيث قوته في الاثبات ، أي بحيث ينتهي هذا المعيار الى ثبوت براءة المحكوم عليه (١) . والصحيح عندنا أن تلك العبارة قصدت بها محكمة النقض أن تفرق بين الحالات الأربع الاولى والحالة الخلية من حيث تحديد الواقعة نفسها التي تصلح سببا لاعادة النظر ، فالواقعة في الحالات الأربع الاولى منضبطة ومحددة في حين أنها في الحالة الخامسة وردت في صورة عامة تستوعب بعمومها الحالات الأربع السابقة عليها .

٢ — استخدم القانون الفرنسي في المادة ٦٢٢/٤ من قانون الإجراءات الجنائية (والمادة ٤٤٣/٤) من قانون تحقيق الجنيات الملغى) تعبيرا مماثلا للتعبير الذي استخدمه القانون المصري في المادة ٤٤١/٥ من قانون الإجراءات الجنائية لوصف الواقعة الجيدة ، وهو أن يكون من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه (٢) . وما دام القانونان قد استخدما في وصف

(١) أحمد فتحي برون — مقال السابق — ص ٢٤ ويقول أن الواضح من الحالة الثالثة أنها لا تنفذ قطعا ثبوت براءة المحكوم عليه لأن انهيار أحد أدلة الدعوى (الشهادة أو الخبرة) لا يحول دون أن تعتد المحكمة غير الادانة على دليل آخر بعد احالة الدعوى اليها لنظرها من جديد ، كما أن انهيار أساس الحكم الجنائي لا يعنى حتما ولزاما القضاء ببراءة المحكوم عليه ، فقد تعتد المحكمة بعد احالة الدعوى عليها من جديد في الادانة على أساس قنوني آخر .

(٢) عبارة القانون الفرنسي كما يلي :

...de nature à établir l'innocence...

الواقعة الجديدة عبرات متيالة ، فلا تجوز المفارقة بينهما اعتبدا على المفارقة التي تمت في حالة مختلفة وهي التي تتعلق بوجود المدعى قتله حيا (١) وأكثر من هذا فقد بينا فيما سبق أنه لا خلاف في القول بوجود المدعى قتله حيا (النص المصري) والقول بظهور إمارات كفية على وجود المدعى قتله حيا (النص الفرنسي) لأن وجود المدعى قتله حيا يتم من خلال أدلة الدعوى ، ومن ثم فالمسألة مرجعها في النهاية الى نظرية الإثبات في المواضع الجنائية (٢) .

وبناء عليه فافئنا لا نتفق مع محكمة النقض في قولها « ان القانون المصري كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر اكتفى تشدداً من القانون الفرنسي » (٣) .

٢ — قلعت محكمة النقض ان « حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها » (٤) . وهذه العبارة صحيحة في حالة واحدة فقط هي

أما عبارة القانون المصري طبقاً لنصها الفرنسي فهي *de nature à prouver l'innocence...*

وقد بينا فيما سبق ان رئيس محكمة النقض الفرنسية ذهب في تقريره المتقدم في الطلب الاول لاعادة النظر في قضية دريفوس الى ان عبارة : من شأن هذه الوقائع ... تدل على ان المشرع لا يستلزم ان تكون الواقعة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه ، وانما اكتفى ان يكون من شأنها ثبوت البراءة ، وقد يتضح من التمهيد الاخير لهذه الوقائع انها لا تثبت براءة المحكوم عليه (انظر ما سبق ٨٨) .

(١) أحمد فتحي سرور — المقتل السابق ص ٢٥ .

(٢) انظر ما سبق بند ٥٣ .

(٣) والملاحظ ان القانون المصري قد اضاف حالة من حالات اعادة النظر لم ترد في القانون الفرنسي وهي الواردة بالفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما ان المشرع المصري قد جعل الحكم بادانة اللخبير أو بتزوير ورقة مسلويا للحكم بادانة الشاهد من حيث جواز طلب اعادة النظر (مادة ٤٤١/٣) أما المشرع الفرنسي فقد اقتصر على الحكم بادانة الشاهد — وقد سبق بيان ذلك بند ٦٠ .

(٤) هذه العبارة ليست جديدة على الفكر القانوني ، فقد قلنا من قبل

(٤) — إعادة النظر ()

حالة الحكم بالبراءة ، فالحقيقة التي يعبر عنها حكم البراءة — حتى أصبح
 بنا — لا يجوز النيل منها بأي حال من الأحوال مهما شجعت بالادلة المتقدمة
 ان هذه الحقيقة القضائية غير متفقة مع الحقيقة الموضوعية أو الواقعية ،
 فغشربها المسوى — غسطن الشريع الفوسنى وكثير من التشريعات
 الاخرى — لا يعرف نظام اعادة النظر فى احكام البراءة .»

اما بالنسبة للاحكام الصادرة بالعقوبة فليس صحيحا بما قلته محكمة
 النقض من ان « حكم القضاء عنوان حقيقة هي اقوى من الحقيقة نفسها » .
 فالحقيقة التي يعبر عنها الحكم الصادر بالعقوبة هي حقيقة شكلية
 أو مفترضة جعل لها المشرع قوة الامر المقتضى لاعتبارات تتعلق بالاستقرار
 القانونى . ومن ناحية اخرى فان الحقيقة الواقعية أو الموضوعية اذا
 ما ثبتت لدى القضاء فمن الواجب اعمالها وتغليبها على الحقيقة الشكلية
 أو المفترضة ، ومن اجل هذا شرع طريق الطعن باعادة النظر . ولذلك
 فالصحيح ان يقال ان حكم القضاء عنوان حقيقة لا يجوز النيل منها
 الا بدعوى حلسة عن طريق طلب اعاده النظر (١) .

٤ — قالت محكمة النقض ان اقامة الدليل من خلال الواقعة الجديدة
 على ثبوت براءة المحكوم عليه « هو ما يقيم موازنة عادلة لا انراط فيها
 او تعويل بين حق المحكوم عليه ومصالح المجتمع الذي يضره المصلح فى
 غير سبب جارم بقوة الشئ المقتضى فيه جنائيا » . وهذه العبارة قد ينهم

أكثر من مئة سنة الفقيه فستان هيلي عندها قال :

l'autorité de la chose jugée est souveraine, elle est plus forte que la vérité même. (Paustin-Hélie, T. II, n. 978).

كذلك رمد هذه العبارة جارو :

La loi attache à la chose jugée par les juridictions de jugement une présomption de vérité "plus forte que la vérité même". (Garraud, T. VI, n. 2289).

(١) أضيف فصحى سرون — المقال السابق ص ٢٦ ويضيف قائلا انه
 بدون ذلك لا توجد سوى حقيقة واحدة هي التي يعبر عنها الحكم المات ،
 بل ان القول بافضلية الحقيقة التي يعبر عنها هذا الحكم على أى حقيقة
 اخرى يسوى الى الاحترام الواجب لهذا الحكم ويختلج بدلول الحقيقة =

جاءها أن تطلب أخلافاً، النظر قد شرع ضمانة لحق الحكم عليه، والمصلحة
وتحقيقه الأمر أن تطلب إعادة النظر قد شرع لاعتباراته القديمة والاستثنائية .
وهي اعتبارات تهم مصلحة المجتمع العليا ، شأن نفس اعتبارات الاستقراء
الطعن التي أملت قاعدة حجية الأمر المقضي بنية إيجابية . وقد ردت
محكمة النقض الفرنسية في كثير من أحكامها كلمت « العدالة » و « الإنسانية »
بوصفها الاعتبار التي شرع من أجلها تطلب إعادة النظر (١٦) .

وبعد أن انتهينا من مناقشة الاستناد التي اعتمدت عليها محكمة
النقض في وضع مبدأ القلوني بشأن معيار جسيمة الواقعة الجديدة ،
نبدى رأينا في المعيار الواجب الأخذ به والمنفق مع نموذس العرفون وزوج
التشريع فنقول أن الواقعة الجديدة التي تصلح سبباً لإعادة النظر يمكن أن
تكون من شأنها إلقاء ظلم كفيف عن الفك الجسيم على أطة الإدانة
مما يحتملها — أي الواقعة — دليلاً مرجحاً لبراءة المحكوم عليه . ونستطيع
أن ندلل على سلامة هذا الرأي بالحجج الآتية :

١ — نصت المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا

(١) نقض جنائي ٢٢ يناير سنة ١٨٦٨ سري ١٨٦٩ — ١ — ١٧٧٢
وقد سبق الإشارة إليه في بند ٧٩ — وجاء بأسباب هذا الحكم :
*Attendu que l'autorité de la chose définitivement et régulièrement
jugée est un des principes fondamentaux de toute législation, que la
révision qui déroge à ce principe est par cela même une voie de recours
tout-à-fait exceptionnelle, qu'elle n'a été admise que dans un intérêt
supérieur d'équité et d'humanité, pour corriger l'erreur de fait qui pou-
rrait se produire malgré l'observation des formes et des garanties léga-
les et la juste interprétation des textes...*

أنظر أيضاً نقض جنائي ٣١ يونية سنة ١٩٠٦ بليتال ١٩٠٦ —
٢١٦٤ — ٨٠٤ ، ٣١ بولية سنة ١٩١٣ بليتال ١٦١٣ — ٣٨١ — ٧٣٥ وجاء
بهذا الحكم :

*Attendu que la révision, qui déroge au principe de l'autorité de la chose
jugée est, par elle-même une voie de recours absolument exceptionnel-
le, admise dans un intérêt supérieur d'équité et d'humanité, et permettant,
d'une part, d'accorder à celui qui a été la victime...*

زات محكمة النقض « قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتنقض براءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة » ، والا فتحيل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي اجراء ذلك بنفسها » . وواضح من هذا النص أن المشرع قد فرق بين حالتين : الأولى حالة البراءة الظاهرة وهنا تحكم محكمة النقض بقبول الطلب وتفصل في الموضوع ببراءة المتهم . والثانية حالة البراءة غير الظاهرة ، وهنا تنقض محكمة النقض بإحالة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل في موضوعها ما لم تر هي اجراء ذلك بنفسها .

ويلاحظ أن نص المادة ٤٤٦ سالف الذكر لم يفرق بين حالة وأخرى من حالات اعادة النظر ، بمعنى أن هذا النص ينطبق — فيما يتعلق ببراءة الظاهرة والبراءة غير الظاهرة — على جميع حالات اعادة النظر الواردة بنص المادة ٤٤١ بما في ذلك الحالة الخلسة الخاصة بالواقعة الجديدة .

٢ — نص المشرع على بعض حالات اعادة النظر التي لا تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه ، وهي حالة ما اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمقوبة لشهادة الزور ، أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم (مادة ٤٤١/٣) . وحالة ما اذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وإلى هذا الحكم (مادة ٤٤١/٤) — ومعنى هذا أن المشرع قد رأى أن بعض الوقع التي لا تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه تصلح لاعادة النظر في الحكم .

ولا وجه للتحدي في هذا الصدد بأن هذه الحالات منضبطة ومحددة ، بينما الواقعة الجديدة وردت في صورة عامة تستوعب بمعومها ما تقدمها : فهذا المعموم لا شأن له بمدى جسامه الواقعة ، إذ هو مسألة متعلقة بالحكم دون للكيف . وإذا كان النص على الواقعة الجديدة هو — كما قالت محكمة النقض — نصا احتياطيا ابتداء أن يتدارك به المشرع ما عساه أن يفلته من صور تتحاذى مع حالات الالتباس الأخرى ولا تنفك عنها ، فمعنى هذا أنه يجوز أن توجد وقائع جديدة تتجاذى مع حالات اعادة النظر

المختصص عليها بالتفتين النلفة والرابعة من المادة ٤٤١ من حيث عدم دلالتها بذاتها على براءة المحكوم عليه ، ومع ذلك تصلح سببا لطلب اعادة النظر .

٣ — نظرا للنص على الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ في صورة عامة تستوعب بمبوعها ما تقدمها ، فقد جعل المشرع حق طلب اعادة النظر في هذه الحالة للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اصحاب الشأن (مادة ١/٤٤٣) . وأكثر من ذلك فان طلب النائب العلم في هذه الحالة لا يعرض مباشرة على محكمة النقض ، بل لابد من عرضه أولا على اللجنة المختصص عليها في المادة ١/٤٤٣ . ولهذه اللجنة ان تقبل الطلب او لا تقبله فاذا رأت تبوله تأمر باحالته الى محكمة النقض (مادة ٢/٤٤٣) . ولا يقبل الطعن في الامر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب او عدم قبوله (مادة ٣/٤٤٣) . — كل هذا يوضح انه لا محل لما خشيته محكمة النقض من أن تكون حجية الاحكام « محلا للمسئولية بين الانفراد » او أن يؤدي الامر الى « مضيق لوقت القضاء وهيئته ومجلبه لتناقض احكامه » . ما بقى الامر معلقا بمشينة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع واعادة طرحه على القضاء « . غائبات — كما هو نص المادة ٤٤٣ — ان النائب العام وحده هو صاحب الحق في تقديم طلب اعادة النظر . وهو من نجبة اخرى لا يملك تقديمه مباشرة الى محكمة النقض ، بل يجب ان يمر باللجنة الثلاثية التي يحق لها ان تصدر أمرا نهائيا بعدم قبوله .

٤ — نص المادة ٤٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « الاحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على اعادة النظر من غير محكمة النقض يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون . — ولا يجوز ان يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه » وهذه الفترة الثانية تؤكد بوضوح أن محكمة الاحالة يحق لها — على الرغم من قبول الطلب من محكمة النقض واحالة الدعوى اليها — أن تقضى بالعقوبة اعلى المتهم بشرط الا تكون أشد من العقوبة السابق الحكم عليه بها . ويستنتج من هذا أن محكمة النقض — وقت ان قبلت طلب اعادة النظر وقررت احالته الى محكمة الاحالة — لم تكن امامها واقعة تعد دليلا كليا . فينبذ بذاته براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنه حتما سقوط العليل على ادانته أو مسئوليته الجنائية .»

٥ - لا وجه للتجدي بأن حجة الامر المقضى فيه جنائيا لا يجوز النيل منها الا اجماع التاكيد من البراءة ، ذلك لان التاكيد من البراءة قد يحتاج الي تحجيس ، وهو بذلك لابد من كسفه ، وهذا يجعل الشك الجسيم في حكم الادانة كلفيا لقبول طلب اعادة النظر . ومن ناحية أخرى فقد بينا فيما سبق كيف توصل انصار المعيار الواسع الى التوفيق بين اعادة النظر وحجة الامر المقضى فيه جنائيا ، بحيث يعتبر طلب اعادة النظر مدعما للحجة وليس منقضا لها ، او هو بمثابة « مصل » يزيد للحجة قوة وجسامة (١) .

١٢ - الخلاصة :

وبخلاصة القول انه لا يلزم في الواقعة الجديدة ان تكون دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه ، بل يكفي ان تلقى ظلا كثيفا من الشك الجسيم على حكم الادانة ، بحيث يترتب عليها توافر دليل احتمالي على البراءة (٢) .

ويلاحظ ان تقدير الواقعة الجديدة التي يمكن ان تؤدي الى البراءة مسألة متعلقة باختناج الحكمة وما قد يستقر في وجدانها من زعزعة قوية للدالة التي قام عليها حكم الادانة . فالمسألة اذن ليست منضبطة او محددة بحيث يمكن قياسها بطريقة هندسية ، الا اذا كانت البراءة لسبب قانوني يؤدي الى انهيار ركن من اركان الجريمة (٣) . وبناء عليه فلا يمكن رسم صورة دقيقة مسبقة لما يجب ان تكون عليه الواقعة الجديدة ، وانما يكفي القول بانها الواقعة التي تثير شكاً كبيراً في حكم الادانة ويحتل بصفة جدية

(١) انظر ما سبق بند ٨٤ .

(٢) وهذا ايضا ما يستقر عليه الفقه والقضاء في بلجيكا .

(Bras, n. 1475)

انظر ايضا نقض بلجيكي ٢ مارس سنة ١٩٢٥ بلسيكريزي ١٩٢٥
— ١ — ١٥٩ وجاء بهذا الحكم انه يكفي ان توجد قرينة قوية يمكن ان تؤدي الى براءة المحكوم عليه . فنظر ايضا حكم محكمة استئناف Ghent ٦ يونيو سنة ١٩١٤ بلسيكريزي ١٩١٤ — ٢ — ٢٢٣٦ .

(٣) كما في حالة اثبتت الجنسية في الجرائم التي لا تنزع الا من مولدها
— انظر ما سبق بند ٨٦ .

أن تؤدي إلى البراءة ، فإذا بلغ هذا الاحتمال درجة اليقين بحيث أصبحت « البراءة ظاهرة » كما تنص المادة ٤٤٦ إجراءات ، فصلت محكمة النقض بنفسها في الموضوع بالبراءة ، أما إذا لم يبلغ الاحتمال الجدي درجة اليقين ، ولم ينحصر الشك الجسيم بالبراءة المتظاهرة وراثت محكمة النقض أنه من حسن سير العدالة أن تترك للمحكمة التي أصدرت الحكم أمر الفصل في موضوع الدعوى ووزن الواقعة الجديدة في ضوء غيرها من وتلق الدعوى وظروفها وما تتضمنه من أدلة أخرى ، فانها في هذه الحالة تقضى بتبطل طلب إعادة النظر وإحالة الدعوى إلى محكمة الاجلّة .

أما الشك البسيط في أدلة الإدانة فلا يصلح سببا لإعادة النظر في الحكم لأن الشك البسيط — كما قال رئيس محكمة النقض الفرنسية في تقريره المقدم في الطلب الأول لإعادة النظر في قضية دريلوس (١) — وإن كان يفسر لمصلحة المتهم لأن الأصل في الاتساع البراءة ، إلا أنه بعد صدور حكم بات بالإدانة يصبح الأصل في المحكوم عليه تلوته ، ولا يحق له أن يدعى من كاهله هذا الطوث إلا إذا أقام الدليل على وجود قرينة قسوية على خطأ الحكم .

(١) انظر ما سبق بند ٨٨ . قارن : محمود نجيب حسنى — الإجراءات

الفصل الثالث

من يجوز لهم طلب إعادة النظر

٩٢ - تمهيد :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « في الأحوال الأربع من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثل قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لاتربيه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر » .

وتنص المادة ٤٤٣ على أنه « في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن .. » .

وواضح من هذين النصين أن المشرع قد فرق بين الحالات الأربع الأولى لطلب إعادة النظر وبين الحالة الخامسة ، فيما يتعلق بالأشخاص الذين يحق لهم طلب إعادة النظر في الحكم - ولذلك سنقسم هذا الفصل إلى بحثين : نتكلم في البحث الأول عن حكم الحالات الأربع الأولى ، وفي البحث الثاني عن حكم الحالة الخامسة .

المبحث الأول

حكم الحالات الأربع الأولى

٩٥ — تقديم الطلب من النائب العام :

اجل القانون للنائب العام طلب إعادة النظر في الحكم في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان طلب إعادة النظر لا يجوز إلا في الأحكام الصادرة بالمعقوبة دون الأحكام الصادرة بالبراءة فمعنى هذا أن النائب العام يجوز له طلب إعادة النظر لصالح المتهم ، ولا يجوز له أن يطلب ذلك في أحكام البراءة (١) .

وواضح من النص أن الطلب في هذه الحالة يملكه النائب العام نفسه دون غيره من أعضاء النيابة العامة ، ولكن لا معنى ذلك أن هذا الحق مقرر للنائب العام في شخصه ، وإنما هو مقرر لكل من يؤدي وظيفته سواء لغيره أو لخلو منصبه ، فيستطيع أن يباشر هذا الحق النائب العام المساند ثم أقدم المحلين العامين الأول إذا قلم أحدهم بعمل النائب العام (٢) .

٩٦ — لا يجوز الطلب من المدعى بالحقوق المدنية ولا من المسئول عنها :

لما كان طلب إعادة النظر مقصوراً على الأحكام الجنائية الصادرة بالمعقوبة ولا شأن له بالتعويضات المدنية ، فإن المدعى بالحقوق المدنية وكذلك المسئول عنها لا يقبل منهما هذا الطلب (٣) .

(١) العرابي — بند ٧٣٠ .

(٢) انظر : محكمة استئناف القاهرة ٨ مايو سنة ١٩٦٢ ، المجموعة الرسمية س ٦٠ ، رقم ١٢٢ من ٩٦٣ . قارن أيضاً نقض جنفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٦٦ من ٨٦٥ — انظر أيضاً : محمود نجيب حسنى — النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية — مجلة إدارة تضلياً الحكومة — س ١٣ من ٥ وما بعدها .

(٣) Garraud, T. V, n. 2030 ; Roax, Cours de droit.. ; n. 124 ; (٢)

De Huls, n. 335

العرابي — بند ٧٣٠ ، أحمد متنب — بند ٧٢ ، محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤٢٧ ،

ولكن المسئول عن الحقوق ^(١) الممنوحة يكون مثلاً قانونياً للحكوم عليه إذا كان هذا الآخر عديم الأهلية أو مفقوداً ، كما قد يكون قريباً أو زوجاً له ، وفي هذه الحالة يجوز له طلب إعادة النظر في الحكم ، ولكن ليس بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية ، ولتأنيباً بوصفه ~~مثلاً~~ ^{ممثلاً} للحكوم عليه أو قريباً أو زوجاً له .

٩٧- المحكوم عليه أو من يمثله :

كذلك يجوز طلب إعادة النظر من المحكوم عليه . إما إذا كان هذا الآخر عديم الأهلية أو مفقوداً فإن الطلب يقدم من يمثله قانوناً . ويرجع في بيان حالات انعدام الأهلية والفقد إلى قواعد القانون المدني والشرعية الإسلامية (١) .

إما إذا كان المحكوم عليه ناقص الأهلية فإن هذا النقص لا يحول دون حقه في طلب إعادة النظر في الحكم .

٩٨- محلي المحكوم عليه :

إذا قدم الطلب من محلي المحكوم عليه ، فلا يشترط أن يكون المحامي مقبداً في جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض . والطلب في ذلك واضح إذا أن الطلب يقدم إلى النائب العام ، ولا يرفع إلى المحكمة مباشرة . ولكن إذا أحيل الطلب إلى محكمة النقض فلا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام المحكمة إلا المحامون المقبولون للرافعة أمامها (مادة ٤١ من قانون المحلة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢) .

(١) تنص المادة ٣٢ من القانون المدني على أن « يسرى في شأن المفقود وللغيب الإحكام المقررة في قوانين خاصة ، فإن لم توجد فاحكام الشريعة الإسلامية » . - انظر في هذا الموضوع : عباس طه - المفقود والمغيب - مجلة المحلة الشهرية - سن ٢٥ الأعداد ٤ - ١٠ - يولية - أكتوبر ١٩٨٤ (ص ٣٢٤) ، جلال إبراهيم - الوضع القانوني للمفقود - مجلة الحياة - ص ٦٤ عدد ١ - ٤ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٤) ص ١٥١ وما بعدها .

٩٩ - بعد موت المحكوم عليه :

طلب إعادة النظر هو طريق الملمن الوحيد الذي يبقى قائما بعد وفاة المحكوم عليه ، مجرد ذلك أن وفاة المحكوم عليه قبل انتهاء بواعيد الملمن للأخري سواء كانت المعارضة أو الاستئناف أو النقض ، يترتب عليهما سقوط الحق في اقلية الدعوى الجنائية ، لانها لا تكون قد انتقضت بحكم بات ، ويسقط الحق في اقلية الدعوى الجنائية يسقط كل حكم غير بات صلب فيها ، ومن ثم فلا يتصور الملمن في هذا الحكم . لما اذا انتقضت الدعوى الجنائية بصحور حكم بات فيها ، فإن وفاة المحكوم عليه لا تبطل هذا الحكم مبروت وهو موصوم بحكم ينقضي بمطلقة . فلذا لما ثبت خطأ هذا الحكم فإن العدالة تقضى باعادة النظر فيه انصافا لذكرى المحكوم عليه وتداركا لما عسى أن يكون قد لحق الورثة من ضرر اذبية أو مادية كما في حالة الغرامة والمصادرة (١) .

وبلاحظ ان نص المادة ١/٤٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية لم يفرق بين الماتارب حسب درجة القرابة ، وبالتالي يجوز للمقرب — مهما كانت درجة قرابته — ان يطلب اعادة النظر في الحكم ، ولا يقتصر هذا الحق على الورثة الذين يتول بهم مات المحكوم عليه (٢) ، اذ ان درجة القرابة ليست مقياسا لدرجة الولاء والاخلاص للمحكوم عليه ، كما ان التضامن

(١) العربي — بند ٧٢٢ ، رموت عبيد ص ١٠٤٣ — ويرى دى هلنس انه اذا حكم بنفى أو ابعادا شخص وتم تنفيذ الحكم بالفعل فإن هذا الشخص يأخذ حكم التوقي ، ويجوز لأقاربه اذا ثبت لديهم تحقق احدى حالات اعادة النظر في الدعوى ان يقبلوا طلبا بها (Do Huits, n. 338) — ويؤخذ على هذا الرأي ان للشخص الذي تم نفيه أو ابعاده يمكن دائما احاطته علي بكافة الوثائق والحوادث التي تجري في البلد الذي أصدر الحكم خصوصا بعد التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات وتطور طرق الاصلاح .

(٢) رموت عبيد ص ١٠٤٣ — انظر ايضا التقرير الاول للجنة الاجراءات لمجلس الشيوخ من السنة ١٩٥٩ من المشروع Grandmoulin, n. 979

المطلّى يجعل لكلّ منهم مصلحة مستقلة في تقديم الطلب (١١) .

ويدخل ضمن اقارب المحكوم عليه اولاده غير الشرعيين (١٢) . ويرى الشراح الفرنسيون أن الاولاد بالتبني يجوز لهم طلب اعادة النظر لسنة بالاولاد الشرعيين (١٣) . ولكن يلاحظ أن نظام التبني غير معمول به في مصر ، ولذلك فلا يجوز لهؤلاء الاولاد طلب اعادة النظر (١٤) .

أما بالنسبة لحق الأزواج في طلب اعادة النظر فلم يفرق القانون بين الزواج الشرعي والزواج العرفي ، ففي كلتا الصلتين يجوز للزوج طلب اعادة النظر في الحكم الصادر ضد زوجه المتوفى .

كذلك تعتبر الزوجية قائمة حكما أثناء فترة العدة من طلاق رجعي ما ومن ثم فإذا توفي الزوج المحكوم عليه في أثناء هذه الفترة جاز لزوجه ان يطلب اعادة النظر في الحكم . ويلاحظ أنه قد تكون للزوج مصلحة في هذه الحالة في طلب اعادة النظر إذ المعروف ان الطلاق الرجعي لا يمسح التوارث بين الزوجين إذا حدثت الوفاة أثناء العدة (١٥) ، وبالتالي تكون مصلحة أحد الزوجين ظاهرة في طلب اعادة النظر في العقوبات المالية مثل الغرامة والمصادرة .

ولم يتحدث القانون عن قرابة النسب ، ولذلك فلا يجوز لهذا القريب أن يطلب اعادة النظر في الحكم الصادر ضد المحكوم عليه .

(١) العربي — بند ٧٢٢ — ولا يحجب أحد الاقرباء غيره من الاقارب
بهما كانت درجة قرابته (De Hults, n. 339)
(٢) Garraud, n. 2031 ; Faustin Hélie, n. T. VIII, n. 4049 ; Roux, n: 124.

(٣) Garraud, n. 2031 ; Faustin Hélie, n. 4049 , Sevestre, p. 205
(٤) ويتوسع بعض الشراح فيرون اجزاء طلب اعادة النظر حتى لاصدقاء المحكوم عليه ، لأن طلب اعادة النظر لا يهم المحكوم عليه حسب
وأما بهم المجتمع بأسره . (انظر Maunoir, p. 35) .

(٥) محمد أبو زهرة — أحكام التركات والموارث — سنة ١٩٤٩ —
بند ١٧٠ .

٣- الخلاصة

ويلاحظ أنه لا يجوز للأنثروب والازواج طلب إعادة النظر في الحكم إلا بعد وفاة المحكوم عليه . أما إذا كان المحكوم عليه ما يزال حيا فإن تقديم الطلب يكون من حقه دون أقاربه أو زوجة (١) . وهذا واضح من نص المادة ١/٤٤٢ التي تقول : « أو لأقاربه أو زوجة بعد موته » . ومما يؤكد ذلك أن حقهم في طلب إعادة النظر لا ينشأ إلا بعد موت المحكوم عليه ، ومن ثم فلا يجوز لهم تقديم الطلب حال حياته .

De Hults, n. 336

(١)

وهذه التفرقة كانت موجودة في ظل القانون الفرنسي القديم ، إذ يقول سفستر أنه إذا كان المحكوم عليه ما يزال حيا فيكون له وحده أن يطلب إعادة للنظر في الحكم . أما بعد وفاته فيكون هذا الالتباس لزوجته وأولاده وورثته (Sevestre, p. 45) .

المادة ٤٤٢

حكم الحالة الخلية

١٠٠٠ - النائب العام وحده :

أبكت المادة ١/٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق طلب إعادة النظر في الحكم استنادا إلى الحالة الخلية من المادة ٤٤١ « للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » . وأن حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصور على النائب العام وحده (١) . أما « أصحاب الشأن » المشار إليهم في المادة المذكورة ، فهم نفس أصحاب الشأن الذين ورد ذكرهم في المادة ١/٤٤٢ أى أنهم المحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو أثاربه أو زوجه بعد موته .

وجاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون تبريرا لذلك أنه رأى منعا من التهجيم على حرمة الأحكام النهائية بغير مسوغ صحيح أن يكون طلب إعادة النظر فيها من حق النائب العمومي وحده ، وذلك منعا لاسراف أولى الشأن في تقديم طلبات لا أساس لها .

وتطبيقا لذلك تضمنت محكمة النقض بأن مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية ، أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخلية فقد قصر هذا الحق على « النائب العام وحده » ، وإذا كان الشارع قد أرفض ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استكمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تعل عليه من خطأ الحكم أو تنقصه مع

(١) أو من يحل محله — انظر ما سبق بند ٩٥ .

حكم آخر نهائى أو تنسيبه على حكم الفن ، اعد الحلة الفلسفة وليس الامر فيها من الوضوح يمثل الحاصلات الرابع الاولى ، وانما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التى قد تظهر بعد الحكم دون ان تكون معلومة وقت المحاكمة . ويتلظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الرابع الاولى والحلة الفلسفة فان الصراع لم يخلو حتى طلب إعادة النظر فى الحلة الأخيرة إلا للثائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا التيد ، بل وضع قيدا آخر هو عرض الطلب على اللجنة المكنوض عليها فى المادة ٢٢٣) وجعل قرارها نهائيا ، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الاحكام الجنائية حتى لا تهدر بمجرد طلب يقده المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام (١) .

وقضت أيضا بأن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطمة فى أن حق طلب إعادة النظر فى الحلة الفلسفة المنصوص عليها فى المادة ٤١) من قانون الإجراءات الجنائية ، خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه من أصحاب الشأن (٢) .

١٠١ - القانون المقرر :

فى القانون الفرنسى يكون طلب إعادة النظر فى هذه الحالة (وهى الحالة الرابعة من المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية) مقصورا على وزير العدل وحده ، الذى يتعين عليه — قبل أن يقض قرارا بشأن الطلب — أن يأخذ رأى لجنة مكونة من ثلاثة من مديري الإدارات لوزارة العدل وثلاثة من مستشارى محكمة النقض تضرهم سخويا من غير الدائرة الجنائية (مادة ٣/٢٢٣) وواضح أن اكتيلز المستعجلين من غير الدائرة الجنائية مقصود به تغاى طرح طلب إعادة النظر على مستشارين سبق

-
- (١) نقض جنائى ٢٠ نيرابر سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض
 من ٢٢ رقم ٤٨ من ١٧٤ .
 (٢) نقض جنائى ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض من ٤
 رقم ١٥٣ من ٣٩٦ .

لهم إبداء الرأي في الطلب (١).

أما القانون الإيطالي فقد نص على أنه إذا كان طلب إعادة النظر مبنياً على ظهور وقائع أو أدلة جديدة ، فيجب تقديم الطلب إلى قاضي التنفيذ (مادة ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية) . كما أن قاضي التنفيذ يقوم — مع اختلاف بسيط في الاختصاص — بالدور الذي يقوم به وزير العدل في فرنسا (٢) والنائب العام في مصر (٣).

(١).

Bouzat, n. 1519

وقد انتقد فازي تدخل وزير العدل على هذا النحو من ثلاث نواح :
١ — أن هذا التدخل يعد انشاقاً على مبدأ الفصل بين السلطات ،
٢ — أنه يسلب الطاعن حقه في مباشرة الطعن بكليل حريته . ٣ — قد يكون له أبلغ الأثر فيما يتعلق بالرغبة في استتيلب النظام والأمن العام (Fazy, p. 76) وذهب آخر إلى أنه لا يوجد أي مبرر مشروع لتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية ، خصوصاً وأن هذا التدخل يحتاج إلى قد كبير من عدم المحاباة علما يتوافر في السلطة التنفيذية (Mongibeaux, p. 113) كذلك ينتقد الفقه السويصري مسلك المشرع الفرنسي في هذا الصدد (Maunoir, p. 65)

ويرد الاستاذان ميرل وفيتو على هذا النقد بقولهما أنه من الناحية العملية لا يوجد أي مبرر لهذا النقد إذا لا توجد حالة واحدة اساء فيها وزير العدل استعمال هذه السلطة (Merle et Vitu, n. 1297)

Pinatel, n. 132.

(٢)

الباب الثالث

اجراءات طلب اعادة النظر

١٠٢. - تقسيم :

سنبين في هذا الباب للشروط المتعلقة بـاجراءات طلب اعادة النظر والحكم فيه ،، وستناول ذلك في فصلين : نتكلم في الفصل الاول عن اجراءات الطلب ،، وفي الفصل الثاني عن الحكم في الطلب .

الفصل الأول

إجراءات الطلب

١٠٢. — لا يوجد ميعاد لطلب إعادة النظر :

لم ينص القانون على ميعاد محدد لتقديم طلب إعادة النظر ، فهو يجازى في أى وقت ، ولا يستط الحق في تقديمه بمضى مدة معينة (١) . وفى هذا يمثل طلب إعادة النظر على سائر طرق الطعن الأخرى — المعارضة والاستئناف والنقض — التى حدد لها المشرع موعدا معلوما والا مستط لأحق فيها .

وكان مشروع قانون الإجراءات الجنائية يقضى — نيبا يتعلق بالحالة الخامسة من حالات إعادة النظر — بأنه « لا يقبل الطلب في هذه الحالة اذا لم يقدم أصحاب الشأن طلبهم الى النائب العام في خلال سنة من وقت علمهم بلواعة أو الورقة الجديدة » (٢) . وقد رأت لجنة الإجراءات الجنائية حذف هذا النص « لانه مادام ان حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مخول للنائب العام دون غيره فلا محل للنص على عدم قبول الطلب من أصحاب الشأن بعد سنة من وقت علمهم بالواعة أو للورقة الجديدة » (٣) .

(١) العرباى — بند ٧٤٠ ، رعونب عبيد — ص ١٠٤٤ .

Grandmoulin, n. 980.

(٢) وكان هذا النص مأخوذاً عن المادة ٤٤٤/٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى ، ولكن يلاحظ أن المشرع الفرنسى قد ألغى هذا النص بقانون ٧ يونية سنة ١٩٤٩ .

(٣) العرباى — بند ٧٤٠ — ولم يحدد قانون تحقيق الجنائيات المصرى ولا القانون الفرنسى قبل سنة ١٨٦٧ أى ميعاد لتقديم الطلب ، ولكن الشارع الفرنسى أصدر قانون ٢٩ يونية سنة ١٨٦٧ بتحديد ميعاد سنتين ليقدم المحكوم عليه خلالها طلبه في بعض الحالات ، ثم أصغر قانون ١٨ يونية سنة ١٨٦٥ بجعل الميعاد سنة واحدة وفي جميع الحالات ، ويبدأ هذا الميعاد من يوم علم المحكوم عليه بسبب الطلب — انظر ما سبق بند ١١ .

وتد تروق القانون ، فيما يتعلق بإجراءات طلب إعادة النظر ، بين ما اذا كان للطلب مبنيا على احدى الحالات الاربع الاولى من المادة ٤٤١ : أو على الحالة الخامسة ، وذلك على التفصيل الآتى :

١٠٤. — أولا : الحالات الاربع الاولى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤٢. من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « اذا كان الطالب غير النيابية العامة ، فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذى يستند اليه ، ويشغفه بالمستندات المؤيدة له » .

وواضح من هذا النص أن الطلب يجب أن يقدم الى النائب العام بعريضة مؤيدة بالمستندات ، فاذا قدم مباشرة الى محكمة النقض تعين عليها الحكم بعدم قبوله (١) . وقد حكمت محكمة استئناف القاهرة بأنه يجب أن يكون طلب إعادة النظر مشغوعا بالمستندات المؤيدة له والا كان مبرا لا طائل له (٢) . وذهب بعض الشراح الى أن الالتزام بتقديم الطلب الى محكمة النقض لا يتسنى الا اذا قدم للطامن المستندات المؤيدة له (٣) . ومن رأينا أن عدم تقديم مستندات تؤيد الطلب لا يحول دون قبوله ، ويتمتع على النائب العام في هذه الحالة أن يجرى التحقيقات اللازمة للتأكد من جدية الطلب . ومما يؤيد هذا النظر أن المستندات التى يجب تقديمها قد لا تكون مقنعة او كافية ، ولذلك يحل القانون في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٢ للنائب العام أن يجرى ما يراه من التحقيقات في هذا الطلب .

وتنص المادة ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا يقبل النائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يحل محله في الأحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ الا اذا اودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة

Sevestre, p. 208 ; Merle et Vitu, n. 1298.

(١)

على عبد الباقي ص ٥٩٦ .

(٢) محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ . المجموعة

الرسمية ص ٦٢ رقم ٤ ص ١٥ .

(٣) أحمد فتحي مبرور — الوسيط — ج ٣ ، بند ٢٤٠ .

بجنيهاً ككفالة : تخصص لوفاء الضمانة المنصوص عليها بالمادة ٤١٩ « ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض » (١) .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كلن الطالب قد استند في الوجه الاول من وجهي الالتباس الى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤١١ دون أن يقوم بسداد الكفالة المنصوص عليها في القانون أو يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإنه يتمين القضاء بعدم قبول هذا الوجه (٢) .

وإذا بنى الطلب على إحدى الحالات الأربع الاولى وعلى الحالة الخلسة ، ولم يتم الطالب بإيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وجب على النائب العام ألا يقبل الطلب بالنسبة لأحدى الحالات الأربع الاولى ، أما بالنسبة للحالة الخلسة فالأمر فيها متروك لتقديره .

١.٥ — رفع الطلب إلى محكمة النقض :

إذا كلن الطلب مبنيًا على إحدى الحالات الأربع الاولى ، وجب على النائب العام أن يرغمه الى محكمة النقض مهما كلن رأيه فيه ، ولا يستطيع حفظه لاي سبب من الأساليب (٣) فدوره في هذا الصدد كدور وزير العدل في ترنسا مقصور على إحالة الطلب الى محكمة النقض *un simple agent de transmission* بحيث إذا تعمد عدم إحالة الطلب جاز أن تسند اليه جريمة

(١) وقد رفع مشروع قانون الاجراءات الجنائية الجديد مبلغ الكفالة الى خمسة وعشرين جنيها (مادة ٣٧٢) ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على الحكم بمصادرة الكفالة كلها إذا لم يقبل الطلب .

(٢) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ سبقت الإشارة اليه . وكان المحكوم عليه قد بنى طلبه على وجهين : الاول على الفقرة الثانية من المادة ٤١١ ، والثانية على الفقرة الخامسة من نفس المادة .

Sevestre, p. 207 ; Bouzat, n. 1520.

(٣)

العراقي — بند ٧٣١ ، محمود مصطفى — بند ٤٧٥ ، زعوت عبيد

أنكار العدالة déni de justice (١) كما يجوز أن ترفع عليه دعوى
المخاصمة (٢) .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٢٢ على أنه « يجب أن يرفع الطلب
إلى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديره » . ولكن المشرع لم يضع
أي جزاء على مخالفة هذا الميعاد ، ومن ثم فلا تثريب على النائب انعلم إذا
لم يقدم للطلب في خلال هذا الميعاد بسبب التحقيقات التي قد يرى إجرائها .

كذلك لم يرتب القانون أي جزاء إذا لم يرفع النائب العلم بالطلب تقريراً .
يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها .

١٠٦ - الطعن في قرار النائب العلم في حالة عدم عرض الطلب :

إذا لم يعرض النائب العلم للطلب على محكمة النقض في الحالات
الاربعة الأولى ، فإنه يكون قد خلف القانون ، ويجوز - في رأينا - الطعن
في هذا القرار بالاستئناف أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة
في مواد الجنايات ، أو أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة
في مواد الجناح (قارن مادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معدلة
بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١) ، كما يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم
للصادر في هذا الاستئناف .

ومما يؤيد هذا النظر أن المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم
تنص على عدم قبول الطعن في قرار النائب العلم الذي يتخذه بعدم رفع
الطلب إلى محكمة النقض في الحالات الأربع الأولى ، ولم يكن متصوراً عقلاً أن
ينص على ذلك ، طالما أن المشرع قد ألزم النائب العلم بضرورة عرض الطلب
على محكمة النقض .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن المقابلة بين سلطات النائب
العلم واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات

لجنتية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر
بل تفيد على العكس من ذلك. عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان
الطلب مبنيا على الحالة المينة في الفقرة الخمسة من المادة ٤٤١.
مسألة الذكر ، ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز
الاستئناف في هذه الحالة يكون تدطبق القانون تطبيقا صحيحا (١) .

وواضح من هذا الحكم — بمفهوم المخالفة — أن قرار النائب العام
برفض طلب إعادة النظر إذا كان مبنيا على الحالات الأربع الأولى يجوز
الطعن فيه بالاستئناف .

١٠٧ — تقديم طلب صوري مبنى على إحدى الحالات الأربع الأولى :

وعلى الرغم من أن الإجماع منقسم على أن النائب العام ليست له
سلطة تقديرية إذا كان الطلب مبنيا على إحدى الحالات الأربع الأولى ،
حيث يجب عليه حتما أن يعرضه على محكمة النقض ، إلا أن مقدم الطلب
قد يؤسس طلبه — في الظاهر فقط — على إحدى الحالات الأربع مبنيا يكون
في حقيقته مبنيا على الحالة الخمسة ، رغبة منه في عرض الطلب وجوباً
على محكمة النقض ، فهل يستطيع النائب العام أن يملس سلطته
التقديرية بشأن هذا الطلب ، أم يجب عليه أن يعرضه حتماً على محكمة
النقض ؟ ! .

ذهبت محكمة النقض إلى أنه لا يصح في القانون رفع هذا الطلب
إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجهاً لذلك ، وتكون الحالة
من طريق اللجنة المشكل إليها في المادة ٤٤٣ ، وثقلت في بيان هذا الرأي
أنه : إذا كان للثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلباً
إلى النائب العام بإعادة النظر وأسماه على الفقرة الخمسة من المادة
٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مما استندوا إليه فيه الإدعاء
بتزوير تقرير جيم البصمات ، ولما أصدر النائب العام قراراً برفض

(١) نقض جنائي ٢٠. فبراير سنة ١٩٦٤. مجموعة أحكام النقض

الطلب طعننا في قراره ائلم غرفة الاتهام ثم طعننا في قرار الغرفة امام محكمة النقض وقبل ان تتصل المحكمة في ذلك الطعن عمدا الى تقديم طلب بجديد اسماء على الحالة النصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا الى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم ان حكما لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ ، ومن ثم فلان الطلب المطروح يكون — في حقيقته — لازال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العام وجها لذلك ، على ان تكون الاحالة عن طريق اللجنة المشكل اليها في المادة ٤٤٣ ، وهذا الذي اقدم عليه الطالبان لا يمدو ان يكون محاولة لاطهار الطلب في اطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواتمة ، وهي بعد محاولة يراد بها — افنتانا على الاوضاع المقررة في القانون — ان يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى ، واذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله من هذا الطريق فلهذا يتعين القضاء بعدم قبوله (١) .

ويؤيد بعض الشراح هذا القضاء بقولهم انه اذا رأى النائب العام ان المستندات المقدمة تجعل الطلب المبني على احدى الحالات الاربع الاولى مندرجا تحت الحالة الخامسة ، فتكون له سلطة تقدير الطلب وله ان يحتفظه (٢) .

وعندنا ان هذا القضاء محل نظر ، لانه يترك للنائب العام سلطة تقدير جنية الطلب واعطائه التكييف الذي يراه . وقد يكون الطلب مبنيا على احدى الحالات الاربع الاولى ، ولكن نظرا لعدم تقديم المستندات المؤيدة له قد يرى النائب العام انه في حقيقته مبني على الحالة الخامسة ويصدر .

(١) نقض جنائي ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض
س ١٣، رقم ١٦، ص ٦٣ ، محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣
المجموعة الرسمية س ٦١، رقم ١٥، ص ١٥ .
(٢) احمد فتحي سرور — الاجراءات — منذ ١٩٦٢ ص

قرارا نهائيا بعدم قبوله (مادة ٤٣) محلة بالفقون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
وفي هذا مخالفة لنصوص القانون وأجحف بحق مقدم الطلب . ومن
ناحية أخرى فإن وضع هذه السلطة التقديرية في يدى النائب العلم يؤدي الى
عدم جنوى نص الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية
التي خولت حق طلب اعادة النظر في الاحوال الاربعة الاولى للمحكوم عليه او من
يمثله ولائقيه وزوجه بعد موته ، اذ ما ملأه أن يكون لكل هؤلاء حق طلب
اعادة النظر مادام زمام الامر كله مرجعه في النهاية الى النائب العلم نفسه ،
الذي يملك أن يقول ان الطلب في حقيقته يندرج تحت الحالة الخامسة ثم يحتفظه
بأمر غير قابل للطعن فيه ؟ ! وبعبارة أخرى نقول ان تخويل النائب العلم
هذه السلطة التقديرية يؤدي عملا الى التسوية بين الحالات الاربعة الاولى
والحالة الخامسة من حيث الأشخاص الذين يحق لهم طلب اعادة النظر ،
اذ يصبح هذا الحق مقصوراً على النائب العلم وحده « سواء من تلقاء
نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » (مادة ٤٣) وبالتالي تزول الميزة
التي خولها الشارع لأصحاب الشأن فيما يتعلق بالحالات الاربعة الاولى .
ولذلك فالاقرب الى الصواب انه ما دام للطلب مبنيا على احدى الصالات
الاربعة الاولى فلا يملك النائب العلم ان يسبغ عليه تكييفاً آخر بحيث يدرجه
تحت الحالة الخامسة ، ومن ثم يتعين عليه ان يحيله الى محكمة النقض
بتقرير يبين فيه رأيه والاسباب التي يستند عليها . وهذا ما فعله النائب
العلم بشأن الطلب الثاني المتقدم في هذه القضية والمبنى على الفقرة
الثالثة من المادة ٤١ ، فعلى الرغم من انه — أي للنائب العلم — قد اقتنع
له ان الطلب في حقيقته مبني على الفقرة الخامسة وانه لازال في حدوده
التي عرضت عليه من قبل ، الا أنه قد اشر على الطلب بعرضه على محكمة
النقض وأرفق بالطلب مذكرة موقعا عليها منه طلب فيها الحكم بعدم قبول
الطلب وتفرير الطالبين مبلغ خمسة جنيهات .

١٠٨ — ثانيا : الحالة الخامسة :

إذا كان الطلب مبنيا على الحالة الخامسة فإن النائب العلم يملك
بشأنه سلطة تقديرية لا معتب عليها ، فله أن يجري ما يراه من التحقيقات
بشأن الوقائع التي حدثت أو ظهرت أو الأوراق التي قدمت ، وعلى ضوء

ما يسفر عنه التحقيق يكون لمطلق التقدير ، لذا رأى أن الطلب غير منفع
أو لا يقول على أساس قرار بعدم قبوله ، وقراره في هذا الصدد لا يقبل
الطعن بأي وجه (مادة ٤٤٣ / مبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .
ولا تجوز مخاصمة النائب العام بمقولة ان قراره بعدم صحة الطلب
بعد خطأ مهنياً جسيماً (١) ،

ويلاحظ ان نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ قبل تعديله بالقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كان متصوراً على عدم جواز الطعن في الامر الصادر
من اللجنة الثلاثية آنفة الذكر ، ولكنه لم ينص على عدم جواز الطعن في
الامر الصادر من النائب العام في هذا الشأن . وقد ذهب البعض الى ان
نص المادة ٤٤٣ - قبل تعديله - قاطع بطريق المقابلة بجواز الطعن في
قرار النائب العام ، اذ نصت هذه المادة في فقرتها الأخيرة على انه لا يقبل
الطعن في الامر الصادر من اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله ، ولم يرد
مقابل لهذا التقييد بالنسبة لقرار النائب العام فوجب لذلك اباحة حق الطعن
فيه (٢) . ولكن محكمة النقض لم تأخذ بهذا النظر ، وقضت بل حق طلب

(١) محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ سبقت
الإشارة اليه .

(٢) انظر مذكرة الأستاذ البروت برسوم سلامة المحلى عن المحكوم
عليه سعد اسكندر عبد المسيح في الطعن بالنقض المحكوم فيه بتاريخ
١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٥٣ ص ٣٩٦ .
وتنظم واتعات الطعن في ان النيابة العامة اتهمت سعد اسكندر عبد المسيح
بتهمتي قتل وزيري فلم يرقس ومصطفى عبد الجواد عبداً مع مسبق
الامرار ، وتهمته سرقة نقدوا واقبشة من الجنى عليه الاول ، وقدم
لمحكمة جنائية الاسكندرية نقضت عليه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥١
بالاعدام شقناً . الخ فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ، وقضت محكمة
النقض بقبوله شكلاً ويرفضه موضوعاً . قدم وكيل المحكوم عليه طلباً
الى النائب العام لاعادة النظر في حكم محكمة الجنائيات المشار اليه ، وبعد
ان حققت النيابة فيما جاء بهذا الطلب قررت حفظه والسير في تنفيذ
الحكم ، فرفع المحكوم عليه اشكالا عن حكم محكمة الجنائيات اطم غرمة
الاتهام ، وبعد ان دفعت النيابة مرعياً بعدم اختصاص غرفة الاتهام بالنظر
في طلب وقف التنفيذ ، قضت فيه بقبول هذا الدفع وبعدم اختصاصها
بنظر هذا الطلب ، فطعن المحكوم عليه في هذا القرار بطريق النقض .

إعادة النظر في الحالة الخليفة من المادة ٤٤١ ، أما حول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، فإن رأى له محلا رفعه الى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك نهائى لا معقب عليه ، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانونا (١) .

وقد رأى المشرع تقنين هذا القضاء ، فعدل صياغة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ تعديلا من مقتضاه الإشارة صراحة الى عدم جواز الطعن بأى وجه في القرار الذى يصدره النائب العام في طلب إعادة النظر في هذه الحالة (٢) .

كذلك ليس صحيحا الرأى القائل بأن النائب العام لا يملك الفصل في الطلب المبني على الحالة الخليفة من المادة ٤٤١ ، بل يجب عليه أن يحيله الى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ ولهذه اللجنة وحدها حق الفصل في الطلب دون النائب العام (٣) . ننص المادة ٤٤٣ صريح في أن النائب العام لا يرفع الطلب الى اللجنة الثلاثية المذكورة بالنص إلا « إذا رأى له محلا » ومناد ذلك أن الأمر متروك لمطلق تقدير النائب العام .

أما إذا رأى النائب العام أن الطلب منتج ، فلا يرفعه مباشرة الى محكمة النقض ، بل « يرفعه مع التحقيقات التى يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشاريه محكمة الاستئناف تعيين كلا منهم الجمعية العلنية بالمحكمة التابع لها » (مادة ٤٤٣ / ١) . وتعمل هذه اللجنة في الطلب — الذى يجب أن تبين فيه

(١) نقض جنفى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣. سبقت الإشارة اليه .

(٢) انظر المحكرة الإيضاحية للعقود رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — انظر أيضا نقض جنائى في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ سبقت الإشارة اليه .

(٣) انظر مقكرة الدفاع في الطعن المرفوع من سعد اسكندر عبد المسيح وقد سبقت الإشارة اليها . ويبدو أن هذا الرأى قد تأثر بالعقود الفرنسية الذى لوجب على وزير العدل قبل الفصل في الطلب أن يأخذ رأى اللجنة التى نصت عليها المادة ٤٤٤ من قانون تحقيقات الجنايات الفرنسي الملغى والتي حلت محلها المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

للاوتمة أو الورقة التي يستند اليها (مادة ٤٤٣/١) - « بعد الاطلاع على الاوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأثير بلحاظه الى محكمة النقض اذا رأت قبوله » (مادة ٤٤٣/٢) .

ولا يقبل الطعن بأى وجه فى الامر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله (مادة ٤٤٣/٣ معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

وواضح مما تقدم ان اللجنة المذكورة هى فى الحقيقة سلطة احالة (١) لانها هى وحدها التى تملك احالة الطلب الى محكمة النقض ، ولا تنظر فى موضوعه ولا تملك سلطة الفصل فيه .

وتنصل اللجنة فى الطلب بعد الاطلاع على الاوراق ، فلا تسمح مرافعات وانما يكون لها ان تستوفى ما تراه من التحقيقات (٢) .

١٠٩ - لا محل لادعاء كفاية :

وبما دام المشرع قد وضع - بشأن الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ - هذه القيود التى تكفل جدية الطلب وعدم اعداء حجية الاحكام بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه أو قرار يصدره النائب العام ، فمن الطبيعى الا يشترط ان يودع الطالب خزانة المحكمة الكفاية التى نص عليها بشأن الحالات الاربع الاولى (انظر مادة ٤٤٤) ولا الحكم بالفساومة عند رفض الطلب « المادة ٤٤٩ » .

١١٠ - تأثير الطلب على تنفيذ الحكم :

تنص المادة ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « لا يترتب على طلب اعادة النظر ايقافاً تنفيذ الحكم الا اذا كان صادراً بالاعدام » . فما دام طلب اعادة النظر طريق طعن غير عادى فلا يترتب عليه وتة تنفيذ الحكم . ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال الحكم بالاعدام .

(١) العرابى بند ٧٢٨ .

(٢) العرابى بند ٧٢٨ .

أما القانون الفرنسى (مادة ٤٤٤) تحقيق جنليات و(٢٢٤) إجراءات جنائية) فقد فرق بين حلتين : الأولى اذا لم يكن قد بدأ تنفيذ الحكم وقت تقديم طلب اعادة النظر ، وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم بقوة القانون *de plein droit* ابتداء من احالة الطلب بواسطة وزير العدل الى محكمة النقض ، وسواء كلفت المقوية من المقويات المالية أو المقويات المتيدة للحرية (١) . كذلك يوقف تنفيذ الحكم بلمتويضات (٢) . والحالة الثانية اذا كان الحكم فى دور التنفيذ ، فيجوز لوزير العدل ان يأمر بوقف التنفيذ الى ان يقدم الطلب الى محكمة النقض وعندئذ يكون لهذه المحكمة ان تأمر بوقف التنفيذ اذا رأت وجها لذلك (٣) . وواضح ان المقصود بذلك الا يكون وقف تنفيذ الحكم مرهونا بثبوتية المحكوم عليه كلما حلا له رفس طلباته لا اسلس لها لجرد رغبته فى وقف التنفيذ .

وفى رأينا ان مسلك المشرع الفرنسى فى هذا الصدد اقرب الى العدالة من مسلك المشرع المصرى ، وجبذا لو اخذ مشرع قانون للإجراءات الجنائية بهذه التفرقة التى وضعها المشرع الفرنسى .

١١١ - اعلان الخصوم :

تنص المادة ٤٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على ان : « تملن النيابة العامة الخصوم للجلسة التى تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الاقل » ، والخصوم المشار اليهم فى هذا النص هم المحكوم عليه أو غيره من الاشخاص الذين يحق لهم طلب اعادة النظر (مادة ٤٤٢) وأيضا الخصوم فى القضية المطلوب اعادة النظر فى الحكم الصادر فيها ، فاذا كان فى القضية مدع بحقوق مدنية أو مسئول عنها وجب على النيابة اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الطلب .

Sevestre, p. 212 ; Garraud. n. 2040 ; Bouzat, n. 1521 ; (١)

Stefani et Levasscur, n. 684. (٢)

(٣) انظر أيضا المادة ٥٥٦ من القانون الايطالى اذ تنص على انه يجوز لمحكمة النقض قبل ان تفصل نهائيا فى طلب اعادة النظر ان تأمر بناء على طلب المحكوم عليه أو من تلقاء نفسها بالانراج المؤقت عن المحكوم عليه .

ولكن إذا كان في القضية محكوم عليهم آخرون - غير طالب إعادة النظر - فلا تكلف النيابة العامة بإعلانهم بالجلسة المحددة لتتزر الطالب .

١.١٢ - التدخل في الطلب :

يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في طلب إعادة النظر ، سواء كان الطلب ما يزال في دور التحقيق بعمرة النائب العام أو منظوراً أمام اللجنة الثلاثية أو تمت أخالته إلى محكمة التتض .

ويعد من أصحاب المصلحة الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكذلك المسؤول عن الحقوق المدنية .

ويعد أيضاً صاحب مصلحة شاهد الزور أو مرتكب التزوير أو من أبلغ كذبا ضد المحكوم عليه ، وبالجملة أى شخص يمكن مطالبته بالتمويض في حالة إلغاء الحكم والقضاء ببراءة المحكوم عليه (١) .

أما إذا لم تكن للمتدخل مصلحة فيتمتعين الحكم بعدم قبول تدخله .

١.١٣ - اتصال المحامي بطالب إعادة النظر :

تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون على أن : « يرخص لمحامي المسجون في مقابلته على أفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة ، ومن قاضى التحقيق في القضايا التي يتنب لتحيقها سواء أكلت المقابلة بدعوة من المسجون أو بناء على طلب المحامي » .

أما المادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على حق المتهم في الاتصال دائماً بالدافع عنه بدون حضور أحد ، فلا يجوز لطالب إعادة النظر أن يتمسك بها ، لأن هذا النص قد ورد بشأن المحبوسين احتياطياً ، وبالتالي لا يستفيد منه المحكوم عليه بموجب حكم حائز لحجية

الشيء المحكوم فيه . وتطبيقا لذلك قضت محكمة استئنافت القاهرة بأن المادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي قررت حق المتهم في الاتصال دائما بالدفاع عنه دون حضور أحد وورثت في الفصل التاسع من القانون المنون « في أمر الحبس » والمخصص للحبس الاحتياطي ، ومن ثم فهذه المادة بنصها وبمكائنها من القانون إنما تتكلم عن حق المتهم المحبوس احتياطيا دون المحكوم عليه بحكم نهائي ، ذلك أن المشرع قد رأى أن يحيط المتهم المحبوس احتياطيا في مرحلة التحقيق بضمانات منها حق الاتصال بالدفاع عنه لما هو مفروض فيه من أنه بريء حتى يحكم بدانته ، ومن ثم فلا يجوز قياس حالة المحكوم عليه عند طلب إعادة النظر في الحكم الصادر عليه بحالة المتهم المحبوس احتياطيا ، إذ لا يصح في القانون الجنائي الأخذ بالقياس كطريق من طرق التفسير (١) .

أما في حالة إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة ، فإن « المحكوم عليه » يتحول إلى « متهم » وتبرى بشأنه كافة القواعد الخاصة بالمتهمين ، وسيرد بيان ذلك (٢) .

(١) محكمة استئنافت القاهرة ٨ مايو سنة ١٩٦٢ — المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ١٢٢ ص ٩٦٣ — ويلاحظ أن المحكمة قطعت بمنع جواز الأخذ بالقياس في القانون الجنائي ، مع أن الراجح أنه يتعلق بتفسير نصوص قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز الأخذ بالقياس . انظر على سبيل المثال : نقض جنائي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩٦ . — انظر أيضا : أحمد فتحي مبرور — الإجراءات — بق ٥ .

(٢) انظر ما يلي بند ١١٨ و ١١٩ .

الفصل الثاني

الحكم في الطلب

١١٤ - تهديد :

تنص المادة ٤٦ : من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع اموال النيابة العامة والخصوم ، وبعد إجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تنتدبه لذلك » ، وإذا رأت قبول الطلب تحكم بالفاء الحكم وتقضي ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، والا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي إجراء ذلك بنفسها . سارع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتقه أو سقوط الدعوى الجنائية بضيء المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تطفئ من الحكم إلا ما يظهر لها خطؤه » . وجاء بالمفكرة الإيضاحية لمشروع القانون شرحا لهذا النص : « وقد بينت المادة ٧٥ : (أصبحت المادة ٤٦) سلطة محكمة النقض في الطلبات التي تقدم إليها ، فإذا ثبت لها بعد سماع الدعوى وإجراء ما تراه من التحقيقات ، سواء بنفسها أو بواسطة من تنتدبه لذلك وجود خطأ قضائي ، تحكم بقبول الطلب ، فإذا كان الوجه المبني عليه الطلب مستوجبا براءة المتهم فاتها تحكم مع قبول الطعن بالبراءة ، والا فتطفئ الحكم وتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها من جديد . ورأي أن تخول محكمة النقض في هذه الحالة حتى الفصل في الموضوع إذا رأت ذلك ، على أنه لوحظ أن هناك حالات لا يمكن بعد قبول الطلب إعادة محاكمة المتهم فيها كما لو كان قد توفي أو أصيب بعاهة في عقله أو سقطت الدعوى الجنائية ضده بضيء المدة . ومن أجل ذلك نص على أنه في هذه الحالات تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تطفئ

من الحكم الا ما يظهر لها خطأه « (١) »

وتنص المادة ٤٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية على انه : « اذا نوى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدما من أحد الاقارب أو الزوج ، تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكراه ، ويكون بتقدير الإمكان من الاقارب ، وفي هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بمحو ما يمس هذه الفكرة » .

ومن هذين النصين يتضح ان اجراءات الحكم في الطلب كما يلي :

١١٥ — أولا — سماع اقوال النيابة العامة والخصوم :

تبدا المحكمة بسماع اقوال النيابة العامة والخصوم ، اى ان محكمة النقض — على عكس اللجنة الثلاثية آتفة الذكر — تسمع مرافعات النيابة العامة والخصوم . وقد اطلق المشرع مهلة الخصوم دون تحديد ، ومن ثم يجب سماع اقوال جميع الخصوم الواجب اعلانهم بمعرفة النيابة العامة . وقد سبق بيانهم (٢) .

وفي كل الاحوال يكون المحكوم عليه آخر من يتكلم (انظر مادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية) .

١١٦ — ثانيا — البحث في شروط وشكل الطلب :

تنظر المحكمة — بعد سماع مرافعات النيابة العامة والخصوم — في شروط الطلب : فتبحث ما اذا كلل الحكم مما يجوز طلب اعادته النظر فيه ام لا ، كما تبحث فيما اذا كفلت الاسباب التي بنى عليها الطلب — على

(١) والرأى القائل باختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب اعادته النظر هو ما يجد تأييدا من الفقه ، اذ يجب ان تكون اعلى هيئة قضائية في البلاد هي المختصة بتقرير ما اذا كان الحكم قد شابته خطأ قضائي ام لا . وقد هجر الفقه الرأى القائل بوجوب رفع طلب اعادته النظر الى المحكمة التي اصدرت الحكم (Mauvoir, p 36)

(٢) انظر ما سبق — بند ١١١ .

(١٦ — اعادته النظر)

فرض صحتها — تدخل ضمن الحالات التي نمن عليها القانون أم لا (١) كما نتأكد من أن مقدم الطلب من بين الأشخاص الذين آجل لهم التفتون تقديمه ، وما إذا كان للطلب قد استوفى إجراءات تقديمه . نأذا تحققت المحكة من استيفاء هذه الشروط والإجراءات ، فإن الطلب يكون جازاً ومقبولاً شكلاً .

١١٧ — ثالثاً — اتخاذ التحقيقات اللازمة :

إذا انتهت المحكة الى أن الطلب قد استوفى شروط تقديمه ثم استبانت من خلال مرافعة النيابة العامة والخصوم أن الطلب في حاجة الى تحقيق ، فلها تقوم بنفسها بإجراء هذا التحقيق ، أو تندب لذلك أحد أعضائها أو النيابة العامة (٢) .

١١٨ — رابعاً — الفصل في الموضوع :

تنتقل المحكة بعد ذلك الى موضوع الطلب فتأكد من صحة الأوجه

Sevestre, p. 213 ; Faustin Hélie, n. 4052 ; Merle et Vitu, (١)
n. 1300.

ويلاحظ أن إجراءات الحكم في الطلب شبيهة بإجراءات الحكم في التماس إعادة النظر في المواد المدنية ، إذ أن الالتباس يمر بمرحلتين : الأولى مرحلة الفصل في قبول الطلب شكلاً وموضوعاً rescindant وفي هذه المرحلة تنظر المحكة فيما إذا كان الالتباس قد رجع في الميعاد ، عن حكم تلزم للالتباس وينسأ على منيب من الأسباب الواردة بالقانون على سبيل الحصر ، وتنتهي هذه المرحلة إما بصحور حكم بعدم قبول الالتباس ، وإما بالحكم بقبول الالتباس ، وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون فيه كله أو الجزء الذي قبل الالتباس فيه وتمود الخصومة الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وبذلك تدخل الدعوى في مرحلتها الثانية وهي مرحلة الحكم في الموضوع rescisoire وتنتهي بصحور حكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذي ألغى بقبول الالتباس ، ولا يوجد ما يمنع المحكة من أن تجمع بين المرحلتين في حكم واحد يصدر بقبول الالتباس وينصل في موضوع الدعوى (رمزي سيف — بند ٦٢٨ ، Merle et Vitu, n. 1300 قلن)

(٢) عكس ذلك للمرابي — بند ٧٤٦ — إذ يرى أن القيلم بالتحقيق

إجراء سليم على البحث في شكل الطلب .

التي بنى عليها ، نعلمها ان تثبت - صمم الاحوال - من وجود الشخص المدعى قتله حيا ، او من صدور حكمين متناقضين من واقعة واحدة ، او من صدور حكم نهائى بالمعوية على شاهد الاثبات او الخبير او بتزوير الورقة المقدمة ، او صدور حكم بإلغاء الحكم المدنى او الشرعى الذى بنى عليه الحكم المطلوب اعادة النظر فيه ، او من ان هناك قطع جديدة او أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة (١) .. ولها في سبيل الوصول الى ذلك ان تتخذ ما تراه من تحقیقات (٢) .

واذا تبينت المحاكمة صحة الوجيه التي بنى عليها الطلب ، تقضى بإلغاء الحكم وببراءة المتهم اذا كفت البراءة ظاهرة . ويستوى ان تبني البراءة على عدم وقوع الفعل أصلا او انهيل ركن من اركان الجريمة او عدم صحة اسناد الجريمة الى المحكوم عليه (٣) . وبعبارة اخرى يستوى لدى المحاكمة عدم وجود الجريمة من الناحية المادية *in rem ou objectivement* او عدم ارتكاب المحكوم عليه للجريمة *in personam ou subjectivement* وان كفت بوجوده من الناحية المادية . وقد سبق بيان ذلك عند الكلام في قضية دريفوس (٤) .

Garraud, n. 2044.

(١)

العراقى - بند ٧٤٦ .

Garraud, n. 2045.

(٢)

(٣) وعبارة « اذا كفت البراءة ظاهرة » الواردة بنص المادة ٤٤٦ من القانون المصرى ، نقابلها في القانون الفرنسى عبارة « لا يبقى ما يمكن وصفه بلجنية أو الجنحة » (مادة ٤٤٥/٥ تحقيق و٥/٦٢٥ اجراءات) .
(٤) انظر ما سبق - بند ٨٨ - انظر ايضا قضية شليب (أو طيب) ابن عمران وقد سبقت الاشارة اليها بند ٧٩ وقد لاحظ Crouzillac على أسباب هذا الحكم ان محاكمة النقض لم تقل ما قالته في الطعن الثامن في قضية دريفوس من ان نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه لا يترك على بامته *à sa charge* ما يمكن وصفه بلجنية أو الجنحة . وذلك لان جريمة « طيب » لا وجود لها من الناحية المادية *in rem* وليس نقط من الناحية الشخصية (Crouzillac, p. 109).
انظر ايضا Vidal et Magnol, n. 890/3

وقد بينا فيما سبق أن حالات إعادة النظر التي وردت بالمادة ٤١ لا يجمعها تعبير واحد من حيث قوتها في الإثبات (١) . فإذا كفت الحائض الأولى والثانية تؤيدان إلى براءة المحكوم عليه لوجود الدمى قطه حيا أو لغياب التناقض بين حكيم من أجل واقعة واحدة بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، فإن الحالة الثالثة من شأنها أن تؤدي إلى انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة ، كما أن الحلقة الرابعة تؤدي إلى الضاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . وواضح أن الحالتين الأخيرتين لا يترتب عليهما ثبوت البراءة بصفة مطلقة . كذلك بينا أن الحالة الخامسة يكفي لتعليلها أن تكون للواقعة الجديدة من شأنها إثارة الشك الجسيم حصول حكم الإدانة (٢) .

وبخلاصة القول أنه على الرغم من قبول الطلب شكلا وموضوعا فقد تكون البراءة غير ظاهرة ، وفي هذه الحالة تكون محكمة النقض بالخيار بين أمرين : إما أن تحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ، وإما أن تفصل فيها بنفسها إذا رأت وجها لذلك .

والمحكمة التي تحال إليها الدعوى قد تكون المحكمة الجزئية أو الاستئنافية أو محكمة الجنايات حسب الأحوال .

وبلاحظ أن قضاء محكمة النقض بالأحالة يتضمن حتما إلغاء حكم

ويرى Crouzillac أن البراءة إذا كان مرجعها عدم وجود واقعات الجريمة أو وجود واقعات لا تعد جريمة ، فهذا فقط يكون النقض بدون إحالة . أما إذا كفت الجريمة قائمة ولكن لا يمكن إسنادها إلى المحكوم عليه ، ففي هذه الحالة يكون النقض مع الإحالة . وبعبارة أخرى إذا كان عدم وجود الجريمة من الناحية المادية in rem فإن النقض يكون بدون إحالة ، أما إذا كان عدم وجود الجريمة من الناحية الشخصية in personam فإن النقض يكون مع الإحالة . (Crouzillac, p. 101) .

(١) أنظر ما سبق بند ٩٢ .

(٢) أنظر ما سبق بند ٩٢ .

الادانة ، اذ لا تقوم الدعوى ائلم محكمة الاحلة الا اذا تم الغاء ذلك الحكم بحيث يتحول « المحكوم عليه » الى مجرد « متهم » . ويترتب على ذلك ان محكمة الاعادة لا تملك — في رأينا — رفض الطلب موضوعا اذ ان حكم محكمة النقض بالاحالة قد تضمن قبوله (١) . وانما ما تملكه محكمة الاعادة هو إعادة محاكمة المتهم من جديد ويبحث الدعوى من جميع نواحيها ، بحيث قد ينتهى بها الامر الى ادانة المتهم ، ولكنها لا تملك ان تقضى عليه بأئسد من العقوبة السابق الحكم بها عليه (مادة ١٥٣/٣) (٢) . وبعبارة أخرى نقول ان محكمة الاعادة لا تملك البحث لمعرة ما اذا كان المحكوم عليه قد توافرت لديه احدى حالات طلب اعادة النظر أم لا ، فهذه مسألة فصلت فيها نهليا محكمة النقض ، ولم يبق للمحكمة التى احيلت اليها الدعوى سوى البحث فى مسألة تائيم المحكوم عليه (٣) ، اى ان كل ما تملك هذه المحكمة هو الفصل فى موضوع الدعوى ببراءة او بالعقوبة . ويلاحظ ان الرأى الراجح فى فرنسا هو ان هذه المحكمة ، اذا رأت ادانة المتهم وجب عليها ان توقع عليه عقوبة جديدة ، وان كانت هذه العقوبة الجديدة سوف تستفز من مقدار العقوبة التى تكون قد نفذت فى المحكوم عليه ، وهذا الاستئزان يتم بقوة القانون de plein droit دون حاجة الى النص عليه فى الحكم التالى (٤) .

(١) عكس ذلك رءوف عبيد ص ١٠٤٦ اذ يقول ان محكمة الاعادة تافضل فى الدعوى من جديد بكامل حريتها فلا تتقيد بالحكم الصادر من محكمة النقض ، بل لها ان ترفض الطلب موضوعا .

(٢) وتستطيع محكمة الاعادة ان تغير الوصف القانونى للجريمة (Garraud, n. 2084).

Sevestre, p. 224.

(٣)

وهو يقول فى هذا الصدد :

il ne reste plus à la Cour de renvoi qu'à examiner la question de culpabilité.

وقريب من هذا المعنى أيضا قول دى هلفس انه اذا حكمت محكمة النقض بالاحالة الدعوى لتناقض الحكيم فلا يجوز لمحكمة الاعادة ان تقضى بان الحكيم ليس بينهما تناقض مطلقا (De Hults, n. 360)

Garçon, p. 34 ; Bouzat, n. 1523

(٤)

==

ويلاحظ أيضا ان المحكوم عليه في الفترة التي تمتد بين الحكمين : حكم محكمة النقض بالالغاء والاحالة وحكم محكمة الاعادة بالمعقوبة الجديدة ، يعتبر في هذه الفترة متهما عاديا ، ويلتالي فلا تسري في حقه العقوبات التبعية للمعقوبة الاعنلية . فمثلا اذا كلفت المعقوبة الاصلية القاضي بها هي عقوبة جنائية فلا يكون المتهم — في تلك الفترة — محروما من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات ، ويترتب على ذلك ان اعماله الخاصة بإدارة أمواله أو التصرف فيها تعتبر صحيحة (١) .

١١٩ — خلاصا — عدم امكان اعادة المحاكمة :

اذا كل من غير الممكن اعادة المحاكمة ، كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتبه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تلغى من الحكم الا ما يظهر لها خطؤه (مادة ٢/٤٤٦) .

عكس ذلك Manau أشار اليه في جارسون ص ٣٣ . ويقول : يجارسون ان الرأي العكسي — القائل بان محاكمة الاحالة لا يجوز لها ان توقع عقوبة جديدة — يؤدي الى نتائج غير عادلة ، مثال ذلك اذا حكم على أحد الاشخاص بمعقوبة الجنائية ، وترتب على ذلك حرمانه من بعض الحقوق والمزايا التي ينص عليها القانون ، ثم تقدم المحكوم عليه بطلب لاعادة النظر وقبلت محكمة النقض الطلب ولفقت الحكم واحلت الدعوى الى محاكمة الموضوع ، فاذا قيل ان محاكمة الموضوع لا تلتك توقيع عقوبة جديدة على المتهم اذا رلت ادانته ، فان الحرمان من الحقوق والمزايا — الذي تم الغاؤه كمعقوبة تبعية للمعقوبة الاصلية التي ألغتها محكمة النقض — لا يمكن تنفيذه مرة أخرى ، ويلتالي يكون من حق هذا الشخص — على الرغم من ثبوت ادانته — ان يمارس هذه الحقوق والمزايا ، فله مثلا ان يقيد اسمه في جداول الانتخاب أو ان يكون عضوا في أحد المجالس النيابية كذلك اذا قضى على المتهم بمعقوبة السجن ثم قبلت محكمة النقض طلبه اعادة للنظر مع احالة الدعوى الى محاكمة الموضوع ، فالتقول بان محاكمة الاحالة لا تلتك توقيع عقوبة جديدة على الرغم من اقتناعها بادانة المتهم يؤدي الى انه يتمتّع باعتبار المتهم علدا اذا ارتكب بعد ذلك جنية أخرى وذلك لان الحكم الاول لم يعد له وجود ولم يحلّ محله حكم آخر .

(Garçon, p. 33-34)

Garçon, p. 28.

وواضح من النص المذكور أن أسباب عدم إمكان إعادة المحاكمة لم ترد على سبيل الحصر ، وهي قد تكون أسبابا مادية كلوفاة أو أسبابا قانونية كالمعنة أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة (١) .

وذهب رأى إلى أنه في حالة العفو عن العقوبة أو تنفيذها بأكملها لا يصبح من غير الممكن إعادة المحاكمة ، ويتمتع على محكمة النقض أن تتناول موضوع الدعوى دون إحالتها إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، إذ في هذه الحالات يكون من العبث إحالة الدعوى مادام أن محكمة الموضوع لن تستطيع للحكم بعقوبة أخرى لتعرض ذلك مع قاعدة عدم جواز المحاكمة مرتين عن الفعل الواحد *non bis in idem* وبعبارة أخرى فإن محكمة الموضوع — في هذه الحالات — سوف تنتهي إلى لا شيء مادامت لا تستطيع توقيع عقوبة جديدة . وإذا كان للقانون الفرنسي (مادة ٤٥) تحقيق (١٢٥) إجراءات) قد نص على عدم الإحالة إذا كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة ، فإنه — ومن باب أولى — يجب عدم الإحالة إذا كانت العقوبة قد نفذت أو صغر عفو عنها (٢) .

والرأى الراجح أن العفو عن العقوبة أو تنفيذها بأكملها ليس من شأنها

Crouzillac, p. 16.

(١)

(٢) من هذا الرأى النائب العام Dupin في تعليق على حكم النقض الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٥٠ دالوز الدورى ١٨٥٠ — ١ — ١٣٧ وهو يقول في هذا الصدد :

A quoi d'ailleurs aboutiraient cette nouvelle poursuite, ces nouveaux débats ? Ils aboutiraient sinon à un acquittement, du moins à une déclaration qu'il n'y a point de peine à appliquer. — En effet, une condamnation quelconque dans ces circonstances serait une violation manifeste du principe non bis in idem, admis par toutes les législations et que la jurisprudence a toujours fait respecter.

ومن هذا الرأى أيضا النائب العام Renouard في تعليقه على حكم النقض الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٧٤ دالوز الدورى ١٨٧٥ — ١ — ١٨٧ و١٨٨٧ . — انظر أيضا رأى رئيس محكمة النقض الفرنسية Ballot-Beaupré في تقريره المقدم في الطلب الأول في قضية دريفوس ٢٦٠٠ — ١ — ٢٠١ م

يعمل إعادة المحاكمة غير ممكنة ، وبالتالي يجوز لمحاكمة النقض احالة الدعوى الى المحاكمة التي اصدرت الحكم . وليس في ذلك اى اعتداء على قاعدة non bis in idem لان العقوبة التى ستقضى بها محاكمة الموضوع لا تكون تلبلة للتنفيذ (١) ، اى ان الحكم الثانى يحل محل الحكم الاول (٢) . وعلى هذا جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية (٣) . ويضيف جارسون قائلا انه يؤخذ على الراى الاول انه يعطى الحكومة امكانية تحديد اختصاص

Crouzillac, p. 70 ; Garçon, p. 39-40 ; Bouzat, n. 1524. (١)

Crouzillac, p. 66. (٢)

(٣) نقض جنائى ١٠ مايو سنة ١٨٥٠ دالوز الدورى ١٨٥٠ — ١ —

١٣٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que, si l'un des condamnés a subi la peine d'emprisonnement prononcée contre lui, cette circonstance ne peut faire obstacle à la revision.

انظر ايضا نقض جنائى ٩ نوفمبر سنة ١٨٥٥ دالوز الدورى

١٨٥٦ — ١ — ٢٣ ، ابريل سنة ١٨٦٩ دالوز الدورى ١٨٧٠ — ١ —

٢٢٨ ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٢ بليتان ١٨٧٢ — ٢٦٠ — ٤٤٦ ، ٢٣ نوفمبر

سنة ١٨٧٦ دالوز الدورى ١٨٧٧ — ١ — ٢٨٤ وجاء بهذا الحكم .

La loi ne distingue pas si la peine prononcée a été exécutée en tout ou partie ou si elle ne l'a pas été, qu'elle ne prescrit pas non plus d'annuler en même temps que la chose jugée, les effets légaux qu'elle a pu produire antérieurement, laissant sur ce point la question entière, pour être statué à cet égard, conformément à la loi, par la juridiction de renvoi ;

انظر ايضا نقض جنائى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٧ بليتان ١٨٧٧ —

٢٦٥ — ٥١١ ، ١٨ سنة ١٨٧٨ دالوز الدورى ١٨٧٨ — ١ — ٣٢٩ ،

٦ مايو سنة ١٨٨١ دالوز الدورى ١٨٨١ — ١ — ٣٩٩ ، ٣ يونيه سنة

١٨٨١ دالوز الدورى ١٨٨١ — ١ — ٤٩٢ ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بليتان

١٨٨٣ — ٢٤٢ — ٤٠٥ وجاء بمذكرة النائب العام J.C. Barbier في هذه

الغضبية :

L'exécution de la peine par la femme Goulas n'est pas un obstacle à ce qu'il soit procédé à de nouveaux débats, elle ne rentre pas dans les prévisions de l'art. 446 du c. d'inst. crim.

محكمة النقض كلها حلا لها ذلك بإصدارها - أثناء عرض طلب إعادة النظر - عفوا عن العقوبة ، وبذلك يتمتع الاختصاص لمحكمة النقض بحيث لا تستطيع - طبقا لهذا الرأي - إحالة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم (١) .

وإذا توفى المحكوم عليه بعد تقديم الطلب فان محكمة النقض تنظر الدعوى « في مواجهة من معينه للدفاع عن ذكراه » ويكون بقدر الامكان من الاقرب ، وفي هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بحو ما يمس هذه الذكري « (مادة ٤٤٧) (٢) .

وتد اثرت في فرنسا مسألة صدور حكم من محكمة النقض بقبول طلب إعادة النظر مع إحالة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم لنظرها

انظر أيضا نقض جنائي ١٨ يولية سنة ١٩٠١ دالوز الدوري ١٩٠٢ - ١ - ٢٢١ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢ سري ١٩٠٤ - ١ - ٢٧٧ .
ويلاحظ انه في حالة العفو عن الجريمة ، اذا كان قانون العفو يجيز طلب إعادة النظر ، فيستثني تكون إعادة المحاكمة غير ممكنة ويتمتع اعلى محكمة النقض ان تنظر موضوع الدعوى - انظر نقض جنائي في ٢٠ بونية سنة ١٩٢٣ سري ١٩٢٥ - ١ - ١١٨ وجاء بأسباب هذا الحكم :
Attendu que le fait incriminé était amnistie pleine et entière est accordée pour contraventions de simple police commises antérieurement au 12 nov. 1931 ; que l'action publique se trouve, dès lors, éteinte et qu'ainsi qu'il a été dit ci-dessus, la juridiction correctionnelle n'a point été légalement saisie de l'action civile, et était, en l'état, incompétence pour en connaître, d'où il suit que la cassation doit avoir lieu sans renvoi...

Garçon, p. 40.

(١)

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بانه اذا توفى المحكوم عليه أثناء طلب إعادة النظر ، فان محكمة النقض تعين - بناء على طلب النائب العام - من يتولى الدفاع عن ذكري المتوفى . وعلا بنص المادة ٦٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فان الحكم بتعيين هذا الشخص يصدر من لفرقة المشورة (نقض جنائي ٩ مايو سنة ١٩٦٢ بليتيل ١٩٦٢ - ١٨٨ - ٢٨٧) .

من جديد، ثم حدث أثناء نظار الدعوى أمام محكمة الاعادة أن توفي المحكوم عليه أو أصيب بعمالة في العتل ، فهل يجوز لمحكمة النقض أن تصمدل عن حكمها بالأحالة وتصل في موضوع الطلب ؟ ! أجلبت محكمة النقض الفرنسية على هذا السؤال بالنفى ، وكان ذلك في قضية Durand فقد حكبت محكمة جنابلت للسفن عليه بالاعدام ، ثم ألفى الحكم بناء على طلب أعادة النظر ، وأحالت محكمة النقض بحكمها الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩١٢. الدعوى الى محكمة الجنابلت للفصل في موضوعها ، ثم أصيب المحكوم عليه بلجنون الذى لا يرجى شفاؤه ، فقتدم ذووه بطلب الى محكمة النقض للنفسل في الدعوى ، ولكنها قضت بعدم قبول الطلب لان القضية قد خرجت من حوزتها بحكمها الصادر بالأحالة الى محكمة الجنابلت ، ومن ثم فلا تلك الصدولة من حكمها ونظر الدعوى من جديد حتى ولو كان ذلك برضاء الخصوم (١) ، ومن أجل ذلك صدر قانون ١٩ يولية سنة ١٩١٧. الذى اضاف فقرة جديدة الى الملة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنابلت الفرنسى ، وأصبح بموجبها يتعين على محكمة النقض أن تفصل في الدعوى في هذه الحالة . وعملا بأحكام هذا القانون عرض الطلب من جديد على محكمة النقض فقضت أولا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ بالقضاء حكمها الصادر بالأحالة ، وبعد ان اجرت تحقيقات تكميلية قضت بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩١٨ بالقضاء الحكم الصادر بالعقوبة (٢) . كذلك ورد النص على هذه الحالة بالملة ٤/٦٢٥ من قانون

(١) نقض جنابل ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سرى ١٩١٦ — ١ — ١٩١٦.
مع تعليق Roux ودالوز ١٩١٦ — ١ — ١٠٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :

En effet, elle est présentement appelée à prononcer une seconde décision sur la seule demande en revision qui ait été formée et à laquelle l'arrêt précité du 9 août 1912 a donné la solution qu'elle comportait ; la Cour ne pourrait rendre cette nouvelle décision sans méconnaître le principe d'après lequel les tribunaux épuisent leurs pouvoirs en prononçant leur sentence et ne peuvent revenir sur celle-ci, même du consentement des parties.

(٢) نقض جنابل ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ سرى ١٩١٨ — ١ — ١٢٥.
مع تعليق Roux و١٥ يونية سنة ١٩١٨ J.O. ٦ يولية سنة ١٩١٨

الإجراءات الجنائية الفرنسية (١) .

وهذا الحل هو الواجب الاتباع في مصر عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وخلاصة القول أن الحالات التي تفصل فيها محكمة النقض في موضوع الدعوى هي :

١ — إذا كانت البراءة ظاهرة (مادة ٤٦/١) .

٢ — إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة (مادة ٤٦/٢) .

٣ — إذا حدث بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع ما يجعل إعادة المحاكمة غير ممكنة ، إذ يتعين على محكمة النقض أن تفصل في موضوع الدعوى .

٤ — في جميع الأحوال يحق لمحكمة النقض أن تفصل في موضوع الدعوى إذا رأت إجراء ذلك بنفسها .

١٢٠ — سائلاً — هل تنقيد محكمة النقض بأسباب الطلب ؟ :

يذهب جمهور الشراح إلى أن محكمة النقض مقيدة بالنظر في السبب

— ولا يجوز القول بأن محكمة الاحالة (وكذلك محكمة النقض عندما تتعرض للموضوع) من واجبها أن تقضي بلقضاء الدعوى الجنائية إذا طرأ أثناء نظر الموضوع سبب من أسباب الانقضاء كلوفاة . ذلك لأن مجرد إلغاء الحكم الصادر ضد المحكوم عليه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لا يحقق الغرض من إعادة النظر ، إذ يجب إصلاح الخطأ القضائي بضدور حكم جديد في موضوع الدعوى ، ولهذا أجاز الشارع نظر موضوع الدعوى على الرغم من وفاة المحكوم عليه أو عتقه أو سقوط الدعوى الجنائية بضي المدة (مادة ٤٦/٢ و ٤٤٧) .

(١) وتنص هذه الفقرة على ما يأتي :

Si l'impossibilité de procéder à de nouveaux débats ne se révèle qu'après l'arrêt de la Cour de cassation annulant l'arrêt ou le jugement de condamnation et prononçant le renvoi, la Cour de cassation, sur la réquisition de son procureur général, rapporte la désignation par elle faite de la juridiction de renvoi et statue comme il est dit à l'alinéa précédent.

الذى بنى عليه الطلب ، ولا يجوز لها أن تبحث في غيره (١) . وجهتهم في ذلك ان طلب اعادة النظر طريق غير عادى للطعن في الحكم وقد حصر المشرع الاسباب التى يبنى عليها الطعن فيجب على الطاعن ان يستند الى احداها ، كما ان المترع اجاز تجديد طلب اعادة النظر استنادا الى وقائع تختلف عن الوقائع التى بنى عليها للطلب الذى قضى برفضه ، مما مفاده تقيد المحكمة بالوقائع التى استند اليها الطلب . ولكن محكمة النقض الفرنسية ذهبت الى عكس ذلك (٢) ، بحجة ان المشرع اجاز لها ان تجرى بنفسها التحقيقات اللازمة (مادة ٤٥) تحقيق جنائيات فرنسية ومادة ٦٢٥ اجراءات جنائية فرسي وتقبلها المادة ٤٤٦ اجراءات جنائية مصرى) وبالتالي يجوز لها ان تاخذ بالنتيجة التى ينتهى اليها التحقيق اذا كان يكشف عن اسباب اخرى لاعادة النظر غير تلك التى بنى عليها الطلب . وعندنا ان قضاء محكمة النقض الفرنسية هو الواجب الاتباع ، فبادام طلب اعادة النظر غير مقيد بموعده معين ، ولا يسقط الحق في تنسيده بلبية مدة ، فيجوز لمحكمة النقض — اقتصادا في الوقت والاجراءات — التعرض لاسباب اخرى غير التى بنى عليها للطلب . والقول بغير ذلك يؤدي الى اطلاق

Garraud, n. 2042

(١)

العرابي بند ٧٤٦ ، عدلى عبد الباقي ص ٥٩٩ ، محمود نجيب حسنى —

بند ١٤٤٦ .

(٢) نقض (الدوائر المجتعة) ٣ يونية سنة ١٨٩٩ سبرى ١٩٠٠ .

١ — ٢٨٧ (قضية دريفوس) ، نقض جنائى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧ .
بليتان ١٩٠٧ — ٤٢ — ٦٩ وجاء باسباب هذا الحكم :

Attendu que, la Cour de cassation ayant été légalement saisie de la demande, il lui appartient de rechercher si les faits de la cause ne rentrent pas, à défaut du paragraphe 2 de l'art. 443, dans les prévisions d'un des autres cas de révision visés par ledit article ;

انظر ايضا نقض جنائى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ٤٨ —

٨٨ وجاء بهذا الحكم :

Attendu que, s'il n'existe pas, entre ces deux décisions, dont la seconde est par défaut à l'égard de l'un des trois prévenus, une inconciliable absolue, il résulte de la poursuite, et du jugement auquel elle a donné lieu, un fait nouveau de nature à établir l'innocence de Fouquet ;...

الاجراءات بلا مبرر ، اذ بعد رفض الطلب المبني على سبب معين ، يجوز تقديم طلب جديد بناء على سبب آخر ، في حين أن تعرض محكمة النقض لهذا السبب — الذي قد يتكشف من التحقيقات — يوفّر على الطلب والمحكمة بما يشقّ تقديم طلب جديد بـاجراءات جديدة . ومن ناحية أخرى فإن اصلاح الخطأ القضائي مسألة ترجع الى اعتبارات العدالة و الانساقية (١) ، وهي بذلك تعني النظام للعلم ، ومن ثم يجوز لمحكمة النقض — اذا تكشف لملهم هذا الخطأ — أن تصححه حتى ولو كان طلب اعادة النظر غير مبني عليه (٢).

١٤١. — سابعاً — رفض الطلب :

اذا تبينّت محكمة النقض بعد قبول الطلب أن البراءة غير ظاهرة ولا محتملة ، فإنها تقضى برفض الطلب ، ولا يحول دون ذلك أن تكون اللجنة الثلاثية قد قبلت الطلب المحال إليها من اللغالب المعلم بناء على الحلقة الخبسة من المادة ٤٤١ .

وتنص المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا رفض طلب اعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بني عليها » . ويغاد هذا النص انه يجوز تجديد الطلب بناء على اسباب أخرى (٣) .

لها اذا قضى بعدم قبول الطلب شكلاً ، فيجوز تجديده — بعد تصحيح الشكل — بناء على ذات الوقائع التي بني عليها (٣) .

١٢٢ — ثانياً — هل يجوز الاخذ بنظرية العقوبة المبررة ؟ :

ليس هنا مجال البحث في نظرية العقوبة المبررة ، وإنما الذي يعنينا في هذا الصدد أن محكمة النقض الفرنسية قد طبقت هذه النظرية على بعض

(١) انظر ما سبق بند ٩٢ .

Garraud, n. 2047.

(٢)

العراقي — بند ٧٤٦ .

Garraud, n. 2047.

(٣)

جلبت إعادة النظر التي مرصت عليها (١) . ففى قضية تخلص واتعانتها في
ان لحد الاشخاص حكم بتغريمه ٢٥ فرنكا لاهماله في تقسيم حصته المريض
الى جهة الادارة ، ثم تبين بعد ذلك ان هذا الحصل قد اشفى من مرضه بهذا
وقت بعيد ، وتم العثور على الشهادة المثبتة لذلك . وبناء على هذه الواقعة
الجديدة تقدم المحكوم عليه بطلب لاعادة النظر في الحكم ، ولكن محكمة النقض
قضت برفض اللطم تاسيسا على انه اذا كان من الواجب تبرئة المحكوم عليه
من التهمة المسندة اليه ، الا انه على العكس من ذلك يعتبر مذنبا باهماله في
تقديم الشهادة الطبية الى جهة الادارة بدلا من الحصان نفسه ، وبالتالي
تكون العقوبة مبررة بالنظر الى التكييف السليم للوقائع المسندة الى المتهم (٢)

وفى قضية اخرى كانت المتهمتان قد حكم عليهما بعقوبة واحدة في عدة
جرائم ، وعندما تقدمتا بطلب لاعادة النظر ، قضت محكمة النقض بقبول
الطلب قبولاً جزئيا فيما يتعلق بادانتها في جريمة واحدة فقط هي جريمة
السرقه ، واحالت هذه الجريمة الى محكمة استئناف روان Rouen للحكم
فيها من جديد . أما بالنسبة لباقي الجرائم فقد اينت المحكمة العقوبة المقررة
بها ، اذ ان هذه الجرائم وحدها تكفى لتبرير هذه العقوبة (٣) . وفى طلب لاعادة

(١) انظر في هذا الموضوع

Maurice Patin, Essai sur la peine justifiée, thèse pour le doctorat, Paris, 1936, p. 66.

(٢) نقض جنائى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ . سبرى ١٩٠٠

— ٢٩٥ —

(٣) نقض جنائى ١٧ مارس سنة ١٩٠٤ سبرى ١٩٠٦ — ١ — ٢٠١

مع تعليق Roux ونجاه بأسباب هذا الحكم

Attendu que ces deux décisions judiciaires sont inconciliables en ce qui
concerne le fait Guérin, et que leur contradiction est la preuve de l'innocence, quant à ce fait, de l'une ou l'autre des condamnées, entre lesquelles
d'après les documents produits, aucune coopération ou complicité n'a
pu exister ; qu'il echet, en conséquence, d'annuler lesdites décisions, en
ce qu'elles ont reconnu les nommées Delorinc et Lecouvey coupables l'une
et l'autre du même vol commis au préjudice de Guérin ; mais que la

لأنظر في حكم صادر بعقوبة واحدة في عدة جرائم بلاغ كلاب ، قضت محكمة النقض في إحدى هذه الجرائم بحوكمنا يمس ذكرى المحكوم عليه — الذى كان قد تولى — وإلغاء الحكم الصادر ضده بالتعويض المبنى ، أما فيما عدا هذه الجريمة فقد أيدت المحكمة صراحة الحكم الصادر بإلادانة والعقوبة (١) . وقضت أيضا بأنه إذا كان حكم الإلادانة مبنيا على وقوع مستقلة من الوقائع الجديدة التى أسس عليها طلب إعادة النظر ، وكانت الوقائع التى بنى عليها الحكم تكنى لتبرير العقوبة المفضى بها ، ففى هذه الحالة يتعين تأييد الحكم سواء فيما يتعلق بالتأثير أو بالعقوبة (٢) .

ويلاحظ أن نصوص القانون الفرنسى هى التى ساعدت محكمة النقض على الأخذ بنظرية العقوبة المبررة ، فالأصل فى القانون الفرنسى أنه فى حالة التعمد الحقيقى للجرائم لا يجوز الحكم بخير العقوبة المقررة لأشدها ، وهذه القاعدة كانت مقرره بنص المسألة ٣٥١ من قانون تحقيق الجنيلات الفرنسى

déclaration de culpabilité doit être maintenue relativement aux autres faits délictueux relevés à la charge de chacune des prévenus, aucun lien de connexité ou d'indivisibilité n'existant entre ces faits et le vol Guérin, et qu'il y a lieu de maintenir aussi les peines prononcées, lesquelles se trouvent justifiées par lesdits faits, abstraction faite du vol du 1er juill. 1902 ;.....

نظر أيضا نقض جنلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بليتان ١٩٢٢ . — ٤٤٠ — ٧٤٦ وجاء بأسبيل هذا الحكم :
...mais que la déclaration de culpabilité doit être maintenue relativement aux autres crimes retenus par la cour d'assises de la Marne à la charge de Dexemple et de Kerliden, aucun lien d'indivisibilité n'existant entre lesdits crimes et le vol qualifié ci-dessus spécifié ; que, de même, il y a lieu de maintenir les peines prononcées contre Dexemple et Kerliden, lesquelles se trouvent justifiées par les autres crimes déclarés constants par le jury, abstraction faite du vol commis au préjudice de la Buzith et de Pincemin ;...

(١) نقض جنلى ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ بليتان ١٩٣٥ — ١٢ — ١٨

(٢) نقض جنلى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٨ بليتان ١٩٥٨ — ١٠ — ١٨٠

المضى وقد تغير وضع هذا النص بالأمر الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ فاصبح المادة الخليفة من قانون العقوبات ، وهو المكان الطبيعي لهذا النص لانه يقرر قاعدة موضوعية ، ويقضى هذا النص بأنه « في حالة الادانة بجنايات أو جنح متعددة فان اشد العقوبات هي وحدها التي يقضى بها » (١) . وبناء عليه فقد صدر حكم بالمعقوبة المقررة لاشد الجرائم المسندة الى المتهم ، ثم يتقدم بطلب لاعادة النظر في الحكم وتبين محكمة النقض ان العقوبة المأضى بها مبررة بالنسبة الى الجرائم الاخرى ، نفتهى الى تأييد الحكم بالمعقوبة رغم قبول الطلب قبولاً جزئياً بالنسبة لبعض الجرائم (٢) .

اما في تشريعا المصرى فالقاعدة العلمية هي أن تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم (المواد ٣٣ و ٣٧ و ٢٨ عقوبات) والاستثناء هو ما نصت عليه المادة ٢/٣٢ عقوبات بقولها « اذا وتمت عدة جرائم لغرض واحد وكثت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم » ، اى أن ما يعتبر قاعدة عامة في التشريع الفرنسى يعد استثناء في تشريعا المصرى (٣) . ولذلك فمن رأينا ان

Bouzat, T. I, n. 749.

(١)

(٢) وما من شك في ان التجاء محكمة النقض الى نظرية العقوبة المبررة في هذه الحالة لا يخلو من ايجاب بحقوق المحكوم عليه ، ذلك لان محكمة الموضوع لو كانت قد تبينت ان المتهم لم يرتكب الجريمة الاشد ، لتغير في الاغلب الاثم تقديرها للعقوبة التي قضت بها . وبعبارة اخرى نقول ان محكمة الموضوع لم تكن لتتطرق بالمعقوبة التي قضت بها اذا كانت تعلم ان المتهم لم يرتكب الجريمة التي عقوبتها اشد . ولذلك اجاب مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصرى لمحكمة النقض ، في حالة الاخذ بنظرية العقوبة المبررة ، ان تخفف المعقوبة أو التدبير ، اذ نص المادة ٣٦٠ من المشروع على انه : « اذا اثبتت اسباب الحكم على خطأ في القانون أو اذا وقع خطأ في ذكر نصوصه وكثت العقوبة أو التدبير المحكوم به مقرر في القانون للجريمة تصحح المحكمة الخطأ الذى وقع ، ولها ان تخفف العقوبة أو التدبير أو تحكم برفض الطعن » .

(٣) انظر في تفصيل هذا الموضوع : الفونس ميخائيل حنا — تصديقا الجرائم واثرة في العقوبات والاجراءات — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٦٣ — بند ١٧٤ ، انظر ايضا محمود نجيب حسنى — المقال السابق في قوة الحكم الجنائى — ص ٧٧٨ .

تصوم التشريع المصري لا تسمح بتطبيق نظرية العقوبة المبررة في حسنة قبول طلب اعادة للنظر في الحكم . فما دامت العقوبت تتعدد بتعدد الجرائم فمعنى هذا ان كل جريمة تصدر بشأنها عقوبة محددة ، وبالتالي يكون طلب اعادة للنظر محددًا كحلك بالجريمة او الجرائم التي يطلب المحكوم عليه اعادة نظرها . وبعبارة أخرى نقول ان كل جريمة لها عقوبة مستقلة منصوص عليها في الحكم بحيث لا تمتد العقوبة المقررة بها في احدى الجرائم الى الجريمة الأخرى ، ويتربط على ذلك حتما ان طلب اعادة النظر يتحدد بالجريمة التي يطلب المحكوم عليه اعادة نظرها دون سائر الجرائم الأخرى ، وبالتالي لا يجوزنا التعرض للعقوبات الصادرة في الجرائم الأخرى التي لم يطلب للمحكوم عليه اعادة نظرها .

اما في حلة تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبت ، فلن الغاء الحكم واعادة نظر الدعوى يستلزم حتما اعادة نظر جميع الجرائم المرتبطة بالجريمة ارتباطا لا يتقيل التجزئة (١) ، وبالتالي فلا محل هنا أيضا لتطبيق نظرية العقوبة المبررة . وهذا واضمح من قضاء محكمة النقض الفرنسية اذ اشترطت لتطبيق نظرية العقوبة المبررة عدم وجود ارتباط بين الجريمة المطلوب اعادة نظرها والجرائم الأخرى المسندة الى المتهم . وللمضي فيها جميعا يعقوبة واحدة (٢) .

(١) انظر نقض جنسائي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام النقض س ٦ رقم ٢٦٧ من ١٩٠١ وجاء به : تناسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط التقوئي الى الجريمة الأصلية وتسرع في مجزائها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاصلح والمحاكمة الى ان يتم الفصل فيهما — انظر : أيضا نقض جنسائي ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ٧٨ من ٣٩٥ . — انظر فيما يتعلق بنقض الحكم في الجرائم المرتبطة : نقض جنسائي اول اكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٢٦١ من ١٩٥٦ ، اول يناير سنة ١٩٦٤ مجموعة احكام النقض س ١٢ رقم ٢ من ١ ومن الاحكام الحديثة : نقض جنسائي ١٥ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام النقض س ٢١ رقم ٥٠ من ٢٥٥ ، ١٥ مايو سنة ١٩٨٥ س ٣٩ رقم ١٢١ من ١٩٦٦ ، ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٨٩ س ٢٢ رقم ١٣٢ من ٢٥٧ .

(٢) انظر اسباب الاحكام الفرنسية المسجلة الاشارة اليها في صفحة

الليند .

١٢٣. - عدم جواز الحكم بمتوبة الشد :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه » وهذا النص يسرى في جميع الأحوال ، أى سواء نظر الموضوع بمعرفة المحكمة التى أصدرت الحكم أو بمعرفة محكمة النقض ، وهو تطبيق لمساعدة أخذ الشارع بحكمها في جميع طرق الطعن ، ومفادها أن تظلم المحكوم ضده لا يصح أن ينقلب ويلا عليه (١) .

وإذا قضى على المحكوم عليه بمتوبة جديدة فيجب أن تستنزل منها العقوبة التى يكون قد نفذها طبقا للحكم الأول (٢) .

١٢٤ - الطعن في الحكم الصادر بناء على إعادة النظر :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « الأحكام التى تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض ، يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون » .
ومفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض في الطلب لا يجوز الطعن فيها ولو كانت صادرة في موضوع الدعوى (٣) . أما الأحكام التى تصدر من المحكمة التى أحيلت اليها الدعوى ، فهى قليلة للطعن بجميع الطرق المقررة في القانون ومنها الطعن بإعادة النظر ، فيجوز طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بالمتوبة من محكمة الإحالة (٤) .

Garçon, p. 32 ; Vidal et Magnol, n. 891/3 (١)

محمود مصطفى - الإجراءات - بند ٧٦ .

Bouzat, T. II, n. 1523 , Vidal et Magnol, n. 891/3 (٢)

(٣) محمود مصطفى - بند ٧٦ .

(٤) ومع ذلك فمن رأينا أنه كان يجب على المشرع أن ينص صراحة على أن أحكام محكمة النقض الصادرة في موضوع الدعوى يجوز طلب إعادة النظر فيها ، إذ لا محل للمناقشة بين الحكم الصادر بالمتوبة من محكمة الإحالة والحكم الصادر بالمتوبة من محكمة النقض ، إذ يجب - عدالة - أن يجيز المشرع للمحكوم عليه الطعن في كليهما يطلب إعادة النظر .

ويرى بعض الشراح أن الحكم بالبراءة إذا صدرت من محكمة الاستئناف فلا يجوز الطعن فيه ، سواء من المتهم لاتقضاء مصلحته أو من النيابة العامة لأن الأساس بقوة الحكم البات — بناء على طلب إعادة النظر — أنها يكون لمصلحة المحكوم عليه وحده (١) .

ويلاحظ أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض وإن كانت غير قابلة للطعن ، إلا أن المحكمة كثيراً ما رجعت عن قضائها بناء على تظلم المحكوم عليه كلما رأت في هذا تحقيقاً لحسن سير العدالة (٢) .

-
- (١) محمود نجيب حسنى — بند ١٤٥٤ .
(٢) نقض جنائى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٧ ص ٣٥ ، أول فبراير سنة ١٩٤٣ رقم ٩٨ ص ١٣٩ ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ج ٧ رقم ٨٢٢ ص ٧٧٨ ، ٨ فبراير سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥ ص ٤٣ ، ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٤٧ ص ٤٤٦ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٩٨ ص ٨٢٤ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٥٣ ص ٢٨٨ ، ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٩٢ ص ٤٨٦ .
ومن الأحكام الحديثة في هذا الصدد : نقض جنائى ٣ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٥٦ ص ١٣١ .

الباب الرابع

آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه

١٢٥ - تهذيب :

إذا قضى برفض طلب إعادة النظر ، فإن الحكم المطعون فيه يبقى قائماً بجميع آثاره ، وأنها يجوز تقديم طلب تجديد مبنى على وثائق مفارقة لتلك التي بنى عليها الطلب الأول ، وهذا مستفاد من نص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد سبق بيان ذلك (١) .

ولكن الأمر يختلف في حالة قبول الطلب والقضاء ببراءة المحكوم عليه . إذ يتعين في هذه الحالة محو الحكم الصادر خطأ على برئ ، كما يستقط الحكم بالتعويضات ، وكذلك كافة الأحكام الأخرى التي بنيت على حكم الإدانة . ومن ناحية أخرى يتعين القضاء للمحكوم عليه بتعويض مادي وأدبي عما أصابه من ضرر بسبب الحكم عليه خطأ .

ولذلك سنتنضم هذا الباب إلى الفصول الآتية :

الفصل الأول - محو الحكم المطعون فيه .

الفصل الثاني - سقوط الحكم بالتعويضات .

الفصل الثالث - أثر الحكم بالبراءة على الأحكام المدنية الأخرى .

الفصل الرابع - تعويض المحكوم عليه .

(١) انظر ما سبق بند ١٢١ .

الفصل الأول

محو الحكم المطعون فيه

١٢٦ - محو الحكم باثر رجعي :

إذا قضى ببراءة المحكوم عليه - سواء من محكمة النقض أو من محكمة الإحالة - فإن الحكم بالمعقوبة يحى محوا تاليا وبأثر رجعي *rétroactivement* وكذلك تزول جميع آثاره الجنائية والتدابيرية والمدنية ، إذ يعتبر الفعل الإجرامى المسند الى المحكوم عليه كأن لم يكن (١) . وبعبارة أخرى يعود كل شيء الى أصله قبل صدور الحكم بالمعقوبة *restitutio in integrum* . وزوال الحكم باثر رجعي مرده الى ثبوت براءة المحكوم عليه ، وليس الى حيلة قانونية كما فى حلة الممنوع عن الجريمة (٢) .

وساء عليه ، فإذا كلن المحكوم عليه تد نفذ الحكم بالفرامة والمصاريفه نجب رد هذه المبالغ نليه . كذلك يجب أن ترد اليه الاشياء المحكوم بنصادرتها الا اذا كانت من الاشياء التى لا يجوز تداولها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون المعقوبات (٣) ، ويحصل الرد بقوة القانون دون حاجة الى

(١) Garraud, n 2061 ; Roux, n. 124 ; Merle et Vitu, n. 1301 ;

Grandmoulin, n. 988 ; Stefani et Levasseur, n. 687.

Vidal et Magnol, 891/1 (٢)

دزوال الحكم باثر رجعى يكون فى حدود الامكان *dans les limites du possible* وبالتالي يوجد استثناءان لا تحى فيها اثر الحكم وهما :
١ - لا يمكن ازالة المعقوبات المقيدة للحرية أو البدنية التى نثبتت على المحكوم عليه . ٢ - لا يجوز الاخلال بحقوق الغير حسن النية التى ترتبت على الحكم بالمعقوبة ، وسنبين ذلك فيما بعد .

Stefani et Levasseur, n. 687

Garçon, p 12 ; Bouzat, n. 1525 ; Garraud, n. 2062 ; (٣)

De Hults, n. 361 ; Grandmoulin, n. 988.

النص عليه في الحكم (١) .

ولا يقتصر محو الحكم على العقوبات الانعابية ، بل يشمل ايضا العقوبات التبعية والتكميلية ، مثلا اذا قضى ببراءة المحكوم عليه بعقوبة جنلية فانه يسترد جميع الحقوق والمزايا الممنوحة عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات ، واذا كان قد قضى بعزله من وظيفته او من احد المجالس الموضحة بالمادة سالفة الذكر فيجب اعادته اليها (٢) ويحظر هذه التحول من الوظيفة او المجلس كما لو كانت مدة عمل فئوية وتحتسب في الانعابية ، ويمكن ان نجد تطبيقا عمليا لهذه الفكرة في الطعن الثاني المرفوع في قضية الضابط دريفوس (٣) . اذ بعند القضاء ببراءته اعتبر رئيس فرقة وضابطه عتقبا من حلفى وسلم « النيجيون دونير » L'églon d'honneur (٤) .

١٢٧ - نسخة تصرفات المحكوم عليه :

قد يقوم المحكوم عليه - بعد الحكم عليه نهائيا وقبل الحكم ببراءته في اعادة النظر - ببعض الاعمال والتصرفات التى يتمتع عليه القيام بها والتي تعتبر باطلنة قانونا ، نهل يؤثر الحكم اللاحق بالبراءة على هذه التصرفات ، فبصحح البطلان الذى شلها ؟ ولزيادة الايضاح نضرب المثال الآتى : اذا قام المحكوم عليه بعقوبة جنلية بادارة اشغاله الخاصة بالهواة واملأه اثناء اعتقاله او تصرف فيها بأى نوع من انواع التصرف ، فان التراءى يعد باطلا ، أو كما تقول المادة ٢٥ عقوبات « يكون ملفيا من ذاته » . ولكن اذا حكم ببراءة المحكوم عليه ، فهل تؤثر هذه البراءة على اعمال الادارة او التصرفات التى أبرمها ، وبمعاملة أخرى هل يصحح الحكم بالبراءة هذه الاعمال الباطلة ثقتونا ؟ !

Faustin Hélie, n. 4054.

(١)

Garçon, p. 14.

(٢)

(٣) انظر ما سبق بند ٨٨ .

(٤) كذلك الحامى الذى تم شطب اسمه من جدول المحلين بناء على الحكم الجنائى الصادر ضده ، يجب اعادة قيد اسمه بالجدول مع احتساب المدة السابقة كما لو كانت مدة اشتغال بالمحلية (Garraud, n. 2062)

ذهب رأى الى أن حكم البراءة لا يصحح البطلان الذى لحق هذه الاعمال
مضى قد شلها عيب لا يمكن المعول منه ، ويكون كل ذى مصلحة من الغير
قد اكتسب حقاً لا رجوع فيه بالتمسك بهذا البطلان (١) .

والراجح هو ما ذهب اليه جمهور الشراح من أن حسن سير العدالة
يقتضى أن تعود للحكوم عليه اهليته ، مع عدم الأخلاق بطوق الغير
حسن النية (٢) . وبناء عليه يكون المحكوم عليه كما لو لم يفقد اهليته في أى وقت
من الاوقات ، فتعتبر صحيحة العقود والتصرفات التى أبرمها قبل الحكم ببراءته
وسواء كانت هذه التصرفات بموضى أو من اعمال التبرع كالهبات والوصايا (٣) .
وتبدو الاهمية العملية لهذا الزاى في حالة وفاة المحكوم عليه قبل الحكم بقبول
طلب إعادة النظر ، فإذا كان قد أبرم عقد بيع أو حرر وصية أو غير ذلك من
التصرفات فانها تعتبر صحيحة منذ تحريرها عملاً بالقاعدة التلقينية :

Media tempora non nocent

(١) يشير لهذا الزاى في : Garçon, p. 16.

(٢) Garçon, p. 16 ; Garraud, n. 2062 ; Bouzat, n. 1525 ; Merle

et Vitu, n. 1301.

المصرفاوى — الإجراءات — منذ ٢٨٦

Vidal et Magnol, n. 891/1

(٣)

الفصل الثاني

سقوط الحكم بالتعويضات

١٢٨ - سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب ردها :

تنص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون إخلال بقواعد سقوط ألحق بمضى المدة » . وواضح من هذا النص أن إلغاء الحكم بالعقوبة يترتب عليه حتماً سقوط الحكم بالتعويضات ، وسواء كان الحكم بها مسادراً من المحكمة الجنائية أو المحكمة المدنية (١) ، فما دامت براءة المحكوم عليه قد ثبتت لدى المحكمة فلا محل بالتالي للحكم عليه بالتعويض للمدعى المدني ، ويتعين إلزام هذا الأخير برد ما قبضه من هذا التعويض استناداً إلى قواعد الإثراء بلا سبب (in rem verso) (٢) .

ويلاحظ أن الحكم بالتعويضات يسقط عملاً بنص المادة ٥١ سالفة الذكر حتى ولو كان ذلك الحكم قد أصبح باتاً .

ومن رأينا أنه يتعين على المحكمة أن تقضى في حكمها الصادر بالبراءة ، بسقوط الحكم بالتعويضات وإلزام المدعى بلحق المدني - الذي يجب على

Bouzat, n. 1525.

(١)

انظر أيضاً نقض مدني - الدائرة الثانية - أول يولية سنة ١٩٥٤ [١٩٥٤] دالوز ١٩٥٥ - ٤٥ مع تعليق المحامي /مأم Lemoine وجاء بسبب هذا الحكم [٢]

...ces principes doivent recevoir leur application aussi bien lorsque des dommages-intérêts ont été alloués par la juridiction pénale de droit commun devant laquelle l'action civile des victimes de l'infraction a pu être exercée en même temps que l'action publique, que lorsqu'ils l'ont été séparément par le juge civil...

Garçon, p. 18 ; Sevestre, p. 229 ; Bouzat, n. 1525.

(٢)

التلبية العابة اعلانه للحضور في هذه الحلية — برد ما قبضه منها ، وذلك دون حاجة الى طلب من المحكوم عليه .

١٢٩ — عدم سقوط الحكم بالتعويضات الجنى على الخطأ المفترض :

إذا قضت المحكمة المدنية بالزام المحكوم عليه بالتعويض للمضروور استنادا الى نصصوص الخطأ المفترض الواردة بالقانون المدني ، وهى مسئولية حارس الحيوان (مادة ١٧٦ مدنى) ومسئولية حارس البناء (مادة ١٧٧ مدنى) ومسئولية حارس الاشياء (مادة ١٧٨ مدنى) فإن الفاء الحكم بالمعقوبة بناء على طلب اعادة النظر لا يترتب عليه سقوط الحكم بالتعويضات الصادر من المحكمة المدنية والجنى على هذا النوع من المسئولية ، إذ ان التعويض المحكوم به فى هذه الحالة لم يكن مبنيا على الجرمية المحكومين ببراءة منها بناء على طلب اعادة النظر .

١٣٠ — سقوط الحق فى الاسترداد :

يحق للدعى المدنى ان يدفع بسقوط حق المحكوم عليه فى استرداد ما دفع من التعويضات بضى المدة ، عملا باحكام المادة ١٨٧ من القانون المدنى التى تنص على ان « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد » وتسقط للدعوى كذلك فى جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق . ويلاحظ ان دعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق تعتبر فرعا من دعوى الاثراء بلا سبب ، وتترتب مثلها على التزام لا ينشأ بمرادة صاحبه ، ولكن دعوى دفع غير المستحق تتميز بان قيمته الافتقار فيها تعدل قيمة الاثراء فالدافع قد افتقر بقيمة ما دفع ، والمدفوع له قد أثرى بذات القيمة ، ولذلك يسترد الدافع ما دفع (١) .

وواضح من النص السابق ان دعوى غير المستحق تسقط بأقصر المدتين الآتين : ١ — ثلاث سنوات تبدأ من يوم علم الدافع بحقه فى الاسترداد ،

(١) عبد الرزاق أحمد السنفورى — الوسيط فى شرح القانون المدنى

وفي رأينا ان هذا العظم لا يبدأ الا من يوم الحكم بمرأية المحكوم عليه . - ٤ - فحين
عشرة سنة تبدأ من يوم دفع غير المستحق ، أي من يوم تنفيذ الحكم
بالتعويض للصالح ضد المحكوم عليه . فلذا انقضت هذه المدة قبل الفداء
الحكم بالمعقوبة الصلح ضد المحكوم عليه ، فان حق هذا الأخير في استرداد
التعويضات المحكوم بها يكون قد انقضى .

ويلاحظ ان التنازع في المواد المدنية ليس من النظم العام ، ولا يجوز
للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب ان يكون ذلك بناء على
طلب المدعي او بناء على طلب دافعيه او أي شخص له مصلحة فيه ولو لم
يتسكك به المدعي . (مادة ٣٨٧ / ١ مدني ٢) .

وفي رأينا ان مدة التقادم المستطاع للمحكوم عليه في استرداده ما دفع
من تعويضات ، تنقطع بمجرد احالة الطالب الى محكمة التقضى . وقد بينا
فيها سبق ان الاحالة وجوبية على النائب العام اذا كان الطالب مبنيا على
احدى الحالات الاربع الاولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية (١) .
اما اذا كان الطالب مبنيا على العلة الخلسة من تلك المادة وأمر النائب
العام بحفظ الاوراق لان الطلب لا محل له ، فلا تنقطع مدة التقادم المستطاع
لحق المحكوم عليه في استرداد التعويضات . وهذا القول ينطبق أيضا على
اللجنة المشرفة اليها في المادة ٤٤٣ ، بمعنى ان مجرد عرض الطلب عليها
لا يقطع التقادم ، وانما يجب ان تأثر باحالة الطلب الى محكمة التقضى اذ ان
هذه الاحالة هي التي تنقطع بالتقادم . وسنذكر في هذا الرأي ان المادة ٢٨٢ من
القانون المدني تنص على ان التقادم ينقطع « بالطلبية القضائية » اي يجب
ان تقام الدعوى أمام المحكمة ، ولما كان الطعن في الحكم للجناي باعادة
النظر لا يجوز عرضه على محكمة التقضى الا عن طريق النائب العام (واللجنة
الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٤٤٣) فذلك فان احالة طلب إعادة النظر
الى محكمة التقضى يترتب عليها اتصال الطلب بعلم المحكمة وبالتالي يتحقق
شروط الطلبية القضائية .

١٩١ - التزام المدعى المدعى برد الفوائد :

تنص المادة ١٨٥ من القانون المدني على أنه : « أولا — إذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلتزم أن يرد إلا ما تسلم . ثانيا — أما إذا كان سوء النية فله يلزم أن يرد كلها الفوائد والتاريخ التي جناها ، أو التي تسبب في إتلافها من الشيء الذي تسلمه بغير حق وذلك من يوم الفوائد أو من اليوم الذي أصبح فيه سوء النية . ثالثا — وعلى أي حال يلتزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد والفترات من يوم رفع الدعوى » . . . وواضح من هذا النص أن المدعى له لا يلتزم بالفوائد إلا إذا كان سوء النية ، وفي هذه الحالة تسري الفوائد في حقه من تاريخ قبض المبلغ المحكوم به . ومثل ذلك أن يكون المدعى المدعى هو الشاهد الذي أدت شهادته إلى الحكم بـ « عقوبة » ، ثم قضى بعد ذلك بمحكمة هذا الشاهد بتهمة شهادة الزور ، ففي هذه الحالة يمتنع المدعى المدعى سوء النية ويلتزم بالفوائد من تاريخ قبض المبلغ المحكوم به ، فضلا عن التزامه بتعويض المحكوم عليه طبقا للقواعد العامة . وبعبارة أخرى فإن المدعى بالحق المدني الذي قبض التعويضات المحكوم بها ، لا يلتزم بدفع فوائدها من تاريخ القبض إلا إذا كان يعلم أن المحكوم عليه يرى (١) .

وعلى أي حال فإن المحكوم عليه يستحق فوائد التعويضات المدفوعة من يوم رفع طلب إعادة النظر (مادة ٣/١٨٥ مدني) .

١٩٢ — وجوب التزام الدولة بتعويض المدعى المدني :

إذا سقط الحكم بالتعويضات الصادرة لمصلحة المدعى بالحق المدني وتضمنت محكمة النقض أو المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بالزامه برد التعويضات التي قبضها إلى المحكوم ببرأته « فقد يترتب على ذلك عدم إمكانية المدعى المدني الحصول على تعويض من الجاني الحقيقي بسبب عدم معرفته

(١) قارن Sevestre, p. 229 . ويلاحظ أن الحكم بالتعويض ليس مترتبا في جميع الحالات على الحكم بالإدانة ، فقد تقضى المحكمة الجنائية ببراءة المتهم والتزامه بتعويض المدعى بالحق المدني . انظر : أحمد فتحي سزور — الوسيط — ج ١ بند ٢١٥ .

أمر بسبب سقوط حقه في التعويض يعني المدة (المادة ٢٤١/١. مئتي) . أو لا
سبب آخر (١) . وفي هذه الحالة نرى أنه من واجب الدولة أن تعوض المدعى
المدنى أسوة بتمويض المحكوم عليه الذى ثبتت براءته .

ويؤسفنا أن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الاخير قد جاء خلوا
من النص على تعويض المدعى المدنى في هذه الحالة ، واكتفى بالنص على
تمويض المحكوم عليه الذى ثبتت براءته .

(١) ويلاحظ انه قد تكفل مدة سقوط الحق في التعويض (١٥ سنة)
دون ان تكفل مدة سقوط الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق
(١٥ سنة ايضا) اذ ان المدة الاولى تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة ،
اما المدة الثانية فتبدأ من تزيخ دفع مبلغ التعويض المحكوم به ... ويلتقى
عقد يمتنع على المدعى المدنى الدفع يسقط حق المحكوم عليه في استرداد
التعويض الذى دفعه ، في حين يكون حقه في طلب التعويض — من الجاني
الحقيقي — قد سقط بالتكليف .

الفصل الثالث

اثر الحكم بالبراءة على الاحكام الجنائية الاخرى

١٢٢ - حجية الحكم الجنائي :

من المسلم به ان الحكم الجنائي — متى أصبح باتا — يحوز حجية الشيء المحكوم فيه قبل الكلمة *erga omnes* فهو حجية امام القضاء الجنائي وامام القضاء غير الجنائي بجميع فروعه ، سواء كان قضاء مخفيا أو تجليا أو اداريا أو تديبيا أو غير ذلك .

وقد يحدث ان تصدر بعض الاحكام استنادا الى حجية الحكم الجنائي الصادر بالمعقوبة . نمثلا تنص المادة ١٤٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . ببعض احكام الاحوال الشخصية على ان : « لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بمعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فاكتر ان تطلب الى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه يائنا للخبر ولو كان له مال تستطيع الانتلق منه » فاذا استصدرت الزوجة حكما بتطليقها من زوجها المحكوم عليه بالمعقوبة آتفة الذكور ، ثم قضى ببراءة الزوج بناء على طلب إعادة النظر المرفوع منه ، فما هو تأثير هذه البراءة على حكم التطلاق ؟ : كذلك اذا استصدر الزوج المسيحي حكما بتطليقه من زوجته التي ثبت زناها بحكم جنائي صادر بمعاقبتها ، ثم قضى ببرائتها بناء على طلب إعادة النظر في الحكم ، فما تأثير هذه البراءة على الحكم الصادر بتطليقها من زوجها ؟ (١) . كذلك اذا صدر حكم نهائي بمعقوبة الوارث في جريمة قتل مورثه ، وتأسيسا

(١) انشرت هذه المسألة خلافا في الفقه الفرنسي ، فذهب رأى الى انه في حالة الحكم بتطليق احد الزوجين استنادا الى حكم جنائي بمعاقبة الزوج الآخر ، يجوز للزوج — المحكوم ببرائته بناء على إعادة النظر — ان يطلب الحكم بطلان الحكم بالمعقوبة وإعادة الحياة الزوجية الى ما كانت عليه اذا كان الزوج الآخر لم يتزوج بعد . وللرأي الراجح انه اذا حصل

على هذا الحكم فحق بحرمته من الارث علما بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، في شأن الموارث، ثم قضى ببراءة الوارثة مما أسند اليه ، فما تأثير كسده البراءة على الحكم الصادر بحرماته من الارث ؟ !

هذه الامثلة وغيرها يجيها ضابط واحد هو ان الاحكام الصغرة فيها كان مبناها الحكم الجنائي الصادر بالمعقوبة ، فاذا قضى بلفاء هذا الحكم فما اثر ذلك على الاحكام الاخرى التي بنيت عليه ؟

يلاحظ بادى ذى بدء انه اذا لم تكن المحكمة المدنية قد فصلت بحكم نهائى فى الدعوى المدنية ، فان طلب اعادة النظر فى الحكم الجنائى يترتب عليه حتما وقف الفصل فى الدعوى المدنية حتى يتم الفصل فى طلب اعادة النظر . اما اذا كان الحكم المدنى قد اصبح نهائيا من المقرر فلو ان الحكم النهائى — ليا كانت الجهة القضائية التي اصدرته — يظل قلبا الى ان يتم الفأوه بالطرق المقررة قانونا ، الا اذا كان مما يطلق عليها تجاوزا اسم « الاحكام المنعقدة » فهي ليست بحاجة الى اللعن فيها ، ويجوز فى أى وقت رفع دعوى اصلية لتقرير هذا الانعدام ، وقد سبق بيان ذلك (١) .

ولكن للحكم المدنى المبني على حكم جنائى تم الفأوه لا يمكن لعتياه حكما منعدها وذلك لما يأتى :

١ — الانعدام عيب يشوب الحكم وقت ولايته ، فهو يولد مينا لا اما فى الحالات المعروضة فان الحكم المدنى قد ولد صحيحا ولكن حدث بعد ذلك ان البنى الحكم الجنائى الذى كلى اساسا له .

الزوج على حكم بالتطليق استنادا الى الحكم الجنائى ، فان هذا التطليق يرتب جميع اكراه الثلوثية ، وسواء تزوج المطلق بعد ذلك ام لم يتزوج — انظر فى تفصيل ذلك :

Gaçon, p. 17 ; Garraud, n. 2062 ; Bonnat, n. 1525 ; Merle et Vitu, n. 1300 ; Vidal et Magnol, n. 891/t.

(١) انظر ما سبق فى ٤٧ .

٢- يجب المضيوع من الضام الأساس الذي بني عليه الحكم سببا لطلب إعادة النظر ، وهذا واضح بصريح النص في الحلقة الرابعة من حالات طلب إعادة النظر الواردة بالمادة (٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية وهو مستفاد أيضا من الحالة الثالثة من نفس المادة الخاصة بالحكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قعنت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم . كذلك نجد قانون المرافعات ينص على جواز التماس إعادة النظر في بعض الحالات التي يتم فيها إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم ، فتنص الحلقة الثانية من المادة ٢٤١ على جواز التماس إعادة النظر « إذا حصل بعد الحكم أقرار بتزوير الأوراق التي بني عليها أو قضى بتزويرها » وكذلك تنص الفقرة الثالثة على حالة ما « إذا كان الحكم قد بني على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة » .

١٢٩ - كيف يتم إلغاء الحكم المدني ؟

مدام الحكم المدني الصادر بناء على حكم جنائي تم إلغاؤه ، يظل قائما إلى أن يلغى ، ما هو السبيل إلى إلغاء هذا الحكم ؟

ذهب رأي في الفقه الفرنسي إلى أن الحكم المدني يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر استنادا إلى نص الفقرة التاسعة من المادة ٤٨ من قانون المرافعات الفرنسي وتقبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات المصري التي تجوز التماس إعادة النظر إذا حصل أقرار بتزوير الأوراق التي بني عليها الحكم أو قضى بتزويرها (١) .

وهذه الزاى غير صحيح ولا نرى الأخذ به للأسباب الآتية :

Pierre Hébraud, L'autorité de la chose jugée au criminel (١) sur le civil, thèse Toulouse, 1929, p. 223 ; Lacoste, note au Sirey 1899-1-129.

ويقول هيرود أن بعض الأحكام التسمية ذهبت إلى إجازة التماس إعادة النظر في الحكم المدني في هذه الحالة ولكنها لم تضع أساسا لذلك ، مثل ذلك حكم محكمة أورليان Orléans في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٤ (Hébraud, p. 222).

(١٨ - إعادة النظر)

١- فـ: تلحق بقا النفي سائر النكح المحلى بحالة الاقوال بتزويج ورقة
لوا الحكم بتزويجها ، وهذه مسألة مختلفة تليها عن منطقة الفقه المصم
الجنلى عن طريق الطعن فيه بطلان اعادة النظر (١) ، وقد يقتصر على
الانقاس في هذه الحالة ان يكون الحكم صلوا بتزويج الوراثى فالحل وليس
بتزويج نفس الحكم الصلوى في موضوع الدعوى (٢) .

٢ - اعادة النظر في الحكم طريق طعن غير عادى ، وقد وردت
حالاته على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، ولا يجوز
القياس عليها او التوسع في تفسيرها (٣) .

٣ - توجد احكام معينة كثيرة لا يجوز الطعن فيها بالانقاس اعادة النظر
ورغم قيام سببه ، على ذلك الاحكام الصادرة من محكمة النقض (المادة ٣٣٣
مرامعات ؛ وكذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ مرامعات والتي تخص
على ان « الحكم الذى يصدر برفض الاتماس او الحكم الذى يصدر في
موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالانقاس » . والاحكام
الصادرة في دعوى المخاسية (مادة ٥٠٠ مرامعات) . ويرى البعض ان
الاحكام التى اصبحته انتهائية بسبب انتضاء بومل الاستئناف لا يجوز
فيها بالانقاس (٤) ، وكذلك الاحكام النهائية لا يجوز التماسها من جانب
الخصم المتأخر ، ملهات هناك معيار يصح للخصم المتأخر الاعتراض فيه (٥)
وغير ذلك من الاحكام كثير (٦) .

Garçon, p. 19.

(١)

(٢) ناشد حنا - التماس اعادة النظر في الاحكام المدنية والتجارية

الانتهاية - ط اولى سنة ١٩٢٥ - القاهرة - بند ١٠٩ .

Vidal et Magnol, n. 891/2.

(٣)

أحمد منيب - بند ٦٢٩ .

نظر أيضا محكمة استئناف القاهرة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ المجموعة

الوسمية ص ٦٠ رقم ٢٢٦ من ١٩٦١ ، نفس معنى هيغزيس سنة ١٩٦٨ .

مجموعة احكام النقض ص ١٩ رقم ٧٣ من ١٩٦٧ .

(٤) انصح المشملوى وعبد الوهاب المشملوى - قواعد المرافعات -

بند ١٩٨٨ - بند ١٩٨٢ .

(٥) المشملوى - بند ٢٥٢ من ١٩٦٢ .

(٦) المشملوى - بند ١٢٨٢ .

لا بد كذلك لا يكفي جلا لهذا التوكيد ما هو به نفس المحلقة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية بشأن إعادة النظر ، والتي تنص في ١٢٨ من نصها على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفع به منها بدون اخلاف بقواعد سقوط الحق بمضى المدة « اذا ظهر من هذا النص انه مقصور على حالة الحكم بالتعويضات (١٦) » أما الأحكام المدنية الأخرى السابقة بغير التعويضات ، والتي فكرنا في إبطالها ، فلا يملكها النص .

٥ - كذلك لا يجوز أن تطبق في هذا الصدد على المادة ٢٧١ من قانون المرافعات التي تقول « يقرب على نقض الحكم المقتضى جميع الأحكام » أية كلفة الجهة التي أصدرتها والإيهام اللاحقة للحكم المتعويض عنه كأي ذلك الحكم أساسا لها « (٢) » بهذا القول مرفوع من ثلاث نواح : (١) « أن هذا النص ورد في شأن الطعن بغير نقض في الأحكام المدنية ، وليس له مقابل في شأن الطعن بالنقض في المواد الجنائية (الباب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن جالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض) » (ب) لأن هذا النص ليس له مقابل في شأن الطعن بطريق إعادة النظر ، ولا يجوز تطبيق قواعد وأثر النقض على إعادة النظر إذ أن كلا منهما طريق يلحق بمتعويضات من الآخر . (ج) أن المشرع قد اختار من بين الأحكام المدنية الصادرة بناء على الحكم الجنائي الملغى ، نوعا واحدا منها هو النقض بالأحكام الصادرة بالتعويضات ، ونحن في المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على سقوط هذه الأحكام ، ولا يجوز القول بأن المشرع قصد بهذا النص تطبيق قاعدة عامة ، من إزالة كل أثر للأحكام المدنية أيما كان نوعها ، إذ كانت قد سقطت على الحكم الملغى ، إذ لو كان هكذا هو قصد المشرع لما فصل الحكم بالتعويضات بنفس خالص ، وإنما كان يكفي أن يضع نصا عاما يشمل جميع الأحكام كما فعل في المادة ٢٧١ مرافعات بشأن نقض الحكم ، وبناء عليه فلا يصح أن نحمل نص المادة ٤٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أكثر مما يحتمل ، ولا التوسع في تفسيره توسعا يتعارض مع مرحلة النص .

(١) انظر نقض فرنسي (الدائرة المدنية الثانية) أول بولية مسندة

١٩٥٨ سبقت الإشارة إليه بند ١٢٨ .

(٢) انظر في هذا المعنى : Vidal et Maguol ، n. ٩٩١/٢ .

« وحقيقة الامر انه يوجد نقص في تشريعنا المصري من هذه الناحية »
 « وان كانت نغرة ويوجد على هذه الحالة في العمل قد يحفظ هذا النقص حتى
 ملحوظ في —

ويفسفا ان قانون المرافعات الجديد قد جاء خلوا من النص على هذه
 الحالة — أي حلة الغاء الحكم الجنائي الذي كان أساسا للحكم المدني —
 الى حالات التماس اعادة النظر في الاحكام المدنية ، وذلك أسوة بما نمطه
 بشأن حالات طلب اعادة النظر في المواد الجنائية . (مادة ٤٤١ / ٤) اجراءات
 جنائية) ، « وواضح ان تكون الاجراءات الجنائية قد نص صراحة على هذه
 الحالة ، ولم يكتب بها ورد بالفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ ، والتي تجيز طلب
 اعادة النظر اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، مما يقطع بأن
 حلة طلب اعادة النظر في حكم صدر بناء على حكم آخر تم الغاؤه »
 تختلف عن طلب اعادة النظر المدني على الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر
 الدعوى . وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه من ان الحكم المدني الصادر استنادا الى
 حكم جنائي تم الغاؤه لا يجوز الطعن فيه بالتماس اعادة النظر بناء على نص
 للفترة الثانية من المادة ٢٤١ مرافعات »

ويلاحظ ان الحاجة الى النص على هذه الحلة — أي حلة الطعن في
 الحكم اذا كان مبني على حكم آخر تم الغاؤه — في المواد المدنية اشبه
 منها في المواد الجنائية ، نظرا لان الحكم الجنائي يحوز حجية الشيء المحكوم
 فيه قبل الكفة ، وهو يقيد المحكم المدنية ، وبالتالي فمن الواجب اعادة
 النظر في الحكم المدني اذا كان مبني على حكم جنائي تم الغاؤه في اعادة
 النظر .

وقد طلبنا المشرع — منذ اكثر من ربع قرن (١) — بان يضيف هذه
 الحالة ، ومن ثم فلا يزال النقص يثوب تشريعنا المصري ، ونأمل ان يقوم
 المشرع بتداركه في وقت قريب .

(١) انظر رسالتنا سابقة الفكر الطبعة الاولى سنة ١٩٦١ بقدر ١٦٢ .

الفصل الرابع

تعويض المحكوم عليه

١٢٥ - تمهيد :

لا يكتفى أن يحصل المحكوم عليه على حكم ببراءته ، وإنما يجب أيضا تعويضه عما أصابه من ضرر أدبي ومادى من جراء الحكم عليه . ولذلك سنتكلم أولا عن التعويض الأدبي ، ثم عن التعويض المادى .

١٢٦ - أولا : التعويض الأدبي :

اقتصر القانون المصرى على هذا النوع من التعويض ، إذ تقول المادة ٤٥ : « من قانون الإجراءات الجنائية : « كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر ، يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفي جريدين يعينها صاحب الشأن » وواضح من هذا النص انه يسرى في حالة الحكم بالبراءة ، وترى انه ينطبق أيضا في حالة ما اذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة ، بحيث اذا الفت محكمة للنقض ماظهر لها من خطأ الحكم فانه يجب نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدين يعينها صاحب الشأن .

وعبارة « بناء على طلب النيابة العامة » الواردة بنص المادة ٤٥ : ساقفة الذكر ، تعد - في رأينا - تزييدا من المشرع لم يكن له لزوم ، إذ يجب نشر الحكم بالبراءة سواء نالبت النيابة المطلة ذلك لو لم تطلب ، ولا يجوز أن يكون نشر هذا الحكم مرهونا بطلب النيابة العلية . ولعل المشرع قد تصد بهذه العبارة مجرد وضع قاعدة تنظيمية بشأن تحديد الجهة التى تطلب النشر بالجريدة الرسمية، ولكنه لم يصدر حق المحكوم عليه في طلب نشر الحكم الصادر ببراءته اذا لم تطلب تلك النيابة العامة أو تراخت في هذا الطلب .

• كذلك يجب نشر الحكم الصادر بالبراءة دون حاجة الى النص على

فذلك في الحكم (١) .

ونرى ان النشر يجب ان يشمل الحكم بأكمله ، اى بأسبابه ومنطوقه «
فلا يصح ان يقتصر النشر على منطوق الحكم فقط» .

١٣٧ — ثانيا : التعميـض المـلـى :

من أبرز الجيوب التي تشوب تشريعنا المصرى إنه لاكتفى بالتعميـض
الإيمى بسلف الفكر ، ولم ينص على تعويض مدعى غلظه به الدولة بمسئله
المحكوم عليه (٢) .

رمح ذلك فانه طبقا للقواعد العامة في المسئولية المدنية يجب ان يتحمل
المحكوم عليه من الحصول في بعض الحالات على تعويض من الشاهد أو المبلغ
أو الجبى الحقيقى أو الدولة ، وذلك بشرط المطالبة بهذا التعويض أمام
القضاء المدنى بعد الحصول على حكم البزاة ويشترط اثبات الضم في جانب
المدعى عليه ، وسنجد ذلك غيبا يلى :

١٣٨ — ١ — مطالبة الشاهد أو المبلغ بالتعويض :

يجوز للمحكوم عليه المتضى ببراعته أن يطلب المبلغ وشاهد الزور (٣) .
بتعويض عما نصابه من ضرر بسبب الحكم عليه . ويرى جارسون انه

Roux, n. 124.

(١)

(٢) يلاحظ أن المادة ٥٧ من الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١، تنص
على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين
وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة
لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية التأديبية عنها بالتقادم ، وتشكل الدولة
تعميضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » . ويعد هذا النص تقدما وفتحاً جديداً
في مجال تعويض الضرر من الجريمة ، إذ أن الدولة نفسها ملتزمة بتعويض
عادل لمن وقع عليه الاعتداء حتى ولو كان مرتكب الجريمة فرداً عادياً . نادراً
كانت الدولة تلزم بالتعويض في هذه الحالة ، فانه ينبغي أن تلزم — ومن
باب أولى — بتعويض كل محكوم عليه عندنا يقضى ببراعته بناء على طلب
أعادة النظر» .

(٣) ومثلها الخير أو مقدم الورقة المزورة إذا كان يعلم بالتزوير» .

مستوى أن يكون المبلغ من القيمة الخرافية هم بالتعليق بغيره أو بغيره ، تنقذ
في كلتا الحالتين قد ارتكب خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض (١) .

وقد عرضت على محكمة النقض الفرنسية قضية تخلص في أن أنسة
قد نسبت رداها (جلكيت) في إحدى عربات للاجرة ، ولتهبت المسائق
بسرقتها ، فقضت المحكمة بحبسها شهرا ، وبعد تنفيذ العقوبة ، ذهب المحكوم
عليه إلى نقلة المسائقين يندب بها سوء حظه ، وهناك اقمروا عليه بلذاهيب
الى « مكتب الاشياء الضائعة » وبالسؤال عن هذا الرءاء وجده بوجده
المكتب منذ اليوم التالي لنقده . . . وبذلك عليه فقد ثبت بوجه قلع قليم الخطأ
القضائي . . . ولكن نظرا لأن النص على « الواقعة الجيدة » كسبب لطلب
امعارة النظر في الحكم ، لم يكن قد ادخل في التشريع الفرنسي في تلك الوقت ،
فقد اضطر المحكوم عليه الى اعتبار الأنسة الشاكية شاهدة زور على
الرغم من انها في حقيقة الامر لم تتوانر في حقها اركان جريمة شهادة الزور ،
ولكنه ادعى مدينا قبلها ببلغ فرنك واحد على سبيل التعويض المؤقت . .
وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٩٣ قضت محكمة جنح السين بتفريم هذه الأنسة
مبلغ فرنك واحد والزلبها بدفع تعويض للمدعى المعنى قدره فرنك واحد
ايضا في جريمة شهادة الزور . . وبعد فلك تقدم المحكوم عليه بطلب لاعادة
النظر في حكم الحبس الصالح خبده تأسيسا على الفترة النافذة من المادة
٤٤٣ من قانون تحقيق الجنيلات (تقليها المادة ٤٤١/٣ من القانون المصري)
الخاصة بادانة شاهد الاثبات . . وبتاريخ اول ديسمبر سنة ١٨٩٣ قضت
محكمة النقض بتبول الطلب (٢) .

Garçon, p. 20 . Sevestre, p. 160.

(١)

(٢) قض جنائي اول ديسمبر سنة ١٨٩٣ بليتان ١٨٩٣ — ٢٣٤ —
٥٠٧ وجاء بالسبب هذا الحكم .

Attendu que, postérieurement et par jugement, en date du 31 mai 1893,
également passé en force de chose jugée, le tribunal correctionnel de la
Seine a condamné la dite demoiselle Dupont à 1 franc d'amende et à 1
franc de dommages-intérêts envers Foulon, partie civile, pour délit de faux
témoignage, à raison de sa déposition comme témoin à charge, dans la

١٢٩ - ٢ - مطالبة الجنائي الحقيقي بالتعويض :

يجوز للمحكوم عليه بعد الحصول على حكم ببراءته أن يطلب الجنائي الحقيقي تعويضاً ما أصابه من ضرر ، ولكن بشرط أن يكون الجنائي قد ارتكب بعض الطرق الاحتيالية التي أدت إلى تضليل العدالة (١) . وهذا ما تضمنت به محكمة النقض الفرنسية في قضية شخص يدعى Perminjat كان قد قتل أخاه ، ولكن يهرب من العقاب توصل إلى اتهام شخص يدعى Gandian الذي قضى ببراءته بعد أن ظل مجبوراً جاساً احتياطياً فترة من الزمن . وعندما قدم القاتل الجنائي — أي Perminjat — إلى المحكمة الجنائية قبلت محكمة الجنائيات تدخل السيد / Gandian كمدع بالحق المدني ، وقضت له بتعويض قبل المتهم قدره ٥٠٠ فرنك . ولما طعن المحكوم عليه بالنقض في هذا الحكم رفضت المحكمة هذا الطعن (٢) .

١٣٠ - ٢ - مطالبة الدولة بالتعويض :

تد يكون الجنائي الحقيقي معسراً أو غير معروف ، فهل يستطيع المحكوم ببراءته أن يطلب الدولة بتعويض ما أصابه من ضرر ؟ أدخل المشرع الفرنسي في سنة ١٨٩٥ تعديلاً على المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجنائيات جمل بمقتضاء الدولة مسئولة عن تعويض المحكوم عليه الذي يحصل على حكم ببراءته في إعادة النظر . ويقول جارسون أن هذه المسألة لها

poursuite dirigée contre Foulon ; d'où il suit que la demande en révision rentre dans les termes de l'art. 443-3, du Code d'inst. crim. et doit être accueillie ;

Garçon, P. 20.

(١)

(٢) نقض جنائي ٧ بولية سنة ١٨٤٧ مشار إليه في جارسون من ٢٠ — كما أشار إلى حكم آخر لمحكمة النقض في ١٩ بولية سنة ١٨٣٢. أيدت فيه الحكم الصادر بقبول الادعاء المدني من المتهم المحكوم ببراءته من الجنائي الحقيقي .

وقد لاحظ جارسون أن القضاء الجنائي غير مختص بالفصل في طلب التعويض في هذه الحالات ، ذلك لأن الطرق الاحتياطية التي يرتكبها الجنائي

...

يجوز تلويخه تمتد الى عهد حقبة البرلمانات القديمة ، اذ تضمنت هذه البرلمانات في بعض الحالات بتعويض مالي المحكوم عليه الذي كان ضحية الخطأ القضائي ، وقد توالى المصححون الذين طالبوا بمنح هذا التعويض ، اذ نادى بذلك كثير من الفقهاء والمفكرين امثال Lamoignon, Voltaire, Merlin, Dupin, Bonneville de Marsangy وكثير غيرهم . كذلك نادى بهذه الفكرة سنة ١٨٦٧ كل من : Emile Olivier, Maurice Richard, Jules Favre ومع ذلك فلم ينص المشرع الفرنسي على حقوق المحكوم عليه في مطالبة الدولة بالتعويض الا سنة ١٨٩٥ (١) .

وعلى الرغم من ان النصوص المنظمة لاعادة النظر في قانون الاجراءات الجنائية المصرية مأخوذة في مجملها من القانون الفرنسي ، فقد اغفل المشرع

الحقيقي لتضليل العدالة تمتد جريمة مدنية مستقلة تهاجم عن الجنسية التي ارتكبها ولاحقة عليها . والمعروف ان الدعوى المدنية التي يخضع القضاء الجنائي لفصل فيها يجب ان تكون بشأن الضرر الناشء مباشرة من نفس الواقعة الاجرامية . ولكن في الحالة المعروضة توجد واتعتان متميزتان deux faits distincts وبالتالي فان القضاء المدني وحده هو المختص بالفصل في طلب التعويض (Garçon, p. 23)

انظر ايضا تفصيل هذا الموضوع في كتابنا : اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية — الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ .
(١) Garçon, p. 23.

وللمزيد في هذا الموضوع انظر :

Nicolas, Des réparations aux victimes d'erreurs Judiciaires. Revue critique, 1888, p. 548 et suiv. ; Pascaud, De l'indemnité à allouer aux individus indûment condamnés ou poursuivis en matière criminelle, correctionnelle ou de police, Revue critique, 1888, p. 597 et suiv. ; Gaston péan, L'erreur judiciaire, thèse, Paris, 1895 ; Maurice Lailier et Henri Vonoven, Les erreurs judiciaires et leurs causes, Paris, 1897 ; René Floriot, Les erreurs judiciaires, Paris, 1968.

محمود مصطفى — مسئولية الدولة عن عمل السلطة القضائية — رسالة دكتوراه — القاهرة — سنة ١٩٣٨ ، أحمد ضياء الدين محمد خليل — مشروعية الدليل في المواد الجنائية — رسالة دكتوراه سنة ١٩٨٣ ص ٩٣١ وما بعدها .

المصري القس يفتي حق الطعوم عليه في سلطة الدولة جتمعتين الفهرن التي
أصبحت من اجراء الحكم عليه ، وصاد عليه غرامة طبقا لقانون الجرمين المصري لا تكون
الدولة مسؤولة عن تمويض الاطراف المتنازعة من الاخطاء القضائية (١١)
وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ بانه
لا يحتاج الى محكمة الموضوع اذ اعتبرت من عناصر التمويض ماثل المعلنون
ضده من ضرر بسبب ما تضمنته قرار مجلس التوكيب من وصفه بعدم النزاهة
والامانة ، لان هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لا تسأل الدولة عن
تصرعاتها ، وانما هو مجرد هيئة امنية تدرس سلطة ادارية لان القرار
التاديبي الذي تصدره مجلس التاديب لا يحسم خصومة قضائية بين
طرفين متنازعين على اسس قاعدية قانونية تتعلق ببركر قانوني خلاص
أو عام ، وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه ثبانه في ذلك
شان كل قرار اداري (٢) .

ولكن يلاحظ من ناحية اخرى انه اذا ثبت خطأ القاضي او عضو النيابة
بناء على دعوى المخاصمة ، فانه يضمن الزامه بالتمويض للمحكوم عليه عملا
بنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات الجديد .

ويلاحظ ايضا ان الفقرة الاخيرة من المادة ٧٦٧ من قانون المرافعات

(١) روف عبيد ص ١٠٤٧ .

(٢) نقض مبنى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض
ص ١٨ رقم ٥٧ ص ٢٧٢ - انظر ايضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة
١٨ يناير سنة ١٩١١ في قضية Nicolas Zakarioudakis على الحكومة
المصرية ، منشور في :

Bulletin de Législation et de jurisprudence égyptiennes, 1910-1911, p. 114.

وجاء بتسليط هذا الحكم :

Attendu qu'il est généralement admis, par la doctrine et par la jurisprudence, que l'Etat n'est pas responsable quand ce n'est pas lui qui agit, quand il se borne à organiser et diriger un service public, que la Justice est un service public, mais que ce n'est pas l'Etat qui juge, et les juges ne sont pas ses préposés, donc l'Etat n'est pas commettant et partant il n'est pas responsable ;

الخاص ككت ضمن على أن : « تكون الدولة مسئولة عما يحكم به من القوانين على القضاة وعضو النيابة بسبب هذه الأعمال ولها حق الرجوع عليه » (١) . ولكن القانون الفرنسي لا يعبرها بلحاظ من هذا النص « معناه يترك القضاة بعض مسئولية الدولة في هذه الحالة » ومع ذلك من رتبة أن هذا النص بعد تطبيقه للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٤/١ من القانون الخاص والتي تنص على أن « يكون المبتدع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه بطلان عمله غير المشروع حتى تكن وإلّا فإنه في حال تلبية طلباته لو بسببها (٢) . كما أن المادة ١٧٥ من القانون الخاص أجازت « للمسئولة عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسؤولا عن تعويض الضرر » . ومسئولية الدولة في هذه الحالة بردها على وجود كفاءة قانونية تجعلها ملتزمة بالتضامينات التي يحكم بها على القاضي أو عضوا للنيابة ، ويحق لها بالتالي الرجوع عليها بما تدفعه (٣) .

١٩٩٠ - رأينا في الموضوع :

من رأينا أنه من واجب المشرع أن يقرر مبدأ مسئولية الدولة مباشرة وفي جميع الأحوال عن أخطاء الأحكام الجنائية المتخذة بالقضاة في اعادة النظر ، وذلك أسوة بما فعله المشرع الفرنسي وكثير من التشريعات الحديثة . ولا يكون المحكوم ببراءته في هذه الحالة مكلفا بإثبات مصدر الخطأ أو سبب

(١) انظر في هذا الصدد : نقض بدني ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٥٦ س ٢٦٠ - والرأي السائد هو أن دعوى الخاصة وتطلب فيها معنى تعويض الخصم المضمون المضمون من عمل القاضي ، فتعتبر دعوى مسئولية ترفع من الخصم المضمون على القاضي الذي تسبب في حدوث الضرر . (عزى سيف - بند ٤٣) وبهذا المعنى أيضا حكم محكمة استئناف الاسكندرية ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ مجلة ادارة تضاميا للحكومة س ٣ عدد ٢٠٩ س ٢٥٩ .

(٢) عكس ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة في قضية Zakarioudakis الشهيرة بالإشارة إليها .

(٣) من هذا الرأي : فتحي عبد الصبور - المسئولية عن أعمال الشرطة - المجموعة الرسمية - س ٦١ عدد ١ (يناير سنة ١٩٦٤) س ٢٥٢ . انظر أيضا : فتحي وإلى في الوسيط في قانون القضاء المدني - سنة ١٩٨٦ - بند ١٠٣ .

المجموع فيه ، بل من جهة المسؤول على التعويض بمنهزم أثبتت براءته .
فالمجولة يجب أن يتحمل تبعات تعويض الأضرار الناشئة عن حكم جنائي ثبتت بالدولة
الخطأ . أنه صرح ظاهرا على براءة (١) من ناحية أخرى فالدعوى الجنائية
ترفع باسم المجموع ولخصه ، ومن ثم يجب أن يتحمل هذا المجموع — مثلا
في الدولة — تبعات تعويض الأضرار الناشئة عن حكم يخطئ ثبت أنه غير
صحيح وترتب عليه إضرار مادية وأدبية بحقوق المحكوم عليه
هذه المسؤولية لا تقوم على الخطأ الثابت أو المفترض ، وإنما على مبادئها
للمعدلة والبر الإيجابي بالمحكوم عليه ، ومن ثم فهي بحاجة إلى نص
صريح يقرها (٢) .

(١) روف عبيد ص ١٠٤٨ .

(٢) روف عبيد ص ١٠٤٨ .

والرأي الذي اتفق عليه أجهاع الفقه الفرنسي هو أن المحكوم عليه
له « حق » قبل الدولة في تعويض ما أصابه من ضرر . وأن الدولة تتجبع
على عاتقها التزام قانوني obligation juridique بتعويض هذا الضرر .
وليس مجرد التزام أدبي obligation morale أسسه واجب مساعدة
المحكوم عليه devoir d'assistance — ولا ينل من صحة هذا الرأي
ما عبرت عنه المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي (وقد حلت
محلها المادة ٦٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية) من أن الحكم بالبراءة
« يمكن » pourra أن يمنح المحكوم عليه تعويضا بناء على طلبه . . الخ .
فهذه السلطة التقديرية التي منحها المشرع للقاضي لا تنال من فكرة
« مديونية الدولة » بهذا التعويض . وقد أعلن Béranger أمام مجلس
الشيوخ الفرنسي أن التعويض حق ، ولكن إعطاء هذا الحق يخضع
للتقدير (25) Garçon, p. 25 ; Vidal et Magnol, n. 892-1) ويعبره أخرى
عن التعويض حق لا تجوز مناقشته من حيث المبدأ droit incontestable
en principe انظر في هذا المعنى : Mayer, p. 137 ; Garçon, p. 25

محمود مصطفى — الرسالة السابقة ص ٦٩) — ويقترب على كون
التعويض حقا للمحكوم عليه ما يأتي : ١ — يجب أن يكون التعويض منسقا
للقدر الذي أصاب المحكوم عليه ، بقض النظر عن مركزه أو ثراء المضرور
(Merle et Vitu, n. 1301)

٢ — يجب أن يصدر حكم بإعطاء التعويض ، ولا يمنح من جهة الإدارة
(Vidal et Magnol, n. 892-2)

وقد وجدت عدة نظريات يقوم عليها أساس التزام الدولة بالتعويض :
١ — منها النظريات الآتية :

- وقد أخذ مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد بجهدا مسئولية الدولة عن تعويض المحكوم عليه ، فتمت المادة ٣٧٩ على أنه : « إذا طلب المحكوم عليه تعويضه من المدين الذي احتله من جراء الحكم الذي قضى بلفائه » ، يجوز للمحكمة أن تحكم له به في الحكم الصادر ببراءته — وإذا كان المحكوم

١. — نظرية الخطأ الاجتماعي *la faute sociale* الذي يمكن استلذه الى الدولة . ويترب على هذه النظرية ان الدولة تستطيع ان تدرا المسئولية عن كاملها بالحوادث المفاجئة *cas fortuit* او القوة القاهرة *force majeure* او غش المحكوم عليه كما يمكن تخفيف المسئولية في حالة خطأ المحكوم عليه . ولكن يقع على عاتق المحكوم *l'obligation de prouver cette faute* حتى يستطيع الحصول على التعويض .

٢. — نظرية مخطر المهنة *risque professionnel* التي يمكن ان تنشأ عن الوظيفة القضائية ، فكما ان حوادث العمل تعتبر مخاطر مهنية ناشئة عن الصناعة او التجارة او الزراعة ، فكذلك تعتبر الدولة — بوصفها القائمة على ادارة مرقق القضاء — مسئولة عن تعويض من يقع ضحية الخطأ القضائي . وطبقا لهذه النظرية لا ترتفع مسئولية الدولة الا في حلتى القوة القاهرة وغش المحكوم عليه ، ولكن مسئوليتها تظل قائمة في حالتى الحادث المفاجئ وخطأ المضرور .
(انظر في نقد هاتين النظريتين) .

Garraud, n. 2069 ; Sévestre, p. 286 ; Garçon, p. 24 ; Vidal et Magnol, n: 892-1.

٣. — نظرية العقد الاجتماعي *contrat social* وتقوم على ان التزام الدولة بالتعويض مبنية البدا الرئيسية في القانون العام الحديث ، الذي يؤكد بنص المادة ١٣ من اعلان الحقوق الذي اصدرته الثورة الفرنسية في ١٤ - ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ والذي ينص على مساواة المواطنين أمام الإساءة العامة *l'égalité des citoyens devant les charges publiques*

ومن نتائج هذا البدا ان الدولة لا تستطيع ان تفرض على احد المواطنين تضحيات خاصة أو أكثر من تلك المفروضة على جميع المواطنين ، والمبدأ القضائي يتم — ايا كان نوعه — لمصلحة الجميع ، لان المقلب هو ايضا من مصلحة الجميع (Garraud, n. 2069)

ويرى بعض الشراح ان المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجسليات

تطبيقه جدا عند إعماله الفقرة في الحكم الصادر عليه كإنه ملزم بالتعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من حق توجيه وإلزامه إلى الدفعة الثانية . - ويجوز طلب التعويض في أي مورد من أدوات إعماله المملوكة . - وتتجسد الدفعة التعويضية للمحكوم به ، ولما أن ترجع به على المدعي بالحقوق المدنية أو على المفترى أو على شاهد الزور الذي كل سببا في صدور الحكم الذي قضى بالفائه . - ويحصل التعويض بالطريقة التي تحصل بها الرسوم والمصاريف القضائية . »

ويلاحظ أن هذا النص قد أجاز للتحكمة أن تحكم بالتعويض مع الغرامة ببراءة المحكوم عليه . ولكننا نفضل أن تكون صياغة النص بحيث توجب على المحكمة أن تطبق بالتعويض في هذه الحالة ، إذ أن التعويض « حق » للمحكوم عليه ، ومن فلا خيار للمحكمة في القضاء به .

الفرنسي - التي أجازت الحكم بالتعويض للمحكوم عليه - قد أتت بتزينة على الخطأ الاجتماعي *une prise en compte de l'acte social* فالضرورة ليس مكفا بل غاية القليل على هذا الخطأ وإنما عليه فقط إثبات ما أصابه من ضرر ، أما القولة فتستطيع أن تفرز المسؤولية عن كافتها بحيث ترضي المحكوم عليه ، كما تستطيع تضييق هذه المسؤولية في حالة الخطأ المشترك *faute commune* أو الخطأ الشخصي للمحكوم عليه *faute personnelle* ويسهله من الأعمال التخيرية للخدمة *du coadjuvant* القولة ؟ تستطيع التخلص من المسؤولية بالثبوت القوة القاهرة أو الخطأ الخاص *faute spéciale* (Garaud, n. 2070) - وتستطيع القولة الرجوع بطلب التعويض للمحكوم عليها به ، على من تسبب بقتله أو وقوع الخطأ *faute* المتعلق سواء كان المدعي المدني أو من أُلجأ عليه عن الجبرية لودع شاهد الزور *faute* (1) /ه تحقيق يثبات 1

خاتمة

١. — الاساس القانونى لطلب اعادة النظر »
٢. — اهم التعديلات الواجب ادخالها على تشريعنا المحرى »

١. — الأساس القانوني لطلب إعادة النظر

١٤٢ — الموازنة بين الاستقرار القانوني والعدالة :

بينما من خلال دراستنا السابقة أن طلب إعادة النظر لا يجوز إلا إذا كان الحكم الجنائي قد أصبح غير جازم الطعن فيه ، أى حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه . فما هو إذن الأساس القانوني الذى جعل المشرع يفتح باب الطعن من جديد فى الحكم الجنائي بعد حيروته نهائيا ؟ .

المعروف أن الحكم متى أصبح غير قابل للطعن ، يعتبر عنوان الحقيقة ، فلا يجوز البحث من حقيقة أخرى غير التى عبر عنها هذا الحكم ، وهذا ما تضمنته القاعدة التى تقول : *Res judicata pro veritate habetur* وترجمتها بفرنسية : *la chose jugée est tenue pour vérité* وبناء عليه لا تجوز إعادة مناقشة الحكم النهائي لبيان وجه العيب فيه ، فمن قضى ببراءته بحكم نهائي لا تجوز إعادة محاكمته حتى ولو ثبت على وجه قاطع أنه مرتكب الجريمة التى برئ منها . ومن ادين بحكم انتقضت به الدعوى فى مواجهته ، لا تجوز إعادة محاكمته مرة أخرى حتى ولو ثبت بوجه لا يقبل الشك أنه جدير بعقوبة اشد لكشف ظروف مشددة .

والاستثناء الوحيد الذى سمح به المشرع هو طلب إعادة النظر فى الحكم الصادر بادانة المتهم ، للوصول الى حكم ببراءته . فما هو الدافع الذى حدا بالمشرع الى وضع هذا الاستثناء ؟ .

المعروف أن قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه تقوم على فكرة « الاستقرار القانوني » *sécurité juridique* (١) وهى فكرة ضرورية لكل مجتمع منظم .

(١) ويفضل المصنف الإيطالى عبارة « ثبات الحق *la certezza del diritto* » انظر رسلتنا سالفة الذكر بند ٧١ والطبعة الثانية — سنة ١٩٨١ — بند ٤٨) — وتوجد نظريات أخرى تضع أسسا لحجية الامر المقضى ، منها نظرية العدالة التى ابتدعها الفقه الالماني وتقضى بان من ارتكب جريمة لا يعاقب عنها سوى مرة واحدة ويجب أن يستقر وضعه على ذلك ، ونظرية السلبية الجنائية التى تقضى بأنه يجب وضع حد للاجراءات ونهاية للنزاع إذا القول بغير ذلك يخل بهيئة القضاء (Maunoir, p. 30) .

اذ من العسير ان يقبل المجتمع وجود مراكز قانونية قلقة على نحو دائم لانها محل نزاع لا ينتهى أبدا ، فالنزاع مهما اتسع وتشعبت وجهات النظر فيه ، يجب ان يقف عند حد ، هو صدور حكم حائز قوة انتهاء الدعوى (١) . وقد فضل المشرع اعتبار « الاستقرار القانوني » على اى اعتبار آخر اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم ، اذ لا تجوز اعادة النظر في هذا الحكم ولو ثبت خطؤه على نحو لا شك فيه ، وقد بينا فيما سبق النقد الموجه الى التشريع التي تجيز طلب اعادة النظر ضد مصلحة المتهم (٢) . كذلك نضل المشرع اعتبار « الاستقرار القانوني » اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة في مخالفة .

اما اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة في جنابة او جنحة فان اشد ما يؤدى العدالة ان يبقى هذا الحكم قائما على الرغم من ثبوت خطئه (٣) . وفي هذه الحالة يرجع المشرع لاعتبار « العدالة » على اعتبار « الاستقرار القانوني » فيجيز اعادة النظر في الحكم بشروط وشكليات معينة تضمن جدية النزاع ، توصلنا الى حكم جديد يعبر عن الحقيقة المطلقة (٤) .

وبناء عليه يكون اساس طلب اعادة النظر هو رغبة المشرع في ترجيح اعتبار « العدالة » على اعتبار « الاستقرار القانوني » توصلنا الى ابراز الحقيقة الموضوعية وتغليبها على الحقيقة الشكلية المستفادة من الحكم المطعون فيه (٥) .

(١) محمود نجيب حسنى — المقال السابق في قوة الحكم الجنائى ص ٢١ ، رسالتنا بند ٧١ ، والطبعة الثانية بند ٤٨ .

(٢) انظر ما سبق بند ٢٧ .

(٣) انظر محمود مصطفى — الرسالة السابقة ص ٣٧ .

(٤) وفي هذا الصدد يقول Faustin Hélie أن حجية الشيء المحكوم فيه تقوم على مصلحة المجتمع ، وهذه المصلحة نفسها تستلزم عدم بقاء الحكم اذا ما ثبت قيام الخطأ القضائى ، وفي هذه الحالة تسبوا العدالة على مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه ، كما ان القضاء يزيد قدرهم في نظر الجماهير عندما يقومون باصلاح الخطأ القضائى الذى وقعوا فيه (تقرير فستال هيلى في قضية Lesurques مشار اليه في Sevestre, p. 4) .

(٥) محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٢٩٨ ، أحمد تقي سريون — الوسيط في تكون الإجراءات الجنائية — ٢ سنة ١٩٨٠ بند ٢٢٠ .

١٤٣. — ضرورة فتح باب الطعن باعادة النظر :

نود ان ننبه الى ان أى تبرؤ للبراءات الجنائية يُحتو نقصا اذا لم يرسم للمحكوم عليه ظلما طريق الطعن باعادة النظر لاثبت براءته واطهار الخطأ الذى تردى فيه الحكم . ولا يمكن الاستعاضة عن هذا الطريق من طرق الطعن بوضع ضلالت كافية للمتهم فى التحقيق والدفاع ، نكل هذا لا يحول دون حدوث الخطأ القضائى ، فالعضاة بشر غير معصومين من الخطا . وقد رأينا فيما سبق (١) كيف مر رجال الثورة الفرنسية بهذه التجربة ، فاعتقدوا ان الاصلاحات التى اخضعوها على الاجراءات الجنائية والضمانات التى كفلوها للمتهم اثناء التحقيق والمحاكمة من شأنها القضاء على الإيد على احتمال وجود الخطأ القضائى ، وبالتالي لم تنص تشريعات الثورة على حق المحكوم عليه فى الطعن بطريق اعادة النظر . ولكن مبرعان ما تبين مشرع الثورة أن الخطأ القضائى لا يمكن تفاديه مهما كثرت الحقوق والضمانات المكفولة للمتهم اثناء التحقيق والمحاكمة ، ولذلك عادت تشريعات الثورة الى النص على الطعن باعادة النظر بعد بضعة سنوات قليلة من الغائه .

وقد بينا فيما سبق (٢) كيف وفق بعض الشراح بين طلب اعادة النظر وحجية الشيء المحكوم فيه ، فاعتبروا طلب اعادة النظر وسيلة من الوسائل الفنية التى تساعد فى الوصول الى الحقيقة الواقعة ، والتى عن طريقها يسترد مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه كليل قوته التى لا غنى عنها . وما من شك فى أن واجب المشرع هو التوفيق بين حجية الامر المقضى وحق المحكوم عليه ظلما فى طلب اعادة النظر . فاذا اطلق المشرع حق اعادة النظر دون قيد ولا شرط بالنسبة لكافة الاحكام ، فان ذلك يعد بلا شك اهدارا لحجية الشيء المحكوم فيه ، اما اذا اعتدل المشرع واجاز طلب اعادة النظر بشروط وتبوء معينة ، فان هذه السلسلة من شأنها تأكيد وتدعيم حجية الشيء المحكوم فيه ، اذ تعتبر — كما يقول مونواز — بمثابة « مصل »

(١) انظر ما سبق بند ٩٠ .

(٢) انظر ما سبق بند ٨٣ .

vaccin يزيد الحجية قوة وجعيلة (١) .

١٤٤ - إعادة النظر حق للمحكوم عليه :

مما لا شك فيه ان طلب اعادة النظر في الحكم الخاطئ هو « حق » للمحكوم عليه ، شأنه شأن سائر طرق الطعن الاخرى التى نص عليها القانون . والحق يطلب ولا يلتبس . ولذلك فليس صحيحا ان يطلق على هذا الطريق من طرق الطعن عبارة « التماس » اعادة النظر ، فعبارة « الالتباس » هى اثر تاريخى منذ كانت اعادة النظر فى الحكم عبارة عن « منحة » يأذن بها صاحب السلطان بناء على « التماس » من المحكوم عليه ، وقد كشفت عن ذلك دراستنا التاريخية لتطور طلب اعادة النظر (٢) . اما الآن فلم يمتد طلب اعادة النظر بمنحة من السلطان ، وانما هو حق للمحكوم عليه يرتب له حقا آخر فى التمويض الادبى والمادى . ولذلك فقد احسن قانون الاجراءات الجنائية المصرى صنعا حين تجنب استخدام عبارة « التماس » واستعاض عنها بعبارة « طلب » ومع ذلك فلا تزال محكمة النقض تستخدم فى بعض احكامها عبارة « الالتباس » ويجريها فى ذلك بعض الشراح متأثرين بالعوازم التاريخية وينصوص قانون المرافعات المدنية التجارية (٣) .

وارجو ان تكون دراستنا لطلب اعادة النظر قد اتاحت الفرصة لابراز بعض المبادئ الاساسية التى تقوم عليها العدالة والحرية .

٢ - أهم التعديلات الواجب ادخالها

على تشريعنا المصرى

١٤٥ - ايضاح اوجه النقص والقصور فى تشريعنا المصرى :

بينما من خلال دراستنا السابقة أوجه النقص والقصور فى تشريعنا المصرى المنظم لطلب اعادة النظر فى الاحكام الجنائية . كما بينا التعديلات الواجب ادخالها حتى يكون تشريعنا افضل مما هو عليه الآن .

ونرى من الواجب - فى ختام دراستنا - الاشارة بليجاز الى اهم هذه التعديلات لتكون تحت نظر المشرع وهو بصدد وضع قانون جديد للإجراءات الجنائية . اما التعديلات الاقل اهمية فقد اشرنا اليها فى المكان المناسب من هذه الدراسة .

اولا : نرى الاخذ بما ذهب اليه قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (مادة ٦٢٣) من استبعاد شرط ان يكون الحكم الجنائى صادرا بالمعتوبة ، والاكتفاء بان يكون الحكم صادرا باعتبار المتهم مرتكبا لجناية او جنحة ، لاذ بذلك يستطيع للشخص المحكوم ببراعته لمئات من موانع المسؤولية أو المعتاب ان يطلب اعادة النظر فى الحكم اذا كان الحكم قد اسند اليه ارتكاب الواقعة الاجرامية .

ثانيا : نرى ان يبادر المشرع الى فتح باب الطعن باعادة النظر فى جميع الاحكام الجنائية الصادرة من المحاكم الاستثنائية ايا كان نوعها ، باعتبار المتهم مرتكبا لجناية او جنحة . ذلك لانه اذا كان من المستساغ ان يحول المشرع دون طرق الطعن العادية فى هذه الاحكام ، فان الذى لا يمكن استساغته اطلاقا ان يحرم المحكوم عليه من طلب اعادة النظر فى الحكم على الرغم من ظهور او حدوث وتلقح جديدة من شأنها ثبوت براعته .

ثالثا : لا نتفق مع ما ذهب اليه بحكمة النقض وجهوز الشراح فى مصر من ان الواقعة الجديدة يجب ان تكون مجهولة من القاضى والمحكوم عليه معا ابان المحاكمة بحيث اذا كان المحكوم عليه على علم بها فلا يجوز له

طلب إعادة النظر... **والصحيح** عنينا **أن** يكفي لقبول طلب إعادة النظر أن تكون الواقعة غير معلومة من المحكمة وقت المحاكمة بغض النظر عما إذا كان المحكوم عليه على علم بها أم لا ، بل ويجوز للمحكوم عليه طلب إعادة النظر حتى ولو كان في تعويضه إخماء الواقعة عن المحكمة . ولذلك فلنا نؤيد ما ذهب إليه مشروع قانون الإجراءات الجنائية من النص صراحة على أنه يكفي في الواقعة الجديدة أن تكون غير معلومة من قاضي الموضوع بغض النظر عما إذا كان المتهم على علم بها أم لا ، فكل واقعة لم يعلمها تلغى الموضوع تعد واقعة جديدة .

وأبعد : بينا منذ أكثر من ربع قرن العيب الذي يشوب قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بحالات التماس إعادة النظر ، وقلنا أنه كان من واجب المشرع أن يضيف حالة ما إذا كان الحكم المدني مجنيا على حكم جنلي ثم ألغى هذا الأخير ، إذ بدون هذا النص يبقى قائما الحكم المدني المبنى على حكم جنلي لم يعد له وجود . ويؤسفنا أن قانون المرافعات الحالي (الصادر سنة ١٩٦٨) قد جاء خلوا من هذا النص ، ولذلك فلنا نأمل أن يبادر المشرع إلى تدارك هذا النقص في وقت قريب .

خامسا : لا يزال تشريعنا المصري مشوبا بتصور معيب بعدم النص على حق المحكوم عليه في الحصول من الدولة على تعويض ما أصابه من ضرر من جراء الحكم عليه . ونذلك فلنا نؤيد ما ذهب إليه مشروع قانون الإجراءات الجنائية من النص على حق المحكوم عليه الذي ثبتت برأته في الحصول على تعويض من الدولة .

ولكن يلاحظ أن مشروع قانون الإجراءات الجنائية قد أغفل النص على حق المدعى بالحقوق المدنية في الحصول على تعويض من الدولة في حالة إلزامه برد التعويضات المحكوم له بها ، فقد بينا أنه قد يتمفر عليه للحصول على تعويض من الجاني الحقيقي لعدم معرفته أو لسيوط حقه بمضي المدة أو لاي سبب آخر ، وفي هذه الحالة يجب — عدالة — أن تعوضه الدولة عما حاق به من ضرر .

سادسا : يجب أن يفتح المشرع باب الطعن بأعادة النظر في الحكم

الصادر من محكمة النقض في موضوع الدعوى ، أسوة بالأحكام الأخرى
الصادرة في موضوع الدعوى من غير محكمة النقض (مادة ٥٣ / ١ من قانون
الإجراءات الجنائية) ، اذ لا محل للمفارقة بين الحكم الصادر بالعقوبة من
محكمة الاحالة والحكم الصادر بالعقوبة من محكمة النقض ، اذ يجب
— عدالة — ان يكون للمحكوم عليه في كلتا الحالتين حق الطعن بطلب اعادة
النظر .

ثم بحمد الله وتوفيقه

المراجع (١)

BIBLIOGRAPHIE

أولا - باللغة العربية

١. - كتب ورسائل

أحمد ضياء الدين محمد خليل :

مشروعية الدليل في المواد الجنائية - رسالة دكتوراة -
جامعة عين شمس سنة ١٩٨٣ .

أحمد فتحى سرور :

الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - ثلاثة أجزاء - سنة
١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

- أصول قانون الإجراءات الجنائية - طبعة أولى سنة ١٩٦٩ .
الاختبار القضائي - طبعة ثانية سنة ١٩٦٩ .
- الجرائم الضريبية - طبعة أولى سنة ١٩٦٠ .

أحمد محمد خليفة :

النظرية العامة للجريمة - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة
- سنة ١٩٥٩ .

أحمد منيب :

التمسك الأحكام المدنية النهائية علما وعملا بالمحكم الفرنسية
والمختلطة والأهلية - الطبعة الأولى - سنة ١٩٢٨ - القاهرة

السعيد مصطفى السعيد :

الأحكام العامة في شرح قانون العقوبات - سنة ١٩٦٢ .

السعيد حسن البغال :

طرق الطعن في التشريع الجنائي واشكالات التنفيذ فقها
وقضاء - طبعة ثانية - سنة ١٩٦٣ - القاهرة .

(١) سنقتصر هنا على ذكر أهم المراجع ، أما المراجع الأخرى فقد أكتفينا
بالإشارة إليها في الموضع المناسب من صفحات هذا الكتاب .

الفونس ميخائيل حنا :

تعدد الجرائم واثره في العقوبات والاجراءات — رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٣ .

حسن صادق المرصاوى :

التجريم في تشريعات الضرائب — اسكندرية سنة ١٩٦٣ .
— اصول الاجراءات الجنائية — اسكندرية — سنة ١٩٦٤ .

رعوف عبيد :

مبادئ التقسيم العام في التشريع العقابى — الطبعة الرابعة سنة
١٩٧٩ — القاهرة .
— مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى — الطبعة
السادسة عشرة سنة ١٩٨٥ — القاهرة .

رمزى سيف :

الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية — طبعة
ثلاثة سنة ١٩٦٩ — القاهرة .

رمسيس بهنام :

النظرية العامة للقانون الجنائى — سنة ١٩٦٥ — اسكندرية

سمير الجنزورى :

الفرامة الجنائية — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة —
سنة ١٩٦٧ .

عبد الرزاق احمد السنهورى :

الوسيط في شرح القانون المدنى — الجزء الاول — طبعة ثانية
سنة ١٩٦٤ — القاهرة .

عدلى عبد الباقي :

شرح تانون الاجراءات الجنائية — الجزء الثانى — سنة
١٩٥٣ — القاهرة .

على زكى المرابى :

المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية — الجزء الثانى —
سنة ١٩٥٢ — القاهرة .

على فضل حسن :

نظرية المصادرة في القبول الجنائي المقتضى ب رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٧٣ .

عمر السعيد رمضان

مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ب قواعد المحاكمة — الطبعة
الثانية — سنة ١٩٨٤ .

قوى نقولا عطية :

ذاتية القانون الضريبي — رسالة دكتوراه — القاهرة —
سنة ١٩٦٠ .

ملهون محمد سلامة :

قانون الإجراءات الجنائية مطلقا عليه — الطبعة الاولى —
سنة ١٩٨٠ .

محمد العشماوى وعبد الوهاب المشهورى :

قواعد المرافعات في التشريع المصرى والمقارن — الجزء الثانى
— سنة ١٩٥٨ .

محمد جودت الملط :

المسئولية التأديبية للموظف الميلم — رسالة دكتوراه —
جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٧ .

محمد زكى ابو عامر :

شائبة الخطأ في الحكم الجنائى — رسالة دكتوراه — جامعة
الاسكندرية — سنة ١٩٧٤ .

محمد عصقور :

جربة الموظف العام — سنة ١٩٦٣ ب القاهرة .

محمد عيد الغريب :

المركز القانونى للنزيلة الهامة — رسالة دكتوراه — جامعة
القاهرة سنة ١٩٧٩ .

محمد محيى الدين عوض :

القانون الجنائى — اجراءاته — في التشريع المصرى
والإسودانى — الجزء الثانى — سنة ١٩٦٤ — القاهرة .

عقود ابراهيم اسماعيل

شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات — الطبعة الثانية —
سنة ١٩٥٩. — القاهرة .

عقود محمود مصطفى :

شرح قانون العقوبات — القسم العام — طبعة سادسة سنة
١٩٦٤. — القاهرة .

— شرح قانون الاجراءات الجنائية — الطبعة الحادية عشرة
سنة ١٩٧٦. — القاهرة .

— الجرائم الاقتصادية — جزء اول — سنة ١٩٦٣. — القاهرة.
— مسؤولية الدولة عن عمل السلطة القضائية — رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٣٨ .

عقود نجيب حسني :

شرح قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٨٢ .
— شرح قانون العقوبات — القسم العلم — الطبعة الرابعة
— سنة ١٩٧٧ .

عقود هانا :

التماس اعادة النظر في الاحكام المدنية والتجارية الانتصائية —
طبعة اولى سنة ١٩٢٥. — القاهرة .

٢ — مقالات وتعليقات

عقود فتحى سرور :

نظرية الخطورة الاجرامية — مجلة القانون والاقتصاد —
س ٣٤، عدد ٢ .
— الغرامة الضريبية — مجلة القانون والاقتصاد س ٣٠
عدد ٢ .
— الواقعة الجديدة في التماس اعادة النظر — مجلة القانون
والاقتصاد س ٣٨، عدد ١٩ .

السيد يسر :

حركة الدفاع الاجتماعى والمجتمع المرمى المعاصر — مجلة
مصر المعاصرة س ١٠، عدد ٣٣٥ (يناير سنة ١٩٦٩) .

نروت أنيس الأسويطي :

فلسفة التاريخ العقلي — مجلة ميمر المعاصرة — س ٦٠ عدد
٢٣٥ (يناير سنة ١٩٦٩).

جلال إبراهيم :

الوضع القانوني للمنقود — مجلة المحاماة س ٦٤ عدد ١ — ٢
(يناير وفبراير سنة ١٩٨٤).

حسن صديق المصفاوي :

آراء حول التدابير الاحترازية في مشروع العقوبت والإجراءات
الجنائية — المجلة الجنائية القومية — المجلد الحادي
عشر (مارس سنة ١٩٦٨).

حسن علام :

نحو نظام موحد للجزاءات الجنائية — المجلة الجنائية القومية
— المجلد الحادي عشر (مارس سنة ١٩٦٨).

رمسيس بهنام :

المقوية والتدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية —
المجلد الحادي عشر (مارس سنة ١٩٦٨).

سعيد عبد السلام :

ظاهرة الخطأ في الحكم الجنائي — مجلة المحاماة — س ٦٣
عدد ١ و ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٣).

عادل يونس :

الدعوى التأديبية وصلتها بالدعوى الجنائية — مجلة إدارة
قضايا الحكومة س ١ عدد ٣ .

عبد الاحد محمد جمال الدين :

بعض سمات قانون الاحكام العسكرية — مجلة العلوم القانونية
والاقتصادية س ١١ عدد ١ .

على حسن فهمي :

الدولة والقانون والمقالب — المجلة الجنائية القومية —
مارس سنة ١٩٦٦ .

عيسى عبد الصبور :

التمييز بين التكرار القضائي والقرآن الإداري — المجموعة
الرسمية س ٦٢ — عدد ١
— المسؤولية عن أعمال الشرطة — المجوعة الرسمية
س ٦١ — عدد ٢ .

مايوان محمد سلامة :

علاقة القضاء العسكري بالقضاء العادي في ظل قانون الأحكام
العسكرية — مجلة القضاء س ١ عدد ٢ .

محمد إبراهيم زيد :

التدابير الاحترازية القضائية — مستخرج من المجلة الجنائية
القومية — المجلد السابع — العدد الأول .
— دعوى التدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية —
المجلد ١١ عدد ١ .

محمد عصفور :

استقلال السلطة القضائية — مجلة القضاء س ١، عدد ٣ .
— طبيعة الخطأ التأديبي — مجلة إدارة قضايا الحكومة
س ٦، عدد ١ .

محمد عوض الأحول :

الظمن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — مجلة إدارة
قضايا الحكومة — س ٤، عدد ٢ .

محمد عيد الفريب :

ضمانات النيابة العامة في ضوء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤،
بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية — مجلة
إدارة قضايا الحكومة — ص ٢٩ — عدد ٤ .

محمود محمود مصطفى :

الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات — المجلد الجنائية
القومية — المجلد الحادي عشر — العدد الثالث (نوفمبر)
سنة ١٩٦٨، ص ١٤

محمود نجيب حسني :

- النظرية العامة للتعبير الاحترازي — مجلة ادارة قضائيه
الحكومة س ١١ عدد ١ .
- قوة الحكم الجنائي في انتهاء الدعوى الجنائية — مجلة
القانون والاقتصاد — س ٢٣ عدد ٣ و ٤ .
- النيلة العامة وقورها في الدعوى الجنائية — مجلة
ادارة قضايا الحكومة س ١٣ عدد ١ .

يسر انور علي :

- الامر الجنائي — دراسة مقارنة في نظرية الاجراءات الجنائية
الاجازية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية — س ١٦
عدد ٢ .

٢. — مجلات ومجموعات

- المجلة الجنائية القومية .
- المجموعة الرسمية لاحكام المحكم .
- مجلة ادارة قضايا الحكومة .
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية .
- مجلة القانون والاقتصاد .
- مجلة القضاة .
- مجلة المحاماة .
- مجلة مصر المعاصرة .
- مجموعة احكام النقض (المكتب الفني) .
- مجموعة الاعمال التحضيرية لقانون الاجراءات الجنائية .
- مجموعة القواعد القانونية (مجموعة محمود عمن) .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في ٢٥ عابا
(الدائرة الجنائية) .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في ٢٥ عابا
(الدائرة المدنية) .

ناتيا — باللفتن الفرنسية والإنجليزية

١) — كتب ورسائل

- Bouzat (Pierre) et Pissot (Jean)**, Traité de droit pénal et de criminologie, T. I et II par Bouzat, 2e ed. Paris, 1970.
- Bras (Le Chevalier)**, Précis de procédure pénale, 3e éd., T. II, 1951, Bruxelles.
- Cronzillac (F)**, De la cassation sans renvoi après révision des procès criminels et correctionnels, thèse, Paris, 1910.
- De Huls (E.)**, Du pourvoi en cassation et de la révision en droit pénal égyptien.
- Deloys (Tullio)**, La loi pénale et son application, cours de doctorat, 1956.
- Faustin Hélie**, Traité de l'instruction criminelle ou théorie du code d'instruction criminelle, 2e éd., T. VIII, Paris, 1867.
- Garraud (René et Pierre)**, Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, T. V, Paris, 1923.
- Grandmoulin (J.)**, La procédure pénale égyptienne, tome second, Le Caire, 1910.
- Guillien (Raymond)**, L'acte juridictionnel et l'autorité de la chose jugée, thèse, Bordeaux, 1931.
- Hébraud (Pierre)**, L'autorité de la chose jugée au criminel sur le civil, thèse, Toulouse, 1929.
- Jousse**, Traité de la justice criminelle de France, Paris, 1771, T. II.
- Laborde**, Cours élémentaire de droit criminel, 2e éd., 1898.
- Lacoste (P.)**, De la chose jugée en matière civil, criminelle, disciplinaire et administrative, Paris, 1914.
- Lailier (Maurice) et Vonoven (Henri)**, Les erreurs judiciaires et leurs causes, Paris, 1897.

- Le Berre**, De l'admissibilité de la révision et de la matérialité du fait nouveau en matière de révision, thèse, Paris, 1901.
- Lemoine (Léon)** De la révision des procès criminels et correctionnels thèse, Paris, 1896.
- Martz (Charles-Antoine-René)**, Des juridictions criminelles à Rome et Du pourvoi en cassation en matière criminelle, thèse Nancy, 1878.
- Mauvois (Yves)**, La révision pénale en droit Suisse et genevois, thèse, Genève, 1950.
- Mayer (S.)**, La question de la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes des erreurs judiciaires devant la Chambre et le Sénat, Paris, 1894.
- Mazel (Henri)**, Histoire et psychologie de l'affaire Dreyfus.
- Merle (Roger) et Vitu (André)**, Traité de droit criminel, Paris, 1967.
- Mougibaux (Paul)**, Des solutions apportées en droit pénal français au problème de l'erreur judiciaire, thèse, 1906.
- Muyart de Vouglans**, Instruction criminelle suivant les lois et ordonnances du royaume, 1762.
- Ortolan (J.)**, Eléments de droit pénal, 4e éd., par M.E. Bonnier, Paris 1875, T. II.
- Patin (Maurice)**, Essai sur la peine justifiée, thèse, Paris, 1936.
- Péan (Gaston)**, L'erreur judiciaire, thèse, Paris, 1895.
- Pinatel (Jean)**, Le fait nouveau en matière de révision, thèse, Paris, 1935.
- Roux (J.-A.)**, Cours de droit criminel français, 2e éd., T. II, procédure pénale, Paris, 1927.
- Sevestre (André)**, De la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes d'erreurs judiciaires, thèse, Paris, 1899.
- Stead (W.T.)**, The Dreyfus case.
- Serani (G.) et Levasseur (G.)**, Droit pénal général et procédure pénale, T. II, procédure pénale, précis Dalloz, 9e éd., 1975.
- (٢٠ — إعادة النظر)

Vidal (Georges) et Magnan (Joseph), Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, 6e éd., Paris, 1927.

٢ مقالات وتعليقات

Chavanne (A.), Les problèmes posés par l'institution du juge à l'application des peines, rev. sc. crim., 1962.

Friedloff (Michel), Le Code de procédure pénale soviétique du 27 octobre 1960, rev. sc. crim., 1963.

Garçon (E.), Des effets de la révision des procès criminels, extrait du journal des parquets, Paris, 1903.

Garrand (R.), Recueil Dalloz Périodique, 1900:14137.

Lacoste, Note au Sirey 1899-1-129.

Légal (Alfred), Chronique de jurisprudence, rev. sc. crim., 1953.

Le poittevin, Rapport à la Société Générale des Prisons, revue pénitentiaire, 1895.

Nicolas, Des réparations aux victimes d'erreurs judiciaires, revue critique, 1888.

Pascual, De l'indemnité à allouer aux individus indûment condamnés ou poursuivis en matière criminelle, correctionnelle ou de police, revue critique, 1888.

Roux, Note au Sirey, 1899-1-425.

Vergason (P.) et Ruyssen (M.), Aspects caractéristiques de l'exécution des peines et des mesures de sûreté en Italie, rev. sc. crim., 1969.

Vitu (A.), Une nouvelle juridiction d'exception : la Cour de sûreté de l'Etat, rev. sc. crim., 1964.

Yvon (Robert), L'arrêt Jacson du 29 novembre 1965, rev. sc. crim., 1969.

٢. — بحالات ومجموعات

Bulletin des chambres civiles de la Cour de Cassation.

Bulletin de la chambre criminelle de la Cour de Cassation.

Dalloz ; Nouveau Répertoire.

Dalloz ; Recueil Dalloz de doctrine, jurisprudence et législation.

Dalloz ; Répertoire de droit criminel et de procédure pénale, mise à jour, 1967.

Dalloz Hebdomadaire (D.H.).

Gazette de Palais.

Juris-Classeur Périodique (J.C.P.).

Pasicrisie Belge, Recueil général de jurisprudence.

Revue critique de législation et de jurisprudence.

Revue de science criminelle et de droit pénal comparé.

Sirey.

الفهرس

المنحة

٢

تقديم الطبعة الثانية

٥

مقدمة

٦

خطة البحث

الباب الاول

تاريخ طلب اعادة النظر

وتمييزه عن النظم التشبيهية به

٩

الفصل الاول : التطور التاريخي لطلب اعادة النظر

١٠

اولا - القانون الروماني

١٤

ثانيا - القانون الفرنسي القديم

٢٥

ثالثا - تشريعات الثورة الفرنسية

رابعا - قانون تحقيق الجنايات وقانون الاجراءات

٢٨

الجنائية

٣٢

خامسا - القانون المصري

٣٣

اعادة النظر حق للمحكوم عليه وليس التماسا

٣٤

الفصل الثاني : تمييز اعادة النظر عن غيره من النظم

٣٤

— اعادة النظر وطرق الطعن الاخرى

٣٧

— اعادة النظر والتمتع ورد الاعتبار

٣٩

— اعادة النظر وسلطة قاضي التنفيذ

٤٠

— اعادة النظر في التدابير الصادرة ضد الاحداث

٤١

— اعادة النظر للخطئ في سن المحكوم عليه

الباب الثاني

شروط طلب اعادة النظر

٤٧

الفصل الاول : الاحكام التي يجوز طلب اعادة نظرها

المنحة

٤٨ المبحث الأول : الحكم الجنائي

٤٩ — المحاكم الملعية

٤٩ — الامر الجنائي

٥٥ — المحاكم الاستثنائية

٥٦ — قرارات سلطات التحقيق

٥٦ المبحث الثاني : الحكم بالمعقوبة

٥٦ — اعادة النظر لمصلحة المحكوم عليه

٥٥ — لا يكفى تقرير مسئولية المتهم

٥٧ — المعقوبة الجنائية

٥١ — التدابير الاحترازية

٥٦ — استثناء نوعين من التدابير

٥٤ — الجرائم الاقتصادية

٨٢ — الغرامة النسبية

٨٤ — المصالحة

٨٦ — الخلاصة

٨٧ — ١ — الغرامات الاجرائية

٨٩ — ٢ — الجزاءات التأديبية

٩١ — العفو عن المعقوبة ورد الاعتقل

٩٢ — العفو عن الجريمة

٩٤ المبحث الثالث : الحكم النهائي

٩٦ — لا يشترط صدور حكم من آخر درجة

— يجب الا يوجد طريق قانوني آخر لإصلاح الخطأ

٩٧ — القضاء

٩٧ — أنواع الأحكام البتة

— الحكم النهائي الصادر بالمعقوبة في جنابة من محكمة

٩٩ — الجنائيات

— الحكم النهائي الصادر بالمعقوبة في جنحة من محكمة

٩٩ — الجنائيات

المنحة

- ١٠٢ — لا يشترط تنفيذ الحكم
- ١٠٣ — الحكم البطل والحكم المنعزم
- ١٠٧ **المبحث الرابع : الحكم في جنسية أو جنحة**
- ١٠٧ استبعاد الاحكام في المخالفات
- ١١٠ — ابدال العقوبة بأخف منها
- ١١٠ — ارتباط المخالفة بجنسية أو جنحة
- ١١٢ **الفصل الثاني : حالات اعادة النظر**
- ١١٥ **المبحث الاول : وجود المدعى قتلته حيا**
- ١١٥ — الحكم في جريمة قتل
- ١١٦ — رأى محكمة النقض المصرية
- ١١٨ — وفاة المدعى قتلته في وقت يسبق على وقوع الجريمة
- ١١٩ **المبحث الثاني : تناقض الحكيم**
- ١١٩ أولا — صدور حكيم
- ١٢٦ ثانيا — صدور الحكيم على شخصين أو أكثر
- ١٢٨ ثالثا — وحدة الواقعة
- ١٢٩ رابعا — تناقض الحكيم
- ١٢٩ **المبحث الثالث : الحكم على أحد الشهود أو الخبراء أو الحكم**
- ١٣٢ بتزوير ورقة
- ١٣٣ أولا — صدور حكم بالادانة أو التزوير
- ١٣٧ ثانيا — ان يكون للشهادة أو التقرير أو الورقة تأثير في الحكم
- ١٣٩ **المبحث الرابع : إلغاء الحكم الصادر من محكمة مدنية**
- ١٣٩ — محكم الاحوال الشخصية
- ١٤٠ — المحاكم المدنية
- ١٤٢ — نقيذ القضاء الجنائي بالحكم في المسائل المعروضة
- ١٤٤ — الحكم المدني يفضله الواضع
- ١٤٦ — القضاء الجنائي المعطى والاستئناف

المنحة

- ١٤٦ — التعارض بين حكيم مختين
- ١٤٧ الفبحث الخامس : الواقعة الجنيدة
- ١٤٨ المطلب الاول : طبيعة الواقعة
- ١٤٨ — الوثائق المعينة والمرضى المعنى
- ١٥٢ — الواقعة العلمية
- ١٥٥ — التفسير الجديد لمسألة قانونية
- ١٥٦ — الحكم بالبراءة للشك فى ثبوت التهمة ليس واقعة
- ١٥٧ — جديدة
- ١٥٧ — توليد عقيدة قانونية او عقيدة نفسية
- ١٥٨ — الورقة
- ١٥٩ المطلب الثانى : جدة الواقعة
- ١٥٩ — حدوث أو ظهور الواقعة
- ١٦٠ — العلم بالواقعة
- ١٦٠ — يجب ألا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة
- ١٦٨ — بآية طريق
- ١٦٩ المطلب الثالث : جلسة الواقعة
- ١٦٩ — مذاهب التشريعات المختلفة
- ١٧٠ — اولاً — المعيار الضيق
- ١٧٣ — ثانياً — المعيار الواسع
- ١٧٨ — للقانون السويسرى
- ١٧٩ — ثلثاً — اتجاه محكمة النقض الفرنسية
- ١٨٠ ١ — النقض دون إحالة
- ١٨٦ ٢ — النقض مع الإحالة
- ١٩٠ ٣ — قضية دريفوس
- ١٩٤ ١ — المطلب الأول
- ١٩٧ ب — المطلب الثانى
- ١٩٨ ٤ — بعض الأحكام الاستثنائية

المنحة

- ٢٠٠ — عدم قبول طلب إعادة النظر
 ٢٠٣ رابعا — اتجاه محكمة النقض المصرية
 ٢٠٨ خامسا — رأينا في معيل الجسامة
 ٢١٤ الخلاصة
 ٢١٦ **الفصل الثالث : من يجوز لهم طلب إعادة النظر**
 ٢١٧ **المبحث الأول : حكم الحالات الأربع الأولى**
 ٢١٧ — تقديم الطلب من النائب العام
 — لا يجوز الطلب من المدعى بالحقوق المدنية ولا من
 ٢١٧ المسئول عنها
 ٢١٨ — المحكوم عليه أو من يمثله
 ٢١٨ — محلى المحكوم عليه
 ٢١٩ — بعد موت المحكوم عليه
 ٢٢٢ **المبحث الثاني : حكم الحالة الخامسة**
 ٢٢٢ — النائب العام وحده
 ٢٢٣ — القنون المتعارن

الباب الثالث

إجراءات طلب إعادة النظر

- ٢٢٧ **الفصل الأول : إجراءات الطلب**
 ٢٢٧ — لا يوجد ميعاد لطلب إعادة النظر
 ٢٢٨ أولا — الحالات الأربع الأولى
 ٢٢٩ رفع الطلب إلى محكمة النقض
 — الطعن في قرار النائب العام في حالة عدم
 ٢٣٠ تعرض الطلب
 — تقديم طلب صوري مبني على إحدى لحالات
 ٢٣١ الأربع الأولى
 ٢٣٣ ثانيا — الحالة الخامسة

المنحة

- ٢٣٦ — بلا حمل لا بداع كراهة
٢٣٦ تأثير الطلب على تنفيذ الحكم
٢٣٧ اعلان الخصوم
٢٣٨ التدخل في الطلب
٢٣٨ اتصال المحامي بطلبات اعادة النظر
٢٤٠ **الفصل الثاني : الحكم في الطلب**
٢٤١ ١ — سماع اقوال الشبهة الباطنة والخصوم
٢٤١ ٢ — البحث في شروط وشكل الطلب
٢٤٢ ٣ — اتخاذ التحقيقات اللازمة
٢٤٢ ٤ — الفصل في الموضوع
٢٤٦ ٥ — عدم امكان اعادة المحكمة
٢٥١ ٦ — هل تنقيد محكمة الغض بأسجل للطلب ؟
٢٥٣ ٧ — رفض الطلب
٢٥٣ ٨ — هل يجوز الاخذ بنظرية العقوبة المبررة ؟
٢٥٨ عدم جواز الحكم بعقوبة اشد
٢٥٨ الطعن في الحكم الصادر بناء على اعادة النظر

الباب الرابع

آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه

- ٢٦٣ **الفصل الاول : محو الحكم المطعون فيه**
٢٦٣ — محو الحكم بأثر رجعي
٢٦٤ صحة تصرفات المحكوم عليه
٢٦٦ **الفصل الثاني : سقوط الحكم بالتعويضات**
٢٦٦ — سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب ردها
٢٦٧ — سبب سقوط الحكم بالتعويضات المبني على الخطأ المفترض
٢٦٧ — سقوط الحق في الاسترداد

الصفحة

- ٢٦٩ — التزام المدمى المدني برد النوائد
٢٦٩ — وجوب التزام الدولة بتعويض المدمى المدني
٢٧١ الفصل الثالث : اثر الحكم ببراءة على الاحكام المدنية الاخرى
٢٧١ — حجية الحكم الجنائي
٢٧٢ — كيف يتم الفاء الحكم المدني ؟
٢٧٧ الفصل الرابع : تعويض المحكوم عليه
٢٧٧ أولا — التعويض الادبي
٢٧٨ ثانيا — التعويض المادي
٢٧٨ ١ — مطالبة الشاهد او المبلغ بالتعويض
٢٨٠ ٢ — مطالبة المجنى الحقوقي بالتعويض
٢٨٠ ٣ — مطالبة الدولة بالتعويض
٢٨٢ رأينا في الموضوع

خاتمة

- ٢٨٩ ١ — الاساس القانوني لطلب اعادة النظر
٢٩٢ ٢ — اهم التعديلات الواجب ادخالها على تشريعتنا المعبري
٢٩٧ المراجع

اعتذار

عاشت لوتونع بعض الاخطاء المطبعية التي لا تخفى على نطنة القارىء .

المراجع

- ١ — **حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني :**
رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٩٠ ، والطبعة الثانية
سنة ١٩٨١.
- ٢ — **وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٢ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٧٨.
- ٣ — **اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٤ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٣.
- ٤ — **حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي او المدني :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٦ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٤.
- ٥ — **اعادة النظر في الاحكام الجنائية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٠ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٦.
- ٦ — **المساواة في تنظيم العدالة القضائية :**
بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٧٠.
بالاشتراك مع الاساتذة : بول أمور Paul Amor — محمد
ابراهيم زيد — يسر انور على — سامى صادق الملا .
- ٧ — **شرح قانون العقوبات الليبي — القسم الخاص :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧١ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٧٦ .
- ٨ — **الجرائم المخلة بالنفقة العامة في قانون العقوبات الليبي :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٢.
- ٩ — **جرائم المخدرات في التشريع الليبي :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٣.

١٠. — جرائم الجنسية في التشريع الليبي المقارن :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٢.

١١. — جرائم الموظفين في التشريع الليبي المقارن :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٥.

١٢. — مبادئ علم العقاب :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٥.

١٣. — تاريخ النظام القانوني والاجتماعي :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٦.

١٤. — مجموعة بحوث قانونية :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٨.

١٥. — جرائم المخدرات في التشريع الليبي :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٨.

١٦. — الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي :

الطبعة الاولى سنة ١٩٨٠.

رقم الايداع ١٩٨٦/٢٧٤١

هَذَا الْكِتَابُ

- * يسر «دار الفكر العربى» أن تقدم الى القانونيين العرب الطبعة الجديدة من هذا الكتاب الذى يعتبر أول دراسة تأصيلية ، تفصيلية ، متممة بلغة العربية فى إعادة النظر فى الاحكام الجنائية .
- * وهو يوضح تاريخ طلب إعادة النظر فى الاحكام الجنائية منذ عهد القانون الرومانى الى وقتنا الحاضر ، كما يميز بين طلب إعادة النظر والنظم الأخرى الشبيهة به .
- * ويتناول الاحكام الجنائية التى يجوز طلب إعادة نظرها ، كما يبين حالات إعادة النظر فى التشريع المصرى المقارن ، ويحدد الأشخاص الذين يجوز لهم طلب إعادة النظر . كل هذا فى تفصيل وافاضة مؤيدة بأحكام القضاة المصرى والاجنبى .
- * ويشرح بالتفصيل إجراءات طلب إعادة النظر ، وكل ما يثار فى هذا الصدد من مشكلات . كما يبين إجراءات الحكم فى الطلب سواء أتم محكمة النقض أو أمام المحكمة التى تحل إليها الدعوى .
- * ويبين الآثار التى تترتب على الفاء الحكم الجنائى والقضاء ببراءة المحكوم عليه ، فيوضح كيف يتم الفاء الحكم الجنائى بأثر رجعى . وسقوط الحكم بالتعميضا و رد ما نفذ به منها ، وأثر الحكم ببراءة على الاحكام المدنية التى صدرت تأسيسا على الحكم الجنائى الملغى ، كما يوضح حق المحكوم عليه فى التعميضا الادبى والمادى .
- * وفى ختام هذا الكتاب يبين المؤلف الاساس القانونى لطلب إعادة النظر . وأهم التعديلات الواجب ادخالها على تشريعنا المصرى .

دار الفكر العربى